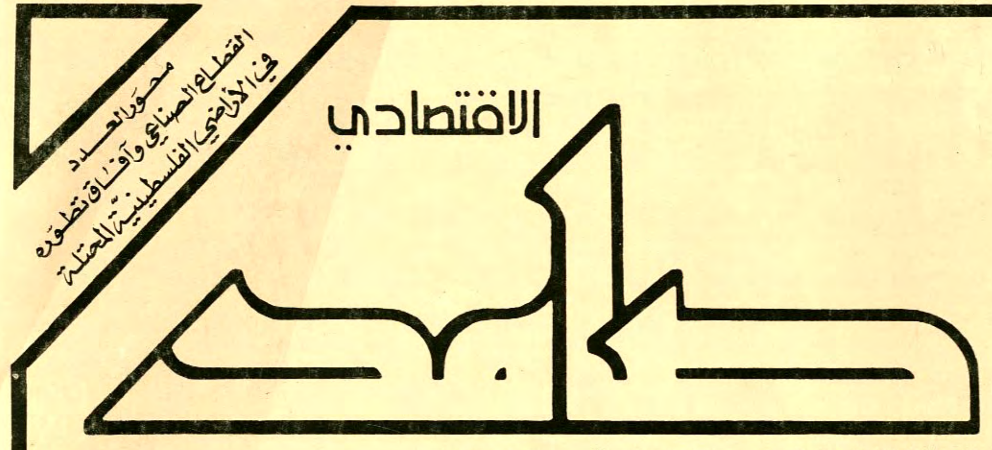



السنة الثانية عشرة، العدد ٨١، تموز - آب - أيلول ١٩٩٠

## أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

## دور المؤسسات في التنمية الصناعية الفلسطينية

## فرص الاستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة

## اللجان الشعبية : الأداة السياسية والإطار المؤسسي للانتفاضة

## أهمية السوق الأوروبية في تسويق المنتوجات الزراعية

## الملف : اتفاقية للتعاون بين دولة فلسطين وجمهورية فيتنام الاشتراكية

# صامد الاقتصادي

فصلية اقتصادية اجتماعية عمالية

تصدر عن مؤسسة "صامد"

جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين




المدير العام / رئيس التحرير

أحمد أبو علاء

مستشار التحرير

د. يوسف عبد الحق

مدير التحرير

فاروق وادي

يشارك في التحرير:

كوادر مؤسسة "صامد"

ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

منظمة التحرير الفلسطينية

المراسلات:

مؤسسة "صامد" : ٨٣ شارع بوغرطة - متيال فيل - تونس

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٨٥ - ٩١٠ عمّان - الأردن

صامد الاقتصادي : ص.ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت - لبنان

المدير المسؤول: محمد أحمد عيتاني بيروت - لبنان

التوزيع:

دار الكرمل للنشر والتوزيع - ص.ب ١٧٠٦٧ عمّان - الأردن - هاتف ٦٨٩٦٨٥

# المحتـــويات

السنة الثانية عشرة، العدد ٨١، تموز - آب - أيلول ١٩٩٠

- الافتتاحية ........................................ أحمد أبو علاء ٤

**محور العدد: القطاع الصناعي وآفاق تطوره في الأراضي الفلسطينية المحتلة:**

- البيان الافتتاحي ........................ د. يوسف الصايغ ١٠
- أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .............. د. عبدالفتاح أبو شكر ١٥
- المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية
ودورها في التنمية الصناعية ........................................ ساره روي ٣٠
- فرص الاستثمار في الاراضي الفلسطينية المحتلة
وامكانيات التنمية المستقبلية ........................................ بيتر سادلر ٦١
- التنمية الصناعية لفلسطين:
اطار عمل تصوري مع اشارة خاصة لقيد الحجم ........................ دايتر فايس ٩١
- سياسات التنمية الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
قيود وتوقعات ........................................................ ٩٦
- انتاجية العمل في قطاع الصناعة
في الاراضي الفلسطينية المحتلة ........................ د. عطا سليم ١٠٧

**دراسات متفرقة:**

- اللجان الشعبية: الاداة السياسية والاطار المؤسسي
للانتفاضة الفلسطينية ........................................ ماجد كيالي ١٢٢
- العاملون في الكيان الصهيوني من الضفة والقطاع:
توصيف حالة ........................................................ فايز ساره ١٣٤
- أهمية السوق الاوروبية المشتركة
في تسويق المنتوجات الزراعية للأراضي الفلسطينية المحتلة .......... د. عاطف علاونه ١٤٦




- تسويق وتصنيع العنب في محافظة الخليل ........................ سمير أبو زنيد ١٦٩
- المياه في قطاع غزة ........................................ د. محمد النحال ١٨٧
- التنمية في الوطن العربي:
بين النماذج العالمية والاعتماد على الذات ........................ د. مصطفى العبد ٢٠٣

**مقابلات:**

- الأخ ابو علاء في حديث حول:
صامد: الواقع وآفات التسعينات ........................ اعداد: د. ابراهيم الجندي ٢١٧

**حـوار:**

- المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الاميركية
(القسم الثاني) ........................................ اعداد: عبداللطيف ريّان ٢٢٤

**كتـب:**

- د. أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو «الانتفاضة:
مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. آفاق» ........................ خالد علّام ٢٤٢
- د. محمد هيثم الحوراني «نظام العلاقات الصناعية في الاردن» .. سعيد عبدالله محمد ٢٥٠

**الملـف:**

- رسالة ........................................................ ٢٦٨
- علاقات اقتصادية ........................................... ٢٧١
- مؤتمرات فلسطينية ........................................... ٢٨٠
- مؤتمرات.. ندوات.. واجتماعات عربية ........................ ٢٨٦
- مؤتمرات.. ندوات.. واجتماعات دولية ........................ ٢٩٥
- معارض ........................................................ ٣٠٣

# الافتتاحية

لم يشكل السبب الأساسي لمعظم المشكلات والعقبات التي تعترض القطاع الصناعي الفلسطيني، نقطة خلافية، في أوراق ومناقشات الندوة الدولية حول أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي انعقدت في فينا خلال شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، وضمت عدداً من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين العرب والاوروبيين، الذين اجتمعوا لدراسة أوجه النشاط الصناعي الفلسطيني، وما يتعرض له من مشكلات، ومن أجل صياغة التصورات التي تسهم في تنمية هذا القطاع في ظل الظروف والأوضاع الانتقالية التي تشهدها الساحة الفلسطينية بفعل الانتفاضة الشعبية المجيدة.

فقد أجمع الباحثون الاقتصاديون والمشاركون في الندوة، على أن الاسباب الأساسية لمشكلات القطاع الصناعي والمعوقات التي تعترض تنميته، تكمن في الاحتلال الاسرائيلي وسياسته التدميرية التي تطال مجمل البنية الاقتصادية الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وتصب في المشروع الصهيوني الهادف الى تفريغ الأرض الفلسطينية من أهلها وتهجيرهم، واحلال المهاجرين الصهاينة مكانهم على أرض فلسطين.

★★★

من هنا تنبع خصوصية المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة الفلسطيني. فهو يواجه المعوقات التقليدية التي تعاني منها القطاعات الصناعية في الدول النامية التي انجزت مهمة استقلالها الوطني، من جهة، ويواجه في الوقت نفسه جملة من الممارسات والسياسات الاسرائيلية التخريبية المخططة التي تكبح امكانيات تناميه، وتعمل على اجهاض فرص تنميته.

وتتبدى أبرز ملامح تلك السياسة بما يلي:

- اصدار القوانين والأوامر العسكرية الهادفة الى تضييق الخناق أمام احتمالات تطور القطاع الصناعي الفلسطيني.

- انتهاج سياسة تحول دون قيام صناعات فلسطينية متطورة قد تزاحم الصناعات الاسرائيلية، والعمل على تكريس النمط الحرفي للصناعة الفلسطينية، والحيلولة دون تجاوزه.






- وضع القيود الادارية من أجل محاصرة اية مشاريع لاقامة المصانع الجديدة، ورفض منح التراخيص للعديد من المشاريع الصناعية التي تقدم إليها.

- غياب الحماية الجمركية للصناعات الفلسطينية، وربط عمليات استيراد المواد الخام اللازمة للمصانع الفلسطينية بالشركات الاسرائيلية.

- التحكم بمنافذ التصدير، والحيلولة دون قيام امكانيات فتح أسواق جديدة أمام المنتجات الصناعية الفلسطينية، وخاصة تلك الأسواق التي قد تدخل فيها منافساً للصناعات الاسرائيلية.

- الارهاق الضريبي الباهظ الذي تفرضه سلطات الاحتلال الاسرائيلي على الصناعات الفلسطينية (الرسوم الجمركية، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدفاع، ضريبة الدخل والانتاج، ضريبة سلامة الجليل، ضريبة الانتفاضة).

- الحيلولة دون السماح لاقامة مراكز التدريب المهني، التي تسهم في توفير الكادر الصناعي الفلسطيني الكفؤ.

- التحكم في مصادر المياه والطاقة والكهرباء التي تحتاجها المصانع الفلسطينية، وهي من أسس البنى التحتية التي تحتاجها أية مشاريع للتنمية الصناعية.

- مواصلة اغلاق المصارف، والحيلولة دون انشاء بنوك للتنمية والتمويل والاقراض (الصناعي والزراعي... وغيرها)، مما يؤدي الى غياب التسهيلات المالية التي تحتاجها المشاريع الصناعية.

- الاغراق السلعي في أسواق الأرض الفلسطينية المحتلة بالمنتوجات الاسرائيلية المدعومة والمتميزة بالوفرة.

- منع الصناعات الفلسطينية المتميزة والقادرة على منافسة الصناعات الاسرائيلية المشابهة من دخول الاسواق الاسرائيلية للحيلولة دون امكانية المنافسة معها.

- النفاذ من خلال ثغرات بعض بنود قوانين المقاطعة العربية لحرمان الصناعات الفلسطينية من أسواقها العربية، مما أوجد مشكلات تسويقية اخرى.

★★★

ان تجاوز هذه المعوقات من خلال تطوير ودعم القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واقامة المزيد من المشاريع الانتاجية التي تحقق احتياجات الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وتخلق فرص عمل جديدة، اضافة الى انتهاج سياسات استثمارية في مجال الصناعة ووضع برنامج للتنمية الصناعية في الاراضي المحتلة، كلها، يجب أن تنطلق من قاعدة أن المقترحات التفصيلية لا تقفز عن المسألة الجوهرية، وهي أن بناء القاعدة الاقتصادية للدولة الفلسطينية، وضمنها القطاع الصناعي، لا يمكن أن تنجز بمعزل عن انجاز المهمة الوطنية المتمثلة في دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني الكامل، وقيام دولة فلسطين على الأرض الفلسطينية.

غير أن هذه الأهداف الوطنية الاستراتيجية، لا يمكنها أن تلغي المهمات المرحلية الآنية والملحة المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية المختلفة. ولا شك أن تحقيق هذه المهمات، سيصب، في النهاية، في مجرى العملية التحررية، ويساهم في تأسيس القاعدة الاقتصادية والبنى المؤسسية المستقلة للدولة الفلسطينية.

انطلاقاً من هذا التصور، فإن القطاع الصناعي الفلسطيني يحتل المركز الأساسي في البناء الاقتصادي المستقل المنشود. ومن هنا تنبع أهمية ايلائه اهتماماً متميزاً في تفكيرنا وعملنا الاقتصادي، على قاعدة القناعة بأن صياغة التصورات والبرامج الهادفة الى تنمية القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار شروط المرحلة الحالية في الوضع الفلسطيني الراهن، المتمثل في الاحتلال، واحتياجات شعب الانتفاضة المجيدة، والتطلع الى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين المحررة.

ان ترجمة المقترحات الهادفة الى تطوير القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، تتطلب جهداً عربياً يتمثل بالالتزام الفعلي بدعم الانتفاضة المجيدة ومؤسساتها الفاعلة، مثلما يتطلب جهداً دولياً من خلال الدول الصديقة والمؤسسات الدولية الداعمة للمشاريع الانتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والفاضحة للسياسات والممارسات






الاسرائيلية في كل المجالات، لتقف الى جانب الجهد الفلسطيني.. والى جانب أهداف الثورة الفلسطينية والانتفاضة الباسلة.

★★★

ان التصورات العامة التي طرحناها في ندوة فينا، ومجموعة التوصيات التي خرجت بها الندوة، لا تكتسب أهميتها دون الشروع الفعلي في ترجمتها على أرض الواقع العملي، وبتضافر الجهود الفلسطينية والعربية والدولية. فدعم الصمود المقاوم.. دعم الانتفاضة المجيدة، يتطلب أولاً وقبل كل شيء دعم القاعدة الانتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها القطاع الصناعي، حتى يتمكن هذا الاقتصاد من فك ارتباطه النهائي عن الاقتصاد الاسرائيلي، وتحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتي من خلال التطوير النوعي للانتاج ومضاعفته، تعزيزاً لهدف الانتفاضة في هذا المجال، في الوصول الى المقاطعة النهائية والشاملة للمنتوجات والبضائع الاسرائيلية.

وفي هذا السياق، نعيد التأكيد على أن اعداد البرنامج المرحلي المقترح لتنمية القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجب أن يندرج في اطار مجموعة الأهداف الرئيسة التالية ويسهم في تحقيقها:

١ ـ تأمين المقومات الاقتصادية لصمود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يلبي احتياجات المواطنين الفلسطينيين في المأكل والملبس والمسكن.

٢ ـ دعم اقامة البنى المؤسسية الاقتصادية، مثل مراكز التسويق المركزية وبنوك التمويل ومؤسسات التمويل الصناعي.. وغيرها، وتطوير المؤسسات القائمة.

٣ ـ دعم اقامة المشاريع التنموية الصناعية الحيوية، مثل مصنع الاسمنت في الخليل، ومصنع العصير في غزة، اضافة الى الشروع في تنفيذ مشروع الميناء التجاري وميناء الصيد في غزة.

٤ ـ اقامة مراكز التدريب التقني للقوى العاملة الفلسطينية، من أجل رفع مستوى الكفاءات والمهارات الفنية والمهنية لديها.

٥ ـ العمل على توفير فرص العمل للعمال والفنيين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وانطلاقاً من هذه الأهداف العريضة، تتفرع مجموعة من التوصيات التفصيلية، وفي مقدمتها تشجيع اقامة غرف الصناعة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيس صندوق لدعم الصناعة الفلسطينية وبنك للتنمية الصناعية ومراكز الأبحاث الصناعية. والعمل على ازالة العراقيل والمعوقات الاسرائيلية التي تحول دون تنفيذ أو تطوير المشاريع الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها الأوامر والقوانين القائمة، والسيطرة الاسرائيلية على المعلومات الصناعية، وتحديد تدفق الأموال من المصادر الخارجية والتي تحد من امكانيات تنفيذ المشاريع المقررة من هيئات ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية المعنية بتقديم المساعدات الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

★★★

ولعل من أهم الآفاق الصناعية الواعدة في فلسطين، والتي تحتاج الى جهود مركزة وعالية للانطلاق بها، ما يعرف اليوم في ادبيات التنمية الصناعية بالصناعات الدقيقة والالكترونية. وترجع أهمية هذه الصناعات بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني الى اعتمادها بشكل اساسي وحاسم على المعرفة التكنولوجية التي يلاحظ انها متوفرة بشكل جيد بين الفلسطينيين المنتشرين في شتى انحاء العالم، وفي نفس الوقت الى محدودية احتياجاتها من المواد الخام مقارنة بالقيمة المضافة الهائلة التي تخلفها هذه الصناعة.

ويثور هنا سؤال موضوعي ومشروع هو: لماذا هذا الاصرار العنيد على التصنيع وبهذا المستوى الرفيع من التكنولوجيا وفي ظل مثل هذه الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي على جماهير شعبنا بحيث بدت أولويات الاحتياجات الاساسية لشعبنا التي تمحورت حول المأكل والملبس والمسكن بعيدة بعض الشيء عن سياسة التصنيع التي تنادي بها خاصة في مفهومها التكنولوجي المتقدم؟ وفي معرض الاجابة على هذا الطرح، لا بد أن نتذكر على الدوام، أن توفير هذه الاحتياجات الاساسية حتى في






حدودها الأولية، مرتبطٌ اشد الارتباط بمدى التطور الصناعي المتحقق في الاقتصاد الفلسطيني حيث أن التصنيع وليس غيره، هو الذي يجعل في قدرتنا توفير هذه الاحتياجات الاساسية خاصة في ظل محدودية الموارد ومحددات القمع الاقتصادي الاسرائيلي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كافة التجارب الانمائية التاريخية لكافة شعوب العالم تؤكد وبشكل قاطع لا يقبل الجدل، ان مكمن التقدم والتخلف يقع في مستوى التصنيع السائد، فإذا كان مستوى التصنيع على درجات عالية من التطور، رفع معه كل جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي الى عالم التقدم والتطور والعكس صحيح تماماً.

ومن هنا فإن المستقبل الاقتصادي الاجتماعي السياسي لدولة فلسطين مرهونٌ تماماً بقدرتنا على إرساء قواعد التقدم الصناعي في الاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة بحيث نكون على اهبة الاستعداد للانطلاق نحو معارج التقدم العالمي بمجرد تحقيق الاستقلال الوطني الذي بات يقيناً لا ريب فيه.

مرة اخرى، نعود مجدداً في «صامد الاقتصادي» الى طرح مشكلة «أوضاع القطاع الصناعي وآفاق تطوره في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، مستفيدين من عدد من الابحاث الهامة التي قدمت في ندوة فينا حول هذا الموضوع، لتكون محور هذا العدد من مجلتنا، ولكي تشكل اضافة معرفية جديدة الى ما كنا قدمناه في محورنا حول «التنمية الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة» (العدد ٧٢، نيسان ـ أيار ـ حزيران ١٩٨٨).

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الى تلك الكوكبة من الباحثين وذوي الكفاءات والخبرة، الذين اسهموا بجهدهم وعصارة فكرهم، في امداد تلك الندوة بالدراسات والمقترحات التي ستشكل منارة من مناراتنا في العمل الفلسطيني المقبل على صعيد تطوير القطاع الصناعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

ولمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) شكرنا الخاص على مبادرتها في الاعداد لهذه الندوة، وعقدها في العاصمة النمساوية، حيث أسهمت تلك الندوة في تسليط الأضواء على جانب حيوي من جوانب حياة شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي.

أحمد ابو علاء

# البيان الافتتاحي

د. يوسف الصايغ

إن الغرض التقليدي من البيان الافتتاحي في حلقات البحث، هو التركيز على المشكلة المركزية التي دعي المشاركون الى معالجتها، وامكانيات الحل التي دعوا لاستكشافها. لذلك، فإن التعريف الواضح للمشكلة المركزية في هذه الحلقة، كما في كل الحالات المماثلة، هو شرط أساسي من أجل التحديد الصحيح للجواب الملائم.

لذلك، فإننا محظوظون، حيث زودنا القائمون الذين نظموا هذه الحلقة، مسبقاً، بوثيقة تعرف المشكلة قيد النظر، وهي بدائية وضيق قاعدة وركود القطاع الصناعي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، اضافة الى الحاجة الملحة لتهيئة الظروف القادرة على دفع التنمية الصحيحة لهذا القطاع.

وتتجاوز الوثيقة اكثر من مجرد تعريف وتحديد المشكلة. حيث تشير إلى مكونات المشكلة الحالية بإختصار، ولكن بوضوح، وتبين القيود الرئيسية أمام التنمية الصناعية ضمن إطارها الأوسع، والذي هو اقتصاد سجين ومقيد. وبحق، فإن التعريف يعكس دراية بالقيود المؤسساتية، الهيكلية، السياسية، الادارية والاجتماعية ـ الثقافية، إضافة إلى الأمور الاقتصادية البحتة. وبسبب تعدد العوامل التي تحد، كل منها على حدة أو مجتمعة، من مدى ومستوى الصناعة ومن الاقتصاد عموماً حولها، فإن الوثيقة تؤكد على الحاجة إلى اجزاء تصحيحي جوهري ومتكامل.

ومع أن القائمين على الحلقة قد قدموا بذلك مساهمة أساسية للجزء الأول من غرض ومهمة هذه الحلقة، فقد أشاروا أيضاً، ولو ضمناً، إلى الصعوبات الحادة التي يتضمنها العمل الذي نحن بصدده. وربما لا يكون بمقدورنا تخطي المشاكل المتوقعة، ولكنه بالتأكيد لن يكون من الحكمة تجاهلها. ودعوني أفصّل هوية وطبيعة هذه الصعوبات.

يبدو لي أنها تقع في ثلاثة أصناف رئيسية. الأولى تبرز من اتساع زاوية النظر، والتي نحن مدعوون

★ قدّم د. يوسف صايغ هذا البيان أصلاً باللغة الانجليزية، نيابة عن وفد فلسطين الى حلقة النقاش حول الاحتمالات أمام القطاع الصناعي الفلسطيني.





من خلالها لاعتبار مشكلة التخلف الاقتصادي التي نحن بصدد مناقشتها، واكتشاف الطرق الممكنة من أجل حل فعال لها. وبهذا أعني أن العلل والقصور في القطاع الصناعي في المناطق المحتلة يجب تقويمها ضمن سياق واسع جداً. وهذا السياق يجب أن يشمل مواهب الاقتصاد بمقاييس الموارد الطبيعية، قاعدة العلم والتقنية المحلية المتاحة، مهارات قوة العمل ودرجة استجابتها للبواعث الاقتصادية، مستودع الذكاء الاداري والمقاولاتي، حجم السوق المحلية، وامكانية الدخول لأسواق خارجية، والانفتاح على البحث الصناعي ومدى المنفعة المتبادلة المشتركة بين المجتمعين الصناعي والأكاديمي.

وباختصار، فبينما لن نُدعَ لتقويم الاقتصاد ككل والعلل المعقدة والمتعددة التي يعاني منها، فإن علينا مع ذلك أن نضع في أذهاننا الوضع العام للاقتصاد، في حين نركز على قطاع واحد منه والذي يعاني من مشكلة كبيرة.

ويبرز الصنف الثاني من الصعوبات من حقيقة أن التنمية الصناعية مقيدة بشدة خانقة بتحديدات وعقبات غير اقتصادية مضعفة، إضافة الى القيود الاقتصادية البحتة التي يشكلها الصنف الأول. وهذه الصعوبات هي الثقافية ـ الاجتماعية، الهيكلية، المؤسساتية، التقنية، وعلى رأسها السياسية التي هي أكثر المشاكل صعوبة.

ولسنا بحاجة الى من يذكرنا بأن مجتمعاً ما لا يستطيع اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية التي تنمي مصالحه الخاصة، ويدفع تنمية اقتصاده، دون أن يكون قادراً على اتخاذ قراراته السياسية الذاتية. والواقع أن الاطار المؤسساتي، الهيكلي والاجتماعي ـ الثقافي نفسه مشكلاً و/ أو محرفاً بالدوافع السياسية وسياسات قوة الاحتلال. ومن الواضح، أن تحقيق الاستقلال والسيادة شرط مركزي واطار عمل للتنمية.

وعلى كل حال، فإن التاريخ لم يحدثنا عن قوى محتلة كانت شغوفة لدفع مصالح الذين تحتلهم، سواء أكانت سياسية أم ثقافية أم اقتصادية. ان قوة الاحتلال في فلسطين ليست استثناءً عن هذه القاعدة العامة، وإن كان هناك أي اختلاف، فهو في كونها اكثر قمعاً. إن سياسات الافقار والتبعية ونزع الملكية، المفروضة على الفلسطينيين تحت الاحتلال، جميعها، تبدو اكثر إضراراً وتدميراً، لأن دوافعها أيديولوجية، اضافة الى دوافعها السياسية والاقتصادية.

أما الصنف الثالث والأخير من الصعوبات التي يجب تعريفها، فإنه يختلف كلياً عن الصنفين الأولين، في كل من طبيعته ومضامينه.

ويبرز هذا الصنف من حقيقة أنه يتوجب على المناطق المحتلة الآن أن تسعى الى ايجاد حلول لمشاكلها الصناعية والاقتصادية الأخرى ضمن مناخ سياسي جديد تماماً. وهذا لأن الشعب الفلسطيني قد قام بمبادرتين تاريخيتين تشكلان رداً قوياً على تحدي الاحتلال وعلى اغتصاب حقوقهم في تقرير المصير واتخاذ القرار المستقل. وأشير بوضوح أولاً إلى الانتفاضة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بكل صفاتها من الحشد الجماعي، الشجاعة، التضحية، الاستمرار، القيادة ذات القاعدة العريضة،

والتحدي في السعي للحرية والكرامة. حتى ولو ثبت أن الانتفاضة غير قادرة على تغيير ميزان القوى في المنطقة بما يكفي لأن تحقق بذاتها تحرير المناطق المحتلة، فإن الحياة لن تكون أبداً ذاتها، سواء للمحتل أو للمحتلين، والفضل يرجع للانتفاضة. ويأمل المرء أيضاً ألا تعود الحياة كما كانت بالنسبة للشعب العربي الذي طالما احتاج الى المزيد الأكبر من الحرية، والمشاركة السياسية والتمتع بحقوق الانسان.

ولكنني لا أقف هنا من أجل الاشادة بالانتفاضة، أو بالشعب الذي يواصلها والذي اعطانا ـ نحن الذين نعيش خارج المناطق المحتلة ـ شيئاً نفخر به ونحب أن نُعرَّف به. فكثير من الحضور هنا يعيشون مع الانتفاضة وهم أقدر مني على التحدث عنها. ولكني أشير إليها ضمن السياق المحدد لغرض ومهمة هذه الحلقة، كما سأبين لاحقاً.

اسمحوا لي إذن، وقبل العودة إلى نقطة الاهتمام المركزية لبياني هذا، أن أحدد المبادرة التاريخية الثانية التي اتخذها الشعب الفلسطيني، وهي **إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة** من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه الذي عقد في الجزائر في نوفمبر عام ١٩٨٨. ورغم أن هذا العمل لم يعرض أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني للأخطار والتضحيات التي يتعرض لها يومياً الفلسطينيون تحت الاحتلال، غير أنه يشكل علامة كبرى في نضالنا من أجل التحرير.

دعوني أضيف أن الانتفاضة هي التي أتاحت الفرصة أمام هذا الخيار، ووفرت اللحظة التاريخية الملائمة لاعلان الاستقلال. كما ومكنته من حمل المعنى السياسي، وأن يكون له التأثير السياسي القوي. وسواء طالت المدة أم قصرت حتى يترجم الاستقلال إلى حقيقة ملموسة «على أرض الواقع»، فإن ذلك ليس بأهمية كون الانتفاضة قد أوجدت له القاعدة، وجعلت منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على الشروع بمبادرتها السلمية ـ والتحررية، تلك المبادرة التي تسير بدفعة دبلوماسية وسياسية هائلة. وهنا أيضاً، فقد كان لاعلان الاستقلال، مثلما للانتفاضة، مضامين خطيرة على الهدف الاقتصادي لتنمية القطاع الصناعي. وإلى هذه النقطة سوف أحوّل النقاش الآن.

في بداية الأمر، يجب التأكيد على أن الصنفين الأولين من الصعوبات التي تم تعريفهما سابقاً، يولدان حاجات ملحة ويتطلبان مجهوداً كبيراً في مجالين مستقلين ذاتياً ولكنهما مترابطين تحليلياً وعملياً. الأول يدعو لتقرب وفهم التنمية الصناعية ضمن السياق الأوسع لتنمية الاقتصاد ككل ـ ما يمكن أن نسميه بالفهم الكلي ـ وهو من حيث الجوهر فهم اقتصادي رغم أن له تبريره القائم بذاته. أما الصنف الثاني، فهو ما يدعو لفهم التنمية على امتداد جبهة واسعة تشمل التكامل الهيكلي، المؤسساتي، الاجتماعي، والخيوط السياسية للواقع الاجتماعي الذي سيتم فيه تفتح النشاط الصناعي، فمن الواضح أنه اكثر مطلباً للاتباع حتى في دولة مستقلة ومجتمع حر.

ومع ذلك، فإن المشكلة الأساسية التي تحبط التنمية تحديداً في المناطق المحتلة، يمكن أن تلخص في نقطة واحدة: إنه الاحتلال الاسرائيلي واغتصاب الحق الطبيعي في تقرير المصير واتخاذ القرار من قبل الفلسطينيين. فالاحتلال بحد ذاته اعاقة جسيمة، وأنا كشخص لا أرى كيف يمكن للتنمية الصناعية





المصممة ضمن الاطار الواسع للأهداف القومية، الأولويات، الروابط الماضية والمستقبلية، والتعبئة البشرية والمادية والموارد المالية، كيف يمكن لها أن تتحقق تحت الاحتلال ـ أي كان ـ خاصة ذلك الاحتلال الذي علينا أن نقاومه.

واذا كان هذا التساؤل مبرراً، وكان علينا أن نقيّم خيارات دفع التنمية الصناعية ضمن إطار الاحتلال، فإننا لن نتمكن من الخروج بأي شيء أفضل من إقامة مشاريع منعزلة هنا وهناك. أو على أحسن تقدير، وضع برامج متواضعة ومحصورة، تشمل تعبئة الموارد بكميات محدودة بدلاً من الانسياق في التفكير بتشكيل خطط متكاملة أو برامج للتنمية. وعلى كلٍ، فإن استكشاف الوسائل والطرق التي يمكن أن تؤدي الى صناعة مجزأة ومتواضعة، يمكنها أن تشكل اقتراب أولي من المهمة التي علينا أن نواجهها في هذه الحلقة.

إن هذا الموقف، والنتيجة المنطقية المترتبة عنه، يضعانا وجهاً لوجه أمام خيار لا يَعد بالكثير، وغير مجد. ولحسن الحظ، على كل حال، فإن ذلك يشكل جانباً واحداً فقط من أوجه الصورة. إنه الجانب الذي شكلته حقيقة الاحتلال طوال السنوات ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧. ولكننا الآن في خريف ١٩٨٩، وهنالك حقيقتان كبيرتان جديدتان: هما الانتفاضة واعلان الاستقلال. وكل من هذين العاملين المترابطين سببياً مع بعضهما يشكل حدثاً، ونقطة في التاريخ، ولكن ايضاً، وما هو اكثر أهمية، أن كل منهما يشكل عملية. وهذا التحديد أو التمييز الأخير ذو أهمية أساسية. فالانتفاضة عملية ليس فقط لأنها استمرت لعامين تقريباً حتى الآن، وتعد بالاستمرار بقوة إلى أن يتحقق التحرير، ولكن، والأهم من ذلك، لأنها حركت تغييرات جذرية فيما يتعلق بالنضال، التلاحم الاجتماعي، الالتزام الشخصي، التحدي، الاعتماد على النفس، والتضحية. وكلها ستكون صفات أساسية في الحياة الاقتصادية وتنمية الدولة المستقلة الآتية.

لقد أوجدت الانتفاضة وحافظت على ديناميكيتها التي حولت الجمود السياسي ـ وحتى الركود في المسرح السياسي المحيط بالقضية الفلسطينية ـ إلى اهتمام قوي ونشط. واكثر تحديداً، فقد أوجدت وحركت ديناميكيات المبادرة السياسية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تهدف إلى إعطاء الشرعية والاعتراف بحق الفلسطينيين بالتحرر من الاحتلال وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

وهكذا نعود إلى القضية المركزية، وهي التنمية الصناعية والاقتصادية الشاملة. لقد بدأنا من حالة اتسمت بانكار حق تقرير المصير من قبل القوة المحتلة والولايات المتحدة، وبالتالي، انكار حق اتخاذ القرارات الاقتصادية. وضمن هذه الحالة التي استمرت لأكثر من عقدين، لا يمكن للتنمية الصناعية أن تكون إلا مفتتة، معاقة، وخاضعة لمصالح اسرائيل وأمزجة ضباطها.

وإن مهمة هذه الحلقة، في مثل هذا الوضع، هي فقط التفكير فيما يمكن عمله ضمن الحدود الضيقة «لدرجات الحرية المحدودة» جداً التي يسمح بها الاحتلال.

واليوم، على كل حال، فإن الديناميكيتين المترابطتين المعززتين والمتبادلتي الدعم، للانتفاضة وإعلان الاستقلال، وتفاعل وقوة دفع جانبي النضال الذين تولداهما، تشكل تناقضاً خطيراً أو معارضة لامتداد الاحتلال عبر السنوات العشرين الأولى من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٨٧. لقد كانت فترة احتملت فيها

اسرائيل وجود اقتصاد معاق فقط. واليوم، فإننا نستطيع أن نتطلع إلى وضع جديد، وحقيقة جديدة، ويعود الفضل إلى المبادرتين الفلسطينيتين القويتين والحيويتين. اذ باستطاعتنا الآن أن نضع إطار عمل جديد لحياتنا الاقتصادية، ضمن إطار هذا الاستقلال الذي نأمل فيه ونناضل من أجله، يمكننا البحث بصورة مجدية عن تنمية صناعية، كجزء متكامل من تنمية اقتصادية شاملة.

ومن المطروح للنقاش وبقوة، أن تكون مهمة هذه الحلقة بصورة رئيسية، البحث في كيفية معالجة مسألة التنمية ضمن اطار الاستقلال من حيث فهمها، وتحديد أولوياتها وبناء هيكلها وتنفيذها. ولا شك أن الاهتمام بمحتوى وكيفية نموذج التنمية الصناعية في الوقت الحاضر، يستدعي أن تحظى الفترة الانتقالية بين الاحتلال والاستقلال بالتفكير والنقاش الذي تستحقه. ولكن انظارنا كما يبدو لي، يجب أن تتطلع إلى التنمية في دولة مستقلة، مجتمع حر، واقتصاد يعتمد على ذاته ـ بكلمات أخرى، إلى فلسطين الغد.



# أوضاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. عبد الفتاح أبو شكر

## ١ ـ مقدمة:

تحتل الصناعة في أي بلد مكانة مميزة في البناء الاقتصادي له، لما لها من وزن في المساهمة في الناتج القومي له، وفي تشغيل الأيدي العاملة، وزيادة حصيلة الصادرات، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة.

إلا أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن له أي دور بارز أو مميز في البناء الاقتصادي، وذلك لتهميشه بفعل العوامل والظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي أعاقت نموه وحالت دون قيامه بالدور الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية. ففي الفترة من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، أدت استراتيجية النمو غير المتوازن Unbalaned Growth الى اهمال القطاع الصناعي وعدم نموه في الضفة الغربية. هذا الوضع وما نشأ عنه من فروق أجرية أدى الى هجرة واسعة للرساميل والأيدي العاملة من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية. وتسببت هذه الهجرة في فقدان القطاع الصناعي في الضفة الغربية للموارد المالية والمهارات الفنية الضرورية لعملية التنمية الصناعية والتطور الصناعي فيها. اما في قطاع غزة، فإن سياسة التنمية خلال الفترة من عام ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ كانت تركز على تنمية القطاع الزراعي بسبب وفرة المياه هناك مع اهمال للقطاع الصناعي الذي كان يعتمد في تطوره على المبادرة الفردية الخاصة والتي تميزت بضعف توفر الموارد المالية لديها. هذا الأمر قاد الى تخلف القطاع الصناعي في قطاع غزة وعدم تطوره.

على أثر حرب حزيران عام ١٩٦٧ وما نتج عنها من احتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن ضربة قوية وجهت الى القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدت تلك الحرب الى شل القطاع الصناعي هناك بسبب هجرة الأيدي العاملة الماهرة بسبب الحرب وانقطاع التزود بالمواد الخام التي كانت تأتيها قبل الحرب عبر الأردن ومصر.

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الحاضر، لم يحدث أي تطور مميز على القطاع الصناعي فيها. اذ أن التطورات التي حدثت عليه تعتبر هامشية ولصالح الاقتصادي الاسرائيلي والقطاع الصناعي الاسرائيلي.

هذه الورقة تهدف الى الوقوف على أهم التطورات التي حدثت على القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ احتلالها عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر، وذلك للوقوف على أوضاع الصناعة الحالية ومعرفة أهم المشاكل التي تعاني منها وتعيق تطورها. وسوف تتناول هذه الورقة التطورات التي حدثت من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية أهمها:

- تطور الانتاج الصناعي ومعدلات نموه.
- التغيرات التي حدثت على هيكل الصناعة Industrial Structure .
- حجم المنشآت الصناعية.
- مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي.
- مساهمة الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة ومعدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي.
- دور الصناعة في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة.
- المشاكل والعقبات التي تعترض التطور الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### ٢ ـ تطور الانتاج الصناعي ومعدل نموه:

تميز الانتاج الصناعي خلال الفترة موضع الدراسة بصغر الحجم والتذبذب بين سنة وأخرى. من المعطيات الواردة في الجدول رقم (١) يتضح أن حجم الانتاج الصناعي الصافي value added ، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، وصل عام ١٩٨٥ الى ٧٠,٦ مليون دولار. فهو بذلك بالكاد يساوي حجم الانتاج الصناعي الصافي لاحدى الشركات الصناعية الاسرائيلية الكبيرة. وخلال السنوات من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦، يلاحظ أن قيمة الانتاج الصناعي الصافي لم تنمو بشكل ثابت. ففي الفترة من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ يلاحظ أن قيمة الناتج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع من ٥٢,٤ مليون دولار الى ٧٢,١ مليون دولار. أما خلال الفترة من عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ فقد انخفض الناتج الصناعي الصافي بالمقارنة مع ما وصل اليه عام ١٩٨٠. وبمقارنة حجم الانخفاض في كل سنة خلال هذه الفترة مع عام ١٩٨٠، نجد أن نسبة الانخفاض في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥ وصلت الى -١١,٤٪، -٥,٣٪، -٢,١٪، -١٤,٦٪ و-٢,١٪ على التوالي. ان ذلك يعني أن معدل الانخفاض السنوي في قيمة الانتاج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة من عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ يصل الى ٧,١٪. ولا يختلف الوضع اذا قمنا بالنظر الى قيمة الناتج الصناعي الصافي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حده. ففي الضفة الغربية وصلت نسبة الانخفاض في قيمة الناتج الصناعي الصافي في السنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣ و١٩٨٤ مقارنة مع عام ١٩٨٠





الى ١٣,٣٪ و٦,٦٪ و٣,٦٪ و١٠,١٪ على التوالي. أي أن معدل الانخفاض السنوي خلال الفترة نفسها وصل الى ٨,٤٪. أما في قطاع غزة فإن أعلى قيمة للناتج الصناعي الصافي قد سجلت في العام ١٩٧٩. وخلال الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، فإن قيمة الناتج الصناعي الصافي قد انخفض مقارنة مع عام ١٩٧٩. وقد وصلت نسبة الانخفاض في السنوات ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ و١٩٨٥ الى ٩,٦٪ و١٦,٧٪ و١٢,١٪ و٨,٩٪ و٣٠,٢٪ و٢٧,٤٪ على التوالي. أي أن معدل الانخفاض العام خلال هذه السنوات يصل الى ١٧,٥٪.

في عام ١٩٨٦ يلاحظ أن قيمة الناتج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ارتفع بنسبة ٨٣٪، وذلك من ٧٠,٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٢٩,٢ مليون دولار عام ١٩٨٦. وهذا الارتفاع في قيمة الناتج الصناعي الصافي لا يعود في حقيقة الأمر الى توسع كبير في الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقدر ما يعكس تعديل الأرقام الاحصائية التي ينشرها مركز الاحصاء الاسرائيلي المركزي في القدس دون أي تفسير لذلك التعديل أو مصدر هذه الزيادة.

### ٣ ـ تطور هيكل الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

وصل عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام ١٩٦٨ الى ٤٠٢٩ مؤسسة. وقد غلب على هذه المؤسسات الطابع الحرفي والعائلي واعتمادها بشكل رئيسي على السوق المحلي والاستهلاك الداخلي. وقد تركز انتاج هذه المؤسسات على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، والتي تكونت بصورة رئيسية من الصناعات الغذائية التي وصل عدد محلاتها الى ١٠٥٠ محلاً أو ما نسبته ٢٦,١٪ من مجموع المحلات الصناعية القائمة آنذاك. ويأتي في المرتبة الثانية من حيث العدد صناعة الأثاث والمفروشات، حيث وصل عدد محلاتها الى ٧٤٦ محلاً أو ما نسبته ١٨,٥٪. كما احتلت المنتوجات المعدنية المرتبة الثالثة، اذ وصل عدد محلاتها الى ٤٩٥ محلاً أو ما نسبته ١٢,٣٪، ثم صناعة الأحذية التي وصل عدد محلاتها الى ٤٦٣ محلاً أو ما نسبته ١١,٥٪، ثم صناعة الملابس والخياطة التي وصل عدد محلاتها الى ٤٢١ محلاً أو ما نسبته ١٠,٥٪، ثم صناعة معدات النقل التي وصل عدد محلاتها الى ٢٠٢ محلاً أو ما نسبته ٥٪، ثم صناعة التعدين والمقالع التي وصل عدد محلاتها الى ١١٠ محلاً أو ما نسبته ٢,٧٪[١].

ولم يختلف هيكل الصناعة في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية، حيث كان يغلب عليه أيضاً الطابع الحرفي، ومعظم المؤسسات الصناعية فيه استهلاكية خفيفة تعتمد على اليد العاملة الكثيفة وموجهة في انتاجها الى السوق المحلي والاستهلاك الداخلي. لقد وصل عدد المؤسسات الصناعية في قطاع غزة عام ١٩٦٠ الى ٧٦٩ مصنعاً. أهم تلك الصناعات كانت النسيج، حيث احتلت المرتبة الأولى من حيث العدد، اذ وصل عددها الى ٥٠٠ محل أو ما نسبته ٦٥٪. وتأتي في المرتبة الثانية الصناعات الغذائية، حيث بلغ عددها ٥٠ محلاً أو ما نسبته ٦,٥٪. ومن الصناعات التي كانت قائمة، صناعة الفخار ومعاصر الزيوت والمياه الغازية والبسط[٢].

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ حتى الوقت الحاضر، لم يطرأ أي تغيير نوعي على هيكل الصناعة الفلسطينية. والتغير الذي حدث هو كمي، حيث ازدهرت تلك الصناعات التي تعتبر تكميلية للصناعات الاسرائيلية ودمرت تلك التي تعتبر منافسة لها. ففي الضفة الغربية انخفض عدد المؤسسات الصناعية الى حوالي النصف مما كان عليه عام ١٩٦٨ وذلك الى ٢٤٦٢ مؤسسة. أما الصناعات التي ازدهرت في الضفة الغربية فهي الصناعات المعدنية وصناعة النسيج والملابس والصناعات الخشبية والجلود والأحذية، حيث أصبحت تمثل الصناعات الرئيسية في الهيكل الصناعي في الضفة الغربية. اذ ارتفع عدد الصناعات المعدنية الى ٦١٩ محلاً، حيث أصبحت تساوي ما نسبته ٢٥,١٪ من مجموع المحلات الصناعية، كما أصبح عدد محلات صناعة الخشب والأثاث ٤٨٥ محلاً أو ما نسبته ١٩,٧٪ وصناعة النسيج والملابس ٤٨٣ محلاً أو ما نسبته ١٩,٦٪. أما الصناعات التي نقص عددها فهي الصناعات الغذائية، حيث انخفض عدد محلاتها الى ٢٤٩ محلاً وأصبحت تمثل ١٠,١٪ من مجموع المحلات الصناعية[٣].

وقد حدث في قطاع غزة أيضاً تطور كمي على هيكل الصناعة فيه. إلا أنه على العكس من الوضع في الضفة الغربية، فإن عدد المحلات الصناعية في قطاع غزة قد ارتفع ووصل عام ١٩٨٧ الى ١٧٩٣ محلاً. أهم عامل وراء هذا التطور هو كون الصناعات التي زاد عددها هي صناعات تكميلية للصناعة الاسرائيلية وليس منافسة لها. لذلك نجد أن صناعة النسيج والملابس قد زاد عددها الى ٥٩٥ محلاً أو ما نسبته ٣٣,٢٪، كما زاد عدد محلات صناعة الخشب والأثاث الى ٣٥٨ محلاً أو ما نسبته ٢٠٪، كما وصل عدد الصناعات المعدنية الى ٣٩٩ أو ما نسبته ٢٢,٢٪[٤].

### ٤ ـ تطور حجم المنشآت الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

تتسم المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصغر الحجم Small-Scale industry ، في عام ١٩٦٥ كان يوجد في الضفة الغربية ٢٩٢٧ مؤسسة صناعية أو ما نسبته ٧٦,٢٪ من مجموع المؤسسات الصناعية يعمل فيها ٥ أشخاص فأقل، و٦٠٥ مؤسسة صناعية أو ما نسبته ١٥,٧٪ يعمل فيها من ٥ ـ ٩ أشخاص. أما المؤسسات الصناعية الكبيرة التي تشغل ١٠ عمال فأكثر فكانت قليلة ووصل عددها الى ٣١٠ مؤسسة أو ما نسبته ٨,١٪[٥]. وأهم هذه المؤسسات هي المتخصصة بصناعة المواد الغذائية، حيث وصل عددها الى ١٠٧ مؤسسة أو ما نسبته ٣٤,٥٪، تليها صناعة التعدين والمقالع ٦١ مصنعاً أو ما نسبته ١٩,٧٪، فالنسيج والتريكو ٢٦ مصنعاً أو ما نسبته ٨,٤٪، فالمنتجات المعدنية ٢٠ مصنعاً أو ما نسبته ٦,٥٪، فالمنتجات غير المعدنية والمنتجات الكيماوية ١٨ مصنعاً لكل منها أو ما نسبته ٥,٨٪ لكل منها، فالأثاث والمفروشات ١٣ مصنعاً أو ما نسبته ٤,٢٪، فالطباعة والنشر ١١ مصنعاً أو ما نسبته ٣,٢٪[٦]. لقد وصل عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة الى ٥٣٦٤ عاملاً وعدد هذه المؤسسات الى ٣١٠ مؤسسة، أي أن متوسط حجم هذه المؤسسات وصل الى ١٧,٣ عامل[٧]. في المقابل، فقد وصل متوسط حجم العمالية في المؤسسة الصناعية العام Average Workers/ Unit في الضفة





الغربية عام ١٩٦٨ الى حوالي ٥,٤ عامل[٨].

أما في قطاع غزة، فإن المعلومات المتوفرة عن حجم المؤسسات الصناعية فيها تقف عند العام ١٩٧٩. وتشير هذه المعلومات[٩] الى أن عدد المؤسسات التي يعمل فيها أقل من أربعة عمال تصل الى ٨٣٠ مؤسسة أو ما نسبته ٦٢,٢٪. كما وصل عدد المؤسسات التي يعمل فيها ما بين ٤ ـ ٧ عمال الى ٣٤٤ مؤسسة أو ما نسبته ٢٥,٨٪، وتلك التي يعمل فيها من ٨ ـ ١٠ عمال الى ٦٨ مؤسسة أو ما نسبته ٥,١٪. أما المؤسسات الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فقد وصل عددها الى ٩٢ مؤسسة أو ما نسبته ٦,٩٪.

لم يطرأ أي تغيير على حجم المنشآت الصناعية منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الوقت الحاضر. اذ أن نقصان عدد المنشآت الصناعية لا يعني ازدياد درجة التمركز والتركيز في الصناعة الفلسطينية. فالغالبية منها ما زال يتميز بصغر الحجم Small-Scale industry . كما أن عدد المنشآت الصناعية الكبيرة التي تشغل أكثر من عشرة عمال قد انخفض. ويعود السبب في ذلك الى أن الكثير من المؤسسات الصناعية لم تستطع الصمود أمام المنافسة الاسرائيلية، فاضطرت الى الاغلاق. في الضفة الغربية نجد أن المنشآت الصناعية التي يعمل فيها شخص واحد عام ١٩٨٧ وصل الى ٦٥٦ مؤسسة أو ما نسبته ٢٦,٦٪، وتلك التي تشغل ما بين ٢ـ٣ أشخاص ٩٤٤ أو ما نسبته ٣٨,٣٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٤ ـ ٧ أشخاص ٦٠٦ مؤسسة أو ما نسبته ٢٤,٦٪. وهذه المؤسسات التي تعتبر صغيرة الحجم تشكل ما نسبته ٨٩,٦٪ من مجموع المؤسسات الصناعية. المؤسسات الصناعية متوسطة الحجم التي يعمل فيها من ٨ ـ ١٠ أشخاص تصل الى ٨٢ مؤسسة أو ما نسبته ٣,٣٪. أما تلك الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فإنها تصل الى ١٧٤ مؤسسة أو ما نسبته ١٪[١٠]. وكانت المؤسسات الصناعية هذه تشغل عام ١٩٨٧ ما مجموعه ١١,٩٨٣ عامل، أي أن متوسط حجم المؤسسة الواحدة وصل الى ٤,٩ عامل. وبذلك نلاحظ أن هذا المتوسط قد انخفض مع ما كان عليه الوضع عام ١٩٦٥ بمقدار ٠,٥ عامل أو بنسبة ٩,٣٪[١١].

أما في قطاع غزة، فإن عدد المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها شخص واحد عام ١٩٨٧ وصل الى ٤١٣ مؤسسة أو ما نسبته ٢٣٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٢ ـ ٣ أشخاص ٧٦٢ مؤسسة أو ما نسبته ٤٢,٥٪، وتلك التي يعمل فيها ما بين ٤ ـ ٧ أشخاص ٤٤٣ مؤسسة أو ما نسبته ٢٤,٧٪. وهذه المؤسسات في مجموعها تشكل ما نسبته ٩٠,٢٪ من مجموع المؤسسات الصناعية، الأمر الذي يعني تميز المؤسسات الصناعية في غزة بصغر الحجم أما المؤسسات الصناعية متوسطة الحجم التي يعمل فيها ٨ ـ ١٠ أشخاص، فإنها تصل الى ٧٦ مؤسسة أو ما نسبته ٤,٢٪. أما تلك الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من ١٠ عمال فإنها تصل الى ١٠١ أو ما نسبته ٥,٦٪[١٢]. كما كانت هذه المؤسسات عام ١٩٨٧ تشغل ما مجموعة ٧٢٨٥ عامل، أي أن متوسط حجم المؤسسة الواحدة Average Workers/ Unit يصل الى ٤,١ عامل[١٣].

### ٥ ـ مساهمة الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة:

على عكس الوضع في كثير من الدول النامية والمتقدمة، فإن قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يلعب أي دور بارز في استيعاب الأيدي العاملة التي تدخل سوق العمل بازدياد كبير هناك. اذ بالنظر الى البيانات الواردة في الجدول رقم (٢)، يتضح أن عدد العاملين في الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بقي ثابتاً منذ الاحتلال الاسرائيلي، الأمر الذي يشير الى جمود قطاع الصناعة وتعطيل دوره في استيعاب المزيد من الأيدي العاملة. من البيانات الواردة في الجدول المشار اليه، يتضح أن عدد العاملين الذين يشتغلون في قطاع الصناعة في الضفة الغربية تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ما بين ١٣٩٠٠ عامل و١٩ ألف عامل. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسبة العاملين في الصناعة الى مجموع العاملين، نجد أنها بقيت أيضاً ثابتة، حيث تراوحت خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ما بين ١٤,٦٪ و١٦,٦٪. ولا يختلف الوضع في قطاع غزة عن مثيله في الضفة الغربية، اذ يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) أن عدد العاملين في الصناعة في قطاع غزة تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧ ما بين ٦٢٠٠ عامل و٩٥٠٠ عامل أو ما نسبته ما بين ١٢,١٪ و١٧,٦٪ من مجموع العاملين في قطاع غزة.

### ٦ ـ معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي:

يعتبر معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي أحد المؤشرات الهامة التي يستدل بها على مدى التقدم الذي أحرزته الصناعة خلال فترة زمنية معينة. وبالنظر الى معدل انتاجية العمل في الصناعة في الضفة الغربية، نلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول رقم (٣) أنها خلال الفترة من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ حققت ارتفاعاً من ٢٠٠٧ دولار الى ٣٢٨٩ دولار، أو ما نسبته ٦٤٪، أي بمتوسط سنوي يصل الى ١٦٪. إلا أنه بعد ذلك يلاحظ تدهور معدل انتاجية العمل الصناعي في الضفة الغربية، حيث هبطت من ٣٢٨٩ دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٧٣٠ دولار عام ١٩٨٤ أو ما نسبته ٢٣,١٪، أي بمتوسط سنوي مقداره حوالي ٦٪.

أما في قطاع غزة، فإن معدل انتاجية العمل في الصناعة قد انخفض باستمرار، حيث نقص من ٣٧٢٦ دولار عام ١٩٧٧ الى ٢٥٨٢ دولار عام ١٩٨٥، أو ما نسبته ٣٠,٧٪، أي بمتوسط سنوي مقداره ٣,٨٪. وفي عام ١٩٨٦ أخذ معدل انتاجية العمل في الصناعة بالارتفاع، حيث وصل الى ٤٣٨٦ دولار.

أخيراً، لا بد من الاشارة الى أن معدل التغير السنوي في انتاجية العمل لا تتطابق مع معدل التغير السنوي في أجر العامل الصناعي. اذ يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) أن العلاقة ما بينهما في الضفة الغربية خلال السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١ هي عكسية. اذ عندما يكون معدل انتاجية العمل بالزيادة يكون معدل التغير في الأجر السنوي للعامل الصناعي بالنقصان. أما في السنوات الأخرى فلا توجد أية علاقة ثابتة بينهما. والأمر نفسه ينطبق على قطاع غزة.





### ٧ ـ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي:

انعكس ضعف تطور قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في قلة مساهمته في توليد الدخل القومي فيها. من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معاً قد تراوح خلال الفترة من عام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦ ما بين ٧,٣٪ و٨,٧٪. واذا ما نظرنا الى الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حده، فإننا نجد أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توليد الناتج المحلي في الضفة الغربية أقل من مثيلتها في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تتراوح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي ما بين ٦,٧٪ الى ٧,٧٪. وهذه النسبة هي نفسها التي كانت سائدة قبل احتلال اسرائيل للضفة الغربية عام ١٩٦٧. وفي قطاع غزة فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي فيه تتراوح ما بين ٨,٦٪ و١٢,٦٪.

وبمقارنة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع نسبة القوة العاملة المشتغلة، فإننا نلاحظ عدم تماثلهما. اذ نجد أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة أعلى من نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يعني أن معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي تقل بكثير عن معدل انتاجية العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### ٨ ـ دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية:

قبل أن نوضح دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه لا بد من ذكر بعض الملاحظات حول الاحصاءات الاسرائيلية الرسمية عن حجم الصادرات الصناعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة الى كل من اسرائيل والأردن وغيرهما من الدول. الأرقام الواردة في الجدول رقم (٤) تشير الى أن حجم الصادرات الصناعية يفوق كثيراً قيمة الانتاج الصناعي الصافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أنظر الجدول رقم (١)). كما أنها تقترب من حجم مبيعات المصانع. اذ على سبيل المثال، وصل حجم مبيعات القطاع الصناعي في الضفة الغربية عام ١٩٨٥ الى ١٤٢,٢ مليون دولار، في حين كان حجم الصادرات الصناعية للضفة الغربية في نفس العام الى ١١٩ مليون دولار، أي أن معظم الانتاج الصناعي في الضفة الغربية يتم تصديره، وهذا ما يتنافى مع الواقع. ان هذه التناقضات في الأرقام تدل على عدم قدرتنا على الوثوق بها وأخذها بعين الاعتبار للدلالة بشكل صحيح ودقيق عن دور القطاع الصناعي في التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أنه في ظل عدم وجود أرقام بديلة، فإننا سنقوم بتحليلها مع بقاء تحفظنا عليها قائماً.

من البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) يلاحظ أن القطاع الصناعي يلعب دولاراً بارزاً في التجارة

الخـارجيـة للأراضي الفلسطينية المحتلة. ففي الضفة الغربية تتراوح نسبة الصادرات الصناعية في الصادرات الاجمالية للفترة من عام ١٩٧١ ـ ١٩٨٧ ما بين ٧٣,٤٪ الى ٨٣,١٪. وتشكل الصادرات الصناعية بذلك أكبر نسبة بين أنواع الصادرات الأخرى. كما تغطي الصادرات الصناعية حوالي ثلث واردات الضفة الغربية، حيث تتراوح نسبة الصادرات الصناعية من واردات الضفة الغربية الاجمالية ما بين ٢٤,٩٪ و٣٨,٧٪ للفترة من عام ١٩٧١ ـ ١٩٨٧.

في قطاع غزة، نلاحظ أن نسبة الصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات قد تزايدت باستمرار ووصلت عام ١٩٨٧ الى ٨١,٢٪، أي أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لباقي أنواع الصادرات. كما ارتفعت نسبة تغطية الصادرات الصناعية للواردات الاجمالية لقطاع غزة خلال الفترة من عام ١٩٧١ ـ ١٩٨٧ من ١٤,٦٪ الى ٣١,٧٪، وقد وصلت في بعض السنوات مثل عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ الى أعلى نقطة لها، حيث سجلت نسبة ٤٢,٨٪ و٤٠,٣٪ لكل سنة على التوالي.

### ٩ ـ مشاكل القطاع الصناعي:

ان معظم المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع الصناعي للأراضي الفلسطينية وتعترض طريق تطوره ناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لها، مع ما يعنيه ذلك من غياب سلطة وطنية ترعى تطور الصناعة فيها وتحميها. لقد وضع الاحتلال الاسرائيلي جملة من العوائق والكوابح التي تعيق تطور الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويمكن تلخيص تلك العوائق والكوابح على النحو التالي[١٤]:

- فقدان القطاع الصناعي لأي تخطيط لتطويره وأية حماية جمركية له.
- فقدان القطاع الصناعي لكثير من أسواقه الخارجية بسبب شمول المقاطعة العربية لاسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي أدى الى خلق مصاعب تسويقية كثيرة للقطاع الصناعي.
- منافسة الصناعة الاسرائيلية التي تتميز بالتفوق التكنولوجي وتتمتع بوفورات الحجم الكبير economies of Scale وبتسهيـلات ماليـة وادار يـة ودعم حكـومي. هذا الوضـع المتفـوق للصناعة الاسرائيلية أدى الى مزاحمة الصناعات الفلسطينية على أسواقها المحلية، بالاضافة الى منع الصناعات الفلسطينية القادرة على المنافسة دخول أسواق اسرائيل.
- وضع الكثير من القيود والعقبات الادارية لاقامة المصانع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم منح ترخيصات لاقامة الكثير من المصانع فيها. ومن الأمثلة على ذلك منع اقامة مصنع الاسمنت.
- اغلاق المصارف والمؤسسات المالية التي كانت قائمة في الأراضي الفلسطينية قبل احتلال اسرائيل لها، حيث كانت تقدم هذه المؤسسات والمصارف التسهيلات المالية وعلى رأسها القروض المالية لتمويل تطوير وانشاء الصناعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- ارهاق المصانع بالضرائب الباهظة كضريبة القيمة المضافة وضريبة الانتاج الى جانب ضريبة الأرباح





وغيرها من الضرائب والرسوم الجمركية، الأمر الذي انعكس في انخفاض معدل الربح وارتفاع تكاليف الانتاج، وبالتالي عدم قدرة تلك الشركات على الاستمرار في السوق مما أدى الى خروجها من السوق واغلاق أبواب الكثير منها.

- منع سلطات الاحتلال من اقامة وبناء البنية التحتية Infrastructure للصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة كالطرق وشبكات الكهرباء والمياه، حيث تعاني الصناعات القائمة من انقطاع التيار الكهربائي وضعفه، الأمر الذي أدى الى توقفها عن الانتاج.

### ١٠ ـ الخلاصة والاستنتاجات:

من كل ما تقدم يتضح لنا أن القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) منذ احتلال اسرائيل لهما عام ١٩٦٧ لم يشهد أي تطور نوعي أو جوهري عليه. اذ استمر الطابع الحرفي والعائلي يميز غالبية المؤسسات الصناعية. كما تميزت هذه المؤسسات بصغر الحجم Small Scale enterprises . وقد انعكس ذلك في ضعف حجم الانتاج الصناعي الذي يساوي في مجموعة بالكاد حجم الانتاج الصناعي لاحدى الشركات الصناعية الاسرائيلية الكبيرة. والتطورات التي حدثت على القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية كانت تطورات كمية، حيث تناقص عدد من المؤسسات الصناعية وزاد عدد آخر منها. في الضفة الغربية، نجد أن عدد المؤسسات التي نقصت كان أكبر من عدد المؤسسات الصناعية التي زادت، الأمر الذي انعكس في انخفاض عدد المؤسسات الصناعية بشكل عام فيها. أما في قطاع غزة، فإن عدد المؤسسات الصناعية قد زاد بشكل عام. والمؤسسات الصناعية التي انخفض عددهـا هي تلك المـؤسسـات المنافسة للصناعات الاسرائيلية وفي طليعتها المؤسسات الصناعية الغذائية. أما المؤسسات التي ازدهرت وزاد عددها فهي تلك المؤسسات التكميلية للصناعة الاسرائيلية والتي تعمل بموجب العقود الثنائية Subcontractin لحساب المصانع والوكلاء الاسرائيليين ومن الأمثلة على ذلك صناعات النسيج والملابس والصناعات المعدنية والخشبية والأثاث والجلدية والأحذية.

أما بالنسبة لمعدل الانتاج والانتاجية، فنلاحظ انه قد تراجع خلال الفترة من عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥. ولا يلعب القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا دوراً هامشياً في البناء الاقتصادي فيها، حيث حرمت هذه الأراضي من الدور البـارز والرائد الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمن جهة، لم يطرأ أي تغيير على نسبة مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة، اذ بقيت ثابتة منذ الاحتلال الاسرائيلي حتى الوقت الحاضر وفي حدود ١٤,٦٪ ـ ١٦,٦٪ للضفة الغربية و١٢,١٪ ـ ١٧,٦٪ لقطاع غزة. من جهة ثانية، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للأراضي الفلسطينية المحتلة كان متذبذباً وفي حدوده الدنيا التي كان عليها قبل الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. اذ لوحـظ أن نسبـة مسـاهمـة القـطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي للأراضي

الفلسطينية المحتلة تراوح ما بين ٧,٣٪ ـ ٨,٧٪. كما ان مساهمة القطاع الصناعي في توليد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أقل من نسبة مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة انما يشير الى ضعف الانتاجية وانخفاضها في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أما عن مساهمته في التجارة الخارجية، فقد بيّنت الدراسة أن معظم صادرات الأراضي الفلسطينية المحتلة هي صادرات صناعية، إلا أنها لا تغطي إلا جزءاً قليلاً من وارداتها الاجمالية، حيث تراوحت نسبـة الصـادرات الصناعية للضفة الغربية من وارداتها الاجمالية ما بين ٢٤,٩٪ ـ ٣٨,٧٪، وتلك المتعلقة بقطاع غزة ما بين ١٤,٦٪ ـ ٣١,٧٪.

ان تخلف القـطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتهميشه وعدم قيامه بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، يعود الى المشاكل والعقبات التي تعترض طريق نموه، والناتجة بصورة أساسية عن الاحتلال الاسرائيلي. لقد حرم الاحتلال الاسرائيلي الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص من أية سلطة وطنية تخططله وترعاه وتحميه، وبسبب الاحتـلال الاسرائيـلي، يعـاني القـطاع الصنـاعي الفلسطيني من المنافسة الاسرائيلية الشديدة له ومـزاحمتـه على أسـواقـه الداخليـة. كما فقد القطاع الصناعي أسواقه الخارجية بسبب الاحتلال الاسرائيـلي. ويعاني القطاع الصناعي من القيود والعقبات المالية والادارية والضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي. أخيراً فإن ضعف البنية التحتية من طرق وكهرباء وماء وعدم تطويرها وأهمالها وتدمير البنية المالية من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي هي من المشاكل والعقبات اليومية التي يعاني منها القطاع الصناعي الفلسطيني.





### جدول رقم (١)

### تطور الانتاج الصناعي ومعدل نمو الانتاج الصناعي ونسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للأراضي الفلسطينية المحتلة

| | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الضفة الغربية** | | | | | | | | | | |
| الانتاج الصناعي (ملايين الدولارات) | ٢٩,٣ | ٣٥,١ | ٣٥,٧ | ٤٦,٧ | ٤٠,٥ | ٤٣,٦ | ٤٥ | ٤٢ | ٥٠,٢ | ٠,٧ |
| معدل نمو الانتاج الصناعي (٪) | ٠٠ | ١٩,٨ | ١,٧ | ٣٠,٨ | ١٣,٣- | ٧,٧ | ٣,٢ | ٦,٧- | ١٩,٥ | ٠,٧ |
| نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (٪) | ٦,٩ | ٧,١ | ٦,٩ | ٦,٨ | ٦,٧ | ٦,٧ | ٦,٩ | ٧ | ٧,٧ | ٠,٦ |
| **قطاع غزة** | | | | | | | | | | |
| الانتاج الصناعي (ملايين الدولارات) | ٢٣,١ | ٢٤,١ | ٢٨,١ | ٢٥,٤ | ٢٣,٤ | ٢٤,٧ | ٢٥,٦ | ١٩,١ | ٢٠,٤ | ٠,٥ |
| معدل نمو الانتاج الصناعي (٪) | ٠٠ | ٤,٣ | ١٦,٦ | ٩,٦- | ٧,٩- | ٥,٦ | ٣,٦ | ٢٣,٤- | ٤,١ | ٠,٦ |
| نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (٪) | ١١,٥ | ١٢,٥ | ١٢,١ | ٩,٧ | ٨,٦ | ٩,٢ | ٩,٩ | ٩,- | ٩,١ | ,٦ |
| **الضفة الغربية وقطاع غزة** | | | | | | | | | | |
| الانتاج الصناعي (ملايين الدولارات) | ٥٢,٤ | ٥٩,٢ | ٦٣,٨ | ٧٢,١ | ٦٣,٩ | ٦٨,٣ | ٧٠,٦ | ٦١,٦ | ٧٠,٦ | ,٢ |
| معدل نمو الانتاج الصناعي (٪) | ٠٠ | ١٣ | ٧,٨ | ١٣ | ١١,٤- | ٦,٩ | ٣,٤ | ١٢,٧- | ١٤,٦ | |
| نسبة مساهمة الانتاج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (٪) | ٨,٣ | ٨,٦ | ٨,٥ | ٧,٦ | ٧,٣ | ٧,٤ | ٧,٧ | ٧,٥ | ٨,١ | ,٧ |

المصدر: النسب مستخرجة من قبل المؤلف من المعلومات الواردة في

ICBS, Statis tical Abstract of Israel 1988, P. 713,

ICBS, Judaea, Samaria and Gaza Area statistics, Vol. XV, 1, 1985, PP. 168, 175

### جدول رقم (٢)

### مساهمة قطاع الصناعة في تشغيل الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بالالف)

| | ١٩٧٠ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الضفة الغربية | | | | | | |
| مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية | ٩٩,٨ | ٩١,٩ | ٩٤ | ٩٢,٥ | ٩٢,٨ | ٩٣,٥ | ٩٧,٥ | ٩٩,١ | ١٠٤ | ١٠٣ | ١١٥,٧ | ١١٤,٧ |
| عدد العاملين في الصناعة | ١٤,٦ | ١٣,٩ | ١٤,٣ | ١٤,٧ | ١٤,٢ | ١٤,٨ | ١٥,٥ | ١٦ | ١٦,٦ | ١٦,٧ | ١٨,٢ | ١٩,- |
| نسبة العاملين في الصناعة الى مجموع القوة العاملة (٪) | ١٤,٦ | ١٥,١ | ١٥,٢ | ١٥,٩ | ١٥,٣ | ١٥,٧ | ١٥,٩ | ١٦,١ | ١٦,- | ١٦,٢ | ١٥,٧ | ١٦,٦ |
| | | | | | | قطاع غزة | | | | | | |
| مجموع القوة العاملة في الضفة الغربية | ٥٢,٩ | ٤٩,٥ | ٤٨,٧ | ٤٥,٥ | ٤٥,٩ | ٤٦,٦ | ٤٦,١ | ٤٥,٦ | ٤٧,- | ٤٨,٩ | ٥٠,٧ | ٥٤,١ |
| عدد العاملين في الصناعة | ٦,٤ | ٦,٢ | ٧,٥ | ٨,٣ | ٨,٥ | ٧,٧ | ٦,٨ | ٦,٩ | ٨ | ٧,٩ | ٩,- | ٩,٥ |
| نسبة العاملين في الصناعة الى مجموع القوة العاملة (٪) | ١٢,١ | ١٢,٥ | ١٥,٤ | ١٨,٢ | ١٨,٥ | ١٦,٥ | ١٤,٨ | ١٥,٢ | ١٧,- | ١٦,٢ | ١٧,٨ | ١٧,٦ |

**المصدر**: أعداد مختلفة من كتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي.

ICBS: Stat istical Abstract of Israel, different numbers.





### جدول رقم (٣)

### تطور معدل انتاجية العمل في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

| | ١٩٧٠ | ١٩٧٧ | ١٩٧٨ | ١٩٧٩ | ١٩٨٠ | ١٩٨١ | ١٩٨٢ | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | ١٩٨٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | الضفة الغربية | | | | | | |
| معدل الانتاجية بالدولار | .. | ٢٠٠٧ | ٢٤٥٥ | ٢٤٢٩ | ٢٢٨٩ | ٢٧٣٦ | ٢٨١٣ | ٢٨١٣ | ٢٥٣٠ | ٣٠٠٦ | ٤٩٢٩ | .. |
| معدل التغير السنوي لانتاجية العمل (٪) | .. | .. | ٢٢,٣ | ١,١- | ٣٥,٤ | ١٦,٨- | ٢,٨ | .. | ١٠,١- | ١٨,٨ | ٦٣,٩ | .. |
| معدل الاجر السنوي بالدولار | .. | ١٩٦٤ | ١٦٣٨ | ٢١٤٨ | ٢٠٧٩ | ٢٥٤٢ | ٢٦٦٢ | ٢٦٤٧ | ١٩٣١ | ٢٢٤٧ | ٣٢٤٣ | ٤٠١٦ |
| معدل التغير للأجر السنوي (٪) | .. | .. | ١٦,٦- | ٣١,١ | ٣,٢- | ٢٢,٣ | ٤,٧ | ٠,٦ | ٢٧,١- | ١٦,٤ | ٤٤,٣ | ٢٣,٨ |
| | | | | | | قطاع غزة | | | | | | |
| معدل الانتاج بالدولار | .. | ٣٧٢٦ | ٣٢١٣ | ٣٣٨٦ | ٢٩٨٨ | ٣٠٢٩ | ٣٦٣٢ | ٣٧١٠ | ٢٤٥٠ | ٢٥٨٢ | ٤٣٨٩ | .. |
| معدل التغير السنوي لانتاجية العمل (٪) | .. | .. | ١٣,٨- | ٥,٤ | ١١,٨- | ١,٧ | ١٩,٥ | ٢,٢ | ٣٤- | ٥,٤ | ٦٩,٩ | .. |
| معدل الأجر السنوي بالدولار | .. | ١٩٣٦ | ١٦٩٠ | ٢٤٥٢ | ٢٢٠٧ | ٢٤٦١ | ٢٩٣٣ | ٢٩٤٨ | ١٩٠٥ | ٢٠٦٤ | ٣٤٣٩ | ٤٩٥٦ |
| معدل التغير للأجر السنوي (٪) | .. | .. | ١٢,٧- | ٤٥,١ | ١٠,- | ١١,٥ | ١٩,٢ | ٠,٥ | ٣٥,٤- | ٨,٤ | ٦٦,٦- | ٤٤,١ |

**المصدر**: حسب بواسطة المؤلف من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢).

بالنسبة لمعدل الأجر السنوي فقد حسب من اعداد مختلفة لكتاب الاحصاء السنوي الاسرائيلي.

## جدول رقم (٤)
## تطور الصادرات الصناعية للأراضي الفلسطينية المحتلة
## (بالمليون دولار)

| السنوات | الصادرات الاجمالية | الواردات الاجمالية | الصادرات الصناعية | نسبة الصادرات الصناعية من الواردات الاجمالية (٪) | نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الاجمالية (٪) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | **الضفة الغربية** | | |
| ١٩٧١ | ٣٥,٢ | ٦٧,٩ | ٢٦,١ | ٣٨,٤ | ٧٤,١ |
| ١٩٧٩ | ١٣٦,٨ | ٣٢٦,٤ | ١٠١,١ | ٣٠,٩ | ٧٣,٩ |
| ١٩٨٠ | ١٧٣,٩ | ٥٢٣,٨ | ١٣٠,٣ | ٢٤,٩ | ٧٤,٩ |
| ١٩٨١ | ١٩٣,٢ | ٤٠١,٨ | ١٤٩,٧ | ٣٧,٣ | ٧٧,٥ |
| ١٩٨٣ | ٢٠١ | ٤٥٢,٧ | ١٥٤,٢ | ٣٤,١ | ٧٦,٧ |
| ١٩٨٤ | ١٨٤,٥ | ٤٠٦,٨ | ١٣٥,٥ | ٣٣,٣ | ٧٣,٤ |
| ١٩٨٥ | ١٦٦,٤ | ٣٨٦,٥ | ١١٩ | ٣٠,٨ | ٧١,٥ |
| ١٩٨٦ | ٢٣٨,٦ | ٥١٢ | ١٩٨,٢ | ٣٨,٧ | ٨٣,١ |
| ١٩٨٧ | ٢٥١,٩ | ٧٠٩ | ١٦٩,٩ (١) | ٢٣,٩ | ٦٧,٤ |
| | | | **قطاع غزة** | | |
| ١٩٧١ | ٢٤,٥ | ٤٣,٩ | ٦,٤ | ١٤,٦ | ٢٦,١ |
| ١٩٧٩ | ١١٠,٩ | ٢٠٢,٣ | ٥٨,١ | ٢٨,٧ | ٥٢,٤ |
| ١٩٨٠ | ١٣٨,٦ | ٢٤٤,٤ | ٨٤,٣ | ٣٤,٥ | ٦٠,١ |
| ١٩٨١ | ١٧٤,٤ | ٢٨٨,٥ | ١٢٣,٦ | ٤٢,٨ | ٧٠,٩ |
| ١٩٨٣ | ١٨٠,٦ | ٣٣٢,١ | ١٣٣,٩ | ٤٠,٣ | ٧٤,١ |
| ١٩٨٤ | ١١٤,٩ | ٢٧٩,٤ | ٨٧,٤ | ٣١,٣ | ٧٦,١ |
| ١٩٨٥ | ١٠٢,٥ | ٢٨١,٤ | ٧١,٦ | ٢٥,٤ | ٦٩,٩ |
| ١٩٨٦ | ١٣٩,٧ | ٣٧٨ | ١٠٤,٩ | ٢٧,٨ | ٧٥,١ |
| ١٩٨٧ | ١٧٨,٢ | ٤٥٥,٤ | ١٤٤,٧ | ٣١,٧ | ٨١,٢ |

(١) حسب بواسطة المؤلف على أساس المعدل الشهري.

**المصدر:**

ICBS: Stat istical Abstract of Israel 1974, P. 690

ICB, Judaea, samaria and Gaza Area Statistics Quarterly, Vaious numbers.





## الهوامش:

(١) عنان العامري، **التطور الزراعي والصناعي في فلسطين ١٩٠٠ ـ ١٩٧٠، بحث احصائي، القدس ١٩٨١، ص ١٢٧.**

(٢) **المصدر السابق، ص ١٣٠.**

(٣) ICBS, statistical Abstract of Israel 1988, P. 740.

(٤) المصدر السابق، ص ٧٤١.

(٥) البيـانات مستخرجة بواسطة المؤلف من **الدراسة الصناعية لعام ١٩٦٥** الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة، عمان، تموز ١٩٦٧، ص ١٦٠ـ١٦٣.

(٦) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٨) حسبت من المعلومات الواردة في دراسة العامري، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧، ص ١٤٩.

(٩) United Nations Economic Commission for western Asia, The industrial and Economic Trends in the West Bank and Gaza Strip, December, 1981, P. 25.

(١٠) Statistical Abstract of Israel 1988, ibid., P. 740

(١١) حسب على أساس المعلومات الواردة في المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) حسب من المصدر السابق.

(١٤) لمزيد من التفصيل أنظر د. سمير عبد الله، **اتجاهات ومشاكل القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ١٩٨٦، ص ٤١ ـ ٤٧.

# المؤسسات المحلية والمنظمات العربية والدولية ودورها في التنمية الصناعية

ساره روي

يمكن تصنيف المؤسسات المحلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة الى اربع مجموعات: مؤسسات عامة، وخاصة، تعليمية، ومالية/ ائتمانية.

## دور المؤسسات العامة في التنمية الصناعية:

### البلديات وغرف التجارة:

تعتبر البلديات من المؤسسات شبه السياسية المحلية القليلة الباقية في المناطق المحتلة، وفي ظل غياب السلطة الوطنية، تلعب دوراً هاماً في تقديم الخدمات العامة. هناك خمس وعشرون بلدية في الضفة الغربية، بينما توجد بلدية واحدة في قطاع غزة. وما بين العام ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣ كانت هناك خمس وعشرون بلدية تقدم خدماتها في الاراضي الفلسطينية المحتلة إلى نحو ٥٠٪ من السكان. وتستمد البلديات في الضفة الغربية سلطتها من قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٥، بينما تستمد البلديات في غزة سلطتها من قانون البلديات لعام ١٩٣٤ الذي كان يعمل به في ظل الانتداب البريطاني. ولقد أدى احلال القانون العسكري الاسرائيلي (الاوامر رقم ١٩٤ و ٢٣٦) الى نقل سلطة الاشراف على هذه البلديات الى الحكومة العسكرية الاسرائيلية (الادارة المدنية) والغاء القوانين الاردنية والبريطانية. ونتيجة لذلك، ضعفت السلطات التشريعية والتنفيذية للبلديات وأصبح كل نشاط بلدي خاضعاً لموافقة الحكومة العسكرية[1].

ويمكن بيسر وسهولة، تلمُّس التحكُّم الاسرائيلي بشكل جلي في بنية البلديات. فقد جرت آخر انتخابات للبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٦. وأفرزت نتائج انتخابات عام

★ تشكل هذه المادة جزءاً من دراسة موسعة أعدتها الباحثة سارة روي وقدمتها الى الحلقة الدراسية حول امكانيات قطاع الصناعة الفلسطينية تحت عنوان «قطاع الصناعة الفلسطيني: التركيبة، بنية المؤسسات، والمتطلبات المستقبلية».





١٩٧٦ اشخاصاً موالين لمنظمة التحرير الفلسطينية. ومن بين هؤلاء المنتخبين عام ١٩٧٦، لا يزال ثمانية في الخدمة، في حين طُرد اثنا عشر من مناصبهم، وجرى ابعاد اثنين، وتوفي اثنان آخران وهما في الخدمة (تمّ تعيين بدلاء منهما من قبل اسرائيل). وكانت السلطات الاسرائيلية قد رفضت تعيين احد رؤساء البلديات الذي تمّ انتخابه من قبل مجلس المدينة إثر وفاة رئيس البلدية السابق. ومن بين الـ٢٥ مجلساً بلدياً في الضفة الغربية، تم تعيين أحد عشر عضواً بطريقة الانتخاب، وعُين أحد عشر آخرين من قبل السلطات الاسرائيلية، وجاء ثلاثة عن طريق الانتخاب والتعيين معاً. وفي غزة، هناك اليوم مجلس بلدي يرئسه ضابط اسرائيلي يخدم في وزارة الداخلية.

وقد أدّى منح الحكم العسكري حرية التحكم بالبلديات في المناطق المحتلة، الى وجود اختلاف كبير بين السلطات القانونية والفعلية للبلديات. وحسب قانون البلديات الاردني لعام ١٩٥٥، مثلاً، تملك البلديات سلطة الاشراف على اربعين مجالاً منها: التخطيط، تنظيم الحدود، منح رخص البناء، استعمال وتوزيع المياه، استعمال وتوزيع الكهرباء، المجاري والنفايات، الاسواق العامة، النقل العام، المؤسسات الصحية العامة، الميزانية، نفقات المال العام، املاك البلدة ونطاق حدود اشرافها. وفي الواقع، لا تستطيع البلديات القيام بأي من هذه المجالات أو انشاء مشاريع جديدة دون موافقة الحاكم العسكري.

كان للسيطرة الاسرائيلية على الوظائف البلدية تأثير مباشر على قدرة السلطات البلدية، من حيث لعب دور ايجابي ومحفّز للتنمية الصناعية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال أربعة مجالات تحديداً: تعيين رؤساء بلدية اسرائيليين، التحكم بالخطوات المطلوبة للتنمية الصناعية (تحديد المناطق، التخطيط، الترخيص) والسيطرة على مصادر البنية التحتية اللازمة للتنمية الصناعية (المياه، الكهرباء، والنقل) والتمويل.

ولقد وفّر تعيين الحكم العسكري للمجالس البلدية في الضفة الغربية، للسلطات الاسرائيلية، قوة محلية تستطيع من خلالها احكام سيطرتها. فالمجالس البلدية المعينة لم تكن لها اية سلطة ذاتية، وليس لها الا تأثير قليل على مجتمعاتها التي يتوجب خدمتها. وقد أفرزت عملية تعيين الضباط العسكريين كرؤساء بلديات للمدن العربية، تغييرات مباشرة على الخصائص المادية والاقتصادية للمناطق العربية. وعلى سبيل المثال، وإثر اعلان «الادارة المدنية» عام ١٩٨١، علّقت معظم البلديات في الضفة الغربية اعمالها، وجرى تنحية تسعة رؤساء بلدية من مناصبهم كنوع من العقاب، وتمّ تعيين ضباط اسرائيليين في أماكنهم، الأمر الذي ادى الى تسهيل أنشطة الاستيطان وزيادة الدمج الاقتصادي ومصادرة الاراضي[2]. يبدو هذا واضحا في الخليل، حيث إن تعيين ضابط اسرائيلي كرئيس للبلدية، سمح بتوسيع الاستيطان الاسرائيلي ضمن الحدود البلدية (الحارة اليهودية القديمة) للمدينة[3]. (قامت الباحثة بعدة زيارات لمدينة الخليل خلال السنوات الأربع الماضية اطلعت خلالها عن كثب على مدى امتداد الوجود الاسرائيلي ضمن الحدود البلدية).

لقد مارست البلديات، حتى تلك المنتخبة من قبل العرب، ذاتية محدودة على الاجراءات المتعلقة مباشرة بتنمية الصناعة: تخطيط المناطق والحدود، التخطيط، منح تصاريح البناء، الترخيص.. الخ.

فبالنسبة لتنظيم المناطق والتخطيط ضمن الحدود المرسومة لأية بلدة عربية، يلاحظ بأنها عرضة للإبطال بقرار عسكري في أي وقت. أما قرارات البلديات المتعلقة باستعمال الأراضي، فيتمّ تفحصها جيداً من قبل الحكومة العسكرية، وتحديداً في اطار اولويات أنشطة الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية ومن حيث توسيع الحدود البلدية للمدن العربية[4]. وعلى ضوء النمو السكاني السريع في القطاع العربي تصبح الحاجة لتوسيع الحدود البلدية ضرورية، ولكنها في معظم الاحيان غير ممكنة نظراً لأن السلطات الاسرائيلية لا توافق على ذلك.

مثال آخر يتعلق بالترخيص. فقد تكون عملية الترخيص الاجراء الرئيسي الذي يعيق التنمية الصناعية والبنية التحتية للمؤسسات في المناطق المحتلة. ومن الناحية التقنية، تمتلك البلديات العربية السلطة لاصدار تصاريح البناء ضمن الحدود البلدية، إلاّ أن تراخيص البناء، خاصة المصانع، تعتبر مضبوطة وموجّهة اضافة الى كون الرسوم مرتفعة جداً والاجراءات البيروقراطية مطوّلة. أما المتطلبات الاسرائيلية المتعلقة بالسيطرة البيئية، فقد أجبرت مشاريع معينة على العمل في مناطق غير مناسبة وعلى الاستمرار لفترة طويلة[5]. ووافق الضباط الاسرائيليون على إقامة مشاريع صناعية معينة، مثل (مناطق صناعات خفيفة) ضمن الحدود البلدية. رغم ذلك، وفي المقابل، اتجه بعض رؤساء البلديات المعينين من قبل السلطات الاسرائيلية الى التخلص من سلطة الترخيص واعطائها للاخرين، مما أدى في الغالب الى تشويه برامج التنمية.

وعلى سبيل المثال وضعت مخططات مرور وشوارع جديدة في رام الله والخليل تخدم بشكل واضح اعتبارات الأمن الاسرائيلي بدلاً من سعيها لحل مشكلة المواصلات المحلية[6]. اضافة الى أن البلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ حتى وان لم تكن تتعرض لمعوقات الترخيص ـ، فإن افتقارها للسلطة على الموارد الحساسة يظل يحد من قدرتها على تحقيق تنمية صناعية.

لقد حرمت البلديات تماماً من السيطرة على هذه الموارد الضرورية لتنمية البنية التحتية الصناعية خاصة والاقتصادية عامة. وهذا واضح تماماً بالنسبة للمياه، والكهرباء والنقل. وفيما يتعلق بالمياه كتب «بنفنيستي»:

«معظم مناطق الضفة الغربية هي جزء من نظام المياه الجوفية الاسرائيلي. إذ أن حوالي ربع المياه السنوية لاسرائيل مصدره من خلف الخط الأخضر .. ويقدر مجموع المياه الكامنة في الضفة الغربية بنحو ٦٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. تستخدم اسرائيل من هذه الامكانية معظمها، وقد وصل مجموع استهلاك القطاع الفلسطيني من المياه في الضفة الغربية مع بداية الثمانينات الى حوالي ١١٥ مليون متر مكعب سنوياً فقط، منها نحو ١٠٠ مليون متر مكعب تذهب للري والباقي للاستخدام الصناعي والمحلي. ويبلغ مجموع كمية المياه المخطط توزيعها على القطاع العربي (الزراعة والاستهلاك المحلي - متضمنة الاستخدام الصناعي -) في نهاية العقد الحالي نحو ١٣٧ مليون متر مكعب سنوياً (لحوالي مليون نسمة)، أما للسكان اليهود فيبلغ حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب (لحوالي ١٠٠ ألف نسمة).





ولقد سُلّم نظام مياه الضفة الغربية المنفصل ـ والذي كان خاضعاً لادارة الحكم العسكري منذ ١٩٦٧، لشركة المياه الوطنية الاسرائيلية (ميكوروت) في العام ١٩٨٢. وكان هذا هو أساس التصريح الاسرائيلي القائل بأن الاشراف على مياه الضفة الغربية يجب أن يبقى في يد اسرائيل تحت أية ظروف. وإلاّ: كما تقول اسرائيل، فإن النظام المائي الاسرائيلي الكامل الحالي والذي يضخ فوق طاقته، سينهار[7].

ولا يختلف الوضع في قطاع غزة كثيراً عما سبق. فتبعاً لوكالة المياه الاسرائيلية، استهلك الاسرائيليون الذين يقطنون غزة، في العام ١٩٨٥ وحده، نحو ٢٣٢٦ متراً مكعباً من المياه للشخص الواحد، مقارنة مع ١٢٣ متر مكعب استهلكها المواطن في غزة[8]. ويستغل سكان قطاع غزة نسبة ٩٠٪ من المياه للري ونسبة ١٠٪ للاستهلاك المحلي والصناعي. وقد منع القطاع الفلسطيني من استثمار الموارد المائية عبر حفر آبار جديدة، بينما لا يخضع المستوطنون الاسرائيليون داخل المناطق المحتلة لمثل هذه القيود.

هناك نقطتان على صلة بهذه الدراسة ـ الأولى تُعنى بالاستهلاك القليل من المياه للاغراض الصناعية، وهو مؤشر آخر على ضعف موقف القطاع الصناعي. والثانية تهتم بالتفرقة في توزيع الموارد المائية بين القطاعين الاسرائيلي والعربي. فالتوزيع المستقبلي والقيود لا تدل فقط على استمرار هذه السياسة، ولكنها تضع عقبات بارزة في وجه التنمية الصناعية والاقتصادية للمناطق المحتلة.

تتوفر الكهرباء في الضفة الغربية عن طريق الشبكة القطرية الاسرائيلية (مؤسسة الكهرباء الاسرائيلية) والشبكات العربية البلدية والاقليمية، والمولدات الصغيرة في القرى العربية. كثير من المدن الرئيسية في الضفة الغربية الحقت بالشبكة الاسرائيلية على الرغم من احتجاج الجهات الفلسطينية على هذه الاعمال. وواجهت المدن الأخرى التي لم يتم ربطها بالشبكة الاسرائيلية، صعوبات من حيث استيراد مولدات الديزل والقطع اللازمة. وتقوم الشبكة الاسرائيلية بتزويد كهرباء غزة[9]، وهكذا، فالاعتماد على الماء والكهرباء من اسرائيل قد قيد بشكل حاد ومباشر التنمية الصناعية والاقتصادية للمناطق بظروف واولويات الانتاج والتوزيع الاسرائيلي. وفي هذا النطاق، ظلّ تأثير المؤسسات العامة المحلية على نموّ البنية التحتية محدوداً، وضعفت طاقاتها من حيث لعب أي دور تنموي مؤثر.

ينعكس ايضاً عجز السلطات البلدية عن ممارسة الاشراف على البنية التحتية الضرورية لعملية التنمية الصناعية، داخل قطاع النقل. حيث تُملي الحكومة العسكرية البنية التحتية لقطاع النقل في المناطق المحتلة دون تدخل حقيقي من قبل السكان المحليين. فبناء الطرق والشوارع العريضة، مثلاً، قامت لخدمة المستوطنات الاسرائيلية، وتسهيل تحركات الجيش ودمج النظام الاسرائيلي بنظام الضفة الغربية. هذه الطرق لم تُعنى بخدمة السكان العرب والكثير منها كانت بعيدة عن أماكن تجمعهم تماماً.

عائق آخر يعترض قدرة السلطات البلدية ويتعلق بالتمويل. فالموازنات البلدية حققت توازناً في السنوات القليلة الماضية. بعضها حقق فائضاً طفيفاً. مع ذلك، لا تتمتع البلديات بأي سلطة شرعية تؤهلها لجلب ايرادات جديدة. إذ أنه ليس بمقدورها فرض ضرائب جديدة أو رسوم، دون موافقة

السلطات. وحيث أن الكثير من الضرائب لا ترتبط بالدخل وانما تُجنى بشكل تعسُّفي، فان البلديات تعاني من عوائق مالية كثيرة. بناء على ذلك، اعتمدت البلديات الى حد كبير على الأموال الخارجية لسدّ نفقات رأس المال والتنمية. هذه الأموال تأتي من الحكومة العسكرية ومن مصادر عربية أخرى.

الجدول رقم (١) و(٢) يشيران الى أن الميزانية الاستثنائية لمدن الضفة الغربية بلغت في عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧ نسبة ١٤,٢٪ و ١٤,٣٪ على التوالي من اجمالي الدخل. وبلغت تلك الميزانية في قطاع غزة نسبة ٢٣٪ في عام ١٩٨٦ ونسبة ٣٠٪ عام ١٩٨٧. كما بلغت القروض والمنح المقدمة من الحكومة العسكرية لمدن الضفة الغربية عام ١٩٨٧ نسبة ٩,٣٪ من اجمالي الدخل، ونسبة ١٨,٧٪ من اجمالي الايرادات في قطاع غزة، وهذا يعكس المستوى المتدني للاستثمارات والمساعدات الحكومية. ان العائد المنخفض للمدن في المناطق المحتلة يبدو واضحاً من خلال الايرادات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي بلغت نسبة ٣,٣٪ و٦,٨٪ على التوالي من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٨٦. اضافة الى أن المورد الأكبر للدخل في الميزانية العادية لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة كان يأتي من الكهرباء، المياه، والرسوم [١٠].

وتخضع الأموال الخارجية التي يتم تلقيها من العالم العربي على هيئة مساعدات وتبرعات، للقيود الاسرائيلية، من حيث الوجهة التي سيتم ايداع الأموال فيها، وكيفية صرفها، والهدف الذي ستصرف هذه الأموال لأجله. وقبل العام ١٩٧٩ كانت البنوك الاردنية مصدراً مهماً من مصادر الدخل لبلديات الضفة الغربية. ما بين العام ١٩٧١ و١٩٧٩، ضمنت الحكومة الاردنية مبلغ ٢,٢ مليون دينار أردني كقروض لتغطية نحو ٣٩ مشروعاً تنموياً للكهرباء والمياه، المجاري، المدارس والطرقات [١١].

منذ عام ١٩٧٩، دأبت اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة على توفير الأموال للبلديات. رغم ذلك، هناك أمثلة عديدة عن تعرض بعض البلديات (ومؤسسات محلية أخرى) لقيود وعوائق منعت معظمها من استلام الأموال التي رصدت لها من قبل اللجنة المشتركة.

أضف الى ذلك فقد ادى قيام السلطات الاسرائيلية بتعيين رؤساء بعض البلديات والسيطرة العسكرية على بلديات أخرى، الى وقف التمويل العربي لتلك البلديات، في حين مُنعت بقية المجالس المنتخبة من استلام المنح والقروض كعملية انتقام.

هكذا، ومع اعتبار الشكوك المحيطة بالمساهمات الخارجية من قبل العالم العربي واسرائيل، يصبح المصدر الوحيد والثابت للايرادات التي تحصل عليها البلديات مأخوذاً من الميزانية العادية. مع ذلك، ما تزال الايرادات العادية غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية للبلديات. وأيضاً، على الرغم من الزيادة في مستوى النفقات الرأسمالية (والتي تقع تحتها مشاريع البنية التحتية)، فقد انخفض مستوى الخدمات المحلية/ البلدية والانشطة التنموية بالأرقام الحقيقية [١٢]:

ان ضعف قاعدة الايرادات الخاصة بالبلديات القائمة يرافقها الاعتماد الكبير على التمويلات الخارجية غير الخاضعة لاشرافها، قد وضع هذه البلديات في موقف مالي عسير في مواجهة متطلبات





تشجيع التنمية الصناعية والاقتصادية في المناطق المحتلة. أضف الى ذلك، محدودية المصادر الأخرى التي ذكرت سابقاً، وأصبح واضحاً في ظل الظروف الحالية أن دور البلديات في التنمية الصناعية يواجه عقبات وعوائق كثيرة.

### غرف التجارة:

تعمل غرف التجارة في المدن الرئيسية للضفة الغربية وقطاع غزة. وتبعاً للخلاف السياسي الذي نشأ في أعقاب الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، عقدت آخر انتخابات لغرف التجارة عام ١٩٧٢، بحيث تمّ تمديد الفترة [١٣]. لذلك بقيت بعض الغرف التجارية تخدم منذ عام ١٩٦٥، وحيث أنه ليس بمقدورها عقد انتخابات حرة، أصبح من الصعب استبدال الأعضاء الذين يتركون أو يتوفون.

ظهرت غرف التجارة لتلعب دوراً غير مباشر في التنمية الصناعية، غير ذلك الدور الذي تؤديه المجالس البلدية. وتحت الاحتلال الاسرائيلي، تؤدي غرف التجارة عدة وظائف: تنسيق تصدير المنتوجات الزراعية والصناعية الى الاردن، واصدار الرخص وشهادات المنشأ لصادرات الضفة الغربية ومنتوجات غزة الى الاردن ومنها إلى العالم العربي؛ دعم الاعمال المحلية من حيث استيراد وتسويق منتوجات معينة؛ التثبت من صحة الوثائق المختلفة (السفر، الشخصية)؛ توفير قنوات المعلومات بين الحكومة العسكرية والكيانات التجارية؛ تمثيل هذه الكيانات التجارية امام الحكومة العسكرية؛ وإدارة الأبحاث المتعلقة بالاعمال التجارية [١٤].

خلال الانتفاضة، أعيقت بعض الوظائف التقليدية للغرف التجارية. ومع ذلك بقيت كأدوات لبيان المعلومات المتعلقة بتأثير الاجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة. ومن جانبها، لعبت غرف التجارة، دوراً واضحاً في تسهيل عملية التجارة بين المناطق المحتلة والعالم العربي، وتشجيع التجارة محلياً، ولكن دورها في تشجيع التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية على وجه الخصوص، ظل محدوداً نوعاً ما.

### دور المؤسسات الخاصة، في التنمية الصناعية: التعاونيات الزراعية:

هناك ٢٣٨ تعاونية في الضفة الغربية و٦ تعاونيات في قطاع غزة تخدم حوالي ١٢ ألف شخص. وينتمي نحو ١٨٪ من مزارعي الضفة الغربية الى تعاونيات [١٥]. هذه التعاونيات قد تكون ذات هدف واحد فقط (توفير نوع واحد من الخدمات) أو قد تكون متعددة الأهداف والأغراض. وهي منظمة على النطاق المحلي أو الاقليمي في المجالات التالية: الزراعة (العملية الزراعية، التسويق، والتسليف)، الاسكان، الانتاج (الاشغال اليدوية والحرف)، والخدمة (الكهرباء الريفية). أما أهم مجالين لأنشطة التعاونيات في المناطق المحتلة فهما الزراعة والاسكان. بحيث تعتبر التعاونية الزراعية الأكثر صلة

بالتنمية الصناعية.

وترتبط الحركة التعاونية بشكل وثيق مع الاردن. ما بين الأعوام ١٩٥٢ ـ ١٩٦٧ ازدهرت الحركة التعـاونية، ومع العام ١٩٦٦ كان هناك نحو ٢٣٨ تعاونية تخدم حوالي ١٤٣٧٧ شخصاً في الضفة الغربية. أغلبية هذه التعاونيات (٦٠٪) كانت منظمات تسليف ريفية على نطاق صغير من العمليات. ١٤٪ منها انخرط في جوانب مختلفة من الانتاج الصناعي، ٦٠٪ من مجمل التعاونيات الاردنية كان قائماً في الضفة الغربية عشية الاحتلال الاسرائيلي[١٦]. وقد استمدت الحركة التعاونية في غزة دعمها من قانون التعاونيات لعام ١٩٣٣، ومع حلول عام ١٩٦٦، كان هناك أكثر من ٧٠ تعاونية في قطاع غزة[١٧].

كان لحرب ١٩٦٧ تأثير حادّ على الحركة التعاونية، فقد جمدت جميع نشاطاتها بادىء الأمر. ويقرّ القـانـون العسكـري الاسرائيلي رسمياً بالتعاونيات المسجلة حسب قانون التعاونيات الاردني لعام ١٩٥٦، ولكنها عملياً تحتاج الى تصريح لاعادة فاعليتها. وقد جاءت المواقف الاسرائيلية تجاه احياء النشاط التعاوني مختلطة بعض الشيء. فمع حلول عام ١٩٨٤، تمّ تسجيل نحو ٢٣٦ تعاونية، إلا أن ٥٧ تعاونية منها تأسس فعلاً منذ عام ١٩٦٧[١٨]. وما بين عام ١٩٦٧ و ١٩٨٠ لم تتم الموافقة من قبل السلطات إلا على تعاونية اقليمية واحدة تتعلق بالكهرباء، في حين بقي العديد غيرها ينتظر الموافقة شهوراً وسنوات.

وتسـاهم التعـاونيـات الزراعية بمجموعة مختلفة من الأنشطة: الانتاج، التسويق، والتسليف. وبحلول عام ١٩٨٤، كان هنـاك حوالي ٣٠ تعـاونية تؤدي أعمالها، نصفها انشغل في عمليات عصر الزيتون. ومما يميز الزراعة في الضفة الغربية، الوحدات الزراعية الصغيرة (نظراً لأن الأرض مقسمة الى قطع صغيرة)، واعتماد وسائل بسيطة في الزراعة. هذه العومل، من بين عوامل أخرى، أثّرت كثيراً على الانتاجية الزراعية، وهي مشكلة واجهتها التعاونيات وحاولت حلّها، باستثناء جمعيات معاصر الزيتون، تستخـدم التعاونيات مستوى ضعيفاً من التكنولوجيا، وتعتمد طرقاً تقليدية في الانتاج. ونظراً لكون اعضائها من المزارعين، فان التعاونيات تمنح فرص عمل قليلة. وتغطي تعاونيات معاصر الزيتون معظم أنحاء الضفة الغربية، وهي تشارك في اتحاد تعاونيات معاصر الزيتون. أما وظائفها الرئيسية فتتضمن تسـويق زيت الزيتـون الى الضفة الشرقية التي تستقطب ٥٠٪ من الانتاج. ويستخدم نصف هذه التعاونيات آلات اتوماتيكية للعصر في حين تستخدم جميعها مستويات متقدمة من التكنولوجيا. اضافة الى ذلك، تشـارك جميعات عصر الزيتون في نشاطات أخرى تتضمن استصلاح الأراضي وبذر وجني المحاصيل، تعبئة وبيع زيت الزيتون.

تستمـد الحركة التعاونية الزراعية في المناطق المحتلة قوتها من تعاونيات التسويق اللوائية في المناطق، حيث يوجد ثمانية منها. وتخدم كل تعاونية لوائية منطقة او جزء من المنطقة في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فلا يوجد أي منها. والتعاونيات التسويقية اللوائية في الضفة الغربية هي: تعاونية تصنيع العنب وتسويقه في الخليل، تعاونية اريحا، تعاونية رام الله، تعاونية سلفيت، تعاونية نابلس، تعاونية طولكرم، تعاونية قلقيلية وتعاونية جنين[٢٠].





وتقوم تعاونيات التسويق الزراعي بوظائف مختلفة لأعضائها: تسويق المنتوجات محلياً وفي الاردن؛ توفير المواد الزراعية التي تتضمن الأسمدة والمبيدات والمعدات (الجرّافات، الجرارات، معدات الريّ بالتنقيط، الرشاشات، معدات البذار) استصلاح الاراضي، والتمويل على شكل قروض دوّارة، نقدية وما شاكل ذلك. في المحصلة، تتلقّى حوالي خمسة آلاف عائلة خدمات من التعاونيات الزراعية الثمانية في الضفة الغربية[٢١].

ومع أن الخدمات التي تقدمها، والمتعلقة تحديداً بالتسويق والتمويل، تهدف الى دعم عملية التنمية الصناعية، فإن هذه التعاونيات تعاني من محدودية الخدمات تلك. ومثلها مثل أية مؤسسة محلية أخرى في المنـاطق المحتلة، تخضـع التعاونيات لاشراف السلطات الاسرائيلية الكامل. فتسجيل التعاونيات الجديدة، على سبيل المثال، يتطلب الموافقة الرسمية المسبقة التي تستغرق في كثير من الاحيان سنوات عديدة قبل احرازها. واستلام الأموال الخارجية، التي تعتمد عليها التعاونيات إلى حدّ كبير، يخضع ايضاً للموافقة الاسرائيلية، وغالباً ما تكون في غاية الصعوبة، هذا إنْ لم تكن مستحيلة. وتشير المعلومات المتوفرة الى أنه حتى بعد أخذ الموافقة، يبقى انفاق الأموال غير مؤكد نظراً لخضوعه للمراجعة واحتمال الاعادة حتى آخر لحظة.

وبالنسبة لمصادر الأموال فهي أربعة: المنظمة التعاونية الاردنية (JCO)، اللجنة المشتركة، الوكالة الاميركية لاعانة لاجئي الشرق الادنى (ANERA) والاعضاء. مع نهاية عام ١٩٨٤، قدمت اللجنة المشتركة مبلغ ٦٤ مليون دولار للتعاونيات في الضفة الغربية (وزّع ٤٠ مليون دولار منها على الاسكان)، وتجاوزت مساهمات وكالة اعانة لاجئي الشرق الادنى ٢٠ مليون دولار. وقدّر رغم ذلك رأس المال بمعدل ١٠ ـ ٢٠٪ من مجموع الموارد المتوفرة[٢٢].

وهكذا، فإن تعاونيات التسويق غير آمنة على الصعيد المالي، كما أن حجم الأموال المتوفرة لاعطاء قروض متوسطة وطويلة الأجل للأعضاء يعتبر زهيداً بشكل عام. وقد لاقت التعاونيات نجاحاً أكبر من حيث توفير قروض موسمية لاعضائها لبّت نحو ٣٠ ـ ٥٠٪ من احتياجات الاعضاء.

ومع ذلك، لم يحصل على مثل هذه القروض سوى ما يعادل ١٠٪ من اعضاء التعاونيات الذين يحق لهم ذلك، وكانت معدلات التسديد منخفضة نوعاً ما (٣٠ ـ ٥٠٪)[٢٣].

«من هنـا كان دور تعـاونيات التسويق الزراعية كمصدر من مصادر تمويل المزارعين الأعضاء محدوداً باعتبارات وإشارات رمزية[٢٤]. فقد أدت العلاقات المتغيرة والمتعارضة بعض الاحيان مع (JCO) الى تفاقم المشاكل الناتجة عن التعامل مع السلطات الاسرائيلية. كذلك فقد ساهمت الى حد ما المشاكل الداخليـة، كضعف الادارة، والافتقار الى الخبرات وتسييس النشاطات، بتقليص دور التعاونيات في عملية التنمية الزراعية[٢٥].

بالنسبة لدورها التجاري، واجهت التعاونيات قيوداً عديدة، كان لها تأثيرها السلبي الذي قلّل من وظيفتها المتعلقة بإصدار الوثائق المطلوبة لنقل المنتوجات الى الاردن. فلم تتمكن من فتح أسواق جديدة،

ولم تحقق خدمات تسويقية مشجعة أو تحقق ثباتاً في الأسعار[٣٦]. حيث أدت القيود المفروضة على المشاريع المشتركة، الاقتصادية والتجارية خارج المناطق المحتلة، الى تقويض القدرة على فتح أسواق جديدة ومشاريع انتاجية[٣٧]. كما أدّى الافتقار الى البنية التحتية المناسبة (في مجال الائتمان، التعليم، والابحاث) والتي تدعم عمل التعاونيات، الى اضعاف قدرتها على تحقيق أنشطة زراعية وصناعية.

على الرغم من النقائص المذكورة،، تبقى التعاونيات في الضفة الغربية وقطاع غزة على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية. وعلى سبيل المثال، فبالرغم من عدم نجاح مجهودات التعاونيات في مجال اعداد الزيتون على المستوى الصناعي، إلا أنها نجحت نجاحاً كبيراً في مجال عصر الزيتون. كما أنها لعبت دوراً هاماً في استقدام التكنولوجيا الحديثة والوسائل المتطورة في عملة عصر الزيتون. عدا ذلك، وكنتيجة للانتفاضة، خسرت مؤسسة الالبان الاسرائيلية نحو ٥٠ مليون دولار في السنة من خلال تناقص مشتريات السكان في المناطق المحتلة، الامر الذي يشكل حافزاً قوياً للبدء بانشاء صناعة الالبان. وقد تلعب التعاونيات دوراً هاماً من ناحية كونها مصدراً للتمويل المحلي ايضاً، إذ انها تملك تفويضاً للتعامل بالائتمان، وحصولها على بعض الخبرة المالية للقيام بذلك. أما من حيث كونها مؤسسات محلية لها انتشار واسع، فإن مجال تطورها كمؤسسات وساطة مالية محلية لا يزال بحاجة الى دراسة.

### مؤسسات التمويل الخاصة المحلية:

وأهم هذه المؤسسات مجموعة التنمية الاقتصادية، الشركة العربية للاقراض والتنمية، والتمويل الموسمي من الموردين.

#### مجموعة التنمية الاقتصادية:

تأسست مجموعة التنمية الاقتصادية في العام ١٩٨٧ لتشجيع مشاريع التنمية الصغيرة في المناطق المحتلة من أجل تقليص حجم البطالة وتشجيع الانتاج المحلي في الاسواق المحلية. المركز الرئيسي لمجموعة التنمية الاقتصادية هو القدس الشرقية، وتعمل وفق القانون الاسرائيلي، وهي واحدة من المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية القليلة التي تعمل في مجال التنمية الاقتصادية. أما أهدافها العامة فهي:

(١) تشجيع تطور الاعمال التي توفر فرصاً للعمل؛ (٢)، دعم الاشخاص الذين يصعب دمجهم أو استيعابهم في عملية الالتزام، وتحديداً النساء، خريجي الجامعات، والذين يملكون قدراً محدوداً من السلطة ورأس المال؛ (٣) دعم تطوير او توسيع نطاق الأعمال التي تنتج بضائع بديلة عن واردات المناطق المحتلة البالغة نحو ٨٦٠ مليون دولار، أي الاعتماد الذاتي؛ (٤) المساهمة في تطوير المنتوجات والسلع المبتكرة بطبيعتها وذلك لتجنب الازدواجية في انتاج السلع المحلية؛ (٥) دعم المعرضين لتحمل مخاطر تأسيس أو إقامة مشاريع وأعمال؛ (٦) دعم تنمية الأسواق المحلية وأسواق التصدير؛ و(٧) تشجيع تنمية البنية التحتية/ الأساسية، مثل الائتمان والتسليف والابحاث التطبيقية، التي ستدعم مشاريع الأعمال[٢٨].





معظم الأموال التي تنفقها مجموعة التنمية تأتي من المجموعة الاقتصادية الاوروبية، والجمعيات الخيرية. حتى نيسان ١٩٨٩ قدمت المجموعة أكثر من ٥٠٠ الف دولار لدعم ما يزيد عن مائة مشروع في مختلف الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، متضمنة مشاريع صغيرة، ومشاريع زراعية وأخرى صناعية خفيفة تعتمد على العمالة. وتراوحت القروض ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٦,٠٠٠ دولار بمعدل بلغ ٥٠٠٠ دولار للمشروع الواحد. حصلت خمسة مشاريع فقط على مبلغ يفوق هذا المبلغ. وقدمت مجموعة التنمية الاقتصادية استشارات اقتصادية في مجال الأعمال. وبالرغم من أن دعمها للصناعة يعتبر محدوداً، فان مشاريع هذه المجموع خلقت فرص عمل محلية معقولة. ومع بداية العام ١٩٨٩، حاولت السلطات الاسرائيلية التدخل في نشاطات المجموعة وأمرتها بالغاء برنامجها الاقراضي. ولكن المؤسسة رفضت، وحتى إعداد البحث لم يكن قد تمّ التوصل الى قرار.

#### الشركة العربية للتنمية والاقراض:

تعمل الشركة العربية للتنمية والاقراض في القدس الشرقية منذ عام ١٩٨٦ كشركة تمويل الاستثمار، كما أنها تعمل في الضفة الغربية واسرائيل تحت اشراف السلطات الاسرائيلية. تسلّمت الشركة ٤٠٠ ألف دولار من المجموعة الاقتصادية الاوروبية ونحو ١٠٠ ألف دولار من الجمعيات الخيرية، وهي تقدم قروضاً بفائدة منخفضة للأفراد ـ معظمهم من المزارعين. ويتراوح حجم القروض المقدمة ما بين ٣٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠ دولار، ويعتبر معظمها صغيراً (ما بين ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار) وتستعمل في الزراعة لدعم مشاريع استصلاح الاراضي، الريّ، عرائش العنب، مشتريات المعدات الزراعية، شبكات المياه والعناية بالحيوانات، ولا تعطي الشركة قروضاً للأنشطة الصناعية. وفي العام ١٩٨٧ كان لديها رأس مال محدود بنحو ١٥٠٠٠ شاقل اسرائيلي (١٥ سهم بقيمة ١٠٠٠ شاقل للسهم الواحد).

ولكن الشركة تعرضت لقيود مفروضة على تمويل او زيادة هذه الأسهم، مما حدّ من قدرتها على زيادة رأسمالها والانخراط في عملية الوساطة المالية[٢٩].

#### التمويل الموسمي من الموردين:

مصادر الاقراض الريفي الخاصة، التي تتعامل بمعدّات المزارع، كانت مصدراً هاماً من مصادر القروض قصيرة الأجل، والتسليف الموسمي لأصحاب المزارع التجارية التي تنخرط في مشاريع مثل الخضروات، الدواجن وتربية الأغنام. مع حلول حزيران ١٩٦٧، على سبيل المثال، وفّر مصنعان لأعلاف الدجاج ما يقارب المليون دولار على هيئة قروض لمزارعي الضفة الغربية (تعادل جميع القروض المقدمة من التعاونيات الزراعية) حيث استفاد منها نحو ٩٠٠٠ مزارع من الاعضاء[٣٠]. ومنذ منتصف السبعينات، دفع معدّل التضخم الاسرائيلي وتخفيض العملة آنذاك، المتعاملين بالمعدات الزراعية، إلى تقليص مدة الائتمان المقدم والمطالبة بالتسديد النقدي. مع ذلك، بقي دورهم هاماً في مجال توفير القروض الموسمية بمستوى يفوق ذلك المتحقق عن طريق الجمعيات التعاونية[٣١]. كما أدى الموردون لمواد الانتاج

ووسطاء التسويق وظائف اقراضية اخرى، حيث وفّروا تمويلاً موسمياً وقصير الأجل على هيئة قروض معفاة من الفوائد. ومع ذلك، لم يتأثر القطاع الصناعي بهذه المصادر من الأموال التي تنحصر بشكل رئيسي بالأنشطة الزراعية.

## دور المؤسسات العربية وغير العربية الخارجية في توفير الدعم المالي والتقني للقطاع الصناعي:

### دور المؤسسات العربية والاسلامية الخارجية:

هناك ثلاثة مصادر رئيسية تعزز مستويات الدخل في اقتصاديات المناطق المحتلة هي: العمالة في اسرائيل، تحويلات العمال الفلسطينيين في العالم العربي والخارج، والحوالات الرسمية والخاصة من الخارج. هذا المصدر الأخير هو الذي سيتم بحثه، لأن التحويلات الخارجية تلعب الدور المباشر الأكبر في تمويل الأنشطة التنموية داخل المناطق المحتلة. هناك خمس مصادر رئيسية للمساعدات العربية المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة: الحكومة الاردنية والمؤسسات الاردنية غير الحكومية، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى مصادر عربية واسلامية اخرى. وتتصف هذه المساعدات بخصائص عديدة، فهي خيرية/ انسانية، سياسية، اقتصادية واجتماعية.

### الحكومة الأردنية والمؤسسات الأردنية غير الحكومية:

قدمت الحكومة الأردنية أطول شكل من المساعدات القائمة للضفة الغربية وقطاع غزة[٣٢]. ومنذ عام ١٩٦٧، قدمت الحكومة الأموال لتغطية رواتب ومخصصات التقاعد لموظفي الحكومة في الضفة الغربية، والاعانات المالية للبلدية، والضمانات على القروض المصرفية من الاردن الى المؤسسات العامة، التعليم والصحة ومساعدات المنح المباشرة. وبدءاً من عام ١٩٧٩، ترافق انخفاض المساعدة الحكومية مع مسؤولية اللجنة المشتركة عن الجوانب المالية لمجالات محددة كانت الحكومة تقدم لها المساعدة. وإذا ما دقّقنا أكثر نجد أن دور الحكومة الاردنية في توفير الدعم المالي للقطاع الصناعي كان مقتصراً على ضمان قروض طويلة الأجل ذات فائدة منخفضة مقدمة للبلديات من أجل تمويل مشاريع تنموية محلية عن طريق بنك تنمية المدن والقرى الحكومي. وكما أوضحنا، كانت المشاريع البلدية المتعلقة بالصناعة مقيدة إلى حد كبير. اضافة الى أن الحكومة الأردنية كانت تكفل عدداً محدوداً من القروض الصغيرة التي قدمت للصناعات في الضفة الغربية عن طريق بنك الانماء الصناعي في عمّان[٣٣]. وقد أحجم بنك الانماء الصناعي وغيره من مؤسسات اقراض متخصصة وبنوك تجارية في الاردن، عن منح قروض للمناطق المحتلة تبعاً لصعوبات تتعلق بتخمين القروض ورصدها وتغطيتها. مع ذلك، قدم بنك الانماء الصناعي قروضاً من خلال الأموال المودعة لديه من قبل اللجنة المشتركة والسلطات الأردنية. وتقدم المؤسسات غير الحكومية في الضفة الشرقية مساعدات خيرية ومعيشية لنظيراتها من مؤسسات في الضفة الغربية. بما في ذلك الوقف الديني. وتعتبر تلك التحويلات المقدمة من قبل مؤسسات اردنية غير حكومية هي الأصغر قدراً من بين مختلف مصادر التحويلات العربية[٣٤].





### الدول العربية والاسلامية:

تشكل التحويلات من الدول العربية والاسلامية الأخرى مصدراً آخر من مصادر التمويل المتجهة للمناطق المحتلة. إذ ازدادت من ٤,٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى ١٠ مليون دولار عام ١٩٨٤، هذه الأموال تمّ صرفها عبر صندوق القدس الذي انشأه الملك الحسن الثاني ملك المغرب بهدف حماية التراث العربي والاسلامي في القدس. وقد أنهى الصندوق نشاطاته عام ١٩٨٥، إلا أنه وزّع أموالاً تقارب الـ٣٤,٧ مليون دولار خلال السنوات الثمانية من وجوده[٣٥]. وقد صرفت المساعدات من هذه المصادر الى المشاريع المخصصة لها عن طريق صناديق وبنوك إنماء اقليمية مثل البنك الاسلامي للتنمية. أحد هذه المشاريع، والذي تم تمويله من قبل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٨٤، كان مشروعاً كبيراً للري في منطقة الفارعة بالضفة الغربية[٣٦]. مشروع آخر بدأ في أواخر السبعينات التوأمة بين مدن في الضفة الغربية وأخرى في العالم العربي (مثال: نابلس وطرابلس، الخليل والرباط). ومنذ عام ١٩٧٨، صُرف نحو ٢٢,٣ مليون دولار لمدن وقرى في الضفة الغربية بخصوص مجموعة من المشاريع العائدة لقطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية. ونظراً لضعف هذه المساعدات بالمقارنة مع احتياجات البلديات والقرى فقد كان تأثيرها قليلاً على التركيبة الاقتصادية للمناطق[٣٧]. كذلك قُدمت المساعدات الاقتصادية من الدول العربية والاسلامية عن طريق تبرعات «للأونروا» لأجل حماية اللاجئين. وفي المحصلة، فقد كانت التحويلات - دون مقابل - من الدول العربية والاسلامية محدودة (٥,٣٪ من اجمالي التحويلات بين عام ١٩٧٨ و ١٩٨٤)، ومن خلال المعلومات المتوفرة، فإنها لم توجه باتجاه التنمية الصناعية بدرجة واضحة.

### اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة:

خلال العقد الأخير، كان المصدر الرئيسي للتحويلات العربية - بدون مقابل، هي اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل. ومنذ أُنشئت في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٨ خلال القمة العربية التي عقدت في بغداد، كانت اللجنة المشتركة هي المصدر الرئيسي للتمويل التنموي في المناطق المحتلة. ما بين الاعوام ١٩٧٩ - ١٩٨٤، صرفت اللجنة المشتركة نحو ٣٦٥,٧ مليون دولار على شكل قروض ومنح أو ما يعادل ٦٥٪ من اجمالي التحويلات العربية للمناطق المحتلة. [اضافة الى ٤٠ مليون دولار صرفت في العام ١٩٨٥]. وقد شكلت اللجنة لكي تنظم العمل المشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاردنية لدعم الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق المحتلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

كانت المشاريع المختارة للدعم تُراجع وتُقيّم ويتم اختيارها من قبل جهاز متخصص للجنة. والأموال كانت تصرف من خلال مؤسسات مالية أردنية وبنوك متخصصة، أو مباشرة للمستفيد. أما أموال اللجنة فيفترض أنها تأتي من الدول الرئيسية المنتجة للنفط بمبلغ يصل الى ١٠٠ مليون دولار في السنة وعلى مدى عشر سنوات. ونتيجة لعدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها، فقد حدث تذبذب في المصروفات، وتخفيض في المستويات الحقيقية للأموال المصروفة.

من بين مجموع الأموال المصروفة من اللجنة المشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة ما بين الأعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥، فإن نسبة ٤,٤٪ فقط (٦,٠٥ مليون دينار أردني) وُجّهت للصناعة. ومن مجموع حصة الصناعة هناك نسبة ٧٩,٢٪ قروض، ومن مجموع القروض الموجهة للمناطق المحتلة، فإن نسبة ٩,٧٪ فقط قد توفرت للتنمية الصناعية. أما أكبر قطاع متلقّي لمساعدات اللجنة المشتركة فهو التعليم (٢٥٪) تتبعه البلديات، الاسكان والرفاه الاجتماعي (وجميعها تسلمت ما يعادل ١٦٪) فالزراعة (٨٪). وهكذا، خلال ١٩٨٦، أعطت اللجنة المشتركة أولوية صغيرة لتمويل التنمية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. الأموال التي صُرفت للقطاع الصناعي استخدم معظمها لتوفير المواد الأولية (مثلاً، المعدات، التدريب) في صناعات صغيرة، ولمساعدة البلديات على إقامة مناطق صناعية خفيفة في بلدتين أو ثلاث بالضفة الغربية[٣٨].

**منظمة التحرير الفلسطينية:**

رغم عدم توفر معلومات مالية حول أنشطة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة التي تمت مناقشتها سابقاً، إلا أن دور منظمة التحرير كمصدر للتحويلات ـ دون مقابل قد أصبح أكثر وضوحاً وحسماً منذ بدء الانتفاضة. وعلى سبيل المثال، ما بين شهر حزيران ١٩٨٨ وحزيران ١٩٨٩، كانت قيمة تحويلات منظمة التحرير الى المناطق المحتلة (٤٣٣ مليون دولار) وهي تعادل تحويلات اللجنة المشتركة لتلك المناطق ما بين ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧. ويرجع ذلك الى حد كبير الى تدني تحويلات العمال من ٢٥٠ مليون دولار في السنة الى ٥٠ مليون دولار. ونتيجة لذلك، وبسبب الانتفاضة والصعوبات الاقتصادية المفروضة، فقد سعت اللجنة المشتركة أيضاً الى توزيع نحو ٥٧ مليون دولار في الشهر للمناطق المحتلة، إلا أنه وتبعاً لعدم الالتزام والوفاء بالتعهدات، تراوحت قيمة الأموال التي انفقتها ما بين ٣٠ ـ ٤٣ مليون دولار في الشهر الواحد، جاء معظمها من م.ت.ف. والدول العربية بما فيها الأردن. بعض الدول مثل ليبيا وسوريا وايران، قدمت مساعدات مباشرة للمناطق بدلاً من تقديمها عن طريق اللجنة المشتركة. وبلغ ما قدمته سوريا وايران (لمنظمات متشددة محلية) خلال الشهور الثمانية عشرة الاولى من الانتفاضة، ما مجموعه ١٥ مليون دولار كدعم لانشطة سياسية[٣٩]. ومع أن مستوى التحويلات يفوق كثيراً قيمتها قبل الانتفاضة، فإن معظمها يذهب للاغاثة والخدمات والعمل السياسي ويوجه جزء بسيط جداً لأنشطة تتعلق بالتنمية[٤٠].

تقدم منظمة التحرير ذاتها دعماً مالياً للأنشطة السياسية المرتبطة بالانتفاضة تصل في مجملها ٣٠ مليون دولار شهرياً[٤١]. وهي أموال مستقلة عن النفقات الشهرية التي توفرها اللجنة المشتركة. اضافة الى أنه ومنذ فك الارتباط الاردني مع الضفة، قدّمت منظمة التحرير أموالاً لتغطية رواتب الموظفين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال قنوات الحكومة الأردنية.

**ملخّص:**

مراجعة لمصادر التحويلات العربية المقدمة للمناطق المحتلة قبل وبعد الانتفاضة، توضح التالي:

(١) قبل الانتفاضة، كانت اللجنة المشتركة تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات التنموية المقدمة للمناطق المحتلة. الى جانب المساعدات من المصادر الأخرى؛ وكانت نسبة قليلة فقط من هذه المساعدات قد خُصصت للصناعة؛

(٢) حصلت مشاريع في القطاع الصناعي على ما نسبته ٤,٤٪ فقط من المساعدات المقدمة من قبل اللجنة المشتركة؛

(٣) المساعدات الموجهة للقطاع الصناعي استخدمت للمساهمة في إقامة مناطق صناعية خفيفة في مدينتين أو ثلاث مدن بالضفة الغربية، ولتوفير المواد الأولية للصناعات الصغيرة، وللتدريب أيضاً؛

(٤) منذ بدء الانتفاضة، اتجهت التحويلات ـ دون مقابل المقدمة من المصادر العربية لأغراض الاغاثة والخدمات والعمل السياسي، بدلاً من اغراض التنمية. وفي الواقع، فقد تمّ إلغاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف من أجل تمويل اللجنة المشتركة، وتبعاً لذلك، لعبت المؤسسات العربية الخارجية، كمصدر من مصادر الدعم المالي والتقني للقطاع الصناعي، دوراً هزيلاً يكاد لا يذكر، خصوصاً اذا ما أخذنا بالاعتبار المفهوم الاقتصادي للتنمية الصناعية.





## دور المؤسسات الخارجية غير العربية:

وتضم المؤسسات الخارجية غير العربية، المنظمات الدولية، المنظمات الاجنبية التطوعية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

هناك حالياً نحو ٦٢ وكالة أجنبية مقيمة وغير مقيمة تقدم ما يقرب من ١١٠ مليون دولار سنوياً في المناطق المحتلة. البعض منها يتطلب الموافقة الاسرائيلية الرسمية لتنفيذ برامجه، في حين أن بعضها الآخر (معظمها غير مقيمة) لا تحتاج لتلك الموافقة.

**المنظمات الدولية:**

العديد من وكالات الأمم المتحدة، تدير مشاريعاً وتقدم دعماً للمشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، [من أمثلتها: الاونكتاد، يونسكو، يونيدو، منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية العالمية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية]. أما أكبرها وأقدمها فهي وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) والتي تعمل بشكل مستقل. وتعتبر الاونروا أيضاً أكبر المساهمين من غير العرب فيما يتعلق بالاعانات المقدمة للمناطق المحتلة. ومنذ تأسست عام ١٩٤٩ لتوفير الاغاثة ودعم المعيشة لمئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين المشردين نتيجة لحرب العام ١٩٤٨، وجّهت الأونروا الجزء الأكبر من نفقاتها باتّجاه التعليم والصحة، والمعيشة الاجتماعية، والاسكان.

من بين القطاعات المذكورة، اتجه القسم الأكبر من نفقات الاونروا ما بين الاعوام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ نحو التعليم. هذا الجانب المتعلق بالميزانية ظل متماسكاً طيلة فترة وجود الاونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة. في العام ١٩٨٧، بلغت نسبة الانفاق على التعليم ٥٦٪ من مصروفات ونفقات الأونروا على

مستوى المنطقة، وحصلت الصحة على نسبة ١٤٪، والاغاثة ١٢٪ وذهب الباقي لعملياتها الخاصة[٤٢]. وقد تضمنت الميزانية المقررة للأونروا عن العام ١٩٨٨ والميزانية المقترحة للعام ١٩٨٩، نماذج مشابهة للتوزيعات في الضفة الغربية وقطاع غزة[٤٣].

بالنسبة للقطاعات التي لا تتلقى دعماً من الأونروا فتشمل الزراعة، الكهرباء، المجاري والصناعة. [تلقت التنمية الصناعية بعض الدعم غير المباشر من خلال البرامج التعليمية المهنية التي تبنتها الأونروا] ولم تقم الأونروا، إلا مؤخراً، بتمويل أي شكل من أشكال البنية التحتية أو تنمية القطاعات الانتاجية، إذ لم يكن ذلك ضمن اختصاصاتها.

ومن بين مصادر المساعدات الخارجية الرئيسية، للمناطق المحتلة بين الأعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، قدمت الأونروا ما يزيد عن نسبة ٨٠٪.

كما أنه من بين الوكالات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة والعاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة هناك برنامج الأمم المتحدة للتنمية. ما بين الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ قام هذا البرنامج بتوزيع ما يقرب الـ٩ مليون دولار بالاضافة الى ١٧ مليون دولار تمّ رصدها للأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٩١. خلافاً للأونروا، قام برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة بدعم مجموعة من مشاريع التنمية المختلفة في مجالات البنية التحتية، والزراعة والصناعة، إضافة إلى المجالات التي تموّلها الأونروا تقليدياً.

ان نسبة ١,١٪ فقط من ميزانية برنامج التنمية ذاك، ما بين الاعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦، قد تمّ رصدها لمشاريع تتعلق بالقطاع الصناعي. وفي عام ١٩٨٨، اقترح البرنامج عدة مشاريع صناعية ـ زراعية صغيرة، إلى جانب مشروع لتعبئة الحمضيات في غزة. وتضمنت مشاريع القطاع الصناعي توفير المواد الأولية للصناعات الصغيرة (المعدات، الآلات) وتشمل حالياً دعم إقامة مراكز أعمال صغيرة تقدم خدمات استشارية من اجل خلق صناعات جديدة مع التركيز على عملية التصنيع.

وهكذا، فإن مصادر برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي صبّت في القطاع الصناعي، لم تستعمل لخلق بنية أساسية صناعية على أي مستوى. وتخضع مشاريع برنامج التنمية على عكس مشاريع الأونروا، إلى موافقة السلطات العسكرية الاسرائيلية قبل تنفيذها. لذلك، فإن القيود الاسرائيلية قد أعاقت تنفيذ المشاريع وظهر ذلك في التوزيع القطاعي، وهي النقطة التي سببت النقد الحاد لبرنامج التنمية (وغيره من وكالات أجنبية). من هنا، ومع الأخذ في الاعتبار السيطرة الاسرائيلية على عملية تنمية القطاع الصناعي الفلسطيني، ليس مستغرباً اكتشاف المستوى المتدني فيما يتعلق بالدعم المالي لقطاع الصناعة ضمن ميزانية برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.

**المنظمات الاجنبية التطوعية:**

وتشمل المنظمات التطوعية الامريكية شبه الحكومية والخاصة والمنظمات التطوعية الاوروبية الخاصة.

**المنظمات التطوعية الأميركية شبه الحكومية:**

دعمت الحكومة الأميركية برنامجاً خاصاً لدعم التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة





منذ عام ١٩٧٨[٤٤]. تدير البرنامج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، وينفذ عبر تسع منظمات تطوعية خاصة. ويهدف برنامج الولايات المتحدة إلى «تحسين مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني من خلال تطوير القاعدة الاقتصادية المحلية عبر مشاريع خاصة وأنشطة انتاجية محلية»[٤٥]. ما بين العام ١٩٧٥ والعام ١٩٨٨، وزعت الوكالة مبلغ ٨٣,٥ مليون دولار بمعدل سنوي بلغ ٥,٩٦ مليون دولار. وخصص مبلغ إضافي قدره ٢٢ مليون دولار للعام المالي ١٩٨٩[٤٦]. ان النسبة المئوية لمساهمة المنظمات التطوعية الامريكية في اجمالي التحويلات ـ بدون مقابل غير العربية المقدمة للمناطق المحتلة ما بين الاعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، تقل كمعدل عن نسبة الـ١٠٪. وقد نفذت مشاريع وبرامج المنظمات التطوعية الخاصة المدعومة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ضمن نطاق متعدد من المجالات تشمل الزراعة، الصناعة، المياه ( الشرب والمجاري)، الطرق، الكهرباء، التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية. إن التداخل بين المنظمات التطوعية الخاصة من جهة والحكومة الاسرائيلية التي تملك حق الموافقة النهائية، تكشف عن مضامين ونماذج معينة. وهذه المنظمات التطوعية الخاصة، بشكل عام، تتجه إلى تفضيل المشاريع الزراعية ومشاريع المياه والتعليم.

وبالمقارنة بين المشاريع المقترحة والمشاريع التي تمت الموافقة عليها. واذا افترضنا ان المشاريع المقترحة تعكس الأولويات لدى المنظمات التطوعية الخاصة، بينما تعكس المشاريع الموافق عليها تلك الأولويات الخاصة بالحكومة الاسرائيلية، فإن نتائج معينة يمكن التوصل إليها. فمن بين جميع الفروع، كان معدل الموافقة على المشاريع المقترحة في مجال الزراعة (٤٠,٠٪) والصناعة (٣٣,٣٪) هو الأقل. وهذا يتضارب مع المعدل المرتفع جداً من حيث الموافقة على المشاريع المتعلقة بالمياه المحلية (٨١,٤٪)، الطرق (٨١,٢٪)، الكهرباء المحلية (٨٠,٠٪) والصحة (٧١,٤٪). وبالمثل، كانت أعلى معدلات الرفض كنسبة من المشاريع المقترحة قد تمثلت في مجال الصناعة (٥٠,٠٪) والتعليم (٤٤,٤٪) والزراعة (٣٣,٠٪). ومن الواضح، أن حكومة اسرائيل، ومن خلال موافقتها على مشاريع المنظمات التطوعية الأميركية الخاصة، قد عبّرت عن تفضيلها للمشاريع ذات الاتجاه الاستهلاكي والتي تدعم الاشغال العامة والخدمات الاجتماعية والانشطة الخيرية. بينما اعطت اهتماماً ضعيفاً بتلك المشاريع التي تدعم الانشطة الانتاجية في مجال الصناعة والزراعة.

ان نسبة ١,٤٪ فقط من مجموع الأموال المنفقة من قبل أكبر ثلاث منظمات أميركية تطوعية ما بين الأعوام ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ قد وجهت للصناعة، وهو أصغر قطاع مستقبل للأموال بين مختلف القطاعات الأخرى. ويتضح أيضاً أن الغالبية العظمى من الأموال وجهت للزراعة والمياه والمجاري.

ومن الموافقة الاسرائيلية يتضح ان الأنشطة التالية ممنوعة أو صعبة وهي: استصلاح الأراضي، تطوير مؤسسات الاقراض، التسليف لمشاريع زراعية وصناعية، تطوير مؤسسات الأبحاث المحلية ـ تحديداً العلوم الطبيعية والمتقدمة، تشكيل الجمعيات الزراعية والصناعية الجديدة، تطوير هيكلية لطاقة كهربائية مستقلة، وضع برامج تدريب محلية للزراعة أو الصناعة وشراء أنواع معينة من الآلات

الزراعية والصناعية. وبالتالي فإن تلك المشاريع التي نفذتها المنظمات التطوعية الأميركية الخاصة قد قيدت إلى حدّ كبير، بحيث منعت من الأمور التالية: (١) إقامة مناطق صناعات خفيفة صغيرة، (٢) شراء المعدات والآلات للوحدات الصناعية القائمة والمؤسسات، (٣) توفير أنواع محددة من التدريب التقني والمهني، (٤) المساعدة في إقامة مشاريع ذات دخل قليل اعتماداً على انتاج الاشغال التقليدية، (٥) تشكيل الطرق الزراعية التي تسهل النشاط الصناعي.

**منظمات أميركية غير حكومية:**

بالاضافة الى المنظمات التطوعية الأميركية الخاصة المموّلة من قبل الحكومة، هناك مجموعة كبيرة من المنظمات الأميركية غير الحكومية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا تستعمل الأموال الحكومية (مثل لجنة مينونايت المركزية، لجنة الصداقة الأميركية الخدمية، مجلس كنائس الشرق الأدنى، اللجنة المسيحية الدولية). هذه المنظمات تنخرط في مجالات مختلفة تشمل الصحة، التعليم، التنمية الاجتماعية، الخدمات الاجتماعية، والتنمية الريفية على نطاق صغير. أما الصناعة فلم تتلق الكثير من الاهتمام من قبل هذه المنظمات. وتعتبر برامج هذه المنظمات ضعيفة جداً بالمقارنة مع المنظمات الامريكية شبه الحكومية، الأمر الذي يسمح بتجاوزها.

**المنظمات التطوعية الأوروبية الخاصة:**

لعبت المنظمات التطوعية الأوروبية الخاصة كذلك دوراً كمصدر من مصادر التمويلات ـ دون مقابل الموجهة للضفة الغربية وقطاع غزة. وتتلقى هذه المنظمات الأموال بدورها من حكوماتها المختلفة، ومن مساهمين خاصين، ومن المجموعة الاقتصادية الأوروبية ايضاً. وتتضمن هذه الحكومات الممثلة كل من السويد، النرويج، الدانمرك، سويسرا، المملكة المتحدة، هولندا، المانيا الاتحادية، فرنسا وايطاليا[٤٦].

بلغت المساعدات الأوروبية مجتمعة للمناطق المحتلة ما يعادل نسبة ٥٪ تقريباً من اجمالي المساعدات الدولية (غير العربية) المقدمة للمناطق المحتلة، بمعدل سنوي قدره ٣,٣ مليون دولار، وذلك ما بين الأعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤. ويتضح من خلال مقابلات تمت مع بعض الأشخاص الرسميين لهذه الوكالات، ان مشاريعها تعتبر صغيرة المدى وهي في معظم الأحيان تنفذ في مجال الزراعة، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم/ التدريب وفي مجالات تحصيل الدخل. أيضاً لم يحظ القطاع الصناعي باهتمام أو أولوية تذكر.

احدى المنظمات التطوعية البريطانية (التعاون من أجل التنمية)، قدمت مساعدات مباشرة للصناعة وإن كانت محدودة. ويتضمن برنامج هذه المنظمة أو المؤسسة تقديم قروض صغيرة الحجم ما بين ٤ آلاف إلى عشرة آلاف دولار لتمويل مشاريع في خمسة مجالات هي: الصناعات الخدمية، الصناعات الصغيرة، تربية المواشي، التكنولوجيا الطبية وفلاحة البساتين (البستنة). وقد وجهت القروض بشكل رئيسي الى المخيمات، وهي بفائدة تتراوح بين ٤ ـ ٧٪. وعلى عكس غيرها من برامج المساعدات الاجنبية العاملة في المناطق المحتلة، ينصبّ اهتمام برنامج «التعاون من اجل التنمية» على قطاع غزة. مع نهاية شباط ١٩٨٩، قدم البرنامج قروضاً بلغت ٦٠٠ الف دولار الى نحو ١٠٩ مشاريع





(٧٦ منها في قطاع غزة و٣٣ أخرى في الضفة الغربية)[٤٧].

اضافة الى مشاريع المنظمات التطوعية الخاصة/ وغير الحكومية، هناك أمثلة لمشاريع منفرد أخذت على عاتق الحكومات بشكل منفرد فالحكومة الايطالية مثلاً رصدت عدة ملايين من الدولارات لبناء مصنع للعصير في قطاع غزة. ومع ذلك، فإن نجاح مثل هذه المشاريع يعتمد على قاعدة بنية أساسية، حيث يتم تنفيذها من خلال هذه القاعدة أو الاطار، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفرص التسويقية للمشروع.

**المجموعة الاقتصادية الاوروبية:**

لعبت المجموعة الاقتصادية الأوروبية حتى وقت متأخر دوراً غير مباشر في جهود تمويل التنمية في المناطق المحتلة من خلال مساهمتها في المنظمات التطوعية الأوروبية الخاصة. في العام ١٩٨٨ بدأت المجموعة برنامجاً للتصدير المباشر للبضائع الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة (بدأ في كانون الأول من عام ١٩٨٨). ورغم كون هذه المبادرة صغيرة حتى يتم تقييمها، إلا أنها تعتبر مجالاً جيداً محتملاً لتنمية التجارة الخارجية. أما دور المجموعة الأوروبية على الصعيد المالي فقد كان صغيراً جداً مقارنة مع مجال التنمية الصناعية. مع ذلك، يبقى الدور المحتمل والمتاح امام المجموعة الاقتصادية الاوروبية من ناحية تمويل الجهود التنموية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة واضحاً ويحتاج من ثم إلى ذكره ضمن أي سيناريو مستقبلي للتنمية.

**الملخص:**

لعبت مصادر المساعدات العائدة لمؤسسات خارجية غير عربية دوراً مالياً أكبر مقارنة مع الموارد أو المصادر العربية وذلك عند حسابها بالأرقام المجردة. ويرجع هذا بشكل رئيسي الى مساهمات «الاونروا» في دعم السكان اللاجئين الفلسطينيين. وتأخذ المساعدات التي تقدمها الاونروا طابعاً انسانياً (التعليم، الصحة، الاغاثة، الاسكان)، لذلك فهي لم توجه نحو قطاعات انتاجية مثل الزراعة والصناعة.

والمساعدات الدولية المتوفرة من قبل المنظمات التطوعية الخاصة الأوروبية والأميركية، تهتم ايضاً بالحاجات الأساسية للفلسطينيين ولكنها غير مقتصرة عليها. وقد ركزت المنظمات التطوعية الخاصة في عملها على مشاريع ذات صبغة تنموية أيضاً، مثل البنية التحتية الريفية، الزراعة، استصلاح الأراضي، الصناعات الصغيرة، تنمية المجتمع (المياه، الكهرباء)، الأشغال الصغيرة، الدعم للمؤسسات (أي المستشفيات، الجامعات، التعاونيات) والتدريب التأهيلي.

والى هنا، حيث التنمية الصناعية هي المعنية، يتضح أن الدعم الدولي المقدم عن طريق المنظمات التطوعية الخاصة قد قدم القليل القليل لتشجيع عملية تطوير القطاع الصناعي أو البنية الأساسية الضرورية لدعمه. بدلاً عن ذلك، اتجهت المساعدات من قبل المنظمات التطوعية الخاصة نحو المشاريع الزراعية، والمتعلقة بالمياه والخدمات الاجتماعية. أما الفوائد التي جنتها الصناعة من الموارد المالية الخارجية غير العربية، فقد اقتصرت على المواد الأولية للصناعات الصغيرة، وتوفير التدريب المهني والتقني، وتأسيس بعض مجمعات الصناعات الخفيفة.

## جدول (١)

### الايرادات والنفقات للمدن في الضفة الغربية (بالاسعار الجارية وبالالف شاقل اسرائيلي

| | ١٩٨٧/١٩٨٦ | ١٩٨٨/١٩٨٧ |
|---|---|---|
| الايرادات ـ المجموع الكلي | ٧١,٠٩٥,٤ | ٧٩,٩٩٤,٩ |
| الميزانية العادية ـ المجموع | ٦١,٤٤٠,٨ | ٦٨,٥٧٢,٨ |
| الدخل العادي | ٢٩,٣٠٩,١ | ٣٥,٣١٦,١ |
| من خلال الادارة المدنية | ١٠,٤٤٣,٤ | ١١,٠١٢,٨ |
| ضريبة الاملاك | ٧,٥١٢,٥ | ٧,٦٣٠,٨ |
| ضريبة الوقود | ٢,٩٣٠,٨ | ٣,٣٨٢,٠ |
| من الرسوم | ١١,٤٨٠,٥ | ١٣,١٤١,٨ |
| رسوم الفواكه والخضار | ٣,٣١٩,٩ | ٣,٧٦٢,٧ |
| رسوم المسالخ | ٣٦٠,٨ | ٤١١,٤ |
| الصناعة، رخص البناء والحرف | ٤,٨٨٤,٤ | ٥,٩٩١,٣ |
| رسوم المجاري والنفايات | ٢,٤٠٦,٥ | ٢,٠٨٩,٩ |
| رسوم أخرى | ٥٠٩,١ | ٨٨٦,٥ |
| بيع وايجار الممتلكات | ١,٧٨٠,٤ | ١,٦٠١,٩ |
| الودائع | ٢,٠٤٦,٩ | ٥,٦٥٦,٨ |
| تعويضات النفقات على الودائع وأخرى متفرقة | ٣,٠٥٧,٩ | ٣,٩٠٢,٧ |
| المؤسسات | ٢٢,١٣٦,٨ | ٢٣,٢٥٦,٧ |
| المياه | ٧,٨٩٢,٤ | ٨,٢٩٤,٩ |
| الكهرباء | ٢٤,٢٤٤,٤ | ٢٤,٩٦١,٨ |
| الميزانية غير العادية ـ المجموع | ١٠,١٤٩,٦ | ١١,٤٢٢,٢ |
| قروض وهبات من الادارة المدنية | ٧,٣٢٠,٤ | ٧,٥١٦,١ |
| تحويلات من عناصر خارجية | ١,٩٣٩,٧ | ٣,٠٤٢,٥ |
| اخرى | ٨٨٩,٤ | ٨٦٣,٥ |
| النفقات ـ المجموع الكلي | ٦٨,٩٠٤,١ | ٨٦,٩٨٥,٤ |
| الميزانية العادية ـ الاجمالي | ٥٥,٠٣٣,٢ | ٦٩,٢٤٧,٣ |
| النفقات العادية | ٢٦,٨٣٧,٧ | ٣٥,٧٨١,٦ |
| الادارة العامة | ٦,٤٩٦,٣ | ٨,٧٨٩,٥ |
| المرافق الصحية | ٤,٨٣٥,٣ | ٥,٨٣٦,٧ |
| دائرة الهندسة والتكنولوجيا | ١١,٨٧١,٧ | ١٦,٥٩٨,٩ |
| الحراسة والامن ومكافحة الحرائق | ١,٢٠٤,٧ | ١,٥٥٢,١ |
| استرداد الودائع | ٢,٤٢٩,٨ | ٣,٠٠٤,٤ |
| المؤسسات | ٢٨,١٩٠,٧ | ٣٣,٤٥٩,٨ |
| المياه | ٨,٣٥٤,٣ | ٨,٦٦٠,٣ |
| الكهرباء | ١٩,٨٣٦,٥ | ٢٤,٧٩٩,٥ |
| تسديد القروض | ٤,٧ | ٥,٨ |
| الميزانية غير العادية ـ المجموع | ١٣,٩٢٠,٩ | ١٧,٧٣٨,٢ |
| المرافق الصحية | ٢,٠٠٢,٩ | ٢,٠٥٣,١ |
| الشوارع والاضاءة | ٥,٠١٢,٧ | ٥,٦٧٤,٣ |
| المؤسسات | ٢,٦٣٥,٢ | ٢,٢٨٠,٩ |
| المباني العامة | ١,٩٨١,٦ | ٣,٦٣٦,٩ |
| اخرى (ملكية الارض والمعدات) | ٢,٢٨٨,٦ | ٤,٠٩٢,٩ |

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية، القدس، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٨، ص٧٤٩.





## جدول (٢)

### الايرادات والنفقات للمدن في قطاع غزة (بالاسعار الجارية وبالالف شاقل اسرائيلي

| | ١٩٨٧/٨٦ | ١٩٨٨/٨٧ |
|---|---|---|
| الايرادات ـ المجموع الحلي | ٥٥,١٧٣,٢ | ٨٣,٦٧٨,٤ |
| الميزانية العادية ـ المجموع | ٤٢,٥١٠,٤ | ٥٨,٤٩٧,٥ |
| الدخل العادي | ٩,٧١٥,٥ | ٢٤,١٥٧,١ |
| الضرائب والرسوم | ١,٩١٩,٦ | ٢,٨٣٦,٠ |
| ممتلكات بلدية | ٢,٩٥٢,٤ | – |
| المرافق الصحية، التخطيط والبناء | ٢,٢١٨,٥ | ٨,٣٩٥,٨ |
| متفرقات | ٢,٤٨٠,٢ | – |
| المؤسسات | ٣٢,٧٩٤,٩ | ١٢,٩٢٥,٣ |
| المياه | ٥,٦٩٢,١ | ٣٤,٣٤٠,٤ |
| الكهرباء | ٢٦,٦٦١,٢ | ٦,١٤٤,٤ |
| المجاري | ٤٤١,٦ | ٢٧,٧٨٢,٤ |
| الميزانية الاستثنائية ـ المجموع | ١٢,٦٦٢,٨ | ٤١٣,٦ |
| مساعدات من الادارة المدنية | ٨,٢٦٩,٩ | ٢٥,١٨٠,٩ |
| التمويل الذاتي والمشاركة في الملكية | ٣,٠٥٢,٥ | ١٥,٦٧٦,٢ |
| تحويلات من عناصر خارجية | ١,٣٤٠,٣ | ٨,٩٠٩,٥ |
| النفقات ـ المجموع الكلي | ٤٨,٢٤٨,٠ | ٥٩٥,٢ |
| الميزانية العادية ـ المجموع | ٣٥,٠٧٦,٣ | ٧٤,١٦٣,١ |
| النفقات العادية | ١٣,٢٦٠,١ | ٤٧,٧٩٥,٩ |
| الادارة العامة | ٢,١٠٩,٧ | ٢٠,٠٩٣,٩ |
| خدمات محلية | ٥,٦٠٨,٦ | ٣,٠٨٥,١ |
| مرافق صحية | ٣,٧٨٩,٥ | ٨,٠٢٩,١ |
| اشغال عامة | ١,٥٢٠,٠ | – |
| خدمات حكومية | ٧٠٠,٧ | ١٠٩,٢ |
| تحويلات للميزانية الاستثنائية | ٥,٤٧١,٢ | ٨,٨٤٠,٥ |
| المؤسسات | ٢١,٨١٦,١ | ٢٧,٧٠٢,٠ |
| المياه | ٣,١١١,٠ | ٣,٨٦١,٧ |
| الكهرباء | ١٦,٢٦٤,٥ | ٢٣,١٨٧,٥ |
| المجاري | ٢,٤٤٠,٦ | [illegible] |
| الميزانية الاستثنائية ـ المجموع | ١٣,١٧١,٧ | ٢٦,٣٦٧,٢ |
| املاك عامة | ٣,٨٩٣,٢ | ١٤,٦٣٣,١ |
| المؤسسات | ٧,٥٧٨,٧ | ٧,٠٦١,٩ |
| اخرى | ١,٦٩٩,٧ | ٤,٦٧٢,٢ |

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٨٨، القدس، المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٨٨، ص٧٥٠.

## جدول (٣)

### تقديرات التحويلات العربية (دون مقابل) الرسمية والخاصة للمناطق المحتلة، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، حسب المصدر

### (بملايين الدنانير الاردنية وملايين الدولارات)

| السنة | الحكومة الاردنية[1] | | مؤسسات أردنية غير حكومية[2] | | الدول العربية والاسلامية[3] | | اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة[4] | | مجموع التحويلات من المصادر العربية والاسلامية[5] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | دينار | دولار | دينار | دولار | دينار | دولار | دينار | دولار | دينار | دولار |
| ١٩٧٨ | ٨,٢ | ٢٦,٩ | ٠,٦ | ٢,٠ | ـ | ٤,٢٥ | غير متوفر | | ـ | ٣٣,٠ |
| ١٩٧٩ | ٦,٢ | ٢٠,٦ | ٠,٧ | ٢,٣ | ـ | ٤,٢٥ | ١٢,٨٣ | ٤٢,٧ | ـ | ٧٠,٠ |
| ١٩٨٠ | ٦,٤ | ٢١,٤ | ٠,٨ | ٢,٧ | ـ | ٣,٦ | ٢٤,٤٨ | ٨٢,١ | ـ | ١١٠,٠ |
| ١٩٨١ | ٦,٦٥ | ٢٠,١ | ٠,٩ | ٢,٧ | ـ | ٣,٦ | ٢٥,١٥ | ٧٦,٢ | ـ | ١٠٣,٠ |
| ١٩٨٢ | ٦,٩ | ١٩,٦ | ١,٠ | ٢,٨ | ـ | ٢,٠ | ٣٣,٠٤ | ٩٣,٨ | ـ | ١١٨,٠ |
| ١٩٨٣ | ٧,١٥ | ١٩,٦ | ١,٠ | ٢,٧ | ـ | ٢,٠ | ١٣,٧٥ | ٣٧,٩ | ـ | ٦٢,٠ |
| ١٩٨٤ | ٧,٣٥ | ١٩,٢ | ١,٠ | ٢,٦ | ـ | ١٠,٠ | ١٢,٦٦ | ٣٣,٠ | ـ | ٦٥,٠ |

المصدر: اونكتاد: **القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي** (جنيف: اونكتاد ٨ تموز ١٩٨٧) ص١٤٣.

**توضيحات:**

(١) معاشات الحكومة الاردنية والتقاعد للمقيمين في الضفة الغربية؛ تدفعه الحكومة الاردنية كايجار للمحلات/ المباني في الضفة الغربية؛ تحويلات أردنية أخرى: مساعدات للبلديات، ضمانات للقروض المقدمة من البنوك التجارية، منح مباشرة، التعليم والصحة.

(٢) مساعدات من المؤسسات الاردنية غير الحكومية ـ الوقف الديني والجمعيات الخيرية؛

(٣) مساعدات الدول العربية والاسلامية (بما فيها صندوق القدس)؛

(٤) المنح والقروض المقدمة من اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة؛

(٥) مجموع التحويلات من مصادر الدول العربية والاسلامية: مجموع المساعدات العربية والاسلامية.





## جدول (٤)

### التوزيع حسب القطاعات للمساعدات المقدمة للمناطق المحتلة من وكالات مختارة (سنوات مختلفة)

| القطاع | الاونروا[1] | | اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة[2] | | منظمات تطوعية أميركية خاصة[3] | | البرنامج الانمائي للأمم المتحدة[4] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ | | ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ | | ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣ | | ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦ | |
| | مليون دولار | النسبة | مليون دينار | النسبة | مليون دولار | النسبة | مليون دولار | النسبة |
| الزراعة | ـ | ـ | ١٠,٧٤ | ٨,٠ | ١٠,١ | ٢٨,١ | ١,٥ | ١٧,٠ |
| المياه/ المجاري | ـ | ـ | ١,٩١ | ١,٠ | ١٢,٣ | ٣٤,٣ | ٢,٢ | ٢٥,٠ |
| خدمات اجتماعية/ المجتمع | ـ | ـ | ـ | ـ | ١,٢ | ٣,٣ | ٠,٧ | ٨,٠ |
| الصحة | ٧٩,٤ | ١٩,٥ | ٢,٥٩ | ٢,٠ | ٠,٧ | ١,٩ | ٢,٨ | ٣١,٨ |
| التعليم | ٢٢٥,٣ | ٥٥,٣ | ٣٤,٥٧ | ٢٥,٠ | ٣,١ | ٨,٦ | ١,٥ | ١٧,٠ |
| الطرق/ النقل/ البلديات | ـ | ـ | ٢١,٩٤ | ١٦,٠ | ١,٧ | ٤,٧ | ـ | ـ |
| الكهرباء | ـ | ـ | ٩,٠٩ | ٦,٦ | ١,٨ | ٥,٠ | ـ | ـ |
| الصناعة | ـ | ـ | ٦,٠٥ | ٤,٤ | ٠,٥ | ١,٤ | ٠,١ | ١,١ |
| المعيشة والرفاه الاجتماعي/ الثقافة/ الدين | ٥٦,٧ | ١٣,٩ | ٢١,٨٦ | ١٦,٠ | ٤,٥ | ١٢,٥ | ـ | ـ |
| الاسكان | ٢,٣ | ٠,٦ | ٢١,٩٧ | ١٦,٠ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| أخرى | ٤٣,٤ | ١٠,٦ | ٦,٧٦ | ٥,٠ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| الاجمالي | ٤٠٧,٢ | ٪١٠٠ | ١٣٧,٤٨ | ٪١٠٠ | ٣٥,٩ | ٪١٠٠ | ٨,٨ | ٪١٠٠ |

المصدر: اونكتاد، القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي (جنيف: اونكتاد، ٨ تموز ١٩٨٧)، ص١٥١.

**ملاحظات توضيحية:**

(١) الاونروا: اجمالي المصروفات للأونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة؛

(٢) اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة: اجمالي المصروفات للجنة المشتركة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛

(٣) منظمات تطوعية امريكية خاصة: خطط تمويل المشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل ثلاث منظمات تطوعية كبرى في الولايات المتحدة موافق عليها من قبل السلطات الاسرائيلية.

(٤) البرنامج الانمائي للامم المتحدة: مشاريع قائمة منتهية أو تحت التطبيق في الضفة الغربية وقطاع غزة.

## جدول (٥)
## توزيعات قروض اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة، ١٩٧٩، ١٩٨٥
## (بالمليون دينار اردني والنسب المئوية)

| القطاع | اجمالي المخصصات | القروض المصروفة | القروض كنسبة٪ من المخصصات | القروض المباشرة | القروض المباشرة كنسبة٪ من القروض |
|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ١٠,٧٤ | ٩,٠٦ | ٪٨٤,٤ | ٤,٨٨ | ٪٥٣,٩ |
| الصناعة | ٦,٠٥ | ٤,٧٩ | ٪٧٩,٢ | - | - |
| النقليات | ٤,٣٢ | ٣,٣٢ | ٪٧٦,٧ | - | - |
| المياه | ١,٩١ | ٠,٠٥ | ٪٢,٦ | ٠,٠١ | ٪٢٢,٠ |
| الكهرباء | ٩,٠٩ | ٨,٩٨ | ٪٩٨,٨ | ٨,٨٨ | ٪٩٨,٩ |
| الاسكان | ٢٧,٩٨ | ٢٢,٦٢ | ٪٩٨,٤ | ١,٢٢ | ٪٥,٣ |
| الصحة العامة | ٢,٥٩ | ٠,٠٥ | ٪١,٩ | ٠,٠٥ | ٪١٠٠ |
| الشؤون الدينية | ٠,٨٣ | ٠,١٠ | ٪١٢ | ٠,١٠ | ٪١٠٠ |
| **المجموع** | ٥٨,٥١ | ٤٨,٩٧ | ٪٥٩,٨ | ١٥,١٤ | ٪٣٠,٩ |

**المصدر:** اونكتاد، القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، (جنيف: اونكتاد، ٨ تموز ١٩٨٧)، ص١٥٥.





## جدول (٦)
## الوكالات الدولية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة
## (كما هو في تموز ١٩٨٥)

**منظمات الامم المتحدة**

| | |
|---|---|
| منظمة العمل الدولية | I.L.O |
| منظمة الصحة العالمية | W.H.O |
| وكالة الأمم المتحدة للاغاثة والتشغيل | UNRWA |
| منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم | UNESCO |
| صندوق رعاية الطفولة التابع للأمم المتحدة | UNICEF |
| برنامج الأمم المتحدة للتنمية | UNDP |
| **وكالات الاغاثة والبعثات واخرى الاميركية** | |
| جمعية الاغاثة الأميركية في العالم | C.A.R.E |
| الفيدرالية اللوثرية العالمية | L.W.F |
| خدمات الاغاثة الكاثوليكية | C.R.S |
| مؤسسة تنمية المجتمع | C.D.F |
| لجنة «المانونايت» المركزية | M.C.C |
| مجلس كنائس الشرق الأدنى | N.E.C.C |
| لجنة الصداقة الأميركية للخدمات | A.F.S.C. |
| الوكالة الاميركية لاعانة لاجئي الشرق الادنى | A.N.E.R.A |
| خدمات التدريب والتعليم للشرق الاوسط الاميركية | A.M.I.D.E.A.S.T |
| البعثة المسيحية للاراضي المقدسة | H.L.C.M |
| **غير اميركية** | |
| منظمة الصليب الأحمر الدولية | I.R.C.O |
| المنظمة السويدية لاغاثة الأفراد | S.O.I.R |
| جمعية الاغاثة الدولية السويدية | S.I.R.A |
| مساعدات كنسية سويدية مجانية | S.F.C.A |
| فدرالية رعاية الطفولة السويدية | S.S.C.F. |
| Tevre Des Hommes | T.D.H. |
| صندوق التعليم الجامعي للاجئين الفلسطينيين | U.N.I.P.A.L. |
| اكسفورد لمكافحة المجاعة | OXFAM |

(المجموع ٢٤)

المصدر: **الوكالات الدولية الرئيسية العاملة في يهودا، السامرة وقطاع غزة** (تل ابيب: وزارة الدفاع الاسرائيلية، ١٩٨٥).

ملاحظة: انهت جمعية الاغاثة الاميركية C.A.R.E برنامجها عام ١٩٨٤.

## جدول (٧)

## التحويلات الخارجية (غير العربية) المقدرة للمناطق المحتلة، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٤، حسب المصدر [1]

### (بملايين الدولارات الأميركية)

| السنة | وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين/ اونروا [1] | برنامج الأمم المتحدة للتنمية [2] | المجموعة الاقتصادية الاوروبية [3] | منظمات تطوعية اميركية خاصة [4] | منظمات تطوعية اوروبية خاصة [5] | مجموع التحويلات [6] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٨ | ٣٧,٤ | - | - | ٧,٠ | ٢,٠ | ٤٦,٤ |
| ١٩٧٩ | ٣٩,٠ | ١,٠ | - | ٧,٠ | ٣,٠ | ٤٩,٠ |
| ١٩٨٠ | ٥١,٩ | ١,٠ | - | ٧,٠ | ٣,٠ | ٦٢,٩ |
| ١٩٨١ | ٥٩,٥ | ١,٠ | ١,٠ | ٧,٠ | ٣,٥ | ٧٢,٠ |
| ١٩٨٢ | ٦١,٩ | ١,٠ | ١,٠ | ٧,٠ | ٣,٥ | ٧٤,٤ |
| ١٩٨٣ | ٦٠,٥ | ١,٠ | ١,٠ | ٧,٠ | ٤,٠ | ٧٣,٥ |
| ١٩٨٤ | ٦٥,١ | ١,٠ | ١,٠ | ٧,٠ | ٤,٠ | ٧٨,١ |

(١) جميع الارقام (فيما عدا الاونروا) هي تقدير تقريبي للنفقات السنوية ولا تمثل بالضرورة التحويلات الحقيقية في السنوات المحددة المذكورة.

المصدر: الاونكتاد، **القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي**، (جنيف: اونكتاد، ٨ تموز ١٩٨٧، ص١٤٨).

**ملاحظات توضيحية:**

(١) الأونروا: الأموال التي انفقتها الاونروا في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
(٢) معدل النفقات السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
(٣) المعدل السنوي للنفقات من قبل المنظمات التطوعية الاميركية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛
(٤) المعدل السنوي، من قبل المنظمات التطوعية الأوروبية في الضفة وقطاع غزة؛
(٥) مجموع التحويلات (النفقات) من قبل الوكالات الدولية المقدمة للمناطق المحتلة.





## جدول (٨)

## توزيع مشاريع المنظمات التطوعية الخاصة (المقترحة) حسب الفرع والوكالة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣

| الفرع | الاجمالي: عدد المشاريع | الاجمالي: النسبة المئوية | الوكالة الاميركية لاعانة لاجئي الشرق الادنى ANERA: عدد المشاريع | ANERA: ٪ من الفرع | ANERA: ٪ من اجمالي المشاريع | ANERA: ٪ من مشاريع الوكالة | مؤسسة تنمية المجتمع CDF: عدد المشاريع | CDF: ٪ من الفرع | CDF: ٪ من اجمالي المشاريع | CDF: ٪ من مشاريع الوكالة | خدمات الاغاثة الكاثوليكية CRS: عدد المشاريع | CRS: ٪ من الفرع | CRS: ٪ من اجمالي المشاريع | CRS: ٪ من مشاريع الوكالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ١١٥ | ٣٢,١ | ٤٣ | ٣٧,٤ | ١٢,٠ | ٣٥,٠ | ٧٠ | ٦٠,٩ | ١٩,٦ | ٣٨,٠ | ٢ | ١,٧ | ٠,٦ | ٣,٩ |
| مياه الشرب/ المجاري | ٦٥ | ١٨,٢ | ٧ | ١٠,٨ | ١,٩ | ٥,٧ | ٥٢ | ٨٠,٠ | ١٤,٥ | ٢٨,٣ | ٦ | ٩,٢ | ١,٧ | ١١,٨ |
| التعليم | ٤٥ | ١٢,٦ | ٢٦ | ٥٧,٨ | ٧,٣ | ٢١,١ | ٨ | ١٧,٨ | ٢,٢ | ٤,٤ | ١١ | ٢٤,٤ | ٣,١ | ٢١,٦ |
| الخدمات الاجتماعية | ٤٤ | ١٢,٣ | ١٠ | ٢٢,٣ | ٢,٨ | ٨,١ | ٢٧ | ٦١,٤ | ٧,٥ | ١٤,٧ | ٧ | ١٦,٠ | ٢,٠ | ١٣,٧ |
| الطرق | ٣٢ | ٨,٩ | - | - | - | - | ١٦ | ٥٠,٠ | ٤,٥ | ٨,٧ | ١٦ | ٥٠,٠ | ٤,٥ | ٣١,٤ |
| المؤسسات الخيرية | ٢٧ | ٧,٥ | ٢٧ | ١٠٠,٠٠ | ٧,٥ | ٢٢,٠ | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الصحة | ١٤ | ٣,٩ | ١ | ٧,١ | ٠,٣ | ٠,٨ | ١٠ | ٧١,٤ | ٢,٨ | ٥,٤ | ٣ | ٢١,٤ | ٠,٨ | ٥,٩ |
| الكهرباء | ١٠ | ٢,٨ | ٣ | ٣٠,٠ | ٠,٨ | ٢,٤ | ١ | ١٠,٠ | ٠,٣ | ٠,٥ | ٦ | ٦٠,٠ | ١,٧ | ١١,٨ |
| الصناعة | ٦ | ١,٧ | ٦ | ١٠٠,٠٠ | ١,٧ | ٤,٩ | - | - | - | - | - | - | - | - |
| المجموع | ٣٥٨ | ١٠٠,٠٠ | ١٢٢ | ٣٤,٤ | ٣٤,٤ | ١٠٠,٠٠ | ١٨٤ | ٥١,٤ | ٥١,٤ | ١٠٠,٠٠ | ٥١ | ١٤,٢ | ١٤,٢ | ١٠٠,٠٠ |

المصدر: ميرون بنفنستي، مشاريع ممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة، في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) **(القطاع الفلسطيني)** (القدس: مشروع قاعدة معلومات في الضفة الغربية، ١٩٨٤)، ملحق

**ملاحظة:** لا تشمل توزيع الغذاء ومشاريع التثقيف الصحي.

### جدول (٩)
### المشاريع المقترحة، الموافق عليها، المرفوضة، قيد الدرس (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) حسب الفرع، بالدولار الاميركي

| الفرع | مجموع المشاريع المحالة | النسبة المئوية | المشاريع الموافق عليها | النسبة المئوية | المشاريع المرفوضة | النسبة المئوية | قيد الدرس* | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | ٢٨,٥٢٩,٤٩٥ | ١٠٠ | ١٠,١٤٦,٠٠٠ | ٣٥,٦ | ١١,٠٠٩,٠٠٠ | ٣٨,٦ | ٧,٣٧٤,٤٩٥ | ٢٥.٨ |
| مياه الشرب/ المجاري | ١٣,٨٨٨,٨١٦ | ١٠٠ | ١٢,٢٧٨,٥٨٠ | ٨٨,٤ | ٩١٤,٠٠٠ | ٦,٦ | ٦٩٦,٢٣٦ | ٥,٠ |
| الخدمات الاجتماعية | ٢,٠٥٨,٢٧٨ | ١٠٠ | ١,١٨٠,٥٨٢ | ٥٧,٠ | ٦٥٥,٥٣٠ | ٣٢,٠ | ٢٢٢,١٦٦ | ١٠,٨ |
| الصحة | ٦,٠٥٨,٠٤٢ | ١٠٠ | ٧٣٥,٠٢٢ | ١٢,١٠ | ٥,٣٢٣,٠٢٠ | ٨٧,٩ | – | – |
| التعليم | ٥,٢٩٥,٤٨٧ | ١٠٠ | ٣,١١٥,٠٦٧ | ٥٨,٨ | ١,٩٤٤,٧٠٠ | ٣٦,٧ | ٢٣٥,٧٢٠ | ٤,٥ |
| الطرق | ٢,٠٧٨,٨٨٣ | ١٠٠ | ١,٦٧٥,٩٧٣ | ٨٠,٦ | ٤٠٢,٩١٠ | ١٩,٤ | – | – |
| الكهرباء | ٢,٠٢٠,٥١٧ | ١٠٠ | ١,٨٤٠,١٨٩ | ٩١,١ | ٤٤,٨١٤ | ٢,٢ | ١٣٥,٥١٤ | ٦,٧ |
| الصناعة | ١,٩٢٥,٠٠٠ | ١٠٠ | ٤٤٥,٠٠٠ | ٢٣,١ | ٩٨٠,٠٠٠ | ٥٠,٩ | ٥٠٠,٠٠٠ | ٢٦,٠ |
| المؤسسات الخيرية | ١٨٨,٠٠٠ | ١٠٠ | ٦٨,٠٠٠ | ٣٦,٢ | ١١٥,٠٠٠ | ٦١,٢ | ٥,٠٠٠ | ٢,٧ |
| توزيع الغذاء | ٤,٥٠٠,٠٠٠ | ١٠٠ | ٤,٥٠٠,٠٠٠ | ١٠٠ | | – | | – |
| المجموع | ٦٦,٥٤٢,٥١٨ | ١٠٠ | ٣٥,٩٨٤,٤١٣ | ٥٤,١ | – | ٣٢.١ | – | ١٣.٨ |
| غير متضمنة توزيع الغذاء | ٦٢,٠٤٢,٥١٨ | | ٣١,٤٨٤,٤١٣ | ٥٠,٧ | ٢١,٣٨٨,٩٧٤ | ٣٤,٥ | ٩,١٦٩,١٣١ | ١٤,٨ |

**المصدر**: ميرون بنفنستي، **المشاريع الممولة من الحكومة الاميركية، في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) (القطاع الفلسطيني)** (القدس: مشروع قاعدة المعلومات للضفة الغربية، ١٩٨٤)، ملحق

**ملاحظة**: ★ معدل ٨ شهور. وهو آخر احصاء تمّ من قبل المؤلف.





### جدول (١٠)
### مشاريع تمت الموافقة عليها، ومشاريع لم تتم الموافقة عليها، واخرى وشيكة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٣) حسب الفرع
### (عدد المشاريع)

| الفروع | المشاريع المحالة | | المشاريع الموافق عليها | | | | المشاريع المرفوضة | | | المشاريع الوشيكة* | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية من المشاريع المحالة | النسبة المئوية من المشاريع الموافق عليها | | العدد | ٪من المشاريع المحالة | ٪من المشاريع المرفوضة | العدد | ٪ من المحالة | ٪ من المشاريع الوشيكة |
| الزراعة | ١١٥ | ٣٢,١ | ٤٦ | ٤٠,٠ | ٢١,٨ | | ٣٨ | ٣٣,٠ | ٣٦,٥ | ٣١ | ٢٧,٠ | ٧٢,١ |
| مياه الشرب/المجاري | ٦٥ | ١٨,٢ | ٥٣ | ٨١,٥ | ٢٥,١ | | ٩ | ١٣,٩ | ٨,٧ | ٣ | ٤,٦ | ٧,٠ |
| التعليم | ٤٥ | ١٢,٦ | ٢٢ | ٤٨,٩ | ١٠,٤ | | ٢٠ | ٤٤,٤ | ١٩,٢ | ٣ | ٦,٧ | ٧,٠ |
| الطرق | ٣٢ | ٨,٩ | ٢٦ | ٨١,٢ | ١٢,٣ | | ٦ | ١٨,٨ | ٥,٨ | – | – | – |
| الخدمات الاجتماعية | ٤٤ | ١٢,٣ | ٣٠ | ٦٨,٢ | ١٤,٢ | | ١١ | ٢٥,٠ | ١٠,٦ | ٣ | ٦,٨ | ٧,٠ |
| الكهرباء | ١٠ | ٢,٨ | ٨ | ٨٠,٠ | ٣,٨ | | ١ | ١٠,٠ | ١,٠ | ١ | ١٠,٠ | ٢,٣ |
| الصحة | ١٤ | ٣,٩ | ١٠ | ٧١,٤ | ٤,٧ | | ٤ | ٢٨,٦ | ٣,٨ | – | – | – |
| الصناعة | ٦ | ١,٧ | ٢ | ٣٣,٣ | ٠,٩ | | ٣ | ٥٠,٠ | ٢,٩ | ١ | ١٦,٧ | ٢,٣ |
| الاعمال الخيرية | ٢٧ | ٧,٥ | ١٤ | ٥١,٩ | ٦,٦ | | ١٢ | ٤٤,٤ | ١١,٥ | ١ | ٣,٧ | ٢,٣ |
| المجموع | ٣٥٨ | ١٠٠ | ٢١١ | ٥٨,٩ | ١٠٠ | | ١٠٤ | ٢٩,٠ | ١٠٠ | ٤٣ | ١٢,٠ | ١٠٠ |

**المصدر**: ميرون بنفنستي، **مشاريع ممولة من حكومة الولايات المتحدة للضفة الغربية وقطاع غزة (القطاع الفلسطيني)**

**ملاحظة**: معدل ٨ شهور. أي مشروع وشيك منذ عام ١٩٨٢ تمّ تصنيفه ضمن المشاريع غير الموافق عليها.

## الهوامش:

(١) مجموعة من الدراسات والأعمال تناولت موضوع البلديات في الأراضي المحتلة:
محمد الخص «البنيان القانوني للبلديات في غزة»، في (طبعة) إميل أنخلة، **جدول أعمال فلسطيني للضفة الغربية وقطاع غزة** (واشنطن: مؤسسة المساعي الأميركية، ١٩٨٠)، ص ١٠٢ ـ ١٠٦، موشيه دروري، «الحكومة المحلية في يهودا والناصرة»، في مائير شامغار، «**الحكومة العسكرية في المناطق الخاضعة للادارة الاسرائيلية، ١٩٦ ـ ١٩٨٠**، القدس، ١٩٨٠؛ ساسون ليفي، «الحكومة المحلية في المناطق المحتلة»، في (طبعة) دانييل. ج. إليزار، **يهودا والسامرة: نظرة للحاضر والمستقبل** (واشنطن: مؤسسة المساعي الاميركية)؛ موشيه ماوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية** (لندن: فرانك كاس، ١٩٨٤)؛ إميل. أ. نخلة، **الضفة الغربية وغزة: نحو إقامة دولة فلسطينية**، (واشنطن: مؤسسة المساعي الأميركية، ١٩٧٩)، ص ٩ ـ ٢٤؛ ومحمود نموره، **المجالس البلدية الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي: ١٩٦٧ ـ ١٩٨٩**، ورقة بحث معدّة لوكالة مساعدات اللاجئين في الشرق الأدنى الأميركية، الخليل، أيار/ مايو ١٩٨٩.

(٢) بنفنستي، **دليل الضفة الغربية**، باولدكر، مطبعة وست فيو، ١٩٨٦.

(٣) المصدر السابق.

(٤) محمد الخص، الهيكل القانوني للبلديات في غزة، في اميل نخلة (محرر)، المفكرة الفلسطينية للضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، معهد المشروع الامريكي، ١٩٨٠، ص ١٤.

(٥) سادلر وآخرون، مسح القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فينا، يويندو، ١٩٨٤، ص ٥٨.

(٦) مقابلة مع مسؤول منظمة تطوعية أهلية، معنية بشكل مباشر بهذه المواضيع، حزيران ١٩٨٩.

(٧) بنفنستي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٨) روي، قطاع غزة: التنمية الاقتصادية، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ١٧، عدد ١، خريف ١٩٨٧.

(٩) المصدر السابق. ٢٢ ص ،هركز قبس عجرم ،قلخنو =

(١٠) بنفنستي، **دليل الضفة الغربية**، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٤. لمعلومات أكثر حول الجوانب القانونية للبنية الأساسية لقطاع النقليات داخل المناطق المحتلة، أنظر رجا شحادة، **قانون المحتل: اسرائيل والضفة الغربية** (واشنطن: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥)، ص ٥٠ ـ ٥٩.

(١١) الاونكتاد مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.

(١٢) المرجع السابق، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.

(١٣) بنفنستي، **دليل الضفة الغربية**، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(١٤) مقابلات مع شخصيات رسمية من غرفة التجارة في غزة، ١٩٨٩؛ بنفنستي، **دليل الضفة الغربية**، ص ٢٢.

(١٥) لورنس هاريس، «المالية والنقود في ظل عمل مصرفي قاصر في المناطق المحتلة»، جورج عبد (محرر)، **الاقتصاد الفلسطيني**: دراسات في التنمية في ظل احتلال طويل الأمد، لندن، راوتليدج، ١٩٨٨. ص ٢٠٧.

(١٦) عدنان عبيدات، **التعاونيات في الضفة الغربية المحتلة**، دراسة معدّة للوكالة الأميركية لمساعدة لاجئي الشرق الأدنى، واشنطن، ١٩٨٢، ص ٣ ـ ٥. انظر أيضاً، هشام عورتاني، «التنمية الزراعية والسياسات المتبعة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، جورج عبد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩ ـ ١٦٤. أشار عورتاني إلى ما يقدر بنحو ١٧٦ تعاونية لخدمة ٩ آلاف شخص في عام ١٩٦٦.





(١٧) المرجع السابق، ص ٣.

(١٨) عورتاني في جورج عايد، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(١٩) سادلر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥. مقابلات مع شخصيات رسمية من الوكالة الأميركية لاعانة لاجئي الشرق الأدنى (انيرا) ممن يعملون بشكل مكثف مع التعاونيات في الضفة الغربية وغزة.

(٢٠) عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص ٩ ـ ١١؛ عورتاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٧ ـ ١٥٨؛ بنفنستي، **دليل الضفة الغربية**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣ ـ ٣٤؛ أيزا، ملحق مشروع أيزا: **المشاريع التعاونية، البلدية ومشاريع الأعمال التنموية في الضفة الغربية وقطاع غزة**. واشنطن، مايو/ ايار ١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

(٢١) كل من المنظمة التعاونية الاردنية وايزا قدمت مساعدات مالية كبيرة للحركة التعاونية في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات عديدة. وقد أكد ذلك أشخاص رسميون من ايزا ومستشارون محليون أيضاً.

(٢٢) اونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٧٣.

(٢٤) عورتاني، في جورج عبد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢٥) اونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٢٦) عورتاني، في جورج عايد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢٧) مقابلة مع هارولد ديك، المدير السابق للجنة المانونيات المركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي وصف المجهودات التي بذلت عام ١٩٨٥ لتعاونية أريحا للتسويق الزراعي بالنسبة لتسويق منتوجات السوق مباشرة إلى اوروبا.

(٢٨) مجموعة التنمية الاقتصادية، ورقة داخلية، القدس ١٩٨٧.

(٢٩) الاونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠.

(٣٠) الاونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣١) المرجع السابق، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٣٢) المساعدات الحكومية الاردنية لقطاع غزة بدأت عام ١٩٧٢.

(٣٣) الاونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣؛ وأبو كشك، سياسات الاحتلال والتنمية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في جورج عبد، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٣٥) مجموعة التنمية الاقتصادية، معلومات احصائية، القدس الشرقية، شباط ١٩٨٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٣٧) مجموعة التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

(٣٨) مقابلة مع اشخاص رسميين من الوكالة الاميركية لمساعدة لاجئي الشرق الأدنى مناقشات حول المعونة المقدمة من اللجنة المشتركة، انظر أيضاً ابراهيم دقاق، «التنمية الداخلية: استراتيجية للبقاء»، في جورج عبد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٧ ـ ٣١٠.

(٣٩) مؤسسات أبحاث محلية طلبت عدم الافصاح عن هويتها. جمعت هذه الأرقام من عدة مصادر.

(٤٠) الأعباء الاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، جاء ذكرها في دراسة أجرتها غرفة التجارة في رام الله. وقد أظهرت الدراسة أن «الفقر قد ازداد بشكل رهيب في المناطق المحتلة». حيث عانى الفلسطينيون بعد عام من الانتفاضة تراجعاً نسبته ٥٠٪ في مستوى معيشتهم، وهبط المعدل السنوي للدخل الخاص بالسكان في الضفة الغربية

من ١٥٠٠ دولار (يضاهي مستويات المعيشة في الاردن) الى ٧٠٠ دولار (يضاهي المستويات في مصر). أما أسباب التراجع فهي الحرب الاقتصادية التي شنتها اسرائيل ضد المقيمين في تلك الأراضي؛ حدوث تراجع حاد في قيمة الدينار الاردني من ٥,٥ شاقل اسرائيلي الى ٢,٧ شاقل اسرائيلي؛ تراجع لاحق فيم قيمة رأس المال، المدخرات والرواتب؛ زيادة القيود الاسرائيلية المفروضة على تحويل الأموال للمناطق المحتلة؛ كما أن تدفق الأموال خارج المناطق تلك أصبح اعظم من دخولها. انظر القدس، ٨ شباط ١٩٨٩.

(٤١) تستخدم هذه الأموال لحماية البنية الأساسية السياسية الداعمة للانتفاضة [لجان شعبية، الجيش الشعبي، المنظمات الريفية،...] بالاضافة الى ذلك، تقدم منظمة التحرير الفلسطينية الأموال للجنة المشتركة من أجل دعم الأفراد وعائلاتهم الذين جرحوا أو استشهدوا. على سبيل المثال، وزعت أموال تقدر بنحو ٣٠٠ ـ ٧٠٠ دينار أردني للجرحى؛ و١٠٠٠ دينار أردني للعائلات التي فقدت أطفالاً؛ ٦٠ ـ ٨٠ دينار شهري لأفراد أصيبوا بإعاقات دائمة، ولعائلات لديها ابن أو زوج في السجن؛ ٣٠٠٠ ـ ٧٠٠٠ دينار إلى عائلات تعرضت لهدم المنازل.

(٤٢) الأمم المتحدة، **الاونروا، التقرير المالي والبيانات المالية المدققة عن العام المنتهي في ٣١ كانون أول ١٩٨٧، وتقرير مجلس المدققين** (نيويورك: الجمعية العمومية، البند ٤٣، ١٩٨٨)، ص ١٦.

(٤٣) الأمم المتحدة، ملحق لتقرير اللجنة العامة لوكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، نيويورك، ١٩٨٤.

(٤٤) للمناقشة المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة أنظر، روي، المصدر نفسه؛ بنفنستي، **المشاريع المموّلة من الحكومة الأميركية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣**؛ جويس ستار، **دبلوماسية التنمية: المساعدة المالية الأميركية للضفة الغربية وقطاع غزة** (واشنطن: مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، كانون الثاني ١٩٨٩)؛ والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، **المعونات الاقتصادية الأميركية للضفة الغربية وقطاع غزة: مساهمة ايجابية للفلسطينيين من قبل الأميركيين** (واشنطن: الوكالة الميركية للتنمية الدولية: USAID ، آذار ١٩٨٩).

(٤٥) الايزا، بيان الاستراتيجية: البرنامج المباشر للضفة الغربية/ غزة وبرنامج التنمية للضفة الغربية للاردن/ غزة (واشنطن: دائرة شؤون الدولة، ٢٩ تشرين أول، ١٩٨٧)، ص ٢ ـ ٣.

(٤٦) مقابلات مع أشخاص رسميين من منظمات تطوعية أوروبية خاصة وحكومات في تل أبيب والقدس.

(٤٧) التعاون من أجل التنمية، قائمة المشروع، كانون ثاني/ يناير ١٩٨٩.



# فرص الإستثمار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وامكانيات التنمية المستقبلية

بيتر سادلر

## (١) مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الأوجه التي اثرت في الماضي القريب على هيكل وأداء القطاع الصناعي، وإلى شرح القصور الحالي على ضوء هذه الأوجه. ولعل العوامل الاقتصادية وحدها لا تشكل في الغالب تفسيرا للمشاكل، بل يجب النظر اليها ضمن سياق القيود السياسية المتعمدة والتي وضعت أساساً لتقييد النمو الحر للاقتصاد الفلسطيني، وحماية اقتصاد اسرائيل. وبالنتيجة، فقد اصبح الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الاسرائيلي.

وسوف يتمحور القسم الاول من هذه الدراسة حول بحث تطور أوجه معينة من الاقتصاد وهيكله (تبعاً لاعتبارات تتعلق بالعمالة ونماذج الانتاج) والذي هو نتيجة لتلك التطورات. أما القسم الثاني منها، فيقدم تحليلاً موجزاً لنحو ١٩ دراسة تتعلق بالفرص الاستثمارية أعدتها اليونيدو (تحديد المشاريع الرئيسية في القطاع الصناعي، ٧ أيلول ١٩٨٩)، من أجل تقويم تأثيرها على التنمية الصناعية، مع الأخذ بعين الاعتبار المنظور القريب والبعيد المدى لها. ويناقش القسم الثالث من الدراسة الاحتمالات المستقبلية للتنمية.

## (٢) تطور التجارة في الاراضي المحتلة:

### ١ ـ الضفة الغربية (جدول ١):

عانت التجارة في الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٧ من عجز دائم، إذ أن قيمة الواردات كانت دائماً اكثر من ضعفي قيمة الصادرات. وشهدت الصادرات تحولاً حاسماً. ففي عام

١٩٦٩ تلقت الاردن حوالي ٥٩٪ من صادرات الضفة الغربية، بينما تلقت اسرائيل ٤٠٪ منها. وبحلول عام ١٩٨٥ كانت اسرائيل تتلقى ٥٨٪ من تلك الصادرات والاردن ٤١٪، أما في عام ١٩٨٧ فقد وصلت النسبة المئوية لصادرات الضفة الغربية الى ٧٠٪ لاسرائيل و٢٩٪ للاردن. ولكن أكبر التغيرات كانت من جانب الواردات. فطوال تلك الفترة بقيت الواردات من الأردن ثابتة نسبياً، حيث وصلت ذات مرة إلى ١٠ مليون دولار وذلك في عام ١٩٨٦. على العكس، فقد تزايدت الواردات من اسرائيل من ٥١,٣ مليون دولار في بداية الفترة لترتفع الى ٤٠٦,٩ مليون دولار عام ١٩٨٣، وهبطت ثانية الى ٣٣٩,٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ ثم عادت فارتفعت الى ٥٨٠,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧. وشكلت الواردات من اسرائيل ٩١٪ من مجموع ميزانية الاستيراد لعام ١٩٨٧، وكان هناك عجز تجاري مع اسرائيل بمبلغ ٤٢٠,٩ مليون دولار. فقد تجاوزت الواردات الصادرات بأكثر من ١٥٠٪. بينما بلغ اجمالي الصادرات للاردن وبلدان اخرى بخلاف اسرائيل ٦٧,٧ مليون دولار عام ١٩٨٧، منها ١,٣ مليون دولار فقط كانت للبلدان الاخرى. وعلى كل حال، فإن الواردات من الاردن (٩,٤ مليون دولار) قد شكلت ١٦,١٪ فقط من الواردات (٥٨,٤ مليون دولار) من تلك المجموعة نفسها. وقد أعطى هذا ميزاناً ايجابياً مع الاردن بقيمة ٥٧ مليون دولار، وهو يغطي ويزيد عن الميزان السلبي مع بقية الدول الاخرى والبالغ ٤٧,٧ مليون دولار.

**٢ ـ قطاع غزة (جدول ١):**

ان حالة قطاع غزة مماثلة إلى حد ما، خاصة في التجارة الكلية لما هي عليه في الضفة الغربية، فقد سيطرت التجارة مع اسرائيل على تجارة القطاع الخارجية، إذ شكلت الواردات من اسرائيل ٩٢٪ من اجمالي الواردات عام ١٩٨٧، وكانت الصادرات إلى اسرائيل ٩١٪ من اجمالي الصادرات. مرة أخرى، كان العجز ضخماً جداً، فالواردات من اسرائيل (٣٨٠,٥ مليون دولار) تجاوزت الصادرات اليها (١٤٣,٢ مليون دولار) بأكثر من ١٥٠٪.

وبالنسبة للمنطقتين مجتمعتين، فقد شكلت الصادرات الى اسرائيل عام ١٩٨٧ (٣٠٣,٧ مليون دولار) ٧٨,٨٪ من مجموع الصادرات (٣٨٥,٣ مليون دولار)، والواردات من اسرائيل (٩٦١,٢ مليون دولار) ٩١,٤٪ من مجموع الواردات (١,٠٥١,٢ مليون دولار).

على أنه ينبغي النظر الى هذه الارقام ببعض الحذر، إذ أن بعض الواردات الظاهرة كأنها «من اسرائيل» هي في الحقيقة «عبر اسرائيل»، وتمثل بضائع أجنبية تم شراؤها من خلال تجار اسرائيليين. أي أنها تعتبر بضائع معاد تصديرها من اسرائيل الى الاراضي الفلسطينية المحتلة بالرغم من أن الاحصاءات الاسرائيلية لا تظهرها على هذا النحو. أيضاً، فإن جزءاً من تجارة الصادرات تتكون في الواقع من عمل بعقود فرعية يعود مردودها إلى اسرائيل. ولا يرد لها ذكر في ارقام منفصلة في الاحصاءات.

وعلى كل حال، فإن كلًا من هذين النوعين، لا يقلل من الانطباع الأول حول السيطرة الكلية للاقتصاد الاسرائيلي على اقتصاد المناطق الفلسطينية المحتلة. بل انهما في الحقيقة، يعطيانه بعداً اضافياً: فبسبب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة (رخص الاستيراد، الرقابة على الصادرات





الخ) أجبر الفلسطينيين على مزاولة تجارتهم من خلال اسرائيل، بالرغم من انها لولا ذلك كان من الممكن أن تكون تجارة مباشرة.

إن هذا المفهوم من «التكامل مع الهيمنة» سيتم ابرازه تكرارا في هذه الدراسة. ولا يمكن ان تكون هناك تنمية متولدة ذاتياً للاقتصاد الفلسطيني طالما انه يظل من ناحية جوهرية اقتصادا تابعا لاقتصاد أقوى، له حكومته التي تهدف اساسا لتنمية وتطوير اقتصادها في ظل سيطرتها على شؤون كلا الاقتصادين، وبينما يمكن القول بعدم وجود بلد مستقل تماما عن الآخرين في العالم الحديث، فإن مثل هذا الاعتماد هو نتاج قوى السوق العالمي التي تنجم من العلاقات الاقتصادية بين الدول المستقلة، تلك العلاقات التي يمكن ان تكون خاضعة للارادة السياسية لكل منها. وليس هذه هي الحالة في فلسطين اليوم.

## (٣) الهيكل الصناعي:

يمكن استخلاص بعض الأفكار عن الهيكل الصناعي للمناطق المحتلة من المعلومات المنشورة في الخلاصة الاحصائية لاسرائيل لعام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٨ حول العمالة والمنشآت الصناعية في الضفة الغربية ومنطقة غزة حسب الفروع الأساسية.

**١ ـ الضفة الغربية (جدول ٢):**

الصورة العامة في الضفة الغربية هي النشاطات الصغيرة من طراز الورش. فمن بين مجموع العاملين عام ١٩٨٥ (١٠,٦٧٩) هناك أكثر من ٣٨٪ (٤,٠٨٨) هم عاملون لدى انفسهم بدون أجر والباقي ٦٢٪ فقط، هم من العمال مقابل اجر. ومن بين مجموع المنشآت ٢٤٩٧ هناك مشاريع ٦٧٤ (٢٧٪) يقوم بها فرد واحد منها ٢,٧٧٩ (٩١٪) تشغل أقل من ثمانية أشخاص. و٢١٨ (٨,٧٪) تشغل ثمانية فأكثر، و٥٥ فقط (٢,٢٪) تشغل ٢١ أو أكثر. ولم تتغير الصورة بشكل ملحوظ ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧، كما تظهر الأرقام.

ويلاحظ أيضاً، أن التركيز منصب على النشاطات في قطاعات معينة، تابعة للصناعة الاسرائيلية. وان كثيراً من الصناعات الاساسية التي توجد في أغلب البلدان غير موجودة على الاطلاق في القطاع الصناعي للضفة الغربية. كما ان القطاع التابع (المنتجات المعدنية والمعدن الأساس) لا يحتوي على أية منشأة تنتج المعادن بالفعل. وبدلاً من ذلك، فإن الأرقام تظهر أن الورش والوحدات الصناعية الصغيرة (اللحام والفبركة) تستخدم في العادة مواد انتاج مستوردة.

الوضع نفسه موجود في أغلب القطاعات الاخرى، مع أنه يبدو أن هناك تحركاً في النسيج والملابس ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ نحو التنظيمات الكبرى مع تطور الفن الانتاجي وطراز المصانع.

**٢ ـ قطاع غزة (جدول ٢)**

وتبرز الصورة نفسها في قطاع غزة، حيث توجد ١٦٢٩ منشأة في عام ١٩٨٥ تشغل ٦٢٢٦ شخصا. ومن هذه المنشآت هناك ٢٥٦٥ (٤١٪) ذات توظيف ذاتي (لا تشغل عمالاً بالأجر) ٤٤٣ (٢٥٪) من المنشآت تشغل عاملاً واحداً فقط. ٨٠ فقط (٥٪) تشغل اكثر من ١٠ عمال. ويبرز التركيز على نفس النمط الانتاجي مرة ثانية كما في الضفة الغربية، وكذلك فإن النسيج، يشغل ٤١٪ من القوة العاملة، الأمر الذي يدل على كبر حجم هذه الصناعة من حيث الانتاج، حيث يلاحظ أن حوالي ٤٧ منشأة (٩٪) في هذا الفرع تشغل أكثر من ١٠ أشخاص.

وعلى كل حال، فقد حدث التغير الأكبر في صناعة النسيج ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧، حيث ازداد مستوى التشغيل بنسبة ٢٣٪، إضافة الى ازدياد حجم المنشأة اذ بلغ عدد المصانع التي تشغل ١٠ أشخاص فأكثر عام ١٩٨٨ (٦٥) مصنعا.

**٣ ـ عــام:**

ويجب أن ينظر لهذا التركيز في النشاط على مشاريع الورش صغيرة الحجم كنتاج لعلاقة المناطق الفلسطينية المحتلة مع اسرائيل. وتحت الظروف الحالية، فان الطريق الى المستويات المعيشية الأعلى هي قبول شروط الاحتلال: البحث عن عمل في اسرائيل وانفاق النقود على البضائع الاسرائيلية. ويرجع سبب الارتفاع السريع في الناتج القومي الاجمالي حتى أواخر السبعينات إلى دخول العمالة الفلسطينية المهاجرة والعاملة في اسرائيل. ومع تزايد الدخل، تزايد استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة، حيث أن معظم السلع الاستهلاكية لفئات الدخل العالي تصنع في اسرائيل فقط. وعليه اصبح المنتجون المحليون يعتمدون كثيراً على السوق الصغيرة ذات فئات الدخل المتدني. أما الصناعات التي حققت تقدماً فهي تلك المرتبطة بشكل وثيق مع القطاع الانتاجي الاسرائيلي.

وقد لوحظت هذه الظواهر في دراسة (الاتجاهات الصناعية والاقتصادية في الضفة الغربية، ١٩٨١)، وتشير الارقام الواردة في جدول ٢، إلى أن هذا الوضع لا زال قائما حتى الآن.

وهناك حالات مماثلة للبلدان النامية الاخرى، حيث يظهر الانتاج والاستهلاك في القطاع الصناعي الحديث ارتباطات قليلة بالنشاطات في القطاع التقليدي، وهو وضع يمكن ان يوصف «بالثنائية الاقتصادية». والصفة الفريدة للوضع الفلسطيني، على كل حال، هي أنه بينما يعمل عدد من العمال، خاصة النساء، في مشاريع حديثة، لمعالجة البضائع نصف المصنعة المستوردة من اسرائيل، فإن غالبية أولئك الذين يحصلون على دخلهم من النشاطات التي مقرها اسرائيل، يترددون فعلاً الى هناك لكسب العيش. وكما ذكر من قبل، فإن هذه الحركة أدت الى النمو السريع في الناتج القومي الاجمالي للأراضي المحتلة منذ أواخر الستينات وحتى أواخر السبعينات.

وبينما تساوى الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٦٨ مع الناتج المحلي الاجمالي، فإن الناتج القومي الاجمالي تجاوز في عام ١٩٧٧ الناتج المحلي الاجمالي بـ٣٥٪. وفي عام ١٩٧٧، كان ٣٧٪ من العاملين في الضفة الغربية، و ٤٠٪ من أولئك العاملين في منطقة غزة، يكسبون عيشهم من اسرائيل، وقد تزايد





هذا الاتجاه منذ ذلك الوقت.

وبينما بقي النمط العام للنشاط الصناعي على ما هو خلال العقدين الماضيين، فقد أظهرت الزيادة في متوسط حجم الوحدات أن صناعة النسيج والملابس والجلود الخ، خاصة في قطاع غزة. ومن سوء الحظ أن البيانات عن الملابس في مصانع الألبسة وحدها متاحة لعام ١٩٨٧ ولمنطقة غزة فقط، ولكن من الواضح أنها تسود هذا القطاع، خاصة ذلك الجزء الذي تغطيه الوحدات الاكبر حجماً.

هناك ٤ وحدات فقط في قطاع غزة، من مجموع ١١٩ وحدة في هذا القطاع ممن توظف ٨ عمال أو اكثر، ليست مرتبطة بالانتاج الفعلي للملابس. وحتى بدء الانتفاضة في نهاية عام ١٩٨٧ كان هناك عدد من المنشآت في هذا القطاع التابع في كل من غزة والضفة الغربية تعمل خالصا بناء على طلبيات من اسرائيل، كما كانت كثير من المنشآت الاخرى تعتمد بصورة كبيرة على حاجة السوق الاسرائيلي، سواء في السلع تامة الصنع أو تشطيب البضائع نصف المصنعة.

**٤ ـ الأجــور:**

لقد كان التغير في متوسط الاجر المدفوع كبير ما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ (أنظر الجدول ٢أ، ٢ب). ومع أن هذا قد يعود جزئياً إلى التغير في معدلات صرف العملة المعمول بها عند تحويل الشيكل الاسرائيلي الى دولار امريكي في تلك السنتين، فلا شك أن التقدم الأكبر كان في قطاع الملابس. ومما لا شك فيه ايضاً أنه كانت هناك زيادة حقيقية في الأجر المدفوع عموماً، بسبب ضيق اسواق العمل، وكان هذا عاملاً مساهماً في تقوية الاتجاه الملاحظ سابقاً نحو زيادة الواردات من اسرائيل، لاشباع الطلب المتزايد على البضائع المصنعة.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً، أنه في حين كانت مستويات الأجور في منطقة غزة في عام ١٩٨٥ أقل كثيراً مما هي عليه في الضفة الغربية، فإن الأرقام تشير الى أن هذه الفجوة في الأجور قد انخفضت جداً، وربما زالت.

**٥ ـ الانتفاضة:**

لا يمكن مناقشة الاقتصاد الفلسطيني دون أخذ الانتفاضة في الحسبان. والأرقام الواردة في هذه الدراسة تدل على الفترة حتى نهاية عام ١٩٨٧ فقط، وهو الوقت الذي بدأت فيه الانتفاضة. ومنذ ذلك الوقت، بدأت تحدث تغيرات اقتصادية يرى الكثيرون بأنها غير قابلة للتراجع. وأن صميم الاعتماد المتداخل الذي علقنا عليه سابقاً يجعل الاقتصاد الاسرائيلي عرضة لمخاطر التغيرات في المناطق المحتلة بنفس الطريقة التي تتعرض فيها تلك المناطق للخطر من التغيرات في اسرائيل. حتى ولو توقفت الانتفاضة، فإن المنشآت الصناعية الاسرائيلية التي اصبحت معتمدة على العمل الفلسطيني أو على الأسواق الفلسطينية، سوف تخفض بذلك من اعتمادها على الاراضي المحتلة. ولا يتوفر حتى الآن تفصيل احصائي، ولكن الارقام التي قدمتها يونكتاد تشير الى أن السنة الأولى من الانتفاضة تسببت بخسائر للاقتصاد الاسرائيلي تقدر بحوالي مليار دولار. وقد بدأت الكثير من المؤسسات الاسرائيلية باحلال رأس المال المكلف محل العمالة الفلسطينية. والتي أصبحت هي الأخرى مكلفة على أية حال، ولكن الانتفاضة

كانت العامل الأكثر تأثيراً في هذا التحرك.

لقد كانت تأثيرات الانتفاضة على الشعب الفلسطيني هائلة. وقد تمت الاشارة الى ان سياسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي أدت الى اعتماد الاقتصاد المحلي على اسرائيل. ويقدر أن دخل الاسرة انخفض الى ما بين ٤٠ ـ ٥٠٪ عشية بدء الانتفاضة مباشرة بسبب الاضرابات والمقاطعة من الجانب الفلسطيني والاعمال الانتقامية من جانب الاسرائيليين.

وقد انخفض نشاط الانشاء الى أقل من النصف وتضررت الكثير من المنتجات الزراعية التصديرية بشكل بالغ. وعلى كل حال، فإن مقاطعة البضائع الاسرائيلية، مهدت سوقاً للمنتجين المحليين، مما عوض الآن بعضاً من تلك الخسائر.

فلقد تضاعف انتاج البيض ثلاثة مرات ليعوض حتى عن البيض الذي كان يشترى من اسرائيل، وزاد انتاج الحليب ٣٣٪ ليحل محل الحليب الاسرائيلي المستورد سابقاً.

وقد تضررت معامل النسيج الفلسطينية كثيراً بعد أن توسعت لتلبية الاحتياج الاسرائيلي، غير أن كثيراً منها قد حول اهتمامه الى السوق المحلي. ويمكن ذكر أمثلة شبيهة لصناعات أخرى مثل أسلاك الكهرباء، صناعة المسامير، والمرطبات.

كذلك فإن كثيراً من المنشآت لم تتحول نحو السوق المحلي فقط لتصريف منتجاتها الموجودة، بل توسعت في مجالات انتاج اخرى. وهذا المسعى جار بشكل جيد، واذا ما استمر فسوف ينشىء اقتصادا محليا اكثر تكاملا لينفصل تدريجيا عن الاقتصاد الاسرائيلي.

ومع التحرك المماثل في اسرائيل الذي يخفض اعتمادها على العمل الفلسطيني، فإن الاقتصاد الاسرائيلي سيتجه للابتعاد عن اعتماده على الاراضي المحتلة. لذلك فإن انفصال الاقتصادين لم يعد غير وارد. وهذا لا يعني أن التبادل التجاري سيتوقف، فمن المؤكد تقريباً أنه سيستمر، في كل من اسواق الانتاج والعمل، ولكن اعتماد كل منهما على الآخر، والهيمنة الاقتصادية لاحدهما على الآخر، من المحتمل أن تنتهي.

لذلك، فإن أية مناقشة للتنمية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، يجب أن تضع في الحسبان الانتفاضة والتحركات التي اثارتها. وسيكون من الخطأ اعتبار الانتفاضة كتغير طارىء على الخط البياني الاقتصادي أو أن توضع الافتراضات والسياسات على أساس الوضع السابق للانتفاضة. وبدلاً من ذلك، فإن الاقتراحات والتوقعات يجب أن تنظر بشكل وثيق للتحركات التي ولدتها والمواقف التي جاءت بها الانتفاضة.

وإن على أي صناعي يرى أن التطور المنفصل ممكناً، سواء أكان تطوراً فلسطينياً على حساب تراجع السوق الاسرائيلية، أو كان تطوراً اسرائيلياً يزيد من رأس ماله ليعوض فقدان اليد العاملة الفلسطينية، أن يعيد النظر في موقفه تجاه التنمية المستقبلية لاقتصاده، وأن يرى العلاقة بين الاقتصادين في ضوء مختلف.

ان المشاريع الواردة في الفصل الرابع يجب أن تقيّم أيضاً في ضوء مساهمتها في حل المشاكل





الجارية والاتجاه الجاري نحو الانفصال الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل.

### (٤) الحاجة الى التنمية الصناعية:

بالرغم من أن المنطقة، قد تبدو للوهلة الأولى، بأنها تملك القليل من المزايا الاقتصادية الطبيعية التي تبرز سياسة التصنيع، فإن هناك اسبابا أخرى عديدة تنم عن الحاجة لاقامة مشاريع صناعية في الاراضي المحتلة.

أ ـ الزراعة، وهي اكبر نشاط منفرد، تتحكم الظروف المناخية والطبيعية في امكانياته للتنمية المستقبلية. كما تؤثر سلطات الاحتلال، علاوة على ذلك، بصورة مناوئة للتنمية الزراعية. اذ تقوم بتنقيص كمية الارض التي يملكها الفلاحون الفلسطينيون. كما وتسيطر على وتقيد زراعاتهم وتسويق منتجاتهم الزراعية. وتجعل كل هذه العوامل من الملح ايجاد مصادر دخل بديلة.

ب ـ ان احتمال انشاء دولة فلسطينية مستقلة، كما دعت اليها قرارات الأمم المتحدة، سيشدد على الحاجة للتصنيع لـ:

(١) توفير اقتصاد اكثر توازناً مع اتاحة فرص أوسع مجالاً.

(٢) توفير العمالة للعدد الكبير من الفلسطينيين المتوقع عودتهم من المنفى (اغلبهم لا يأمل في ايجاد الوظيفة).

(٣) توفير العمالة لأولئك العاطلين عن العمل الآن، أو للذين أجبروا بسبب نقص التوظيف على العمل في اسرائيل.

جـ ـ ستكون هناك حاجة لمبالغ ضخمة من العملة الاجنبية. حيث سيكون على الدولة الصغيرة ذات الفرص المحدودة ان تستورد الكثير من متطلباتها، خاصة خلال مرحلة اعادة البناء بعد الاحتلال. ويمكن تلبية هذه الحاجة فقط عن طريق زيادة الصادرات. وليس من الممكن أن توفر الزراعة الفائض المطلوب، حيث أن تزايد السكان سيجعل من الصعب اشباع السوق المحلي. لذلك فإن الانتاج الصناعي هو البديل المرجح الوحيد.

د ـ ان الحاجة الى قاعدة صناعية يجب أن لا تقيم فقط وفق شروط الميزة النسبية، فإن وجودها بحد ذاته يشكل جزءاً مهماً في التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية طويلة الأجل. فالقطاع الصناعي الذي يستجيب لحاجات القطاعات الأخرى، والعكس بالعكس، يساعد على تقليل الاعتماد على التقنية الخارجية، وهو اعتماد يتجه في اشكاله الأكثر تطرفاً إلى املاء شكل واتجاه التنمية الاقتصادية، مما قد يكون له تأثيرات اجتماعية عميقة، ويمكن أن يمنع تنمية الثقافة القومية المسموح بها، إذ من المرجح أن ينخرط الناس في ثقافة الاقتصاد المسيطر.

### (٥) الحاجة إلى برنامج تنمية:

في المناخ السياسي الراهن، ومع زيادة احتمال اقامة كيان فلسطيني ذاتي في المناطق المحتلة، يصبح

برنامج التنمية الصناعية اكثر صلة بالموضوع، اذ أنه سيساعد كلا من السكان الموجودين حالياً كما انه يساهم في انشاء قاعدة صناعية للمستقبل، مع توقع عودة عدد كبير من الفلسطينيين من المهجر الى وطنهم. ويمكن لمثل هذا البرنامج أن يساعد على اقامة روابط صناعية داخلية وروابط مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، وعلى الخصوص، توليد الطاقة ومشاريع البنية التحتية الأخرى. وسيساعد وجود برنامج متناسق على ادخال نشاطات جديدة، وبذلك يتم تجنب الازمات، مثلاً في توفير السلع «غير التجارية»، (بمعنى البضائع أو الخدمات التي لا يمكن استيرادها والتي يجب أن يكون في المقدور تصنيعها أو زيادة انتاجها محليا).

اضافة الى ذلك، فإن ندرة عناصر الانتاج، مثل رأس المال، تفرض أن تكون الحصص بشكل يحقق المساهمة القصوى لمجمل عدد مشاريع التنمية، وذلك استخداماً للتنمية في معناها الاقتصادي - الاجتماعي الاوسع.

وفي النهاية، فإنه لا يكفي أن نبرر لأحد المشروعات على أساس أنه سيوفر العمالة، ولآخر بأنه سيزيد من الاكتفاء الذاتي، ولغيره بأنه سيساعد على موازنة ميزان المدفوعات. وإن امكن، فانه يجب تشجيع المشروعات التي تحقق مساهمة قصوى في عملية التنمية ككل.

إن هذا المدخل أساسي لمجمل المنهجية الاقتصادية المعروفة بتحليل التكلفة - للمنفعة، وقد عملت اليونيدو، على تطوير هذه المنهجية منذ أن بدأ يثبت أهميته في الخمسينات. وتود اليونيدو ووكالات التنمية الاخرى أن تضمن بأن تستخدم المبالغ النادرة القليلة التي في حوزتها الى أقصى حد، وبنفس الأهمية، أن تكون هنالك طريقة مشتركة متاحة لكافة البلدان بما يمكنها من اختيار أكثر المشاريع فعالية لاستثمار المبالغ المتوفرة، سواء بالمدخرات، والقروض أو المعونات.. الخ..

وعلى كل حال، يجب الاشارة بسرعة الى ان فلسطين تشكل حالة خاصة، ولا يمكن النظر اليها من المفهوم الذي ينظر به للبلدان النامية الأخرى. فالمشكلة الفلسطينية مشكلة بقاء كما أنها مشكلة تنمية. وهكذا، فإنه من المشجع التعلق بأية افكار لمشاريع تبدو قابلة التطبيق وقد تساعد على ازالة واحدة أو أخرى من المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني. ولكن الاهتمام بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستقبلية، يجعل من الضروري التأكد أن معدل التنمية الذي تم تحقيقه تحت قيود قلة رأس المال اكبر مما يمكن. وبكلمات أخرى، فإن رأس المال المتاح يجب أن يخصص لتلك المشاريع التي ستكون الأكثر فاعلية في تحقيق أهداف التنمية لفلسطين. ويجب أن يجري تحليل دقيق للتكاليف والفوائد للخيارات المختلفة، مع الأخذ بالاعتبار الظروف الخاصة بفلسطين.

وفي الجزء التالي، أدرجنا المشاريع التي يمكن أن تدعمها اليونيدو، والتي قد يخضع عدد منها لمزيد من التحقيق على أساس دراسة الجدوى التي تشمل مقاييس مثل التوظيف، ايجاد مصادر للدخل، امكانية التصدير الخ.. ويجب أن توضع هذه الفوائد مقابل التكاليف. ليس فقط في الاستثمار، بل أيضاً في العملة الاجنبية، المهارات النادرة، العمل المتخصص، الارض، المياه، الخ..





ويمكن القيام بتقييم ملائم للتكاليف والفوائد فقط من خلال صيغة متفق عليها للتحليل وفق «اسعار الظل» المحدد مسبقاً للموارد النادرة المستخدمة ومن ثم الحصول على النتائج المرغوب فيها.

إن الفهم المبرمج يتطلب وجود منظمة مكلفة بتنميته وتنفيذه - والهيئات القادرة على القيام بمثل هذا العمل تتنامى بوضوح في المناطق المحتلة، كما أن المشاريع التي ستعمل على تطوير هذه الهيئات قد نوقشت مع منظمات الأمم المتحدة المتنوعة.

وتعمل الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) في يونكتاد على الجانب الاقتصادي الأوسع للمشكلة الفلسطينية الراهنة. كما تعمل اليونيدو حاليا على تطوير برنامجاً للتخطيط في الاقتصاديات النامية، والذي سيركز على تكامل التخطيط القومي مع اختيار المشروع بحيث يمكن أن توظف اموال التنمية بشكل أكثر فاعلية، سواء أكانت أموالاً محلية أو من مصادر خارجية.

إن التشجيع الفعال لهيئة مناسبة، لكي تعمل على تطوير مفهوم مماثل يتلاءم على وجه الخصوص مع الوضع الفلسطيني، سوف يضمن ان تكون المشاريع المتولدة قابلة للدعم على أساس برنامج التنمية، ويمكن أن تقيّم من قبل هيئات الاستثمار ومنظمات التنمية مقابل مجموعة ثابتة من المقاييس.

### (٦) نظرة مختصرة على فرص الاستثمار الصناعي:

تمت الاشارة إلى وجوب وضع صيغة تحليل الفائدة - التكلفة بحيث تحتوي على مقاييس ملائمة للوضع الفلسطيني لكي تصبح مساهمة كل مشروع في التنمية الفلسطينية وفقاً للمعايير المختلفة التي من الممكن دمجها وتقييمها. وبالرغم من أن مثل هذه الطريقة التحليلية ليست متاحة بعد للمناطق المحتلة، فسوف نورد لاحقاً مراجعة لـ١٩ مشروعاً حسب المعايير الملائمة، مع اجراء تقديرات تمهيدية للمساهمة النسبية لكل من هذه المشاريع بما يسمح بوضع الأولويات. وسيتم فيها التعليق على:

(١) القيمة المضافة التي تنشأ عن كل مشروع.
(٢) الحاجة للعملة الأجنبية لتنمية المشروع ومراحل عمله.
(٣) المساهمة في مكاسب التصدير.
(٤) وما يترتب عليه من توظيف مباشر.

ومن المهم ملاحظة أنه لم يؤخذ التوظيف غير المباشر أو أية تأثيرات أخرى غير مباشرة في الاعتبار، حيث أن الارقام والمعلومات عن التدفقات ما بين الصناعة ليست متاحة بما يسمح بذلك.

بدون وصف تفصيلي يبين العلاقات ما بين قطاعات الاقتصاد الفلسطيني المتنوعة، ليس بالامكان تحديد التأثيرات غير المباشرة لأية تنميات مقترحة. وفي الغالب ما تكون لهذه التأثيرات نفس اهمية التأثيرات المباشرة. على سبيل المثال، قد يحتاج احد المشروعات الى قليل من المادة المستوردة كمادة تدخل في الانتاج مباشرة، ولكنه قد يستخدم مادة منتجة محلياً بشكل كبير تتطلب بذاتها الكثير من لوازم الانتاج المستوردة. وأيضاً، فإن الزيادة في الدخل من خلال التوظيف الناشيء يمكن أن تسبب زيادة غير

ملائمة في الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة. والأمثل، أن يكون المرء قادراً على ادراج سلسلة من المشروعات في برنامج للتنمية، منظماً تتابع المشروعات واكمالها، ولكن الوضع الحالي بعيد عن المثالية، وعلى المرء أن يعمل بما هو متاح.

**١ ـ مصنع انتاج للجلد الطبيعي:**

في الوقت الحاضر، تباع تقريباً كافة جلود الحيوانات المذبوحة في الاراضي المحتلة الى اسرائيل. وعلى كل، فإن هناك طلباً شديداً عل الجلد المعالج في المناطق المحتلة، حيث صناعات الاحذية والبضائع الجلدية، والتي تعتبر كثيفة العمل بالمقارنة مع غيرها، موجودة بكثرة. وفي الوقت الحالي، فإن هذه الصناعات تستورد الكثير من الجلود الصناعية. وسيساهم المصنع المقترح في التنمية الصناعية الفلسطينية كالتالي:

(أ) سيزيد من القيمة المضافة للجلود التي كانت تصدر سابقاً.

(ب) سيوفر المشروع ٨٠ وظيفة.

(جـ) سيقوي القاعدة الاقتصادية بتوفير رابطة اضافية في حلقة الانتاج.

(د) سيكون معدل العائد المتوقع ١٦,٤٪.

**٢ ـ ورشة هندسة ضبط:**

يتكون هذا الاقتراح من جزئين رئيسيين. المعدات الآلية، للاستخدام في الصناعة المحلية لتحل محل الواردات، وصناعة الأدوات الجراحية للتصدير أساساً. وستوفر الورشة أيضاً التوظيف ومزيداً من التدريب للأفراد المتعلمين في الكليات المحلية والجامعات، بالاضافة الى امكانية اتاحة الخدمات الاستشارية للصناعة المحلية. وسوف تسام الورشة مباشرة في التنمية بالطريقة التالية:

(أ) ستؤثر ايجابياً على ميزان المدفوعات، حيث أن انتاجها المقترح سيحل محل البضائع المستوردة حالياً (معدات آلية)، وسيضيف للصادرات (أدوات جراحية).

(ب) توظيف مبدئي لطاقم من ١٧ فرداً. وبالرغم من هذه المساهمة المتواضعة لحل مشكلة العمالة، ولكن بما أن الانتاج الهندسي سيلبي فقط ١٦٪ من الطلب المقدر حالياً، فهناك امكانية كبيرة للتوسع. أيضاً، فإن نوع التوظيف الناجم سيكون من ذوي المهارة أو متوسطي المهارة، وهم موجودون بوفرة لا بأس بها. وفي الوقت الحالي، فإن العمال المهرة يضطرون اما للعمل في الخارج أو بقبول اعمال دون المستوى.

(جـ) يبلغ مقدار الاستثمار المستورد المباشر حوالي ١٩٠ ألف دولار، ولكن تكلفة التشغيل تقدر بحوالي ١١ ألف دولار سنوياً فقط. ويعكس هذا الانخفاض الملحوظ المستوى المرتفع للعمل في المشروع (اكثر من ٧٥٪) من تكاليف التشغيل الاجمالية. لذلك، فإن القيمة المحلية المضافة عالية جداً.

(د) يقدر عائد الاستثمار بـ٢٤٪.

**٣ ـ مصنع لانتاج الأسلاك والمسامير:**

يقدم هذا الاقتراح لانتاج متطلب أساسي لأي اقتصاد. والعملية بسيطة نسبياً. اذ تشكل المواد





الخام، وجميعها مستوردة، بند التكلفة الأساسي. والمصنع كما هو مقترح سوف يغطي حوالي ٥٠٪ من الطلب الاجمالي في الاراضي المحتلة. وأوجه التنمية للمشروع كالتالي:

(أ) ان القيمة المضافة ستكون منخفضة نسبياً، حيث مساهمة العمل تبلغ ٦,٦٪ فقط من التكاليف الاجمالية.

(ب) سيكون نصيب الاستيراد من تكاليف الاستثمار معتدل (٥٠٪) أما تكاليف التشغيل فانها عالية جداً (٨٢٪).

(جـ) سيوفر المشروع ١٥ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار المتوقع ٢١٪ سنويا.

**٤ ـ مصنع لانتاج الجلد الصناعي:**

يقوم هذا الاقتراح، مثل مصنع الجلد الطبيعي المقترح، على الحاجة لتزويد صناعات الجلد المحلية، خاصة تلك المنتجة للأحذية. غير أنه على خلاف مصنع الجلد الطبيعي سوف يحتاج الى استيراد مواده الخام. وعلى اساس مسح اجري عام ١٩٨٧، يبدو أن الانتاج المتوقع سيغطي كل حاجات صناعة الاحذية المحلية الفلسطينية من المواد الخام، في حين أن جزءاً من اسباب اقامة مصنع الجلد الطبيعي تكمن في انه سيحل محل الجلد الصناعي المستورد حاليا. لذلك، فإن هذين المشروعين يتطلبان حقاً النظر فيهما معاً. وعلى أية حال، فإن المشروع يمكن ان يعلق عليه كالتالي:

(ا) تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات سيكون من الفرق بين تكاليف الجلد الصناعي المستورد بوضعه الحالي وبين استيراد المواد الخام. وقد يكون هذا الفرق عال جداً.

(ب) السلع الرأسمالية المستوردة (١,٦ مليون دولار) ستكون حوالي ٥٤٪ من مجموع تكاليف الاستثمار (٢,٩٥ مليون دولار).

(جـ) اذا كانت نتائج المبيعات كما هي مقدرة، سيكون هناك هامش ربح عال من هذا الانتاج، وبالنتيجة، فرغم ان المواد الخام المستوردة تشكل ٦١,٤٪ من تكاليف الانتاج، فإنها تساوي فقط ٢٥٪ من الدخل الكلي الذي يجب أن نفترض بأنه يقارب سعر الجملة للبضائع المصنعة المستوردة المماثلة.

(د) سيوفر المشروع حوالي ٤٥ وظيفة.

(هـ) سيكون معدل عائد الاستثمار ٤٠,٩٪.

**٥ ـ مصنع لتعليب الاسماك في غزة:**

لقد كان صيد السمك نشاطا اقتصادياً في غزة عبر التاريخ، غير انه قيد في السنوات الاخيرة بسبب الوضع السياسي، وأصبح الصيد أقل عموماً من الطلب الفعلي. هذا باستثناء السردين الذي يجد سوقاً أوسع، ولكن ينقصه توفر تسهيلات التسويق نفسه. ويهدف المشروع الى تعليب الكميات المصادة حاليا من السردين والتي تقدر بـ٦٠٠ طن سنوياً، مع توفير احتياطي صيد اضافي بطاقة ٦٠٠ طن أخرى للتنمية المستقبلية.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) ان تأثير الناتج على ميزان المدفوعات سيكون طفيفاً جداً، حيث أن المنتج يستعمل محلياً، ولكن في حالته الطبيعية دون تعليب، وإلى أن يخفض الطلب إلى حدود استيراد بديل، وهذا غير وارد، ممكن أن يكون هناك تأثير على ميزان المدفوعات.

(ب) نصيب الاستيراد (٦٣٠ ألف دولار) من تكلفة الاستثمار الكلية (١,١٤٠,٠٠٠ دولار) هي ٥٥٪، ولكن على اســاس سنوي ٣٪ فقط (العلب المعدنية المنتجة محليا) من تكاليف الانتاج المقدرة بـ ٩٥٠ الف دولار.

(جـ) سيوفر المشروع حوالي ٣٠ وظيفة.

(د) سيكون معدل عائد الاستثمار ٣٠,٦٪.

**٦ ـ مصنع لانتاج غذاء الاطفال:**

يوجد في الوقت الحاضر حوالي ٣٠ نوعاً من غذاء الأطفال الجاهز التي تباع في الأراضي المحتلة، ويتزايد الطلب عليها بسرعة كبيرة. وبما أنه لا ينتج أي من هذه الاصناف في المناطق المحتلة، فالاقتراح هو استخدام المنتجات الزراعية المحلية الملائمة، والتي يتوفر اغلبها بكميات كبيرة عموماً تفيض عن الحاجة. ويعتبر ايضاً أن هناك سوقاً اقليمية لهذه المنتجات، لذلك، فان المصنع المقترح يجب أن يكون قابلاً وقادراً على النمو. والنية أن يركز على:

(١) منتجات الفواكه.

(٢) منتجات الخضروات.

(٣) ومنتجات الخضر والبروتين.

وسوف تعبأ هذه في أوعية بحجم وجبة مفردة سعة ١٠٠ جم وسعة ١٣٥ جم.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) سوف يكون للمشروع تأثيره الملموس على ميزان المدفوعات، حيث سيحل الانتاج محل ما يقدر بـ ١,٥ مليون دولار من الغذاء المستورد حاليا. وبما أن مستلزمات الانتاج متوفرة بكثرة، فلن تؤثر كثيراً على مكاسب التصدير للمواد الخام المحلية. وسيشكل تصدير فائض الانتاج زيادة لمكاسب العملة الاجنبية.

(ب) نصيب الاستيراد (٥٠٠ الف دولار) من مجموع تكاليف الاستثمار (١,٣٠٠,٠٠٠ دولار) هو ٣٨,٥٪، ولكنه يشكل حوالي ١٣,٧٪ فقط (تكلفة الأوعية) من تكاليف الانتاج (١,٢٠٠,٠٠٠ دولار) على أساس سنوي.

(جـ) سيوفر المشروع ٥٠ وظيفة.

(د) سيكون معدل عائد الاستثمار ١٤,٣٪.

**٧ ـ مصنع لانتاج الاكسجين والنيتروجين:**

يبلغ مجموع الطلب على الاكسجين والنيتروجين في المناطق المحتلة حوالي ٢ مليون دولار سنوياً.





ويستخدمان في الصناعة والطب ويتم توزيعهما عموماً في اسطوانات قابلة للنقل، مع أن بعض التوزيع يتم بالصهـاريج الكبيرة ايضاً. تستورد لوازم التصنيع حالياً بالكامل من اسرائيل. وسيلبي المصنع المقترح المتطلبات الاجمالية للمناطق المحتلة. وبما أن «المواد الخام» يتم الحصول عليها من الهواء، فإنه يتوجب فقط استيراد بعض انواع الوقود واسطوانات الابدال.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) سيكون التأثير على ميزان المدفوعات توفير ما مقداره حوالي ٢ مليون دولار.

(ب) نصيب الاستيراد (١,٢٧٠,٠٠٠ دولار) من مجموع تكاليف الاستثمار (١,٩٠٠,٠٠٠ دولار) هو ٦٧٪، ومن تكاليف الانتاج ١١,٥٪ (١,١٠٠,٠٠٠ دولار) على أساس سنوي.

(جـ) سيوفر المشروع ٥٥ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ٢٩,٤٪.

**٨ ـ مصنع مربى وفواكه مجففة:**

يتم في الوقت الحـاضر استـيراد كل كميات الفواكه المجففة والمربى تقريباً المستهلكة في المناطق المحتلة من اسرائيل، بيد أن أغلب انواع الفواكه المستهلكة على هذا الشكل. إن لم يكن كلها، يتم انتاجها بالفعل في المناطق المحتلة. ويستهلك بعض الفواكه الآن طازجاً، البعض يصدر، والبعض الآخر يفسد. وسيحسن مثل هذا المصنع من القيمة المضافة، ويقلل من الكميات الضائعة كما ويوفر من الواردات. وسوف تستخدم في التصنيع عمليات حفظ متعددة الانواع ـ مثل التجفيف، صنع المربى، الحفظ في قطر السكر، عملية تجفيف القطر (تبلور)، وانتاج الملبن (تخفيض العصير واضافة النشاء). وبالاجمالي، سيتم انتاج ٣٠٠٠ طن سنوياً.

**تأثيرات التنمية:**

يصعب تقـديـر التـأثير على ميزان المدفوعات: فبينما تقدر القيمة الاجمالية السنوية للمبيعات بـ ٤,١٥٠,٠٠٠ دولار، يصعب معرفة كمية الفواكه المصدرة من تلك المستخدمة في الانتاج. ولكن حتى لو كان نصيب الفـواكه الطازجة المصدرة هو ٥٠٪ (قيمة الصادرات: ٨٥٠ الف دولار)، فإن التأثير الايجابي المباشر سيكون ٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار على الأقل.

(ب) نصيب الاستيراد (١,٣٠٠,٠٠٠ دولار) من تكاليف الاستثمار (٢,٢٠٠,٠٠٠ دولار) هو ٥٩٪ ويبلغ على الاســاس السـنوي ١٠,٥٪ من تكاليف الانتاج (سكر، البكتين والعلب ٣٣٨,٠٠٠ دولار، كنسبة من ٣,٢٣٠,٠٠٠ دولار).

(جـ) سيوفر المشروع ٧٠ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ٢٥,٩٪.

**٩ ـ مصنع معالجة الطماطم:**

تشير التقديرات إلى أن المناطق المحتلة تستهلك ثلثي انتاجها فقط من الطماطم والذي يبلغ ٩٥ ألف

طن سنوياً. أما الباقي فيفسد أو يباع بصورة رئيسية وبأسعار زهيدة إلى التجار الاسرائيليين. في الوقت نفسه فإن الطماطم المصنعة في اشكالها المتنوعة (معجون، معلبة، أو على شكل عصير) تستورد من اسرائيل. وهناك طلب سنوي يقدر بحوالي ٦ آلاف طن من الطماطم المعالجة، وربما ما يقارب ١,٢٠٠ طن اضافية للتصدير. ومن توقعات المشروع أن يتم انتاج ما يقدر بـ٥٠٠٠ طن من ١٥ ألف طن مستخدمة في الانتاج.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) على افتراض أن كل الاستهلاك الحالي من الطماطم مستورد بسعر بيع المصنع، فان التصنيع المحلي سيؤدي الى توفير ٩ مليون دولار. وعلى الرغم من توقع بعض الخسائر في الصادرات، الا انها ستكون معتدلة: حتى لو تم تصدير كمية الطماطم كلها، فإن هذا يعني (وهو غير وارد) خسارة قصوى بمقدار ٢,٤٠٠,٠٠٠ دولار. ومع ذلك يتبقى هنالك توفير صاف في ميزان المدفوعات قدره ٦,٦٠٠,٠٠٠ دولار.

(ب) نصيب الاستيراد (٢,٨٠٠,٠٠٠ دولار) من مجموع الاستثمار (٤,٠٠٠,٠٠٠ دولار) هو ٧٠٪ ومن تكاليف الانتاج السنوية (بما في ذلك تخفيض المدخرات الثابتة) ٩٨٠ ألف دولار من ٦,٩٠٠,٠٠٠ دولار، أو ١٤,٢٪.

(جـ) سيوفر المشروع ١١٥ وظيفة.

(د) يقدر عائد الاستثمار بـ٣٢,٦٪.

**١٠ ـ مصنع للبلاستيك:**

إن استخدام غطاء البلاستيك لتوفير الحماية للمحاصيل الزراعية يتزايد بسرعة كبيرة في المناطق المحتلة (حوالي ١٥٪ سنوياً)، كما يُستخدم البلاستيك للف وتغليف السلع في اسواق المفرق. ويقدر الطلب الحالي على كل انواع البلاستيك بحوالي ٢,٨٨٠ طن سنويا، ويقوم المشروع على انتاج تقديري لهذه الكمية، مع امكانية التوسع في الانتاج لمقابلة الطلب المحلي المتزايد أو للتصدير وذلك بتمديد يوم العمل لاكثر من وردية.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) سيكون هنالك توفير مباشر في القيمة الاجمالية للواردات ٤,٨٦٩,٠٠٠ دولار. وعلى كل حال، فإن التكاليف لميزان المدفوعات في كل من الاستثمار والانتاج عالية.

(ب) نصيب الواردات (٨٦٠,٠٠٠ دولار) في تكاليف الاستثمار الاجمالية (١,٧٣٥,٦٢٧ دولار) هي ٤٩,٦٪، ومن تكاليف الانتاج السنوية ٨٧٪ (٢,٣٦٨,٠٠٠ دولار) للمادة الخام المستوردة، تكاليف الانتاج الاجمالية ٢,٨٢٩,٠٠٠ دولار).

(جـ) سيوفر المشروع ٢٥ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ١٢,٣٨٪.





**١١ ـ مصنع لانتاج الالبان:**

بلغ الاستهلاك الاجمالي لعام ١٩٨٥/ ١٩٨٦ من الحليب ومنتجاته في الاراضي المحتلة ٩١,٧٧٠ طنا، بينما كان الانتاج ٤٩,٨٠٠ طنا فقط. وقد اكمل النقص وما زال بالواردات من اسرائيل. وسيقام هذا المصنع المقترح قرب رام الله وسيعالج ١,٤٦٠ طن من الحليب سنويا، ٣٠٪ منها للاستهلاك المباشر والبقية لعمل اللبنة واللبن والاجبان. كما وسيتم ادخال منتجات البان جديدة واستخدام تقنيات حديثة لتحسين نوعية المنتجات. وهذه نقطة أساسية لمواجهة التبرير الاسرائيلي لاغلاق مصانع انتاج الالبان على اساس أنها سيئة النوعية وغير نقية.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) من المتوقع أن يكون التأثير المباشر على ميزان المدفوعات عالياً، اذ بلغت قيمة البضائع المباعة ١,٠٤٠,٠٠٠ دولار، وستحل مباشرة محل السلع المستوردة حاليا.

(ب) سيكون نصيب الاستيراد (الذي يقدر بـ٣٢٨,٧٥٠ دولار) ٥١,٤٪ من تكاليف الاستثمار الاجمالية (٦٣٩,٧٥٠ دولار). في حين تقدر النسبة من تكاليف الانتاج ١٨٢,٠٠٠ دولار من ٨٧٢,٣٨٠ دولار)، أي ٢٠,٩٪.

(جـ) سيوفر المشروع ١٠ وظائف.

(د) سيكون عائد الاستثمار ١٢,٨٪.

**١٢ ـ مصنع اعادة تصنيع اطارات السيارات:**

يقوم المشروع على الطلب على الاطارات في المناطق المحتلة بما يقدر بـ٩,٢ مليون سنويا. ومن هذا المجموع، يقدر بأن ٤٠٪ تقريبا من الطلب يمكن تغطيته باستخدام الاطارات المعاد تدويرها (بمعنى التي أعيد تجديد اطارها المطاطي)، بحيث يمكن انتاج هذه الاطارات للبيع بحوالي ٥٠٪ من ثمن الاطارات الجديدة. ولا يتطلب هذا العمل مهارة عمالية عالية، بل في الواقع أن اغلب العمل يقوم به ذوو المهارات القليلة. وفي الوقت الحاضر يتم استيراد كل العدد المطلوب من الاطارات تقريبا جديدة. و٢٪ فقط ينتجها مصنع صغير لتجديد الاطارات المطاطية في المناطق المحتلة.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) سيكون التأثير على ميزان المدفوعات قوياً، اذ تبلغ قيمة الاطارات المستوردة سنوياً ٢,٠٦٠,٠٠٠ دولار، والتي سيحل انتاج المصنع محلها.

(ب) نصيب الاستيراد (٩٠٠ ألف دولار) هو ٦٠٪ من تكاليف الاستثمار (١,٥٠٠,٠٠٠) و ٢٣,٥٪ من تكاليف الانتاج (٤٠٠ ألف دولار من ١,٧٠٠,٠٠٠ دولار).

(جـ) سيوفر المشروع ٦٥ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ١٦,٥٪.

**١٣ ـ مصنع لتعليب زيت الزيتون:**

تعتبر الضفة الغربية منطقة إنتاج رئيسية لزيت الزيتون، وهو من نوعية عالية فوق العادة، كما

أن هناك سوقاً جيداً للزيت. وبالرغم من تذبذب المحصول، فإن معدل انتاجه يقدر بـ ٨ آلاف طن سنوياً تقريباً. ويصدر قسم منه، غير ان سوق التصدير قد قلصت بسبب تغير نمط الطلب على الزيت. إن اشكال التعبئة المفضلة الآن هي كميات صغيرة لبيعها في الاسواق التجارية، بدلاً من البراميل الكبيرة التي يستخدمها المنتجون الفلسطينيون حالياً، وسيعمل هذا المشروع على رفع درجة الانتاج الحالي واجراءات التسويق، وليس طرح نشاط جديد.

**تاثيرات التنمية:**

(أ) من المتوقع ان يكون التأثير المباشر على ميزان المدفوعات ضئيلاً، ومحدوداً بنصيب أعلى قليلاً من الانتاج المحلي في المبيعات بسبب التعبئة الأفضل (ومن ثم القيمة الاعلى). وعلى كل، فإنه على المدى البعيد سيكون اكبر، ويتم المحافظة على الأسواق التي يمكن أن تفقد. وسوف يشجع المزيد من الفلاحين على تبني الوسائل الحديثة.

(ب) نصيب الاستيراد (١٨١,١٩١ دولار) من تكاليف الاستثمار (٨١٦,١٥٠ دولار) ٢٢,٢٪، ومن تكاليف الانتاج السنوية ٣٣٥,٠٠٠ دولار من (٤,٢٥٢,١٠٨ دولار) أي ٧,٩٪ فقط.

**١٤ ـ مجمع مزرعة دواجن لتربية وتفريخ الدواجن:**

يهدف هذا المشروع الى تزويد مجمعات التسمين وانتاج البيض في المناطق المحتلة بالصيصان. ومن الناحية العلمية، فإن تربية وتفريخ الدواجن المدروسة يمكن ان تحسن كثيراً من النوعية وبالتالي من قيمة الانتاج. وفي الوقت الحالي، فإن كل الصيصان تشترى من اسرائيل، حيث يشكل عدداً من القيود الشرطية جزءاً من اتفاقيات الشراء. لذلك، فإن وجود مزرعة دواجن محلية يمكن أن يلغي هذه المشكلة ويسمح لصناعة الدواجن بأن تتطور في المناطق المحتلة.

**تاثيرات التنمية:**

(أ) بما أن الدواجن الحالية مستوردة من اسرائيل، فإن قيمة الناتج ستكون توفيراً مباشرا (١,٦٥٨,٧١٤ دولار) من ميزان المدفوعات. والبنود الشرطية الموضوعة الآن على المشتريات (مثلاً، لوازم غذاء الصيصان، وبيع الانتاج) سوف تزول ايضاً، بما يوفر فرصة أخرى للادخار.

(ب) نصيب الاستيراد (٩٠٦ آلاف دولار) من تكاليف الاستثمار الاجمالية (١,٨٦٣,٢٠٠ دولار) سيكون ٤٨,٦٪ ومن تكاليف الانتاج السنوية (تقدر بـ ١٥٨ ألف دولار من مجموع ١,١٤١,٠٢٠ دولار) أي ١٣,٨٪.

(جـ) سيوفر المشروع ٤١ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ١٧,٠٩٪.

**١٥ ـ مصنع لانتاج غذاء الدواب:**

إن الزراعة هي حجر الأساس في اقتصاد المناطق المحتلة. ويتزايد الطلب على الغذاء الجاهز للحيوانات والدواجن، خاصة البروتين الحيواني، في حين أن مساحة الأرض المنتجة للغذاء تتناقص. وتزود اسرائيل حالياً أكثر من ٨٠٪ من مواد سوق الغذاء الجاهز، ويزداد الوضع سوءاً بسرعة.





وتبلغ الحاجة السنوية من غذاء الحيوانات حوالي ١٨٠ ألف طن سنوياً في الوقت الحالي، والتي يتم استيراد ١٤٥ ألف طن منها. ومن المتوقع أن ينتج المصنع حوالي ٩٦٠٠ طن سنوياً، مع امكانية التوسع بمضاعفة ورديات العمل.

**تاثيرات التنمية:**

(أ) إن تأثير المشروع على ميزان المدفوعات سيكون قيماً، اذ سيحل الانتاج محل الواردات الحالية. وهناك تأثير مباشر يمكن توقعه، ويبلغ ١,٦٧٨,٥٦٠ دولار (قيمة الناتج).

(ب) تكاليف الاستثمار منخفضة (٣٨٨ ألف دولار فقط)، وقد يستلزم الأمر استيراد ٤٤٪ من هذا المبلغ. ومن تكاليف الانتاج (١,٣٤٣,٧٠٩ دولار سنوياً) حوالي ٨٠٪ يمكن أن تنفق على المواد المستوردة، خاصة في بداية الأمر.

(جـ) سيوفر المشروع ٧ وظائف.

(د) سيكون عائد الاستثمار ٥٣,١٪.

**١٦ ـ مصنع انتاج انابيب الصلب:**

تستخدم أنابيب الصلب بأشكال عديدة وبصورة كثيفة في المناطق المحتلة، وخاصة في قطاعي الاقتصاد الرئيسيين، الزراعة والانشاءات. وفي الوقت الحاضر، فإن الصلب المستخدم يستورد من اسرائيل، حيث أن انتاجها منه قد تطور بصورة جيدة. وعدا عن نشاطات الورش العديدة، فليس هناك صناعة لانتاج الصلب في المناطق المحتلة بحيث يشكل المصنع المقترح أساسا لها.

**تاثيرات التنمية:**

(أ) ان الناتج المقترح البالغ ٤,٧١٦,٢٨٠ دولار سنوياً سيحل مباشرة وبنفس القيمة محل انابيب الصلب المستوردة الآن. وعلى كل، سوف يكون للانتاج نصيباً قيماً من الاستيراد في صورة صلب مسطح، وبذلك، فمن المرجح أن يكون التأثير الكلي حوالي ٢ مليون دولار فقط.

(ب) نصيب الاستيراد (٢,٦٢٠,٠٠٠ دولار) من مجموع تكاليف الاستثمار (٣,٦١٠,٠٠٠ دولار) هو ٧٣٪، ومن تكاليف الانتاج السنوية (٢,٦٠٤,٠٠٠ دولار من ٣,٥١٦,٠٠٠ دولار) أي ٧٤٪.

(جـ) سيوفر المشروع ٣٦ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ٢٠,٤٪.

**١٧ ـ مصنع لانتاج قضبان الصلب المقوى:**

إن الحيثيات المؤيدة لهذا المصنع مماثلة لتلك التي وردت في المشروع السابق الخاص بأنابيب الصلب. واضافة الى ذلك، فإن ندرة بعض الانواع من مواد البناء، تجعل استعمال القضبان المقواة في الانشاءات الخرسانية يحظى بأهمية خاصة في المناطق المحتلة. ان تكاليف الاستثمار عالية، ونصيب كل من سلع الاستثمار والمواد الخام للانتاج تشكل جزءاً كبيراً من التكاليف الاجمالية.

**تاثيرات التنمية:**

(أ) ستصل القيمة الاجمالية للصلب المنتج الى ٣٦ مليون دولار. وسيحل هذا محل الصلب

المستورد في السابق. على كل، وكما ذكر اعلاه، فإن نصيب الاستيراد من رأس المال وسلع الانتاج أعلى.

(ب) الواردات (٩,٣٠٠,٠٠٠ دولار) كجزء من تكاليف الاستثمار (١٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار) هي ٦٢٪ ومن تكاليف الانتاج السنوي ٧١٪ (١٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار من ٢٥,٤٤٢,٠٠٠ دولار).

(جـ) سيوفر المشروع ٥٣ وظيفة.

(د) سيكون عائد الاستثمار ٤٣,٣٪.

**١٨ ـ مصنع لاقامة عناصر الخرسانة**

يتبنى الاقتراح اقامة مصنع ينتج الخرسانة جاهزة الخليط، لتحل محل التي يتم خلطها في ميدان العمل، وسينتج المصنع أيضاً عناصر خرسانة البناء الجاهزة لتحل محل الحاجة لدعائم الرزات والصقالة، مما سيوفر بعض الواردات، ولكن الفائدة الكبرى تكمن في زيادة كفاءة البناء ومستويات البناء الأرقى المنجزة. وسيستمر استيراد الاسمنت المستخدم في البناء طالما أنه لا يوجد انتاج اسمنت في المناطق المحتلة.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) سيكون التأثير المباشر على ميزان المدفوعات متدنياً، حيث أن معظم الفوائد موجودة في زيادة كفاءة البناء.

(ب) نصيب الاستيراد (٣,٣٠٠,٠٠٠ دولار) من تكاليف الاستثمار (٥,٦٠٠,٠٠٠ دولار) هو ٥٨٪. ومن تكاليف الانتاج السنوية ٦٥٪ (تقدر بـ ١٠ ملايين دولار من ١٥,٣٧١,٦٠٠ دولار).

(جـ) سوف يوفر المشروع ٥٠ وظيفة.

(د) وسيكون عائد الاستثمار ٣٢,٦٪.

**١٩ ـ مصنع لانتاج السلك والكابل:**

جميع انواع الكابل المتعددة التي تستخدم في الكهرباء والهاتف الخ في المناطق المحتلة مستوردة، ويتبنى الاقتراح اقامة مصنع هناك لانتاج هذه اللوازم، باستخدام مواد خام مستوردة. وتكلفة هذه المواد المستوردة كنسبة من التكلفة الاجمالية عالية جداً، وتبرير اقامة المصنع قائم بصورة رئيسية على أساس تخفيض الاعتماد على المصادر الاسرائيلية.

**تأثيرات التنمية:**

(أ) ان تأثير قيمة الانتاج (٢٣,٠٣٣,٣٠٠ دولار) على ميزان المدفوعات سيقل كثيراً بسبب تكلفة المواد الخام المستوردة.

(ب) يكلف الاستيراد (٤,٢٠٠,٠٠٠ دولار) كنسبة من تكاليف الاستثمار الاجمالية (٦,١٠٢,٠٠٠ دولار) هي ٦٨,٨٪ و ٨٥٪ من تكلفة الانتاج (١٥,٦١٥,٠٠٠ دولار من ١٨,٣٣١,٠٠٠ دولار).





(جـ) سيوفر المشروع ١٦٠ وظيفة.

(د) وسيكون عائد الاستثمار ٤٧,٨٪.

**(٧) ملخص لمقترحات مشاريع وفق مؤشرات مختارة:**

يظهر الجدول رقم ٣ بعض المؤشرات المهمة لكل من الـ١٩ مشروعاً المقترحة. وتم التأكيد على نصيب العملة الاجنبية، وعلى كل من تكاليف الانتاج والاستثمار. وبينما يمكن أن تغطي تكاليف الاستثمار من المساعدة الخارجية، فإن تكاليف الانتاج يجب أن تغطي إما باحلال انتاج المشاريع محل الواردات، أو بزيادة الصادرات إلى اماكن اخرى.

وقيمة الانتاج السنوي (عمود ٨) ناقص نصيب العملة الاجنبية من تكاليف الانتاج (عمود ٤) يعطي بعض المؤشرات للقيمة المضافة الى الاقتصاد، ولكن بتقدير تقريبي أولي. وكما هو مبين أعلاه، فقد تكون هنالك تأثيرات غير مباشرة عبر المدخلات الأخرى أو عبر التغير في انماط الطلب.

ويعامل التحليل كل مشروع على أنه نشاط صناعي جديد، في حين أن هذا ليس هو الحال دائماً. ففي بعض الامثلة هناك رفع لمستوى أحد المنتجات وليس ادخاله كمنتج جديد أو نشاط موسع. وهذا يعطي انحيازاً في الارقام كما هو موضح.

وفي ضوء هذه الأمور، يجب أن يستخدم الجدول كدليل مبدئي فقط، ولكنه قد يكون كاف لتقدير تقريبي أولي في عملية تحليل واختيار المشاريع.

ويجب التأكيد هنا مرة ثانية أن الحاجة الملحة الآن هي منع المزيد من التدهور في الاقتصاد الفلسطيني. كما يجب أن تعطى الاولوية العاجلة لتلك المشاريع التي يمكن أن تعوض النقص في الحاجات الاساسية للشعب الفلسطيني بأسرع ما يكون، وهي حاجات لكل من التوظيفات والمنتجات. وقد يقع في هذا الصنف منتجات مثل طعام الاطفال، المربيات، منتجات البندورة، الحليب ومنتجات الالبان والدواجن. ويطبق القول ايضاً على انتاج الصلب المقوى والاكسجين والنيتروجين. وبما أن هذه المشاريع تحتاج وقتاً أطول لانشائها، لذلك، فإن الخطوات الضرورية يجب أن تتم من الآن.

والملاحظ من مصادر أخرى ان عددا من هذه المشاريع كانت قد قدمت بها مسبقاً طلبات الى السلطات الاسرائيلية. وعلى كل، فإن هذا لا يمنع من اعادة الطلب، خاصة اذا تم دعمها من خارج المناطق المحتلة. أيضاً، فإن «هابيتات HABITAT» لديهاعدة مشاريع تحت الدراسة. ويختص جزء منها بالنشاطات الاجتماعية ونشاطات البنية التحتية. ولكن بعضها الآخر عبارة عن مشاريع صناعية مماثلة لتلك التي تم مراجعتها هنا. إن تحليلاً وتنظيماً مشتركاً لا بد وأن يقوي كثيراً موقف كلاً من مقدمي الطلبات في الاراضي المحتلة والأطراف المكونة المعنية في جهاز الأمم المتحدة.

**(٨) التنمية المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني وقطاعه الصناعي:**

أجرت اليونكتاد في عام ١٩٨٣ مراجعة لـ«خيارات التنمية» للاقتصاد الفلسطيني (TD/B/1960)،

وناقشت خلالها مشاكل التنمية في ضوء الضغوط الاقتصادية التي ستسببها عودة الشتات. وقد وضعت التقديرات على أساس عودة ٥٠٪ من الشتات خلال عشر سنوات. ولم يكن هناك توقعات ولكن فرضية للعمل حولها. وعند الاخذ في الاعتبار عدد اللاجئين في المخيمات اضافة لأولئك العاملين في اماكن أخرى وليس لديهم سكن دائم، فمن المحتم أن يتولد هنك ضغط على الموارد النادرة المتاحة، خاصة في السنوات القليلة الاولى.

ان النقطة المشار اليها عندئذ، ونكررها الآن، أن الضغط على تلك الموارد المخصصة للمتطلبات الاجتماعية (الاسكان، المستشفيات، المدارس، الخ) سوف تتنافس في الضغط على الاموال المخصصة للتنمية الصناعية. اضافة لذلك، فإن عودة الشتات ستحتاج الى توفير فرص العمل.

وبناء على الزيادات الطبيعية والتحسينات في معدلات المشاركة الخ، فمن المقدر على اساس تلك الافتراضات أن يتم ايجاد ٦٢٤,٠٠٠ وظيفة جديدة خلال العقد الاول من الاستقلال (١٥٦,٠٠٠ تم توظيفهم عام ١٩٨٣)، وقدر ايضاً أن تكون نصف الوظائف تقريباً (٣٠٦,٠٠٠) في القطاعين الزراعي والاجتماعي، مع ترك ٣١٨ ألف وظيفة شاغرة امام النشاطات الاخرى.

لقد كان هذا هو الرافد «المتاح للصناعة»، أو أكثر دقة، الرافد الذي تحتاج له الصناعة لكي تتطور. ووفقاً للخلاصة الاحصائية لاسرائيل عام ١٩٨٨، فقد كان اجمالي التوظيف في القطاع الصناعي للمناطق المحتلة ١٩,٢٧٠. لذلك، فإن المهمة أمام الصناعة هائلة وصعبة، حيث عليها أن تتحمل مسؤولية جسيمة لتوفير العمالة، اضافة الى توفير فائض جوهري للتصدير.

وحتى لو كانت الافتراضات التي وردت في تقرير اليونكتاد عشوائية ومتطلباتها غير واقعية، فسوف يعود عدد كبير، من الناس، مما سيولد مشاكل كبيرة. وحتى لو عاد ٢٠٪ فقط خلال عشر سنوات، فستبقى الحاجة لزيادة العمالة بنسبة ١٥٠ ـ ١٦٥ بالمئة.

## العقبات الحالية أمام التنمية:

أشير سابقاً في هذا التقرير كيف أن معاهد جديدة اخذت تنمو بين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وهي قادرة على القيام بمهام التخطيط والتنمية. وقد بدأ بعضها يعمل بالفعل ويقوم بدراسات جدوى ومشاريع تخطيط طويلة الأجل. وعلى كل حال، فإن هذا العمل سيتوقف ما لم يتم بعض التراخي في الرقابة الاسرائيلية على الشؤون الفلسطينية واعادة النظر للأهداف الاسرائيلية في تطبيقهم لتلك السيطرة.

وسوف يناقش هذا القسم العقبات المتعلقة بـ:

- امداد المياه.
- القروض والتمويل.
- استخدام الارض.
- اجراءات الترخيص.





**المياه:**

تعتمد معظم اجزاء الضفة الغربية واسرائيل على نفس نظام المياه الجوفية. فمن مجموع الـ ٦٠٠ مليون م٣ المتوفرة في الضفة الغربية، هناك ٤٧٥ مليون م٣ منها جزء من النظام المشترك، عموماً من خلال طبقات جوفية وأحواض مشتركة. وتستخدم الضفة الغربية ٢٠ مليون م٣ فقط من هذه الكمية في حين تستعمل اسرائيل الكمية المتبقية بالكامل. وكان استخدام الفلسطينيين الاجمالي للمياه في الضفة الغربية حوالي ١١٥ مليون م٣ في اوائل الثمانينات. وحسب خطط التنمية الرسمية (انظر بنفنستي، دليل الضفة الغربية، الجرزالم بوست، ١٩٨٦) فإنه لن يسمح باستخدام المياه من قبل عرب الضفة الغربية للزراعة بالتوسع الكبير خلال العقدين القادمين، بينما من المخطط أن يزداد امداد المستوطنات الاسرائيلية بالمياه لاغراض زراعية بنسبة ١٠٠٪ في عام ١٩٩٠.

وسوف يسمح للعرب بالزيادة للاستخدامات المنزلية فقط.

وهناك بعد آخر أيضاً لمشكلة المياه: يتمثل في الاسعار المختلفة المطلوبة من المستهلك الاسرائيلي والعربي، فالاسرائيلي يستفيد من الدعم العالي، بينما يتحمل العربي بالمقابل السعر الأعلى.

إن الماء أساسي تماماً لأية عملية تنمية صناعية، وسعره يشكل في الغالب عاملا حاسما في تحديد الانتاجية الصناعية. وبالنتيجة، فإنه يجب تجاوز هذه المشكلة قبل أن يقوم هناك أي نوع من التصنيع. واذا كانت تقنية تحلية المياه غير ممكنة في الوقت الحاضر من وجهة النظر الفلسطينية، فإنه يمكن اختيار تقنيات جديدة أقل استخداما للمياه في الزراعة (مثل الهيدروبونيك) التي وصلت مرحلة متقدمة من التطور في الخليج ـ الكويت مثلاً ـ يمكن اختبارها من أجل توفير المزيد من المياه، ليس فقط لزيادة الانتاج الزراعي، ولكن ايضاً لأغراض اخرى. وسيبقى المطلب الرئيسي على كل حال: توفير نصيب اكثر عدالة من مصادر المياه في المناطق ذات الاستخدام المشترك.

**القروض والتمويل:**

يتوجب على أية استراتيجية للتنمية أن تعطي أولوية مطلقة لتنظيم الهيكل المالي للمناطق المحتلة ولتطوير البنية التحتية المالية، بما في ذلك العلاقات مع بقية العالم، والتي بدونها لا يمكن الحفاظ على التنمية. وتتطلب التنمية المستمرة أن تكون روافد رأس مال الاستثمار التي تعتمد عليها هذه التنمية ذاتية التجدد وذات مقدرة على التوسع.

وفي الوقت الحاضر فإن «نقص القروض وغياب سوق رأس المال، يعتبران عاملين حاسمين يساهمان في ركود القطاع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية» (بنفنستي، المصدر السابق). ومنذ الاحتلال، فإن التسهيلات البنكية الرسمية الوحيدة المتاحة للفلسطينيين هي بنوك اسرائيلية. هذا وقد ساهمت مصادر غير رسمية بأموالها، مثل اللجنة المشتركة ومنظمة التحرير الفلسطينية والصرافون، غير ان هذا النوع من القروض ليس ملائماً للتنمية، وأقل ملاءمة لاعمال الاستيراد والتصدير، حيث يتطلب الامر كميات كبيرة من العملة الاجنبية والاوراق التجارية، والخدمات المتخصصة الاخرى.

إن سياسة البنوك الاسرائيلية مصممة بحيث تحمي الاقتصاد الاسرائيلي، ويزداد الوضع تأزماً

بسبب الخدمات المالية التفضيلية المتاحة للمواطنين الاسرائيليين الذين يتلقون إعانات مالية لعدد من النشاطات التي يقومون بها. ومثل هذه الامتيازات ليست متاحة للفلسطينيين.

وعلى سبيل المثال، فإن وزارة الصناعة والتجارة الاسرائيلية تمنح «المشاريع المصادق عليها» وضعاً في مشاريع الاستثمار التي تلبي متطلبات كل من بنك التنمية الصناعية ووزارة الصناعة ومركز الاستثمارات التابع لها. وتهتم هذه المشاريع، من جملة أمور أخرى، بدرجة القيمة المضافة، مكاسب العملة الاجنبية والعمالة. وتصل المنح الى ٣٩,٢٪، ويتوقف ذلك على مجال المشروع، أو بدلاً من ذلك اعفاء كاملا من الضريبة يصل الى عشر سنوات من المكاسب (انظر: عورتاني «سياسات اسرائيل الاقتصادية في المناطق المحتلة» جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ٩ أيار ١٩٨٨).

وبدون مثل هذه التسهيلات، فإن القطاع الصناعي في المناطق المحتلة لن يكون أبداً قادراً على النجاح في المنافسة مع المشاريع الاسرائيلية النظيرة.

إن نقص المؤسسات المالية المناسبة للتعامل مع المدخرات التي يعتمد عليها الاقتراض في النهاية، له الأثر المضعف. (انظر الدراسة لاقامة بنك التنمية الصناعية في المناطق المحتلة في فلسطين. (يونيدو 10/R/79 ، آب ١٩٨٨).

حتى ولو وجدت مثل هذه المؤسسات الفلسطينية، فلن يكون هناك ضمان، على كل حال، بأن تستخدم في الظروف الحالية. إذ تتدفق ايرادات جوهرية، على الخصوص للأردن، نظراً لنقص الثقة في مستقبل الاقتصاد وفي قيمة العملة، وهي الشيكل الاسرائيلي، ومثل هذه الثقة مستلزمة تماماً مثل وجود المؤسسات نفسها.

**الأرض:**

مجال آخر يحتاج لعمل تغييرات اساسية، هو استخدام الأرض. وقد استولت اسرائيل على الارض لـ:

(١) أسباب «دفاعية».

(٢) الاستيطان.

(٣) أغراض عامة تتعلق بالتعبئة العسكرية.

وبحلول عام ١٩٨٤، تم الاستيلاء على حوالي ٤١٪ من اراضي الضفة الغربية ومساحات مماثلة في قطاع غزة. وهذه المساحات موزعة عبر المناطق المحتلة، وللتفتت البشري للكيان الفلسطيني الذي يسببه هذا الاستيلاء على الارض. تأثير نفسي بارز، وكذلك تأثير على الاداء الاقتصادي. وإن الاضطراب والتداخل بتنمية البنية التحتية والشك في أية استمرارية بتملك الارض الباقية يشكلان عقبة ضد أي تخطيط طويل المدى.

**الترخيص:**

إن نظام الترخيص الذي وضعته السلطات الاسرائيلية يجعل التنمية معرقلة اكثر منها ميسرة. وقد يصل العدد الى ٢٠ رخصة مختلفة ممكن أن يتطلبها مشروع تنمية جديد، وإن رفض احداها يبطل





البقية، مما يستدعي متابعة العملية مرة أخرى عند تقديم الطلب الثاني. ان مثل هذه العمليات يجب أن تنسق قبل التفكير بأية تنمية شاملة، وهذا التنسيق سوف يتطلب تغيراً في الموقف من جانب سلطات الاحتلال.

ويذكر التقرير حول القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ( UNCTAD, ST/SEU/3 ، تموز ١٩٨٧) الاجراءات المجتمعة الضرورية للنجاح. اذ يجب أن تكون هناك سياسة تهدف الى تنمية المناطق المحتلة: التسارع في تراكم رأس المال، وجود حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب، وجود اجراءات ترخيص أسهل، بروز المؤسسات المالية، تحسين فرص التوظيف وتعزيز روح المقاولة.

إن كل هذه النقاط ضرورية للعمل معاً قبل أن يصبح لأي منها معنى، وبينما يتم دعم الكثير من المشاريع كوسيلة لوقف التآكل في الكيان الاقتصادي الفلسطيني، فالمطلوب الآن عند التخطيط للمستقبل الاقتصادي، وجود وعي اكبر بالمشاكل المتداخلة، الاقتصادية والنفسية التي يجب حلها.

**(٩) ملاحظات استنتاجية:**

لا يمكن أن يكون لاعادة بناء هيكل الصناعة الفلسطينية تأثيرها الكامل على ظروف المعيشة للشعب الفلسطيني ما لم تسوق السلع المنتجة بكفاءة وأن يحول مردود المبيعات ثانية للفلسطينيين. ويجب أن تشجع الجهود المبذولة بهذا الخصوص سواء في المناطق المحتلة أو تلك التي على المستوى الدولي. ولذلك ضرورة ملحة، خاصة نظراً لأحداث الماضي القريب وخسارة الاسواق في اسرائيل.

ومن اجل تنسيق وتشجيع اعادة بناء الصناعة لتكيف نفسها مع الاسواق الجديدة، فإنه يجب تقديم كل مساعدة للهيئات الممثلة الملائمة، مثل غرف التجارة ومنظمات المنتجين التعاونية. حيث يجب أن تتلقى هذه المنظمات التشجيع الكامل لتستفيد من التسهيلات المتاحة من خلال الهيئات الدولية، وخاصة المركز التجاري الدولي لليونكتاد/ GATT ، للارشاد في مجال التسويق والتقنية. ومن الممكن ايضاً استكشاف العلاقات المباشرة بين المؤسسات المحلية والمنظمات المماثلة في أماكن أخرى، كطريقة لفتح أسواق جديدة.

وقد يكون الوقت مناسباً أيضاً لاعادة تقييم قوانين جامعة الدول العربية المتعلقة بالواردات من المناطق المحتلة والتي يحتمل أن تحتوي على المواد الخام الاسرائيلية. وإن فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني عن اسرائيل يجعل هذا الامر ضرورياً، ووجود هذه القوانين، على الأقل في صورتها الحالية، يشكل بالتأكيد عقبة رئيسية أمام أية مفاوضات مع بلدان أخرى عند البحث عن دفع القضية الفلسطينية من خلال التجارة.

وأخيراً، تجدر الاشارة الى ان الضغط من جانب السوق الاوروبية المشتركة قد أجبر اسرائيل على السماح للمنتجين الفلسطينيين بالاستفادة من نفس التسهيلات التجارية مع السوق، والتي تتمتع بها

اسرائيل نفسها. ويجب بذل كل الجهود للاستفادة من هذا الوضع، سواء من الفوائد التي سيوفرها أو من كشف أي عقبات تقف امام تطبيقه. لذلك، فإن الاتصال المباشر بين الهيئات المحلية مثل غرف التجارة ومنظمات التسويق للمنتجين.. الخ، يمكن ان تكون مساعدة بوجه خاص في هذه الحالة. وفي الوقت نفسه، يجب البحث عن تسهيلات أخرى مماثلة في أسواق ثانية كما دعت الى ذلك الجمعية العامة بقرارها رقم ٤٣/١٧٨ وقرار اليونكتاد رقم (V11) ١٦٩ (انظر التجارة الخارجية الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي، (UNCTAD/ RDP/ SEN/ 1, 1989).

## استراتيجية التنمية المستقبلية:

عند وضع استراتيجية للتنمية المستقبلية، يتوجب على المرء دائما ان يؤكد على الحاجة لتعريف التصنيع على أسس اجتماعية وكذلك اقتصادية. وعندئذ فقط يمكن وضع معايير صحيحة يمكن بها تقييم كفاءة أية استراتيجية مقترحة. وقد وصف البعد الاجتماعي للاستراتيجية الصناعية في مسح اليونيدو للصناعة الانتاجية في المناطق المحتلة عام ١٩٨٤ على أنها الحاجة الى:

(١) زيادة دخل الفرد.

(٢) توفير العمل.

(٣) دمج المنفيين العائدين مع السكان الحاليين.

(٤) توفير فترة ملائمة لاعادة البناء حتى يستطيع الراغبون في العودة الى فلسطين أن يعودوا وأن تقام أسس ملائمة للنمو القائم بذاته في النهاية.

وقد وجد أن الاستراتيجية المذكورة تطابق وجهات نظر قادة رجال الاعمال في فلسطين، وذلك من خلال المسح الذي أجري نيابة عن يونيدو كجزء من الدراسة التي اجريت لاقامة «بنك للتنمية الصناعية في مناطق فلسطين المحتلة» (آب ١٩٨٨، 10, R.76). ويتطلب الأمر مراجعة التوصيات لتلك الاستراتيجية في ضوء الاحداث الاخيرة، رغم أن القرارات الأساسية قد وضعت على أساس ثابت ولا تحتاج الى تعديل. ومن حيث الأساس، فإن أحداث العشرين شهراً الماضية تفرض النظر للتوصيات الأساسية بصورة ملحة لا التقليل من اهميتها.

(أ) يجب بذل جهد موحد لتشجيع تنمية الصناعة صغيرة الحجم، ليس فقط لايجاد فرص التوظيف المباشر، ولكن كأساس للتوسع المستقبلي. وهناك حاجة لتنسيق هذه الجهود بشكل اكبر، ربما من خلال التسويق التعاوني أو المنظمات الشرائية، من اجل توفير القنوات للمعلومات، رفع المستوى، والتدريب. وإن الجانب التسويقي لمثل هذا النشاط، ذو أهمية خاصة، حيث يجب على الصناعات النامية أن تتطلع لما بعد فلسطين اذا كان لها أن تطور مجالها، ويجب تقييم امكانية انشاء عقارات تجارية للعمل على تركيز النشاط والاقتصاد في الوسائل.

(ب) ان هناك حاجة لزيادة الناتج الزراعي لتوفير المواد اللازمة للصناعة الزراعية. وتحتاج





الاسواق الخارجية خاصة ان تطور باتجاه النوع من المنتجات. وهناك حاجة ايضاً، لاختيار صورة التنمية المطبقة لضمان ألا تحل الآلة بالفعل محل العمل.

(جـ) تعتبر السياحة أحد أوجه الصناعة التي يجب ألا تهمل. وقد كانت الضفة الغربية لبعض الوقت مجالاً رئيسياً للرحلات الى الارض المقدسة الموجودة في اسرائيل، وهناك حاجة ملحة للمشاريع التي تؤدي الى المزيد من الانفاق السياحي، بمعنى، العملة الاجنبية التي تدخل الى المناطق المحتلة وتبقى فيها.

(د) من الممكن ايضاً العمل على توسيع صناعات صقل الحجارة والتحجير، خاصة بالنسبة للرخام عالي النوعية المستخدم في الواجهات او الترصيع. وهذه النشاطات تتطلب على كل حال، مواصلات ومدخل الى ميناء بحري مما ليس عنه غنى في حالة الصادرات كبيرة الحجم.

(هـ) يجب تطوير نشاطات التجميع لكي تستخدم فئة العمال ذوي المهارة القليلة، ولا زالت الاسواق شرق الاوسطية للسلع الاستهلاكية نشطة، وكثير من المصانع التي أقيمت في اماكن اخرى في المنطقة توظف العمل المهاجر (بعضه فلسطيني). كما ويجب بحث فرص توفير العمل، ربما من خلال اقامة منطقة تجارة حرة، أو ما يماثلها.

(و) ومن الممكن ايضاً ان تقام النشاطات المتخصصة ذات التقنية العالية على أسس اختيارية من اجل جذب، أو الحفاظ على العمال ذوي المهارة العالية ممن يتوجب عدم نسيان اهميتهم الاجتماعية.

ويجب أن يمتد الجهد المباشر لتطوير الصناعة ذات الحجم الصغير والزراعة من اجل ان تفي بالمتطلبات الحالية ولحل المشكلات الراهنة، ويؤمل أن تضاعف الجهود لتجاوز العقبات أمام مثل هذا النوع من التنمية.

جدول رقم (١)

التجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٧

| الضفة الغربية | التجارة مع بلدان أخرى | | | التجارة مع الاردن | | | التجارة مع اسرائيل | | | المجموع الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرصيد | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات |
| ١٩٦٩ | -٥,١ | ٠,٤ | ٥,٥ | ١١,٣ | ١٨,٤ | ٧,١ | -٣٩,٠ | ١٢,٣ | ٥١,٣ | -٣٢,٨ | ٣١,١ | ٦٣,٩ |
| ١٩٧٠ | -٦,٢ | ٠,٤ | ٦,٦ | ١٠,٢ | ١٣,٨ | ٣,٦ | -٣٨,٤ | ١٦,٣ | ٥٤,٧ | -٣٤,٤ | ٣٠,٥ | ٦٤,٩ |
| ١٩٧١ | -١١,٠ | ٠,٥ | ١١,٥ | ١٥,٠ | ١٨,٨ | ٣,٨ | -٣٩,٦ | ٢٠,٩ | ٦٠,٥ | -٣٥,٦ | ٤٠,٢ | ٧٥,٨ |
| ١٩٧٢ | -١٢,٣ | ٠,٤ | ١٢,٧ | ٢١,٠ | ٢٥,٥ | ٤,٥ | -٥٥,٦ | ٢٥,٦ | ٨١,٢ | -٤٦,٩ | ٥١,٥ | ٩٨,٤ |
| ١٩٧٣ | -٩,٧ | ٠,٤ | ١٠,١ | ١١,٩ | ١٥,٨ | ٣,٩ | -٧٦,٧ | ٤١,٦ | ١١٨,٣ | -٧٤,٥ | ٥٧,٨ | ١٣٢,٣ |
| ١٩٧٤ | -١٤,٦ | ٠,٧ | ١٥,٣ | ٢١,٤ | ٢٦,٢ | ٤,٨ | -١٠٩,٢ | ٦٢,٨ | ١٧٢,٠ | -١٠٢,٤ | ٨٩,٧ | ١٩٢,١ |
| ١٩٧٥ | -١٦,٧ | ٤,٤ | ٢١,١ | ٢٩,٧ | ٣٤,٧ | ٥,٠ | -١٣٤,١ | ٦٩,٩ | ٢٠٤,٠ | -١٢١,١ | ١٠٩,٠ | ٢٣٠,١ |
| ١٩٧٦ | -١٨,٥ | ٣,٥ | ٢٢,٠ | ٣٨,٩ | ٤٢,٦ | ٣,٧ | -١٤٥,٠ | ٧٧,١ | ٢٢٢,١ | ١٢٤,٦ | ١٢٣,٢ | ٢٤٧,٨ |
| ١٩٧٧ | -٢١,٢ | ١,٠ | ٢٢,٢ | ٣٩,١ | ٤٣,٨ | ٤,٧ | -١٦٦,٠ | ٧٣,٦ | ٢٣٩,٦ | -١٤٨,١ | ١١٨,٤ | ٢٦٦,٥ |
| ١٩٧٨ | -٢٧,٥ | ١,٣ | ٢٨,٨ | ٥٦,٦ | ٦١,٦ | ٥,٠ | -١٣٩,٢ | ٧٧,٩ | ٢١٧,١ | -١١٠,١ | ١٤٠,٨ | ٢٥٠,٩ |
| ١٩٧٩ | -٤٤,٤ | ١,١ | ٤٥,٥ | ٥٢,٩ | ٥٧,٩ | ٥,٠ | -٢٠٨,٦ | ٨٩,٠ | ٢٩٧,٦ | -٢٠٠,١ | ١٤٨,٠ | ٣٤٨,١ |
| ١٩٨٠ | -٤٦,٠ | ١,٧ | ٤٧,٧ | ٧٠,٥ | ٧٦,٠ | ٥,٥ | -٢٣٩,٢ | ١١١,٣ | ٣٥٠,٥ | -٢١٤,٧ | ١٨٩,٠ | ٤٠٣,٧ |
| ١٩٨١ | -٣٧,٢ | ١,٤ | ٣٨,٦ | ٦٦,٩ | ٧٤,٢ | ٧,٣ | -٢٥٢,٢ | ١٢٩,٦ | ٣٨١,٨ | -٢٢٢,٥ | ٢٠٥,٢ | ٤٢٧,٧ |
| ١٩٨٢ | -٤٢,٢ | ١,٠ | ٤٣,٢ | ٨١,٦ | ٩٠,٥ | ٨,٩ | -٢٥٧,٣ | ١٠٩,١ | ٣٦٦,٤ | -٢١٧,٩ | ٢٠٠,٦ | ٤١٨,٥ |
| ١٩٨٣ | -٣٧,٩ | ١,١ | ٣٩,٠ | ٥٩,١ | ٦٥,٩ | ٦,٨ | -٢٧٢,٩ | ١٣٤,٠ | ٤٠٦,٩ | -٢٥١,٧ | ٢٠١,٠ | ٤٥٢,٧ |
| ١٩٨٤ | -٣٤,٤ | ١,١ | ٣٥,٥ | ٧٥,٣ | ٨٣,٥ | ٨,٢ | -٢٦٣,٢ | ٩٩,٩ | ٣٦٣,١ | -٢٢٢,٣ | ١٨٤,٥ | ٤٠٦,٨ |
| ١٩٨٥ | -٣٧,٣ | ١,٠ | ٣٨,٣ | ٦٠,٦ | ٦٩,٣ | ٨,٧ | -٢٤٣,٤ | ٩٦,١ | ٣٣٩,٥ | -٢٢٠,١ | ١٦٦,٤ | ٣٨٦,٥ |
| ١٩٨٦ | -٤٩,٢ | ٠,٩ | ٥٠,١ | ٧٢,٤ | ٨٣,٣ | ١٠,٩ | -٢٩٥,١ | ١٥٥,٩ | ٤٥١,٠ | -٢٧١,٩ | ٢٤٠,١ | ٥١٢,٠ |
| ١٩٨٧ | -٤٧,٧ | ١,٣ | ٤٩,٠ | ٥٧,٠ | ٦٦,٤ | ٩,٤ | -٤٢٠,٢ | ١٦٠,٥ | ٥٨٠,٧ | -٤١٠,٩ | ٢٢٨,٢ | ٦٣٩,١ |





تابع جدول رقم (١)

التجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٩ ـ ١٩٨٧

| قطاع غزة | التجارة مع بلدان أخرى | | | التجارة مع الاردن | | | التجارة مع اسرائيل | | | المجموع الاجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الميزان | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات | الميزان | الصادرات | الواردات |
| ١٩٦٩ | ٠,٦ | ٥,٩ | ٥,٣ | ١,٢ | ١,٣ | ٠,١ | -١٨,٨ | ٢,٧ | ٢١,٣ | -١٧,٠ | ٩,٩ | ٢٦,٩ |
| ١٩٧٠ | ٠,٧ | ٦,٧ | ٦,٠ | ٣,٣ | ٣,٤ | ٠,١ | -٢٣,٩ | ٤,٦ | ٢٨,٥ | -١٩,٩ | ١٤,٧ | ٣٤,٦ |
| ١٩٧١ | ٧,٥ | ١٥,٠ | ٧,٥ | ٣,٤ | ٣,٥ | ٠,١ | -٣٢,٠ | ٩,٥ | ٤١,٥ | -٢١,١ | ٢٨,٠ | ٤٩,١ |
| ١٩٧٢ | ٦,٣ | ١٣,٥ | ٧,٢ | ٣,٢ | ٣,٣ | ٠,١ | -٤١,٩ | ١٥,٢ | ٥٧,١ | -٣٢,٤ | ٣٢,٠ | ٦٤,٤ |
| ١٩٧٣ | ٦,٢ | ١٣,٥ | ٧,٣ | ٤,٤ | ٤,٥ | ٠,١ | -٥١,٠ | ٢٥,١ | ٧٦,١ | -٤٠,٤ | ٤٣,١ | ٨٣,٥ |
| ١٩٧٤ | -٢,٣ | ١٢,٢ | ١٤,٥ | ٩,٣ | ٩,٤ | ٠,١ | -٧٩,٧ | ٣٥,٦ | ١١٥,٣ | -٧٢,٧ | ٥٧,٢ | ١٢٩,٩ |
| ١٩٧٥ | ٤,١ | ١٣,٥ | ٩,٤ | ١٦,٨ | ١٧,٠ | ٠,٢ | -١١٣,٨ | ٥٣,٤ | ١٦٧,٢ | -٩٢,٩ | ٨٣,٩ | ١٧٦,٨ |
| ١٩٧٦ | -٣,٣ | ١٢,٩ | ١٦,٢ | ٢٥,٠ | ٢٥,١ | ٠,١ | -١٠٣,٧ | ٦٦,١ | ١٦٩,٨ | -٨٢,٠ | ١٠٤,١ | ١٨٦,١ |
| ١٩٧٧ | -٤,٨ | ١٢,٠ | ١٦,٨ | ٤٤,٤ | ٤,٤٤ | ٠ | -١٤٣,٣ | ٨٠,٥ | ٢٢٣,٨ | -١٠٣,٧ | ١٣٦,٩ | ٢٤٠,٦ |
| ١٩٧٨ | -٩,٥ | ٨,٧ | ١٨,٢ | ٣٣,٧ | ٣٣,٧ | ٠ | -١٠٦,٨ | ٧٩,٩ | ١٨٦,٧ | -٨٢,٦ | ١٢٢,٣ | ٢٠٤,٩ |
| ١٩٧٩ | -١٥,١ | ٩,٣ | ٢٤,٤ | ٣٤,٢ | ٣٤,٢ | ٠ | -١١٥,٣ | ٨٠,٠ | ١٩٥,٣ | -٩٦,٢ | ١٢٣,٥ | ٢١٩,٧ |
| ١٩٨٠ | -١٩,٢ | ٩,٨ | ٢٩,٠ | ٣١,٣ | ٣١,٣ | ٠ | -١١٨,٨ | ١١٣,١ | ٢٣١,٩ | -١٠٦,٧ | ١٥٤,٢ | ٢٦٠,٩ |
| ١٩٨١ | ١٩,٤ | ٧,٥ | ٢٦,٩ | ٣١,٢ | ٣١,٢ | ٠ | -١٢٣,٥ | ١٥٩,١ | ٢٨٢,٦ | -١١١,٧ | ١٩٧,٨ | ٣٠٩,٥ |
| ١٩٨٢ | -٢٢,٣ | ٦,١ | ٢٨,٤ | ٣٤,٥ | ٣٤,٥ | ٠ | -١٣٢,٦ | ١٤٩,٤ | ٢٨٢,٠ | -١٢٠,٤ | ١٩٠,٠ | ٣١٠,٤ |
| ١٩٨٣ | -١٩,٤ | ٧,٠ | ٢٦,٤ | ٢٢,٥ | ٢٢,٥ | ٠ | -١٥٤,٦ | ١٥١,١ | ٣٠٥,٧ | ١٥١,٥ | ١٨٠,٦ | ٣٣٢,١ |
| ١٩٨٤ | -١٨,٤ | ٤,٢ | ٢٢,٦ | ١٤,٩ | ١٤,٩ | ٠ | -١٧١,٤ | ٨٥,٤ | ٢٥٦,٨ | -١٧٤,٩ | ١٠٤,٥ | ٢٧٩,٤ |
| ١٩٨٥ | -١٨,٢ | ٤,٧ | ٢٢,٩ | ١٦,١ | ١٦,١ | ٠ | -١٧٣,٣ | ٨٥,٢ | ٢٥٨,٥ | -١٧٥,٤ | ١٠٦,٠ | ٢٨١,٤ |
| ١٩٨٦ | -٢٩,٠ | ٢,٢ | ٣١,٢ | ١٨,٨ | ١٨,٨ | ٠ | -٢٢٨,١ | ١١٨,٧ | ٣٤٦,٨ | -٢٣٨,٣ | ١٣٩,٧ | ٣٧٨,٠ |
| ١٩٨٧ | -٢٩,٥ | ٢,١ | ٣١,٦ | ١١,٨ | ١١,٨ | ٠ | -٢٣٧,٣ | ١٤٣,٢ | ٣٨٠,٥ | -٢٥٥,٠ | -١٥٧,١ | ٤١٢,١ |

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٨٤ و ١٩٨٨

جدول رقم (٢)/ ١

توزيع المنشآت الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب الفروع الأساسية
ومستوى العمالة ١٩٨٥، ١٩٨٧/ الضفة الغربية

| الفرع الرئيسي | مجموع | عدد المنشآت | ٪ من المنشآت | التوزيع حسب مستوى العمالة ١ | ٢ـ٣ | ٤ـ٧ | ٨ـ١٠ | ١١ـ٢٠ | ٢١+ | اجمالي العاملين | منهم عمال | ٪ مجمل العاملين | معدل عدد العاملين مع المنشاة | معدل الأجر اليومي للعمال بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطعام، المشروبات | ١٩٨٥ | ٢٣٣ | ٩,٣ | ٦٧ | ٧٤ | ٧٠ | ٨ | ٦ | ٨ | ١,٥٢٩ | ١,١٠٤ | ١٤,٣ | ٦,٥٦ | ٩,٣٧ |
| والدخان | (١٩٨٧) | ٢٤٩ | ١٠,١ | ٧٠ | ٧٢ | ٧٥ | ١٤ | ٧ | ١١ | ١,٩٢١ | ١,٤٥٢ | ١٦,٠ | ٧,٧١. | ١٠,٧٢ |
| النسيج | ١٩٨٥ | ٤٦٥ | ١٨,٦ | ١٥٠ | ١٣٢ | ١٠٧ | ٢٩ | ٣٠ | ١٧ | ٢,٣٨٦ | ١,٧٢٠ | ٢٢,٣ | ٥,١٣ | ٦,١٦ |
| والملابس | (١٩٨٧) | ٤٨٣ | ١٩,٦ | ١٥٢ | ١٢٣ | ١١٣ | ٢٠ | ٤٧ | ٢٨ | ٢,٩٧٤ | ٢,٣٠٢ | ٢٤,٨ | ٦,١٦ | ٧,٤٧ |
| الجلد | ١٩٨٥ | ٢٢٠ | ٨,٨ | ٤٥ | ٧١ | ٨١ | ١١ | ١١ | ١ | ٨٧٨ | ٤٨٨ | ٨,٢ | ٣,٩٩ | ٥,٨٤ |
| ومنتجاته | (١٩٨٧) | ١٩٩ | ٨,١ | ٢٦ | ٥٩ | ٧٩ | ١٨ | ١٧ | - | ٩٧١ | ٥٧٤ | ٨,١ | ٤,٨٨ | ٧,٨٣ |
| الخشب | ١٩٨٥ | ٥٢١ | ٢٠,٩ | ١٩٨ | ٢١٠ | ١٠١ | ٧ | ٤ | ١ | ١,٢٩٤ | ٤٥٦ | ١٢,١ | ٢,٤٩ | ٤,٧٧ |
| ومنتجاته | (١٩٨٧) | ٤٨٥ | ١٩,٧ | ١٧٩ | ٢١٩ | ٧٩ | ٣ | ٥ | - | ١,١٨٣ | ٤٢٢ | ٩,٩ | ٢,٤٤ | ٧,٠٤ |
| المطاط، البلاستيك | ١٩٨٥ | ٦٤ | ٢,٦ | ١٢ | ١٣ | ١٨ | ٢ | ٧ | ١٢ | ٩٧٦ | ٨٧١ | ٩,١ | ١٥,٢٥ | ٨,١١ |
| والمنتجات الكيماوية | (١٩٨٧) | ٦٨ | ٢,٨ | ١٤ | ٩ | ١٨ | ٦ | ٦ | ١٤ | ١٢٥٤ | ١١٥٧ | ١٠,٥ | ١٨,٤٤ | ١٠,٦٧ |
| المواد غير | ١٩٨٥ | ١٩١ | ٧,٦ | ٧ | ٧٠ | ٨٣ | ١٨ | ٩ | ٤ | ١,٠٠٨ | ٦٤١ | ٩,٤ | ٥,٣١ | ٨,٤٠ |
| المعدنية | (١٩٨٧) | ٢٠٧ | ٨,٤ | ٦ | ٧٢ | ٩٧ | ١٧ | ١٣ | ٣ | ١,١٤٧ | ٧٣٨ | ٩,٦ | ٥,٥٤ | ١١,٦٠ |
| المنتجات المعدنية | ١٩٨٥ | ٦٢٣ | ٢٤,٩ | ١٦١ | ٣٢١ | ١٢١ | ٩ | ٣ | ٨ | ١,٩٠١ | ٩٠٤ | ١٧,٨ | ٣,٠٥ | ٥,٤٩ |
| والمعادن الاساسية | (١٩٨٧) | ٦١٩ | ٢٥,١ | ١٧٤ | ٣١٧ | ١١٣ | ٢ | ٥ | ٨ | ١٧٩٩ | ٨٥٧ | ١٥,٠ | ٢,٩١ | ٧,٨٠ |
| المنتجات | ١٩٨٥ | ١٨٠ | ٧,٢ | ٣٤ | ٩٢ | ٤١ | ٤ | ٥ | ٤ | ٧٠٩ | ٤٠٨ | ٦,٦ | ٣,٩٦ | ٦,٧٨ |
| الصناعية الاخرى | (١٩٨٧) | ١٥٣ | ٦,٢ | ٣٦ | ٧٤ | ٣٣ | ٣ | ٤ | ٤ | ٧٣٦ | ٥١٠ | ٦,١ | ٤,٨١ | ٩,٣٠ |
| المجموع | ١٩٨٥ | ٢,٤٩٧ | ٩٩,٩ | ٦٧٤ | ٩٨٣ | ٦٢٢ | ٨٨ | ٧٥ | ٥٥ | ١٠,٦٧٩ | ٦,٥٩١ | ٩٩,٨ | ٤,٢٨ | ٦,٥٦ |
| | (١٩٨٧) | ٢,٤٦٢ | ١٠٠,٠ | ٦٥٦ | ٩٤٤ | ٦٠٦ | ٨٢ | ١٠٦ | ٦٨ | ١١,٩٨٥ | ٨,٠١٢ | ١٠٠,٠ | ٤,٨٧ | ٩,٠١ |

المصدر: الخلاصة الاسرائيلية ١٩٨٦.





جدول رقم (٢)/ ب

توزيع المنشآت الصناعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب الفروع الأساسية
ومستوى العمالة ١٩٨٥، ١٩٨٧/ قطاع غزة

| الفرع الرئيسي | مجموع | عدد المنشآت | ٪ من المنشآت | التوزيع حسب مستوى العمالة ١ | ٢ـ٣ | ٤ـ٧ | ٨ـ١٠ | ١١ـ٢٠ | ٢١+ | اجمالي العاملين | منهم عمال | ٪ مجمل العاملين | معدل عدد العاملين مع المنشاة | معدل الأجر اليومي للعمال بالدولار الأمريكي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطعام، المشروبات | ١٩٨٥ | ١٠٧ | ٦,٦ | ٥٥ | ٢٦ | ١٧ | ٤ | ٣ | ٢ | ٤٠٣ | ٢٢٠ | ٦,٥ | ٣,٧٧ | ٣,٧٩ |
| والدخان | (١٩٨٧) | ١١٦ | ٦,٥ | ٥٣ | ٢٦ | ٢٧ | ٤ | ٤ | ٢ | ٥١٨ | ٣٣٧ | ٧,١ | ٤,٤٧ | ٨,٥٣ |
| النسيج، الملابس | ١٩٨٥ | ٥٣٦ | ٣٢,٩ | ١٣٧ | ١٣٦ | ١٦٢ | ٥٤ | ٤٢ | ٥ | ٢,٥٣٧ | ١,٦٥١ | ٤٠,٧ | ٤,٧٣ | ٢,٠٢ |
| الجلود ومنتجاتها | (١٩٨٧) | ٥٩٦ | ٣٧,٢ | ١١٨ | ١٥١ | ٢٠٨ | ٥٤ | ٥٩ | ٦ | ٣,١٢٤ | ٢,١١٥ | ٤٢,٩ | ٥,٢٥ | ٧,١٣ |
| الملابس منها | ١٩٨٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| | (١٩٨٧) | (٤٩٣) | (٢٧,٥) | (٩٢) | (١٠٦) | (١٨٢) | (٥٢) | (٥٧) | (٦) | (٢,٨١٤) | (١,٩٧٢) | (٣٨,٦) | (٥,٧١) | (٦,٩٨) |
| الخشب | ١٩٨٥ | ٣٤٢ | ٢١,٠ | ١١٤ | ١٦٧ | ٤٨ | ٦ | ٤ | ٣ | ١,٠٣٨ | ٥١٩ | ١٦,٧ | ٣,٠٤ | ٤,٠٤ |
| ومنتجاته | (١٩٨٧) | ٣٥٨ | ٢٠,٠ | ١٠٧ | ١٨٢ | ٥٦ | ٦ | ٣ | ٤ | ١,١٤١ | ٥٩٠ | ١٥,٦ | ٣,١٩ | ٩,٤٣ |
| المعادن الاساسية | | | | | | | | | | | | | | |
| المنتجات المعدنية | ١٩٨٥ | ٣٤٩ | ٢١,٤ | ١٢١ | ١٦٦ | ٤٧ | ٧ | ٢ | ٦ | ١,١٣٧ | ٦١٤ | ١٨,٣ | ٣,٢٦ | ٦,٧٩ |
| الكهرباء والمواصلات | (١٩٨٧) | ٣٩٩ | ٢٢,١ | ١٢١ | ٢٠٥ | ٦١ | ٥ | ٣ | ٥ | ١,٢٦٩ | ٦٧٤ | ١٧,٤ | ٣,١٨ | ١٢,٨٧ |
| المنتجات | ١٩٨٥ | ٢٩٥ | ١٨,١ | ١٦ | ١٧٥ | ٨٤ | ٨ | ١٢ | ١ | ١,١١١ | ٦٥٨ | ١٧,٨ | ٣,٧٧ | ٣,٤٢ |
| الصناعية الأخرى | (١٩٨٧) | ٣٢٦ | ١٨,٢ | ١٥ | ١٩٨ | ٩٢ | ٧ | ١٥ | - | ١,٢٣٤ | ٧٢٦ | ١٦,٩ | ٣,٧٩ | ٩,٥٩ |
| المنتجات المنجمية | ١٩٨٥ | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| غير المعدنية منها | (١٩٨٧) | (٢٨٢) | (١٥,٧) | (٧) | (١٨٦) | (٧٣) | (٦) | (١١) | - | (١,٠١٧) | (٥٩٠) | (١٤,٠) | (٣,٦١) | (٩,٢٩) |
| المجموع | ١٩٨٥ | ١,٦٢٩ | ١٠٠ | ٤٤٣ | ٦٦٩ | ٣٥٨ | ٧٩ | ٦٣ | ١٧ | ٦,٢٢٦ | ٣,٦٦١ | ١٠٠ | ٣,٨٢ | ٣,٤٢ |
| | (١٩٨٧) | ١,٧٩٣ | ١٠٠ | ٤١٣ | ٧٦٢ | ٤٤٣ | ٧٦ | ٨٤ | ١٧ | ٧,٢٨٥ | ٤,٤٤١ | ١٠٠ | ٤,٠٦ | ٨,٧٨ |

المصدر: الخلاصة الاحصائية الاسرائيلية ١٩٨٦، ١٩٨٨.

★ العمال هم المشتغلون في المنشأة بأجر، أما العاملون منهم جميع المشتغلين في المنشأة بأجر أو بدون أجر.

جدول رقم (٣)

الاتجاهات الرئيسية للمشاريع المعدة

١,٠٠٠ $ امريكي

| المشروع | تكلفة الاستثمار | نصيب العملة الاجنبية | تكلفة الانتاج السنوي | نصيب العملة الاجنبية التقديرية | التوظيف المباشر المخلوق | تكلفة الاستثمار للوظيفة ٪تقريبا | معدل عائد الاستثمار | قيمة الانتاج السنوي قبل الضرائب | ٤ ـ ٨ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ |
| مصنع الجلد الطبيعي | ٢,٥٠٠ | ١,٦٥٠ | ٢,٠٠٠ | ٢٥٠ | ٨٠ | ٣٠ | ١٦,٤ | ٢,٦٦٢ | ٢,٤١٢ |
| [illegible] هندسية رقيقة | ٢٣٨ | ١٩٠ | ١٤٥ | ١١ | ١٧ | ١٤ | ٢٤,٠ | ٢٥٦ | ١٤٥ |
| مصنع السلك والمسامير | ٤٥٣ | ٢٢٥ | ٣٨٠ | ٣١٠ | ١٥ | ٣٠ | ١٨,٣ | ٥٢٩ | ٢١٩ |
| مصنع الجلد الصناعي | ٢,٩٤٦ | ١,٦٠٠ | ١,٥٠١ | ٩٢٢ | ٣١ | ٩٦ | ٤٠,٩ | ٣,٦٧٨ | ٢,٧٥٦ |
| مصنع تعليب الاسماك | ١,١٤٠ | ٦٣٠ | ١,٢٣٣ | ١٠٠ | ٣٠ | ٣٨ | ٣٠,٦ | ١,٨٠٠ | ١,٧٠٠ |
| مصنع غذاء الاطفال | ١,٣٠٠ | ٥٠٠ | ١,٢٠٠ | ١٢٠ | ٥٠ | ٢٦ | ١٤,٣ | ١,٥٠٠ | ١,٣٨٠ |
| مصنع الاكسجين / النيتروجين | ١,٩٠٠ | ١,٢٧٠ | ١,١٠٠ | ١٢٠ | ٥٥ | ٣٥ | ٢٩,٤ | ٢,٠٠٠ | ١,٨٨٠ |
| مصنع المربى والفاكهة الجافة | ٢,٢٠٠ | ١,٣٠٠ | ٣,٢٣٠ | ٣٣٨ | ٧٠ | ٣١ | ٢٥,٩ | ٤,١٥٠ | ٣,٨١٢ |
| مصنع معالجة البندورة | ٤,٠٠٠ | ٢,٨٠٠ | ٦,٩٠٠ | ٩٨٠ | ١١٥ | ٣٥ | ٣٢,٦ | ٩,٠٠٠ | ٨,٠٢٠ |
| مصنع البلاستيك | ١,٧٣٦ | ٨٦٠ | ٢,٨٢٩ | ٢,٣٦٨ | ٢٥ | ٤٢ | ٢١,٧ | ٣,٤٤٣ | ١,٠٨٥ |
| مصنع منتجات الالبان | ٦٤٠ | ٣٢٩ | ٨٧٢ | ١٨٢ | ١٠ | ٦٤ | ٢,٨ | ١,٠٤٠ | ٨٨٠ |
| مصنع اعادة الاطارات | ١,٥٠٠ | ٩٠٠ | ١,٧٠٠ | ٤٠٠ | ٦٥ | ٢٣ | ١٦,٥ | ٢,١٠٠ | ١,٧٠٠ |
| مصنع تعليب زيت الزيتون | ٨١٦ | ١٨١ | ٤,٢٥٢ | ٣٣٥ | ٩ | ٩١ | ٣٦,٢ | ٤,٧٥٠ | ٤,٤١٥ |
| مزرعة مجمعة للدواجن | ١,٨٦٣ | ٩٠٦ | ١,١٤١ | ١٥٨ | ٤١ | ٤٥ | ١٧,٠٩ | ١,٦٥٩ | ١,٣١٤ |
| مصنع تغذية الدواب | ٣٨٨ | ١٧٠ | ١,٣٤٤ | ٥٣٦ | ٦ | ٦٥ | ٥٣,١ | ١,٦٧٩ | ١,١٤٣ |
| مصنع انابيب الصلب | ٣,٦١٠ | ٢,٦٢٠ | ٣,٥١٦ | ٢,٦٠٤ | ٣٦ | ١٠٠ | ٢٠,٤ | ٤,٧١٦ | ٢,١١٢ |
| مصنع الصلب المقوى | ١٥,٠٠٠ | ٩,٣٠٠ | ٢٥,٤٤٢ | ١٨,٠٠٠ | ٥٣ | ٢٨٣ | ٤٣,٣ | ٣٦,٠٠٠ | ١٨,٠٠٠ |
| مصنع عناصر المسلح | ٥,٦٦٠ | ٣,٣٠٠ | ١٥,٣٧٢ | ١٠,٠٠٠ | ٥٠ | ١١٣ | ٣٢,٦ | ١٨,٣٧٤ | ٨,٣٧٤ |
| مصنع السلك والكابل | ٦,١٠٢ | ٤,٢٠٠ | ١٨,٣٣١ | ١٥,٦١٥ | ١٦٠ | ٣٨ | ٤٧,٨ | ٢٣,٠٣٣ | ٧,٤١٨ |



# التنمية الصناعية لفلسطين: إطار عمل تصوري مع إشارة خاصة لقيد الحجم

دايتر فايس

كوني قد عملت لثلاثة عقود في المساعدة الادارية، الاستشارية والأكاديمية، فقد اخترت الجانب الثالث لتقديم بعض الملاحظات المختصرة حول موضوعنا. إذ يمكن تصور التنمية الصناعية كعملية تطوير للنمو الكمي مرتبطة بتحول هيكلي نحو مستويات أعلى من الاختلاف والتعقيد. وتشير نظرية النظم التطورية إلى تركيز الاهتمام التحليلي والاستراتيجي على القضايا الحرجة المعنية في أي وقت[1]. وتغيير خيارات السياسة المتبعة في هذه العملية يخضع للقيود المتغيرة.

إن أحد القيود الاقتصادية العملية لفلسطين هو حجمها. ويشترك في هذا القيد ٧٧ بلداً آخراً من مجموع ١٣٠ التي وردت في تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٨، والتي يقل عدد سكانها عن ٧,٥ مليون نسمة. وهناك ٣٤ دولة صغيرة (دول مايكرو) يقل عدد سكانها عن مليون نسمة. ويشكل قيد الحجم مشكلة خاصة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتي برزت في عناوين عدة كتب مشهورة:

«الصغر جميل» (شاماخر ١٩٧٧)، «الصغر ممكن» (ماك روبي ١٩٨١)، «الصغر جميل ولكنه معرض» (السكرتير العام للكمنولث ١٩٨٤)، و«الصغر خطير» (هاردت ١٩٨٥)[2].

- يشكل الصغر عيباً نسبياً في كل القطاعات المنتجة حيث الاقتصاديات واسعة المدى والتكتلات شديدة الأهمية.
- إذا كانت قاعدة الموارد صغيرة فإنها تضيق من مجال تنوع الاقتصاد.
- إن الاعتماد على الأسواق الأجنبية سواء في المواد الخام أو المنتجات يدل على عدم استقرار عالٍ نسبياً.

وقد عالج آرثر لويس هذه المعضلة قبل اربعين عاماً، واقترح العناصر الاستراتيجية الأساسية التالية لتجاوز عقبة الحجم[3]:

- صناعة كثيفة العمل مع توجه قوي للتصدير.

ـ اشراك الاستثمار الاجنبي مع امتلاك المعرفة والخبرة.

ـ انشاء نظام شامل للحوافز العامة، وخاصة الاعفاءات الضريبية للمشاريع المعدة للتصدير.

ـ بنية تحتية فعّالة.

ـ دعم سياسات التصدير من خلال التعاون والتكامل الاقليمي.

وقد طبقت عدة بلدان صغيرة في شرق وجنوب شرق آسيا، مثل تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، ماليزيا، وتايلاند، عدة عناصر أساسية من استراتيجية لويس. وكذلك فعلت قبرص، خاصة بعد التقسيم. وحالة أخرى جديرة بالاهتمام وناجحة جداً هي جمهورية ايرلندا[٤]، التي انضمت الى بلدان أوروبية صغيرة أخرى طبقت في القرن التاسع عشر والعشرين استراتيجيات خاصة بها مقابل البلدان المجاورة الأكبر حجماً[٥].

إن النمط الاستراتيجي للبلدان الصناعية الحديثة جدير بالاهتمام، خاصة إذا ما قورن مع النظم التقليدية ـ التي انقضى عهدها إلى حد ما ـ من الخطة الخمسية الشاملة التي هيمنت على تشكيل منهجية العمل وعلى البحث لأكثر من عقدين.

لقد فضلت اقتصاديات التنمية السائدة في الخمسينات والستينات خيار إحلال الواردت بقيادة القطاع العام. وعلى كل حال، لم يكن هذا خياراً ناجحاً للبلدان الصغيرة التي واجهت مشكلة الحجم. وقد فرض الاضطراب الدولي المتزايد منذ أوائل السبعينات ومتطلبات التكيف الهيكلي لهذا الاضطراب التأكيد على العناصر التالية:

ـ وجود بنية تحتية مؤسساتية فعالة تسمح بتبني سياسة مرنة وملائمة في الأجواء المضطربة.

ـ تقليل دور التخطيط الخمسي الكمي، لتحل محله في النهاية رؤية كيفية متوسطة المدى مرتبطة بخطط سنوية أقل تصلباً (مرتبطة بالميزانيات السنوية).

ـ نظم حافزة عملية لاتخاذ القرارات غير المركزية على مستوى المبادرة ـ العامة والخاصة.

ـ التكيف المستمر للمتطلبات الجديدة لاتجاهات السوق العالمية.

ـ تطوير استراتيجيات محددة وأطر عمل مؤسساتية لتحديد وامتلاك التقنية العالمية وتوظيفها السريع ومزجها في كافة الجوانب الاقتصادية.

ـ وجود قاعدة تعليمية واسعة كمية ونوعية مع التأكيد على المناهج ذات التوجه التقني.

ـ انشاء الجامعات ومعاهد البحث غير الجامعية المرتبطة بالمؤسسات الوطنية وبالمجتمع العلمي والدولي.

ـ وجود اطار عمل مناسب لمنهج اقتصادي واسع المدى.

وعلى العكس من نظم التخطيط الخمسية التقليدية في الاقتصاديات الكبيرة ذات التوجه الداخلي القوي، فإن السؤال الأول الذي واجه البلدان الصغيرة لم يكمن في كيفية تحديد القطاعات أو القطاعات المساعدة التي يفترض أن يكون لها ميزات دولية نسبية. وقد أظهرت التجربة أن التحولات في الأسواق الدولية والتقدم التقني كانت سريعة جداً. وعادة ما وجدت الادارة القومية أنه من الصعب جداً عليها





أن تتلاءم بكفاءة مع ديناميكيات التغيير. فمثلاً، كانت سنغافورة قد قررت مع نهاية الستينات أن تحول مسئولية البحث عن العمليات المنتجة للدخل إلى المشاريع والمبادرة[٦].

وعلى ضوء هذه الخلفية، يمكننا أن نحاول تعريف بعض المقومات الهيكلية والخيارات المتاحة لفلسطين:

ـ امكانية فريدة لقوة عمل عالية التأهيل مع تدريب مهني وخبرة عمل دولية، من أعلى مستوى علمي وتقني إلى كل أنواع الخدمات العصرية المتطورة. وتقوم جامعات ومعاهد بحث ومشاريع في الولايات المتحدة وأوروبا والعالم العربي بتوظيف فلسطينيين أكفاء منذ عقود مضت. وليس بامكان أي من البلاد العربية إيجاد مثل هذه المجموعة من الناس المؤهلين وذوي الخبرة الدولية.

ـ إمكانية تعبئة موارد رأسمال جوهرية من خلال مجتمع الأعمال الفلسطيني الدولي.

ـ يمكن أن توفر أيضاً شبكة لقنوات التسويق.

ـ إن إشارة آرثر لويس السابقة حول وجوب دعم التوجه للتصدير من خلال التكامل الاقليمي، تتناسب مع موقع فلسطين الجوهري من العالم العربي.

ـ إنه لمن الواقعي العمل على تنشيط الالتزام القديم لكل الحكومات العربية تجاه المسألة الفلسطينية، وتحويله إلى دعم فعّال في صورة مساعدة مالية ومنافذ للتسويق.

وإذا نظرنا إلى هيكل واردات العالم العربي، نكاد لا نجد منتوجاً فلسطينياً غير مسوق، من المواد الغذائية المصنعة إلى ملابس الموضة، ومن الأثاث الجميل التصميم إلى الطباعة والنشر، ومن المنتجات الكيماوية والصيدلية ـ طالما أنتجت على مستوى متوسط ـ إلى مواد البناء ذات القيمة العالية مثل الأجهزة الميكانيكية والكهربية المجمعة. وإضافة لذلك، هناك حقل واسع من الأدوات الميكانيكية ـ عندما تنتج على مستوى متوسط من الآلات الزراعية إلى مضخمات المياه إلى اللوازم اليدوية.

إن قضية سياسة التخطيط الصناعي ليست العمل على تطبيق نظم التخطيط الاقتصادي الواسعة التقليدية، التي تنظر الى الانتاج الرأسمالي أو الى النسب بين العمل ورأس المال و/ أو للميزات النسبية على المستوى القطاعي الواسع أو شبه القطاعي. بل إن التحدي يكمن في تحديد الأسواق بواسطة عملية بحث على مستوى المؤسسة بصورة خاصة، ومزودة باستراتيجيات دعم حكومية مناسبة وإطار عمل مؤسساتي مناسب لامتلاك التقنية والتسويق الدولي، الذي قد يتطلب حشد قوة منافسة كبيرة على مستوى الحكومة تضع في الاعتبار زيادة التوجه نحو الحماية الجمركية وإجراءات «التجارة العادلة» في السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة والعالم العربي وأماكن أخرى.

ومن منظور حكومي مستقبلي، هناك ثلاثة مجالات ذات إمكانية كبيرة لتاثيراتها الداخلية المرتبطة بالأسواق الخارجية والمحلية تستحق اهتماماً خاصاً وهي:

١ ـ مجمع صناعي ـ زراعي.

٢ ـ مجمع صناعي مرتبط بالانشاءات.

٣ ـ مجمع صناعات ميكانيكية وكهربية[٧].

قد يكون من الواقعي أيضاً أن نتوقع فترة مطولة من الدعم المالي الخارجي المستمر ـ والتي هي صفة مميزة للبلدان المجاورة أيضاً. وغالباً ما نجحت دول صغيرة في أجزاء أخرى في العالم الثالث في بناء نموذج للدعم يشمل عناصر دخل «الايجار»[8] ـ (من خلال المعونة، تحويلات المهاجرين، وفي حالتنا من خلال سياحة «الارض المقدسة»).

وبالنسبة لفلسطين، تبدو القضية خليطاً استراتيجياً يتكون من تنمية صناعية مع توجه قوي للتصدير وتأكيد على الأسواق العربية وعلى النوعية المتفوقة (التي قلما قدمت حتى الآن من الدول العربية المنافسة الأخرى)[9]، مدعمة بسياسات تضمن المساهمة الجزئية من الخارج على أساس مستمر، للعقدين القادمين على الأقل وفقاً للنموذج المعروف في المنطقة.

ومن هذا المنظور، فإن الكفاءة التقنية البارزة للشعب الفلسطيني ـ كثير منهم في الخارج ـ وموهبتهم العالمية الشهيرة في المقاولات، متضافرة مع الدعم العربي الداخلي في صورة تدفقات مالية مدعمة. وأسواق لتصريف المنتجات، ستشكل امكانية لنجاح آخر في حد ذاتها قائمة على خليط استراتيجي آخر محدد. إضافة إلى استراتيجية «التنين الصغير» السابقة، الدول حديثة التصنيع والمنافسين الأوروبيين ومنطقة البحر المتوسط.

إنه لامتياز أن نشارك في مثل هذه الرؤى التصورية الخلاقة.

## الهوامش:

(١) CF. D. Weiss Theoretische Grundlagen wirtschaftspolitischer Planung in Entwicklungslandern im Wandel weltwirtschaftlicher Rahmenbedingungen, Vierteljahresberichte, vol. 113 (1988), PP. 265.

(٢) CF. G. Ashoff, Entwicklungs - und industries trategische Optionen kleiner Lander der Dritten Welt, German Development Institute, berlin 1988.

أ ـ ج. دولمان: **الفردوس الضائع التوقعات الماضية والحاضرة للجزر الصغيرة في البلدان النامية**.

إي. دومين. ب هاين: **الدول، الدول الصغيرة والجزر**، لندن، سدني، دوفر ١٩٨٥، ص٤٩.

ن. ج خلف: حجم البلد، النمو الاقتصادي والتنمية، مجلة **دراسات التنمية**، مجلد ١٦ (١٩٧٩) ص٦٧.

س. كزنتس: **النمو الاقتصادي للدول الصغيرة**.

روبنسون: **النواتج الاقتصادية لحجم الدول**، لندن، نيويورك، ١٩٦٠، ص١٤.

إي. بليشك: **الدول المايكرو وشؤون العالم، المشاكل المنهجية والخيارات**، واشنطن ١٩٧٧.

(٣) و.إي.لويس: **التنمية الصناعية في الكاريبي**: **التنمية الصناعية في بورتوريكو التصنيع في جزر West Indies البريطانية. المرجع الاقتصادي الكاريبي**، مجلد ١، ١٩٤٩.

(٤) W. Hillebrand, Probleme der Industrieentwicklung nud der Industrieplanung in kleinen Landern - Der Fall Irland, in: V. Timmerman (Ed.), Beitrage zur Industrialisierungs - und Handelspolitik der Entwicklun gslander, Berlin 1980, P. 68f.





(٥) جي دريز: **الصادرات بين دول السوق الأوروبية المشتركة ١٩٥٨ والموقف البلجيكي**، لوڤان ١٩٦١.

ديكسن دي لافينيل: **دراسة حول كفاءة الدولة الصغيرة** ـ بلجيكا.

روبنسون .op. cit : ص٥٤.

فردورن: **تجارة الكتلة الداخلية**، بنيلكس.

روبنسون .op. cit : ص٢٩١.

(٦) D. R. khatkhate ، بي. كي. شورت: **المشاكل المالية والمصرفية المركزية للدول الصغيرة**، التنمية العالمية. مجلد ٨ (١٩٨٠) ص١٠١٧.

ا. بهبي، س. زريقات: **التصنيع في الاردن**، المكتسبات والعقبات، عمان ١٩٨٩.

(٧) ج أشوف .op. cit : ص ٢٦٥.

فانجيزلبر: **المكسيك ١٩٨٣**، ص٤٠٦.

(٨) برترام: **التنمية المدعمة، اقتصاديات المحيط الهادي الصغيرة** التنمية العالمية، مجلد ٤، (١٩٨٦) ص ٨٢٠.

(٩) إن هذه الفجوة الواضحة قد نتجت بسبب استمرار الدول العربية للاستيراد من الممولين الغربيين والشرق الأقصى.

# سياسات التنمية الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة★: قيود وتوقعات

هذه المقالة مكرسة لتحليل إحدى الصفات الرئيسبية لاقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، ذلك الاقتصاد الذي تسيطر عليه الموارد المحولة من الخارج والتي تستثمر أساساً في نشاطات غير إنتاجية. كما وتقيّم المقالة السياسة الاسرائيلية وقيودها على التنمية الصناعية، وكذلك البنية الصناعية التي برزت بعد ٢٢ عاماً من الاحتلال. وفي ضوء قيود الاحتلال والوضع الحالي في القطاع الصناعي، ستحاول هذه المقالة أن تقدم مقترحات بشأن المساعدة التي تتطلبها الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأخيراً، فإن هذه المقالة ستقدم نظرة موجزة للنشاطات الحالية والمستقبلية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## ١ ـ اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة:

### اقتصاد تسيطر عليه الموارد المحولة.

إن المؤشرات الاقتصادية، مثل الناتج القومي الاجمالي، والناتج القومي الاجمالي للفرد، ومعدلات الاستثمار، الخ.. ليست مقاييس ملائمة لتقييم قوة أو ضعف إقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه المفاهيم المرتبطة بالانتاج، والتي وضعت لدراسة الاقتصاديات الانتاجية، ذات أهمية قليلة في اقتصاديات تسيطر عليها الموارد المحولة[١]. ويتمتع اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة بدخل لا يتناسب مع امكانياته الانتاجية. فهو معتمد بشكل كبير على المبالغ المحولة من الخارج: تحويلات المهاجرين، المعونات الفلسطينية والعربية والدولية.

تشير أرقام الحسابات القومية إلى أن استخدامات الموارد أكبر بكثير من الناتج المحلي الاجمالي، مما يعني أن الاستثمار أعلى من الادخار. ويغطي العجز بالمبالغ الممولة من الخارج. وفي الحقيقة إن

★ دراسة من اعداد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.





نسبة عجز الموارد إلى الناتج المحلي الاجمالي، والتي تعادل نسبة موارد الواردات الصافية الى الناتج المحلي الاجمالي، عالية جداً، وقد تراوحت ما بين ٥٧٪ و٧٤٪ في الضفة الغربية خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦، أما في قطاع غزة، فإن هذه النسبة كانت أعلى، حيث تراوحت ما بين ١٣٣٪ و١٥٥٪ خلال نفس الفترة.

إن معدل الاستثمار عالٍ جداً، وهو أعلى بكثير في قطاع غزة الذي يعتمد أكثر على الموارد المحولة. فقد وصل في عام ١٩٨٦ إلى٣٠,٧٪ في الضفة الغربية وإلى ٣٤,٥٪ في قطاع غزة. وهذه المعدلات أعلى حتى من تلك المسجلة في بلدان أخرى في المنطقة مثل الأردن (٢٨٪)، الجمهورية العربية السورية (٢٣,٣٪)، مصر (٢١,٣٪، السعودية (٢٥,٢٪) والكويت (١٩,٨٪). إن المعدلات العالية للاستثمار المسجلة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة تنجم من حقيقة أن الاستثمارات كانت ممولة غالباً من التحويلات الخارجية. وتشير المصادر الرسمية الاسرائيلية إلى أن الاستثمار في الضفة الغربية كان تقريباً مساوٍ لضعف المدخرات في عام ١٩٨٥، وكان ١,٦ مرة أعلى منها في عام ١٩٨٦. أما في قطاع غزة فقد جاوزت الاستثمارات المدخرات بـ ٢,٣ مرة في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦[٢]. وبالتالي فإن الاستثمار ومعدل الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي لا يمكن أن تعتبر مؤشرات ملائمة للأداء الاقتصادي.

(أنظر الجدول اللاحق).

لذلك، فإن اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة تسيطر عليه الموارد المحولة من الخارج. وتبرز الصورة بشكل أفضل عند اختبار الطريقة التي تنفق فيها هذه المبالغ والقطاعات الاقتصادية التي تستفيد منها. فالمبالغ الخارجية كرست أساساً لنشاطات غير انتاجية مثل الأشغال العامة والمشاريع الاجتماعية والتعليمية والخيرية. وقد قلصت التحويلات لقطاعات الانتاج البضائعي بشكل حاد خلال الاحتلال. فمثلاً كانت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة حتى عام ١٩٨٥ تشكل أهم مصدر للمبالغ من الخارج. وقد حولت خلال الفترة ما بين ١٩٧٩ ـ ١٩٨٥ حوالي ٤٠٠ مليون دولار امريكي استخدم أغلبها في الخدمات الاجتماعية ومشاريع البناء والبنية التحتية. وقد تلقت الزراعة والصناعة ٧,٨٪ و٤,٤٪ فقط على التوالي من معونة اللجنة المشتركة ما بين ١٩٧٩ و١٩٨٥. مقارنة بـ ٢٥٪ للتعليم و١٦٪ للبلديات.

ويشير التوزيع القطاعي للمعونة للأراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث المصادر الرئيسية الأخرى للمبالغ، إلى أن الصناعة تلقت نصيباً ضئيلاً فقط من المعونة الدولية: ١,١٪ من برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) الذي بلغت مجمل معونته ٨,٨ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ - ١٩٨٦، و١,٤٪ من مجموع المعونة الكلي (٣٥,٩ مليون دولار) من ثلاث منظمات كبرى في الولايات المتحدة (Pvos) خلال الفترة ما بين ١٩٧٧ ـ ١٩٨٣[٣].

وتبرز الصورة نفسها في التوزيع القطاعي لمجمل تشكيل رأس المال المحلي الكلي. فقد تلقت أعمال البناء والانشاءات أغلب الاستثمار الخاص الاجمالي خلال الفترة ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٦: اكثر من ٨٠٪

في الضفة الغربية وما بين ٨٥ و٩٠٪ في قطاع غزة (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦). ويتوجب ملاحظة النصيب المحدود للقطاع العام في الاستثمار الكلي: فقد كان أقل من ١٥٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال نفس الفترة[٤]. ويعود النصيب المتدني لاستثمار القطاع العام في أعمال الانشاءات إلى غياب السلطة الوطنية، والى المبلغ المتناقص للتخصيصات الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية إن الاستثمار في شراء المعدات والآلات الجديدة لا يتجاوز الحد الأدنى، ويواجه المقاولون الفلسطينيون صعوبات في منافسة المنتجات الاسرائيلية والحصول على القروض والرخص مما لا يشجع الاستثمار في مشاريع صناعية جديدة. وتوجه الاستثمار والمعونة باتجاه النشاطات غير المنتجة ينبع من عاملين رئيسيين:

١ ـ بعض المنظمات العربية والدولية منظمات «خيرية»، أو ليست مستعدة لتقديم الدعم لمشاريع انتاجية.

٢ ـ تشجع السياسة الاسرائيلية المشاريع في الأعمال العامة والبنية التحتية، وتقيد دعمها لمشاريع التنمية. وإن مثل هذه السياسة تمكن اسرائيل من تحرير أموالها العامة لأغراض أخرى.

**الضفة الغربية وقطاع غزة: نسب الواردات والاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨١ ـ ١٩٨٦ (نسب مئوية)**

| | الواردات/ الناتج المحلي الاجمالي | | الاستثمار/ الناتج المحلي الاجمالي | |
|---|---|---|---|---|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة |
| ١٩٨١ | ٧٣,٥ | ١٤٤ | ٢٧,٦ | ٤٢,٥ |
| ١٩٨٢ | ٦٣,٥ | ١٤٥,٤ | ٢٩,٩ | ٤٠,٢ |
| ١٩٨٣ | ٦٥,٧ | ١٥٥,١ | ٢٨,١ | ٤١,٢ |
| ١٩٨٤ | ٥٩,١ | ١٣٨,٣ | ٢٥,٨ | ٣٧,٢ |
| ١٩٨٥ | ٦٠,٨ | ١٣٣,٦ | ٢٩ | ٣٣,٨ |
| ١٩٨٦ | ٥٧,٤ | ١٤٨,١ | ٣٠,٧ | ٣٤,٥ |

**المصدر**: اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاءات، **الملخص الاحصائي لاسرائيل ١٩٨٨**، (القدس، المكتب المركزي للاحصاءات) ص ٧٠٩.





## ٢ ـ السياسة الاسرائيلية والقيود على التنمية الصناعية:

تهدف السياسة الاسرائيلية التي تقيد الاستثمار في النشاطات الانتاجية الى منع تنمية اقتصاد مستقل ناجح، وإلى زيادة اعتماد الاراضي الفلسطينية المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي.

وقد أصبحت الاجراءات الاسرائيلية والقيود على النشاطات الاقتصادية، اكثر حدة منذ بدء الانتفاضة في ديسمبر عام ١٩٨٧. حيث اتخذت أشكالاً لم يسبق لها مثيل تشمل العقوبات الاقتصادية بهدف القضاء على الانتفاضة. كما فرضت قيوداً متزايدة على حركة السكان والقوى العاملة ورأس المال، وعلى الانتاج والتجارة الخارجية. وقد أثرت شدة هذه القيود بصورة بالغة على التنمية الاقتصادية والصناعية.

### أ ـ القيود على الانتاج الصناعي:

إن القيود المفروضة على حركة السكان ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وما بين هذه المناطق والاردن، إضافة إلى منع التجول اليومي المفروض على السكان في أغلب المدن والقرى، قد شل النشاط الاقتصادي تقريباً، وأثر بصورة بالغة على معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة على الزراعة والصناعة والتجارة.

وحسب بعض التقديرات، فإن الناتج القومي الاجمالي قد انخفض أكثر من ٢٥٪ خلال الأشهر الستة الأولى من الانتفاضة[٥]. وتحت هذه الظروف، فقدت عدة صناعات قدرتها على تأمين متطلباتها من المواد الأولية، وبشكل خاص تلك المستوردة من اسرائيل أو من الخارج، عدا عن أنها أصبحت تعمل بأقل بكثير من طاقتها الانتاجية. وقد ازداد وضع الصناعة سوء. وثمة صناعة قليلة جداً استطاعت زيادة قدراتها في السنتين الأخيرتين. وفي الواقع، فقد فرضت السلطات الاسرائيلية قيوداً بالغة الشدة على انشاء مشاريع جديدة، ورفضت اعطاء الترخيص لعدد من المشاريع الصناعية المقترحة. ويجب أن نأخذ بالاعتبار أن مشاريع قليلة من الصناعات متوسطة وكبيرة الحجم سمح لها بالحصول على ترخيص من السلطات الاسرائيلية خلال الاحتلال، وأن أغلب المشاريع التي منحت لها تراخيص هي مشاريع صغيرة الحجم، وبالأخص تلك التي تعمل تحت اتفاقيات تعاقد فرعية مع مؤسسات اسرائيلية. ويهدف رفض الترخيص للمشاريع الصناعية الجديدة إلى منع إقامة صناعات من الممكن أن تنافس المنتجات الاسرائيلية المماثلة، ولضمان سوق مفتوحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمام الصناعات الاسرائيلية.

### ب ـ القيود على التجارة الخارجية:

لقد تأثرت التجارة الخارجية أيضاً بصورة بالغة من جراء القيود الاسرائيلية المفروضة على حركة السكان، وبحقيقة أن بعض المدن والقرى العربية كانت عرضة لعقوبات اقتصادية ومنعت من تصدير بضائعها. فبلدية قباطيا، مثلاً، منعت من تصدير حجارة البناء، التي تشكل مصدر دخلها الرئيسي. وكان العديد من التجار والمقاولين غير قادرين على الحصول على رخص تصدير أو استيراد حتى يقدموا اثباتات بأنهم قد دفعوا كل الضرائب إلى سلطات الاحتلال. وبهذا الخصوص، يجدر الذكر بأن عبء

الضرائب قد تزايد منذ عام ١٩٦٧، حيث أن السلطات الاسرائيلية كانت قد زادت المعدلات، وفرضت في عام ١٩٧٦ ضريبة القيمة المضافة. ويعارض رجال الأعمال الفلسطينيون بقوة ضريبة القيمة المضافة بسبب النتائج الخطيرة التي تتركها على الاقتصاد، ولأنها تخرق ميثاق جنيف وقرارات لاهاي، التي تمنع من فرض ضرائب جديدة في المناطق المحتلة. وقد أصبحت ضريبة القيمة المضافة الآن أحد أخطر القيود المالية المفروضة على تنمية الصناعة والتجارة الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن الأعمال التجارية الصغيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تواجه عبئاً إضافياً في ادارة الضريبة المضافة (سجلات اضافية، تكاليف حفظ الدفاتر) خاصة وأنهم في العادة لا يملكون الخبرة لادارة مثل هذه الضريبة. وقد فشلت الأعمال التجارية الصغيرة عموماً في تقديم المستندات اللازمة، وهكذا تفرض السلطات الاسرائيلية مبالغ مجحفة كضرائب، اضافة الى العقوبات الاستبدادية.

لقد فرضت قيود متزايدة على حركة البضائع من وإلى المناطق الفلسطينية المحتلة. وتبنت السلطات الاسرائيلية عدداً من الاجراءات، بما فيها فرض حواجز تجارية متزايدة بهدف اعاقة التنمية الصناعية. اذ تشدد السلطات على دخول المنتجات الفلسطينية المنافسة للبضائع الاسرائيلية أن تدخل بحرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، فمن أجل تأمين سوق «طبيعية» لمنتجاتها، منعت اسرائيل كثيراً من الواردات من الاردن، كما أنها تقوم بفرض سيطرة محكمة على البضائع المستوردة عبر الجسور الأردنية، ولذلك تصبح الواردات من الأردن مكلفة جداً، وترتفع التكلفة لمثل هذه الواردات أيضاً نتيجة للجمارك الباهظة المفروضة على الواردات من الأردن. إن سياسة الحماية الجمركية التي تتبعها اسرائيل قد زادت من التخصص الصناعي في المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي، حيث تتكون أغلب الصادرات من منتجات صنعت بموجب اتفاقيات تعاقدية فرعية مع مؤسسات صناعية اسرائيلية. ويمكن ملاحظة تغير أساسي في بنية التجارة في المناطق المحتلة، حيث يلاحظ أن معظم صادرات المناطق المحتلة تتكون الآن من بضائع صناعية. فقد بلغت البضائع الصناعية في الضفة الغربية ٨٣٪ من اجمالي الصادرات لعام ١٩٨٦ مقارنة بـ ٢٢٪ في عام ١٩٦٦. وفي قطاع غزة، كانت معظم الصادرات لعام ١٩٦٦ من منتجات زراعية (اكثر من ٩٠٪)، ولكن المنتجات الزراعية شكلت ٢٤٪ فقط في عام ١٩٨٦، وتشير أرقام عام ١٩٨٦ إلى أن اسرائيل استوعبت ٧٠٪ من مجموع الصادرات الصناعية للضفة الغربية وكل صادرات قطاع غزة الصناعية.

وتواجه الصادرات الى الاردن عوائق جديدة بسبب القرار الأردني بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية. حيث لن تتمكن المنتجات الفلسطينية بعد الآن من الدخول بحرية إلى الأردن، كما هو الحال بالنسبة لزيت الزيتون الذي كان يصدر تقليدياً إلى الاردن. ولم يسمح هذا العام (١٩٨٩) لصادرات زيت الزيتون بالدخول بسبب اشباع السوق الأردني. وعلى كل حال، فإن الصادرات ستظل خاضعة لاجراءات المكتب الخاص لجامعة الدول العربية لمقاطعة اسرائيل، والتي تمنع دخول أية بضائع فلسطينية تحتوي على مواد خام مستوردة من اسرائيل أو من خلالها، إلى الاردن والبلدان العربية الأخرى. وقد حددت هذه القيود الصادرات الصناعية الى الأردن بالبضائع التي كانت تصدر اليه





تقليدياً قبل عام ١٩٦٧، وهي زيت الزيتون، السمنة، المنتجات البلاستيكية، الرخام وحجارة البناء.

**جـ ـ رأس المال:**

فرضت رقابة أشد منذ ديسمبر عام ١٩٨٧ على تحويلات رأس المال من الخارج. ويستطيع الأفراد الداخلون الى الاراضي الفلسطينية المحتلة أن يحملوا مبلغاً لا يزيد عن ١٠٠٠ دولار، مقارنة بـ ٤ آلاف دولار قبل بدء الانتفاضة. وعدا عن ذلك، فإن التحويلات من خلال النظام المصرفي (فرع بنك القاهرة ـ عمان) تسيطر عليها سلطات الاحتلال التي يجب أن تبلغ بالمصدر الأصلي للأموال، والجهة المحولة إليها والغرض من التحويل. وعلى المنظمات غير الحكومية والدولية أيضاً أن تبلغ السلطات الاسرائيلية بمصادر أموالها.

وعلى الرغم من هذه القيود، فإن العقبة الرئيسية أمام التمويل الصناعي ليست نقص الأموال، ولكنها شبه غياب الوسطاء الماليين الذين يستطيعون أن يعبئوا الموارد الداخلية والخارجية ويوجهونها نحو التنمية الصناعية. فالقروض عموماً ليست متاحة للمؤسسات الصناعية التي تعتمد في أغلب الحالات على التمويل الذاتي الفردي وحده. وعلى كل حال، فإن بعض القروض متوفرة من مصادر غير رسمية مثل صيارفة النقود أو منظمات غير حكومية معينة.

### ٣ ـ البنية الصناعية:

تشير الأرقام المتوفرة إلى أن الانتاج الصناعي قد ركد خلال الاحتلال، وقد شهد انخفاضاً حاداً منذ ديسمبر ١٩٨٧، وينعكس الركود في الانتاج الصناعي في الضفة الغربية بانخفاض مساهمة الصناعة للناتج القومي الاجمالي من حوالي ٨٪ خلال السبعينات إلى ما بين ٧ ـ ٧,٦٪ خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨. وعلى كل، فإن نصيب الصناعة في قطاع غزة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من ٤,٢٪ في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٩٪ في عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ وإلى ١٢,٦٪ في عام ١٩٨٦[1].

وقد حققت الصناعة في قطاع غزة، والتي كانت تتكون اساساً من ورش صغيرة قبل عام ١٩٦٧، توسعاً نسبياً منذ الاحتلال، بسبب التطور السريع لاتفاقيات التعاقد الفرعي مع المؤسسات الصناعية الاسرائيلية، وبصورة رئيسية في صناعة النسيج.

تتكون اغلب المنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من ورش وصناعات صغيرة الحجم، والتي توظف عدداً قليلاً نسبياً من الناس. ولم يحدث تغير أساسي في الهيكل الانتاجي الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وما زالت الأطعمة والمشروبات والدخان تشكل الفروع الرئيسية للتصنيع في الضفة الغربية، رغم أن نصيبها في المبيعات الصناعية الاجمالية قد تناقص من ٥٦,٨٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٤٠,٧ في عام ١٩٨٧. ويرجع انخفاض نصيب المنتجات الغذائية إلى نمو صناعة المنتجات الكيماوية والمنجمية غير المعدنية. وتنجم زيادة مساهمة الكيماويات في المبيعات الاجمالية (١٥,١٪ في عام ١٩٨٦)

من نمو الصناعة الصيدلية التي تشكل أهم تطور في صناعة الضفة الغربية منذ عام ١٩٦٨. إن الطلب المتزايد على مواد البناء في اسرائيل يساعد جزئياً في تفسير الزيادة في مساهمة المنتجات المنجمية غير المعدنية في المبيعات الصناعية الاجمالية التي ارتفعت من ٣,٢٪ في عام ١٩٨٠ إلى ٩,٣٪ في عام ١٩٨٦.

تعتبر المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية صناعات كثيفة التوظيف للعمال، وتنتجها بالأساس شركات ذات تعاقد فرعي مع الشركات الاسرائيلية. وقد تطور التعاقد الفرعي بشكل سريع وهام في الثمانينات، وانعكس هذا في النصيب المتزايد للنسيج والملابس والمنتجات الجلدية في الدخل الاجمالي للمنتجات المصنعة، والذي ارتفع من ٨٪ في عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٨٪ في عام ١٩٨٥ و ١٣,٨٪ في عام ١٩٨٧. وعلى كل، وبما ان هذا التعاقد يتم بعقود فرعية، فإن مساهمتها في الدخل الاجمالي للمنتجات قد انحدر بقدر كبير، رغم حقيقة أن هذه القطاعات توظف ١/٣ (ثلث) مجمع العمال في مجال الانتاج.

أما في قطاع غزة، فإن المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية تسهم بصورة رئيسية في الدخل الاجمالي للبضائع المصنعة. ٢٩,٦٪ في عام ١٩٨٦ مقارنة بـ ٢١٪ في عام ١٩٨٠. وهذه الصناعات كثيفة العمل، وتوظف حوالي ٤٣٪ من مجموع العمال الذين يعملون في انتاج المواد المصنعة.

### ٤ ـ الاحتمالات أمام التنمية الصناعية:

رغم أن المعونة العربية والدولية قد ساهمت في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، غير أنها فشلت في حماية القطاعات الاقتصادية المنتجة، ألا وهي الزراعة والصناعة.

وبالرغم من هذه المعونة، فإن اقتصاد المناطق المحتلة ليس فقط ملحقاً بـ أو مدمجاً بشكل متزايد في الاقتصاد الاسرائيلي، ولكنه يواجه ايضاً ركوداً وتحطيماً. وفي الحقيقة، فإن اسرائيل قد اتبعت سياسة مزدوجة من الدمج والتحطيم: ـ ١ ـ الدمج من خلال استيعاب العمالة العربية الفلسطينية في الاقتصاد الاسرائيلي والسيطرة الكلية على التجارة. ـ ٢ ـ التحطيم بنسف النمو الكامن في الاقتصاد الفلسطيني من خلال فرض قيود صارمة على التنمية الاقتصادية والصناعية.

وقد اصبحت السياسة الاسرائيلية ذات سيطرة اقتصادية اكثر حدة منذ بداية الانتفاضة في ديسمبر عام ١٩٨٧. حيث طبقت القيود التي كانت مفروضة على التنمية الاقتصادية قبل الانتفاضة بقوة اكبر، وأدخلت طرق جديدة تشمل العقوبات الاقتصادية من قبل سلطات الاحتلال. وعلى كل، فإن الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة قد أثبت أنه قادر على البقاء رغم الاجراءات الاستثنائية التي تتبناها سلطات الاحتلال.

وقد اتخذت سلسلة من القرارات التي تهدف الى اقامة اقتصاد مستقل من قبل القيادة الوطنية للانتفاضة. فقد وجه نداء الى السكان بمقاطعة المنتجات الاسرائيلية، وتدبير شؤونهم. كما تم التركيز





بوجه خاص على تنمية الاقتصاد المنزلي في محاولة لتحقيق الأمن الغذائي، حيث اعطيت الأولية الكبيرة لتنمية الصناعات صغيرة الحجم وخاصة تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي.

إن الأهداف الاقتصادية للانتفاضة هي في الحقيقة الدفاع عن وحماية وجود الاقتصاد الفلسطيني الذي سيؤمن المحافظة على الكيان والهوية الفلسطينية. وذلك، فإن عدة اجراءات مطلوبة لوقف تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، وانخفاض الانتاج، وللحد من الدمج في الاقتصاد الاسرائيلي، ولتحقيق تنمية اقتصادية ذاتية، والاعتماد على الذات.

وفي ظل القيود التي فرضها الاحتلال، وكذلك في ظل الوضع الحالي للقطاع الصناعي وأهداف الانتفاضة في تحقيق الاعتماد على الذات وبناء اقتصاد مستقل، فإن أي برنامج مطروح لمساعدة الصناعة في المناطق المحتلة يجب أن يركز على النشاطات الاربع التالية كما هي مدرجة حسب الأولية:

أ ـ تقديم المعونة التقنية للصناعات القائمة.

ب ـ تقديم مساعدة تقنية لمراكز التدريب المهني والجامعات.

جـ ـ تنفيذ مشروعات ذات طبيعة صغيرة الحجم جداً (اقتصاد منزلي).

د ـ تحديد وتعزيز المشروعات متوسطة الحجم.

**أ ـ تقديم المعونة التقنية للصناعات القائمة:**

إن تقديم المعونة التقنية للصناعات القائمة يجب أن يهدف إلى مساعدة الصناعات على ضبط الركود أو التدهور في الانتاج ولتحقيق استخدام كامل الطاقة الانتاجية. كما ويجب أن يهدف أيضاً إلى مساعدة تلك الصناعات لتقليل اعتمادها على الاقتصاد الاسرائيلي بالنسبة للتزود بمتطلبات الانتاج (مواد خام ومعدات) وتسويق المنتجات المصنعة المعدة للتصدير. وهذا يعني وجوب اتاحة مصادر خارجية بديلة لمواد الانتاج وتأمين أسواق خارجية. ويجب أن تقدم المعونة لتحسين نوعية البضائع المنتجة حتى تستطيع أن تواكب المستويات العالمية.

كما يجب أن تهدف المعونة التقنية الى حل المشاكل التقنية والادارية والمالية التي تواجهها صناعات المناطق المحتلة. ويمكن أن يتبع مفهوم قطاعي بهدف تحديد المشاكل الحالية وتقديم الحلول المناسبة لها. وبهذا الخصوص، يجب أن يوجه اهتماماً خاصاً للصناعات التي تعمل بموجب ترتيبات تعاقد فرعي مع الشركات الاسرائيلية. فهذه الصناعات تواجه مشاكل محددة (فهي تعتمد بصورة كبيرة على الاقتصاد الاسرائيلي). ويجب ايجاد الوسائل والسبل لاعادة توجيه هذه الصناعات للسوق المحلي والدولي.

**ب ـ زيادة المهارات التقنية:**

ان النقص في المهارات الادارية والتقنية المناسبة، هي احدى المشاكل الكبرى التي تواجه القطاع الصناعي في المناطق المحتلة. ويجب أن تعطى الأولوية الرئيسية في أي برنامج للمعونة الاقتصادية للمناطق المحتلة، لرفع المهارات التقنية من خلال تقديم التدريب والمساعدة لمراكز التدريب المهني

والكليات والجامعات. ولهذا السبب، يجب أن تحدد وتقيم حاجات الفروع الصناعية في الميدان التقني. واكثر من ذلك، فإن تنمية المقاولات يجب أن تشكل واحدة من النشاطات الرئيسية للمؤسسات الخارجية التي تقدم المعونة الاقتصادية. ويمكن أن يتحقق هذا من خلال مد المساعدة إلى المقاولين في تحضير دراسات الجدوى والاشراف الصحيح على المشروعات وأساليب السيطرة.

**جـ ـ تنفيذ مشروعات ذات حجم صغير جداً:**

أخذاً في الاعتبار القيود الحالية التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على إقامة مشروعات جديدة، فإنه من الملح أن تكون الاستراتيجية الصناعية موجهة باتجاه المشروعات صغيرة الحجم، نظراً لأنها لا تحتاج للمصادقة أو الترخيص من سلطات الاحتلال. لذلك، فإن استراتيجية صناعية كهذه ترتكز على بعث الاقتصاد المنزلي. ولهذه الصناعة ميزة زيادة الانتاج المحلي والاعتماد على الذات، خاصة في مجال الصناعات الغذائية ـ الزراعية. وبهذا الشأن، يجب ملاحظة أنه منذ بدء الانتفاضة، بدأ الاقتصاد المنزلي يتطور. ولكن يجب ايجاد طرق ووسائل لانجاح هذا الاقتصاد اكثر وتطويره على نطاق أوسع.

**د ـ تحديد وتعزيز المشاريع متوسطة أو كبيرة الحجم:**

لقد اثبتت تجربة ٢٢ عاماً من الاحتلال أن السلطات الاسرائيلية قد وافقت حتى الآن على اقامة عدد قليل فقط من المشاريع الصناعية متوسطة أو كبيرة الحجم. كما أثبتت أيضاً أن المساعدة السياسية من المجتمع الدولي للمناطق الفلسطينية المحتلة، وبالأخص مساعدة البلدان الأوروبية، هي عامل مهم في تنفيذ مثل هذه المشروعات. وبهذا الخصوص، فإن الضغط الذي مارسته السوق الأوروبية المشتركة على اسرائيل للسماح بتصدير المنتجات الفلسطينية إلى اوروبا وتسهيل ذلك، وموافقة السلطات الاسرائيلية على هذا الطلب للسوق الأوروبية، كان مهماً.

وتتفاوض حالياً بعض الحكومات الأوروبية على تنفيذ مشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة مع السلطات الاسرائيلية. لذلك، ووفق الاوضاع الحالية في المناطق الفلسطينية المحتلة، يجب أن يكون هناك فهم واقعي لتحديد بعض المشاريع الجيدة التكوين والناجحة، ودعمها بالمعونة من البلدان الغربية.

## ٥ ـ النشاطات الحالية والمستقبلية للجنة الاقتصادية والاجتماعية بغرب آسيا

تحتل النشاطات المتعلقة بالمناطق الفلسطينية المحتلة أهمية كبرى لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA)، بسبب الأهمية المتزايدة للموضوع ولحقيقة أن فلسطين تعتبر عضواً كاملاً حديث الانضمام في اللجنة. وتتكون النشاطات الرئيسية للجنة من اجراء البحوث والدراسات في الميادين المتنوعة: الزراعة، الصناعة، المالية، التجارة وتنمية الموارد البشرية. ويمكن تلخيص نشاطات اللجنة المتعلقة بالصناعة كما يلي:

**أ ـ نشاطات حالية:**

١ ـ في عام ١٩٨٧ اعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسحاً لمراكز التدريب المهني





في الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولة لتقدير حاجات التدريب المهني.

٢ ـ في عام ١٩٨٧ أعدت دراسة مشتركة مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNICTAD) عن القطاع المالي الفلسطيني تحت الاحتلال. وقد حللت الدراسة المشاكل التي تواجهها المناطق الفلسطينية المحتلة لتمويل النشاطات الاقتصادية الجارية والتنمية المستقبلية، وقيمت الاحتمالات للاعتبار السياسي.

٣ ـ قدمت خدمات استشارية للجامعة الفلسطينية المفتوحة بهدف تطوير برامج الجامعة.

٤ ـ أعدت تقرير ريفي عن القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٨٩. وقد هدف التقرير الى تحديد المشاكل والعقبات التي تواجه التنمية الصناعية.

٥ ـ اعداد دراسة جدوى على مشروع لمنتجات الألبان، وقد شارفت على الانتهاء وكان هذا المشروع قد حدد سابقاً من قبل اللجنة (ESCWA) كمشروع ذي أولوية طالما أنه سيزيد من الاكتفاء الذاتي والدخل ويساعد في تحقيق الأمن الغذائي.

٦ ـ تعد اللجنة (ESCWA) حالياً تحضيرات مشتركة مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر تضامن مع الصناعة في المناطق الفلسطينية المحتلة. ويهدف هذا المؤتمر إلى تحديد المشاكل التي يواجهها القطاع الصناعي، وتقديم المقترحات لحل هذه المشاكل، واختيار فرص الاستثمار من بين عدد من نماذج المشاريع التي ستقدم إلى المؤتمر وتحفيز تلك النماذج التي سيتم اختيارها.

**ب ـ النشاطات المستقبلية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا:**

إن النشاطات المستقبلية للـ ESCWA، ستتركز على تحديد وتعزيز المشاريع ذات الأولوية للمناطق الفلسطينية المحتلة.

وسوف تبدأ اللجنة (ESCWA) قريباً في وضع مشروع لمنتجات الألبان، اثبت أنه واحد من عدة مشاريع ذات الأولوية في الصناعات الغذائية ـ الزراعية.

وتنوي اللجنة (ESCWA) زيادة معونتها الاقتصادية للمناطق المحتلة بتحديد أولوية للمشروعات صغيرة الحجم، واتباع ذلك بتحضير اشكال المشروع ودراسات الجدوى، وتعزيز المشاريع ذات الأولوية من خلال حشد الموارد، تمويل المشروع والتنفيذ والمتابعة. وسيعطى اهتمام خاص لتطوير الموارد الانسانية ورفع المهارات التقنية وبناء المؤسسات. ومن المقرر أن يتم اعداد دراسة لتحفيز المقاولات الصناعية وتكوين رؤية عملية لتمويل الصناعة صغيرة الحجم وذلك في عام ١٩٩٠.

وأخيراً، فإن اللجنة (ESCWA) تود أن تشير إلى أنه في عام ١٩٨٦ قد تشكل داخل سكرتاريتها فريق عمل خاص للتنسيق والمبادرة ومتابعة النشاطات المتعلقة بتقديم المعونة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني.

### هوامش:

(١) م. شاتلس و ي. شمايل، «نحو اقتصاد سياسي جديد للتصنيع في بلدان الشرق الأوسط العربية»، **المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط**، رقم ١٦ (١٩٨٤)، ص ٢٥١ ـ ٢٦٥.

(٢) تم حساب الأرقام في اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاءات، **الملخص الاحصائي لاسرائيل ١٩٨٨**، (القدس، المكتب المركزي للاحصاءات) ص ٧٠٩ ـ ٧١٠.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **القطاع الفلسطيني المالي تحت الاحتلال الاسرائيلي**، (٨ تموز ١٩٨٧).

(٤) تم حساب الأرقام في اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاءات، **الملخص الاحصائي لاسرائيل ١٩٨٨**، (القدس، المكتب المركزي للاحصاءات) ص ٧١٢.

(٥) صحيفة «**الفجر**» الفلسطينية الأسبوعية الصادرة في القدس، ٢٤ تموز ١٩٨٨ (باللغة العربية).

(٦) اسرائيل، المكتب المركزي للاحصاءات، **الملخص الاحصائي لاسرائيل**، لسنوات عدة، (القدس، المكتب المركزي للاحصاءات).



# انتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. عطا سليم

### مقدمـــة:

ينعكس معدل النمو الاقتصادي لأمة ما في زيادة انتاجها السلعي والخدماتي في فترة معينة، وفي اطار عملية التطور الاقتصادي، فان عنصري الانتاج والانتاجية هما العاملان الأساسيان في تحديد مدى نموه، حيث تعبران بشكل جلي عن مدى كفاءة وقدرة اقتصاد ما على استغلال موارده المتاحة وكيفية توظيفها.

ونظراً للدور الهام الذي تلعبه الصناعة في الاقتصاد الوطني في العصر الحديث، فان للانتاجية دوراً مميزاً في الكشف عن مدى نمو أو اعتلال هذا القطاع الهام، وذلك يبدو واضحاً في دورهما الفاعل في زيادة انتاج الوحدة من المدخلات وزيادة الدخل القومي، ويكتسب مؤشر الانتاجية اهمية، من حيث ان زيـادة الانتاج الصناعي بأية تكلفة كانت ليس هو المطلوب، وانما هدف أي صناعة ان تحقق زيادة الانتاج بشكل منتظم وبتكلفة أقل، وبمعنى اوضح، فان الزيادة الكبيرة ليست مؤشرا مرضياً لمقياس النمو الاقتصادي في بلد ما، اذ يجب أن يترافق ذلك مع انخفاض تكلفة كل وحدة اضافية تنتج.

### أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة الانتاجية الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة أهميتها من حيث كونها مؤشراً هاماً للكشف عن مدى كفاءة وفعالية الاداء الصناعي، وتبيان أسباب اعتلاله، كما ان هذه الدراسة تركز بشكل رئيسي على ابراز اتجاهات الصناعة التحويلية، حيث أن العديد من الدراسات لم تعط مؤشراً دقيقاً عن الموضوع لتركيزها على دراسة الانتاجية في القطاع الصناعي ككل (التحويلية والاستخراجية)، حيث ان مستوى الانتاجية في هذا القطاع لا يعبر بوضوح عن مستوى الانتاجية في الصناعات التحويلية

نظراً لأن الارتفاع النسبي للانتاجية يعود في معظمه الى العائدات الرئيسية ككل من صناعة الزيتون والمحاجر والمناشير، فاذا استثنينا عائدات عصر الزيتون فان مؤشر الانتاجية، يدل وبكل وضوح على الانخفاض الشديد للانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية، كما سيأتي لاحقا، لذا فاننا سنلقي الضوء في هذه الدراسة على انتاجية العمل في الصناعة التحويلية لمعرفة اسباب اعتلالها واقتراح سبل عملية لمعالجة ذلك.

وفي اطار دراسة الانتاجية في القطاع الصناعي في الأرض المحتلة، فان انتاجية العمل ستؤخذ كمؤشر لدراسة الانتاجية، نظراً لما للانسان من دور هام وفاعل في العملية الانتاجية ولما لانتاجية العمل من خصائص تسهل عملية قياسها، ويذكر أن هذا المؤتمر هو الأكثر اتباعاً لدى كثير من الدول حالياً.

**مفهوم الانتاجية:**

لقد تم تفسير وتعريف مصطلح الانتاجية من قبل العديد من الباحثين والاقتصاديين بطرق مختلفة ووجهات نظر كثيرة فالاقتصادي Ewan Claugue يعرف الانتاجية بأنها «تعبير يستعمل بشكل واسع ليعبر عن الكفاءة الكلية التي تعمل بها صناعة ما»[1]، واما مكتب منظمة العمل الدولية فعرف هذا المفهوم «بأن انتاجية عنصر انتاجي ما «كالعمل ورأس المال.. الخ هي نسبة المخرجات الى مدخلات هذا العنصر»[2].

وبشكل مبسط، فان هذا المفهوم يعني الاقتصاد في عناصر الانتاج المختلفة من رأس مال وعمل وآلات واستخدامها استخداماً أمثل في العملية الانتاجية، وهذا ما يطلق عليه الانتاجية الكلية، أما الانتاجية الجزئية فتعني دراسة عنصر من عناصر الانتاج وقياس نسبة مخرجاته الى مدخلاته.

## انتاجية العمل في قطاع الصناعة

تعتبر انتاجية العمل في قطاع الصناعة انعكاسا للاوضاع العامة التي يمر بها الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، فالعوامل العديدة الذاتية والخارجية منها وبالتالي انخفاض الاداء الصناعي، لها تأثير بارز على انخفاض انتاجية هذا القطاع.

لقد ارتفعت انتاجية العمل بالقيمة المطلقة من ٣٢٨٤ دولار سنة ١٩٨٠ الى ٤٩٣٤ سنة ١٩٨٦، محققة بذلك نمواً سنوياً بمعدل ٦٪ في الضفة الغربية، وازدادت من ٢٩٨٨ الى ٤٤٠٠ خلال الفترة نفسها في قطاع غزة بمعدل ٦,٦٪، وبالرغم من النمو المعقول الذي حققته الانتاجية في هذا القطاع، فانها تعتبر متدنية جداً اذا ما قيست بانتاجية العامل في القطاع الصناعي في اسرائيل او غيرها من الدول المجاورة، او منع انتاجية العمل الكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الضفة والقطاع، وفي هذا الصدد يذكر «باهيري» ان انتاجية العامل الواحد في قطاع الصناعة بالقيمة المضافة هي ٥١٪[3] من معدل الانتاجية الكلية للعامل الواحد في الضفة الغربية، كما ان انتاجية العامل في الضفة الغربية





(بالقيمة المضافة) هي ١٩٪[4] من انتاجية اسرائيل، وهذا الضعف في انتاجية العامل عائد الى ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي مقارنة مع القطاعات الاخرى، والتي لم تتجاوز ٨٪ سنة ١٩٨٦، ويعود ذلك الى أسباب ذاتية وخارجية سيأتي توضيحها فيما بعد.

**اتجاهات الانتاجية الصناعية:**

كما يتضح من الجدول رقم (٥)، تأتي صناعة الخامات غير المعدنية على رأس الصناعات التحويلية في الضفة الفلسطينية من حيث معدل نمو انتاجية العامل في القطاع الصناعي، حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذا الفرع ٢٦,٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧، حيث شهدت الانتاجية ازدياداً ترافق مع ارتفاع في العائدات بمعدل ٣٧,٥٪ سنوياً، بينما ارتفع معدل التشغيل بنسبة ٨,٨٪، وهذا مؤشر واضح ان الزيادة في النمو السنوي للانتاجية في هذا النوع تعود الى النمو السريع للعائدات.

ومن الجدير بالذكر هنا، ان معدل الانتاجية بالقيمة المطلقة في هذا النوع كان أقل من مستوى الانتاجية العام او بالمقارنة مع الفروع الصناعية الأخرى، حيث لم تصل الانتاجية في هذا الفرع الى اكثر من ١٦٠٨ دولار سنة ١٩٨٧ او مال يعادل ٣٨,٥٪ من الانتاجية في فرع المواد الغذائية في نفس العام، ويمكن عزو هذا الى الارتفاع في معدل نمو العمالة في هذا الفرع الى النمو العالي للعمال من بين كافة الفروع الصناعية خلال الفترة المدروسة.

يلي ذلك فرع الملابس والنسيج والجلود ومنتجاتها، حيث بلغ معدل النمو السنوي للانتاجية ١٦,٩٪، ورافق هذا النمو ارتفاعا في معدل العائدات بلغ ٢٢,٥٪ وزيادة في العمالة بمعدل لم يتجاوز ٤,٨٪ سنوياً، أما معدل الانتاجية بالقيمة المطلقة فهو لم يتعد ٤١,٧٪ من المعدل الكلي للانتاجية الصناعية في ١٩٨٧.

وتنخفض الانتاجية بالقيمة المطلقة في هذا الفرع نتيجة لعدة اسباب، أهمها نقص التقنية العالية في هذا الفرع، حيث يعتمد بشكل رئيسي على العمالة الكثيفة لشركات اسرائيلية ترتبط معها بعقد باطني وتقوم هذه الشركات اصلا على استغلال الأيدي العاملة الرخيصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة العاملات الاناث، وجدير بالذكر ان مجموع العاملين في هذا الفرع بلغ حوالي ٣٣٪ (جدول رقم ٢) من مجموع العاملين في الفروع الصناعية المختلفة في الضفة، وفي الوقت ذاته بلغت مساهمتها ١٣,٧٪ من مجموع العائدات (جدول رقم ١).

كما يمكن رد انخفاض الانتاج والانتاجية في هذا الفرع الى الارتفاع الشديد في عدد الوحدات التي لا توظف عملاً بأجر (Self - Employed)، حيث ان هناك ٢٠٨ وحدة صناعية من ٥٩٥ ليس لديها عمالا بأجر (٣٥٪) سنة ١٩٨٧، وعائداتها لم تتجاوز ١٨٤,٠٠٠ دولار، أي ما يعادل فقط ٦,٧٪ من مجموع عائدات هذا الفرع، كما ان انتاجية الوحدات هذه لم تتجاوز ٤٧٩ دولار، أما الوحدات ذات العمالة المأجورة فهي ٧١٩[5].

أما فرع الخشب فقد حقق نمواً مشابها لفرع الملابس والجلود حيث بلغ معدل النمو السنوي للانتاجية ١٦,٧٪ وحقق زيادة في الانتاج وصلت الى ٢٠,٧٪ للفترة ذاتها، في حين أن النمو السنوي للعمالة كان الأقل من كافة الفروع في الضفة، حيث بلغ ٣,٥٪. أما الانتاجية بالقيمة المطلقة فكانت منخفضة اذ لم تتجاوز ٨٤٦ دولاراً سنة ١٩٨٧، أي حوالي نصف المعدل العام للانتاجية الصناعية في الضفة.

واذا تفحصنا وضع الانتاجية في هذا القطاع فان انخفاضها ـ كما هو الحال في معظم الصناعات المحلية ـ يعزى الى صغر حجم الوحدات في الفرع وتركز الطابع الحرفي التقليدي لهذه الصناعة، حيث ان ٨٢٪ من وحدات هذا الفرع سنة ١٩٨٧ تراوح حجم العمالة فيها ١ ـ ٣ عمال، ولا يوجد الا خمس وحدات فقط من بين ٤٨٥ توظف ١١ عاملاً فأكثر، اضافة الى ذلك فان ٢٩٢ وحدة (٦٠,٢٪) لا توظف عمالة بأجر ولم تتجاوز مردودية العامل فيها أكثر من ٦٠٠ دولار في السنة[٦].

كما ارتفع معدل نمو الانتاجية في فرعي المعادن الاساسية والمطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية حيث بلغت ١١,٩٥٪، ٩,٤٪ على التوالي. وبالنسبة للانتاج فقد بلغ ١٧,٣٪ في الفرع الاول و ١٧,٧٪ على التوالي. وبالنسبة للانتاج فقد بلغ ١٧,٣٪ في الفرع الاول و ١٧,٧٪ في الفرع الثاني، وأما معدل التشغيل فقد ازداد بمعدل ٤,٧٪ على التوالي. أما النمو بالقيمة المطلقة فكان مرتفعا نسبيا، اذ بلغ في المطاط والكيماويات ٢٣٨٢ دولار سنة ١٩٨٧، ومرد ذلك بشكل رئيسي الى كبر حجم مؤسسات الصناعة الكيماوية نسبيا مقارنة مع غيرها، حيث أن ١٠,٩٪ تقريبا من مجموع هذه الوحدات يوظف ١١ عاملا فاكثر ومنها ١٤ مؤسسة أي ١٨,٨٪ توظف ٢١ عاملا فأكثر، وهذا يجعلها تستفيد من ميزات الحجم الكبير نسبيا، مما يقلل من تكلفة الوحدة المنتجة، اضافة الى الاعداد الماهر للعامل في هذه الصناعة كونها تحتاج الى تقنية نسبية معينة.

وبالنسبة لفرع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ، فرغم أنه حقق اعلى مردودية للعامل بلغت ٤١٨٥ دولارا سنة ١٩٨٧، الا أن نمو الانتاجية كان الأقل انخفاضاً، اذ لم تتجاوز ٤,٨٨٪ سنوياً. وعن التشغيل فكان بمعدل ٥,٣٧ سنوياً وزيادة الانتاج كانت بمعدل ١٠,٥٪ سنويا وارتفاع الانتاجية بالقيمة المطلقة يمكن عزوه الى ارتفاع نسبة العائدات الذي تجاوز ارتفاع نسبة التشغيل، ويعود ارتفاع الانتاجية في هذا الفرع الى درجة التطور التقني لدى كثير من وحدات هذه الصناعة، والى عائدات التصدير.

أما في قطاع غزة فان الوضع لم يختلف عنه كثيراً في الضفة الغربية، حيث ان معدل النمو السنوي للانتاجية بلغ ١٢,٥٪ مقابل ١١,١٪ في الضفة وكان ذلك متزامنا مع زيادة في معدل الانتاج قدرها ١٦,٣٪. وبالنسبة لمعدل التشغيل فقد ارتفع بمقدار ٣,٥ للفترة ذاتها.

يتضح من الجدول رقم (٦) ان فرع المواد الغذائية والمشروبات والتبغ قد حقق أعلى معدل لنمو الانتاجية في قطاع غزة، حيث وصل الى ١٧,٨٪ مع زيادة في معدل الانتاج قدرها ١٤٪، وخلال الفترة





المذكورة، انخفض عدد العاملين في هذا الفرع بشكل لافت للنظر، حيث كان نموه سلبياً، وهذا بدوره يفسر هذا النمو في الانتاجية لهذا الفرع، حيث أن زيادة الانتاج ترافقت مع نمو سلبي في عدد العاملين (زيادة في المخرجات بنسبة أكبر من المدخلات)، حيث انخفض عدد العاملين من ٦٦٠ سنة ١٩٨٠ الى ٤٣٢ عاملا سنة ١٩٨٧ (جدول رقم ٤)، كما ان هذا النمو في الانتاجية رافقه أعلى انتاجية بالقيمة المطلقة لهذا الفرع من بين كافة الفروع الصناعية الاخرى في قطاع غزة، حيث بلغ ٢٠٩١ دولارا عام ١٩٨٧ (انظر الجدول) وهذه القيمة تعتبر منخفضة اذا ما قورنت بمثيلتها في الضفة الغربية، حيث انها أقل من النصف، وهذا الهبوط في مستوى الانتاجية في الفرع عائد بشكل أهم الى صغر حجم هذه الوحدات مقارنة معها في الضفة او اسرائيل حيث ان ما يقارب ٧٦٪ من هذه الوحدات توظف ١ ـ ٣ عمال، مما يعزز طبيعتها الحرفية كورش أكثر من كونها صناعة، كما أن ٥٨٪[١] من هذه الوحدات تشتغل عمالة على المستوى الاسري فقط.

ويندرج فرعي الملابس والنسيج والجلود ومنتجاتهما ثم المعادن الاساسية في المرتبتين الثانية والثالثة من حيث معدل نمو الانتاجية بين صناعات القطاع، اذ سجلا نمواً جيداً بلغ ١٦,٩٪، ١٤,١٪ على التوالي، وحقق الفرع الاول نمواً متصاعداً في الانتاج بلغ ٢٥,٣٪ سنوياً، في حين أن ارتفاع معدل العمالة كان ٤٠٪. أما في فرع المعادن الأساسية فقد وصلت الزيادة في الانتاج الى ١٤٪، والتشغيل الى ٤,٥٪، ورغم الزيادة المضطربة في معدل نمو الانتاجية في فرع الملابس والنسيج الا أن مردودية العامل في هذه الصناعة (Worlcer Revenue Per) كانت منخفضة جداً حيث لم تتجاوز ٥٥٦ دولاراً سنة ١٩٨٧ وهي الاقل بين صناعات الضفة وغزة، اذ يعكس تطور معدل نمو الانتاجية تحسناً في اسلوب الانتاج والتقنية وعليه فان انخفاض مستوى انتاجية العامل بالقيمة المطلقة يؤكد أن كثيراً من انتاج هذه الوحدات لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية الاسرائيلية، حيث ان الانتاج يتم بتعاقد مع الشركات الكبرى في اسرائيل.

أما الصناعات المعدنية في غزة، فقد حققت انتاجية العامل فيها نمواً أكبر من المستوى العام للانتاجية الصناعية في قطاع غزة، ومرد ذلك الى زيادة في الانتاج تفوق بثلاثة اضعاف تقريباً ارتفاع معدل التشغيل.

أما في قطاع الاخشاب، فان الانتاجية ارتفعت بوتيرة أقل، حيث بلغ معدل النمو السنوي للفترة المدروسة ٧,٥٪، بزيادة في الانتاج قدرها ١١,٦٪، أما التشغيل فقد بقي في مستواه العام ٤,٥٪، وأما مردود العامل فلم يزد عن ٨٤٠ دولاراً، ولا يختلف هذا الوضع عنه كثيراً في الضفة.

من خلال هذا العرض لاتجاهات الانتاجية في الصناعة التحويلية في الارض المحتلة، ومن خلال المعطيات الاحصائية الواردة، يمكن استخلاص أهم ميزات انتاجية العمل في صناعة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ انخفاض مستوى انتاجية العمل في القطاع الصناعي بشكل عام، وفي الصناعة التحويلية بشكل خاص. فرغم الزيادة النسبية في انتاجية العامل الواحد، فانها ما زالت تعتبر متدنية جداً، اذا ما

قيست بغيرها من الدول النامية. فبينما بلغت الانتاجية للعامل في قطاع الصناعة عام ١٩٨٦ ما يقارب ٤٦٥٩ دولار في الارض المحتلة، فانها وصلت الى ١٣٨٤٥[٨] دولار في قطاع الصناعة التحويلية في الاردن. أما الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية - باستثناء عصر الزيتون - فان الصورة تبدو قاتمة جداً، حيث لم يتجاوز متوسط عائد العامل الواحد ١٠٨٩ دولار ؟في الضفة وغزة معا). وهذا ما يؤكد انه لم يطرأ على القطاع الصناعي تغير جدير بالاهتمام طوال عشرين عاما من سنوات الاحتلال، وان القاعدة الصناعية الأساسية كما زالت ذات طابع حرفي صغير الحجم.

٢ - ينفرد فرع المواد الغذائية والمشروبات والدخان، بأعلى متوسط للانتاجية في كل من الضفة وغزة، وهذا يشير الى ان الصناعة التحويلية فيهما ما زالت تتمتع بخصائص الدول الأقل تقدماً، حيث يطغي هذا الفرع على الفروع الصناعية الاخرى.

ويذكر ان عائدات هذا الفرع ايضاً تساهم بأكثر من ٤٠٪ من العائدات الصناعية التحويلية في الأرض المحتلة.

٣ - التفاوت الواضح في مردودية العامل في قطاع الصناعة التحويلية في كل من الضفة وغزّة، فعلى الرغم من انخفاض عائد العامل في الضفة، الا ان الانخفاض أشد حدة في غزة، فبينما بلغت انتاجية العامل سنة ١٩٨٧، ١٦٦٨ دولار في الضفة فانها لم تتجاوز ٩٦٢ في غزة في نفس العام، وهذا التفاوت مرده الى التقدم التقني النسبي في الضفة عنه في غزة، اضافة الى زيادة الاستثمارات والحجم الأكبر لبعض صناعات الضفة.

٤ - يوضح (الجدولان ٥، ٦) الاختلاف البين في انتاجية العامل بين الفروع الصناعية في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كذلك الاختلاف الواضح بين فروع الصناعة في المنطقة ذاتها (انظر جدول ٥، ٦)، وهذا يعود الى طبيعة كل صناعة ونسبة الموانع التي تحدد نموها.

٥ - التقلب في نمو الانتاجية في الصناعة من فترة لأخرى. ففي الوقت الذي بلغ معدل التغير في الانتاجية ٣٥,٩٪ سنة ١٩٨٦ في الضفة، فانه في العام التالي انخفض الى ١٠,٥٪، ثم انه كان سلبيا عام ١٩٨٣. أما بالنسبة للقطاع ، فرغم التغير الايجابي في النمو في العديد من السنوات فقد شهدت الانتاجية تغيراً في سنوات ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٤ (جدول ٦) وهذا ما يدل بشكل واضح على عشوائية التخطيط وتخبطه في قطاع الصناعة. من ناحية، ومن ناحية اخرى على ضعف مصداقية الاحصاءات الاسرائيلية بخصوص الاراضي الفلسطينية المحتلة.

أما ضعف الانتاجية في هذا القطاع فيمكن عزوه الى الاسباب التالية التي تولدت اصلاً من سياسات الاحتلال الاسرائيلي المقيدة لكل محاولات التطوير الصناعي:

**١ - صغر حجم الوحدات الصناعية:**

يعود الفضل في رفع انتاجية الوحدة الصناعية، ليس الى العوامل التقنية ورفع كفاءة العمل فحسب، ولكن ايضاً الى امتيازات اقتصاديات الحجم الكبير، حيث أن صغر حجم الوحدة الصناعية في الأرض المحتلة يجعلها تفقد الكثير من هذه الميزات، خاصة اذا علمنا أن ٩٠,٢٪ من الوحدات في الضفة





الفلسطينية و ٨٩,٦٪ في غزة توظف ١ - ٧ عمال للمنشأة الواحدة سنة ١٩٨٧[٩]، فان ذلك يعني بوضوح ان الجزء الاعظم من هذه الوحدات ما زال ذا طبيعة حرفية تقليدية أكثر منه صناعة تعتمد في معظمها على العمل الكثيف. واذا افترضنا هنا ثبات عناصر الانتاج الاخرى «كالعمل ورأس المال» في الوحدات الصناعية في الارض المحتلة، فان صغر حجمها يحد من قدرتها على الحصول على مواد اولية بأسعار معقولة. كما ان انخفاض مستوى التخصص وضعف القدرة الادارية والتغير لهذه الوحدات يحدد قدرتها التسويقية، خاصة في جو من التنافس غير العادل والاحتكار الذي تفرضه سلطات الاحتلال، حيث أن هذه العوامل المجتمعة تؤدي الى ارتفاع تكلفة الوحدة الانتاجية وبالتالي الى انخفاض انتاجية العامل.

**٢ - نوعية القوى العاملة:**

رغم توفر هذا العنصر الانتاجي الهام في الارض المنحتلة، فان اليد العاملة ما زالت بحاجة ماسة الى تنمية قدراتها الفنية وزيادة تدريبها، حيث ان مهارة او قدرة العامل تلعب دوراً مؤثراً في انتاجيته، حيث ان هناك ارتباطاً ايجابياً بين مستوى المعيشة لبلد ما والمهارة التي يستطيع العامل أن يحصل عليها. فنتيجة لظروف العمل في الأرض المحتلة ودرجة التقنية المنخفضة لدى العديد من الصناعات، فان زيادة كفاءة العامل تبقى محدودة، كما أن انخفاض الأجور في الوحدات الصناعية في الأرض المحتلة مقارنة مع أجرة العامل في اسرائيل تلعب دوراً في خفض الانتاجية.

**٣ - تدني المستوى التقني:**

يلعب التطور التقني دوراً هاماً وحيوياً في زيادة الكفاءة الانتاجية في الصناعة، حيث أدى ادخال الاختراعات الميكانيكية الحديثة في الصناعة الى تطورها وزيادة كفاءتها الى درجة لم تكن معهودة، فالقسم الأكبر من صناعات الارض المحتلة ما زال ذو طبيعة حرفية تقليدية يمكن اعتبارها أقرب الى الورش الصناعية. فنتيجة لضعف الاستثمار ومضايقات التسويق بقيت حصة المكائن والآلات منخفضة في رأس المال المستثمر في الصناعة. حيث انه بالرغم من زيادة واردات الضفة الغربية من المعدات والآلات، والتي ازدادت بمقدار ٦,٣ مرات من سنة ١٩٧٥ - ١٩٨٤، فان رأس المال المستثمر في الآلات والمعدات لم يتجاوز ١٤,٧٪ من تراكم رأس المال الاجمالي سنة ١٩٨٤، مقارنة مع ٥٨٪ في الاقتصاد الاسرائيلي، وهذا بدوره يؤدي الى خفض الانتاج والانتاجية في الصناعة المحلية[١٠].

كما أن ذلك لا ينفي أن الصناعة المحلية قد شهدت تطوراً نسبياً في مجال ادخال التقنية الحديثة، حيث أن هناك بعض الصناعات تضاهي في مستواها التكنولوجي الصناعة الاسرائيلية، مثال ذلك مصنع المشروبات الخفيفة في رام الله، والالكترود في الخليل، وحداد في جنين. كما أن زيادة استهلاك الكهرباء في الارض المحتلة يعزى بالدرجة الاولى الى الاستهلاك الصناعي، حيث ازداد استهلاك الكهرباء في الضفة بمقدار سبعة أضعاف (٧,٤٢ - ٥٢ ميغاوات)[١١] ما بين ١٩٦٨ - ١٩٨٠.

**٤ - الاداء غير الفعال لرأس المال المستثمر:**

نتيجة للوضع العام للقطاع الصناعي في الضفة والقطاع، فان معظم الصناعات الوطنية تعمل دون

طاقتها الانتاجية، الأمر الذي يقلل من انتاجية الآلة ورأس المال والعامل معا. ففي دراسة ميدانية لليونيدو عام ١٩٨٠ وجد أن ٦٨٪ من المنشآت الصناعية في الضفة تشغل ٥٠٪ أو أقل من طاقتها الانتاجية، و١٨٪ تشغل ٧٥٪، ١٤٪ فقط تشغل ٩٠٪ أو أكثر من طاقتها، واما في غزة فان ٢٢,٤٪ تشغل أقل من ٥٠٪، ٤٠,٤٪ تشغل ٥٠٪، ٣١,٩٪ تشغل ٧٥٪، ٥,٢٪ تشغل ٩٠٪ أو اكثر[١٢]. فاضافة الى ضعف الاستثمار في القطاع الصناعي، والذي يأتي معظمهم من القطاع الخاص، فان انخفاض الطاقة الانتاجية يرفع من تكلفة السلعة، وانخفاض انتاجية العامل.

**٥ ـ العوائق التمويلية:**

نظراً للدور الفاعل الذي يلعبه توفر رأس المال في ادخال التقنية العصرية وتطوير الانتاجية، فان المعيقات المالية تركت تأثيرها السلبي على الصناعة في الأرض المحتلة، ونتيجة لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة وغياب السلطة الوطنية، فان الاستثمار في هذا القطاع يقع على كاهل القطاع الخاص. ففي سنة ١٩٧٩ كان ٧٦٪ من رأس المال المستثمر في الصناعة في الضفة من القطاع الخاص، ٢٢٪ بالشراكة، ٣٪ فقط من البنوك، ٩٪ من مصادر تمويلية اخرى[١٣]. ولا يختلف الوضع كثيراً عنه في القطاع، هذا اضافة الى ضعف وقلة رأس المال المستثمر، حيث أن ٨٢٪ من المنشآت الصناعية في الضفة الغربية ذات رأس مال يتراوح ما بين ٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ دينار اردني، اضافة الى ١٨٪ منها تستثمر ما فوق ٥٠,٠٠٠ دينار، واما في القطاع فحوالي ٩٠٪ من المنشآت الصناعية رأس مالها أقل من ٥٠٠٠ دينار اردني.

اضافه الى ما ذكر فان الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة ومشاكل الحصول على المواد الخام تترك تأثيرها على الانتاجية في هذا القطاع.

٦ ـ عدم القدرة على الوصول الى الاسواق الخارجية وخاصة العربية منها وذلك بسبب السياسات الاسرائيلية التقييدية تحت ستار الحجج الامنية الواهية وبسبب التضييق غير الواعي والجامد لاحكام المقاطعة العربية لاسرائيل. وعلى سبيل المثال فان المنتج الفلسطيني يحتاج الى ما لا يقل عن ثلاثة اشهر من المراجعات الادارية المعقدة لسلطة الاحتلال حتى يتمكن من اخراج منتجاته عبر الجسور الى الاسواق العربية.

### الوسائل المقترحة لزيادة الانتاجية

من المسلم به، انه لا يمكن مناقشة موضوع الانتاجية، بمعزل عن وضع القطاع الصناعي واقتصاد الارض المحتلة بشكل عام، حيث ان ضعف الانتاجية عائد بالدرجة الاهم الى هشاشة القطاع الصناعي وضعف بنيته التحتية وبطء النمو الاقتصادي.

ولزيادة الانتاجية، فان هناك عدة وسائل يمكن اتباعها، يمكن اجمالها فيما يلي:





١ ـ استخدام افضل للمواد الخام المحلية: نظراً لاعتماد القسم الاكبر من صناعتنا الوطنية على المواد الخام المستوردة من اسرائيل خاصة ومن الخارج بشكل عام، ونتيجة لضعف التنسيق بين مستوردي هذه الخامات، فان ارتفاع اسعار المواد الخام يلعب دوراً مؤثراً في انخفاض الانتاجية، لذا فانه يجب التوجه الى الاعتماد على المواد الخام المحلية عندما يكون ذلك ممكناً، حيث ان استخدام المواد الخام المحلية يقلل من اجور النقل والتخزين، خاصة ان الاستيراد يتم عن طريق الموانئ الاسرائيلية أو الاردنية.

٢ ـ زيادة كفاءة العامل: نظراً لغياب التخطيط الاقتصادي الرسمي، فان هناك نقصاً في الايدي العاملة الماهرة، لذا، فان بناء هذه الكفاءات سيتطلب المزيد من اقامة المدارس والمعاهد الحرفية والتقنية لرفع كفاءة العامل وقدرته على استيعاب التقنية الحديثة في الصناعة، ويتطلب زيادة انتاجية العامل ظرفاً صحياً في العمل، واجورا متناسبة مع الجهد المبذول، اضافة الى عوامل الرفاه الأخرى التي يمكن توفيرها للعامل في ظل الظروف الراهنة.

٣ ـ تطوير وسائل الانتاج: ان ادخال التقنية الى صناعات الأرض المحتلة هو من الضرورة بمكان، خاصة في ظل جو المنافسة الشديدة مع الانتاج الاسرائيلي، حيث أن قدرة المنتوجات الوطنية على المنافسة مربوط بقدرتها على استخدام التقدم التقني في انتاج كميات بمواصفات افضل وسعر ارخص، وهذا يخلق طلبا جديدا على السلع المحلية، وهنا يجب التركيز على تنمية الصناعات الحرفية والصغيرة والتي تعتمد في معظمها على الطاقة اليدوية والمكننة القديمة.

٤ ـ توجيه الانتاج للسوق المحلية: يعتبر ضيق السوق المحلية أحد اهم المعضلات التي تواجه تطور الصناعة في الارض المحتلة، لذا فمن اجل استخدام افضل لرأس المال المستثمر والمكائن والقوى العاملة، فان سياسة الانتاج يجب ان تتطور وتتوجه أولاً لخدمة السوق المحلية وتوفير مستلزمات المستهلكين، فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي توجه فيه شركة الزيوت النباتية في نابلس ٨٠٪ من انتاجها نحو التصدير، فان شركة (عصر هزيت) الاسرائيلية تجتاح بمنتوجها من زيوت وصابون اسواق الارض المحتلة.

٥ ـ الاعتماد على المصادر المالية المحلية: يعاني القطاع الصناعي بشكل عام من ضعف القاعدة الاستثمارية، نظراً لاسباب اشير اليها انفا، ومن هنا يجب ايجاد القنوات الاستثمارية في قطاع الصناعة، خاصة لجذب الوفورات المحلية، لها دورها الفاعل في دفع عملية التنمية وايقاف هجرة رؤوس الاموال الى الخارج.

٦ ـ تأسيس شركة تسويق بالاشتراك مع احدى المؤسسات الاوروبية الصديقة حتى يمكن تذليل العقبات الاسرائيلية امام تصدير بعض المنتجات الصناعية، ولا بد هنا من العمل على تطوير تضييق احكام المقاطعة العربية لاسرائيل من خلال فهم خلاق ومرن لهذه المقاطعة بما يحقق اهدافها في التضييق على الاقتصاد الاسرائيلي وفي نفس الوقت دعم الاقتصاد الفلسطيني.

جدول (١)

**عائدات مجموعات صناعية مختارة في الضفة الغربية**

**(١٩٨٠ - ١٩٨٧)**

**بآلاف الدولارات**

| الفرع / السنة | المواد الغذائية المشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية | خامات غير معدنية | المعادن الأساسية المنتجات المعدنية | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٣٩٩٣ | ٦٦٣ | ٢٦٨ | ٩٥٨ | ١٩٨ | ٤٥٢ | ٣٢٢ | ٦٧٧٠ |
| ١٩٨١ | ٣٥٦٦ | ٦٣٥ | ٢٣٢ | ١٢٢١ | ٣٣٣ | ٤٢٦ | ٣٨٣ | ٦٧٩٦ |
| ١٩٨٢ | ٤١٩٨ | ٧٦٤ | ٣٠٣ | ١١٢٥ | ٣٤٤ | ٥٠٤ | ٣٩٠ | ٧٦٢٨ |
| ١٩٨٣ | ٣٩٩٤ | ٧٠٨ | ٣٦٧ | ١٢٠٠ | ٣٧٠ | ٥٥٨ | ٤٨١ | ٧٦٧٩ |
| ١٩٨٤ | ٤٧٥٨ | ٧٦٣ | ٣٣٨ | ١٥٥٢ | ٤٠٦ | ٥١٦ | ٥٤٦ | ٨٨٨٤ |
| ١٩٨٥ | ٥٥٢١ | ١٢٨١ | ٥٧٨ | ١٨٨٤ | ٩٤٩ | ٨٧٧ | ٧٦٦ | ١١٨٥٥ |
| ١٩٨٦ | ٧٢٠٥ | ٢٣٦٣ | ٨٣٣ | ٢٥٢٨ | ١١٠١ | ١٣٢٤ | ١٢٢٣ | ١٦٥٧٦ |
| ١٩٨٧ | ٨٠٤١ | ٢٧٤٦ | ١٠٠٣ | ٢٩٨٧ | ١٨٤٤ | ١٣٧٧ | ١٧٧٧ | ١٩٩٨٣ |

**Source:** Israel Central Bureau Of Statistics, Statistical Abstract Of Israel (Jerusalem, different numbers).





جدول (٢)

**العمالة في مجموعات صناعية مختارة في الضفة الغربية**

**(١٩٨٠ - ١٩٨٧)**

| الفرع / السنة | المواد الغذائية المشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية | خامات غير معدنية | المعادن الأساسية المنتجات المعدنية | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ١٣٣٢ | ٢٨٤٨ | ٩٢٩ | ٧٥٥ | ٦٣٦ | ١٣٠٣ | ١٩٣ | ٨٤٩٦ |
| ١٩٨١ | ١٢٧٨ | ٢٦٥٠ | ٩١٥ | ٧٤١ | ٧٤٩ | ١١٩١ | ٥٩٣ | ٨١١٧ |
| ١٩٨٢ | ١٣٣٣ | ١٩٣٦ | ١١٤٤ | ٧٧٧ | ٧٩٨ | ١٢٣٩ | ٥٩١ | ٨٩٠٨ |
| ١٩٨٣ | ١٣٨١ | ٣١٩٩ | ١٢٢٤ | ٨١٩ | ٨٢٧ | ١٥٢٠ | ٥٨٤ | ٩٥٥٤ |
| ١٩٨٤ | ١٣٩٠ | ٣٠٦٧ | ١١٩٧ | ٩٨٨ | ٨٩١ | ١٥١٢ | ٦٦٥ | ٩٧٠٨ |
| ١٩٨٥ | ١٥٢٩ | ٣٢٦٤ | ١٢٩٤ | ٩٧٦ | ١٠٠٨ | ١٩٠١ | ٧٠٩ | ١٠٦٧٩ |
| ١٩٨٦ | ١٧٤٤ | ٣٤٦٥ | ١١٨٧ | ١٠٩٧ | ٩٨٧ | ١٧٩٩ | ٦٩٨ | ١٠٩٧٦ |
| ١٩٨٧ | ١٩٢١ | ٣٩٤٥ | ١١٨٣ | ١٢٥٤ | ١١٤٧ | ١٧٩٩ | ٧٣٦ | ١١٩٨٣ |

**Source:** Israel Central Bureau Of Statistics, Statistical Abstract Of Israel (Jerusalem, different numbers).

### جدول (٣)
### اجمالي عائدات مجموعات صناعية مختارة في قطاع غزة
### (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)

بآلاف الدولارات

| الفروع السنة | المواد الغذائية والمشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المطاط والبلاستك المعدنية والمنتجات | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٤٣٢ | ٤٢٣ | ٤٤١ | ٦٠٩ | ٥٣٥ | ٢٤٤٠ |
| ١٩٨١ | ٣٧١ | ٥١٤ | ٣٤٠ | ٥٤٩ | ٤٨٦ | ٢٢٦١ |
| ١٩٨٢ | ٣٩٩ | ١٠٤١ | ٣٥٨ | ٨٥٨ | ٤٨٥ | ٣١٢٣ |
| ١٩٨٣ | ٥٣٢ | ٨٩٥ | ٣٤٠ | ١٧٨٠ | ٤٣٣ | ٢٨٦٠ |
| ١٩٨٤ | ٨٥٣ | ٥٥٩ | ٢٥٩ | ٩٦٩ | ٣١٦ | ٢٦٧٧ |
| ١٩٨٥ | ٨٥٨ | ٥٢٧ | ٣٣٠ | ٩٢٣ | ٤٤٤ | ٢٨٥٢ |
| ١٩٨٦ | ٦٧٣ | ١٤٥٧ | ٥٧٥ | ٩٦١ | ٨٢٦ | ٤٤٩٢ |
| ١٩٨٧ | ١٠٨٣ | ٢٠٥٠ | ٩٥٨ | ١٤٤٠ | ١٤٧٤ | ٧٠٠٥ |

**المصدر:** مصدر سبق ذكره





### جدول (٤)
### العمالة في مجموعات صناعية مختارة في قطاع غزة
### (١٩٨٠ ـ ١٩٨٧)

| الفروع السنة | المواد الغذائية والمشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المطاط والبلاستك المعدنية والمنتجات | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٦٦٠ | ٢٢٧١ | ٨٧١ | ٩٣١ | ١٠٤٠ | ٥٧٧٣ |
| ١٩٨١ | ٦٦٨ | ٢٣٩٠ | ٨٩٢ | ١٠٦٧ | ١٠٠٧ | ٦٠٢٤ |
| ١٩٨٢ | ٦٧٥ | ٢٥٧٦ | ٩٢٧ | ١١٠٨ | ١٠٠٢ | ٦٢٨٨ |
| ١٩٨٣ | ٦٤١ | ٢٦٣٨ | ٩٢٨ | ١٠٣٩ | ٩٤٣ | ٦١٨٩ |
| ١٩٨٤ | ٤٢١ | ٢٥٧٢ | ١٠٨١ | ١١٣٦ | ١١٧٤ | ٦٣٨٣ |
| ١٩٨٥ | ٤٠٣ | ٢٥٣٧ | ١٠٣٨ | ١١٣٧ | ١١١١ | ٦٢٢٦ |
| ١٩٨٦ | ٤١٩ | ٢٨٨٢ | ١٠٨٧ | ١١٥٧ | ١١٧٦ | ٦٧٢٠ |
| ١٩٨٧ | ٥١٨ | ٣١٢٤ | ١١٤١ | ١٢٦٩ | ١٢٣٤ | ٧٢٨٥ |

**Source:** Israel Central Bureau Of Statistics, Statistical Abstract Of Israel (Jerusalem, different numbers).

جدول (٥)

انتاجية العمل لمجموعات صناعية مختارة في الضفة الغربية

(١٩٨٠ - ١٩٨٧)

بالدولار الامريكي

| الفرع<br>السنة | المواد الغذائية المشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المطاط والبلاستيك والمنتجات الكيماوية | خامات غير معدنية | المعادن الأساسية المنتجات المعدنية | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٢٩٩٨ | ٢٣٣ | ٢٨٨ | ١٢٦٩ | ٣١١ | ٣٤٧ | ٤٦٥ | ٧٩٧ |
| ١٩٨١ | ٢٧٩٠ | ٢٤٠ | ٢٥٤ | ١٦٤٨ | ٤٤٥ | ٣٥٨ | ٦٤٦ | ٨٣٧ |
| ١٩٨٢ | ٣١٤٩ | ٢٦٠ | ٢٦٥ | ١٤٤٨ | ٤٣١ | ٣٧٩ | ٦٦٠ | ٨٥٦ |
| ١٩٨٣ | ٢٨٩٢ | ٢٢١ | ٣٠٠ | ١٤٦٠ | ٤٤٧ | ٣٦٧ | ٨٢٤ | ٨٠٤ |
| ١٩٨٤ | ٣٤٢٣ | ٢٤٩ | ٢٨٢ | ١٤٧١ | ٤٥٦ | ٣٤١ | ٨٢١ | ٩١٥ |
| ١٩٨٥ | ٣٦١١ | ٣٩٢ | ٤٤٧ | ١٩٣٠ | ٩٤١ | ٤٦١ | ١٠٨٠ | ١١١١ |
| ١٩٨٦ | ٤١٣١ | ٦٨٢ | ٧٠٢ | ٢٣٠٤ | ١١١٦ | ٧٣٦ | ١٧٢٥ | ١٥١٠ |
| ١٩٨٧ | ٤١٨٥ | ٦٩٦ | ٨٤٨ | ٢٣٨٢ | ١٦٠٨ | ٧٦٥ | ٢٤١٤ | ١٦٦٨ |





جدول (٦)

انتاجية العمل لمجموعات صناعية مختارة في قطاع غزة

(١٩٨٠ - ١٩٨٧)

بالدولار الامريكي

| السنة | المواد الغذائية والمشروبات والتبغ | النسيج والملابس والجلود ومنتجاتها | الخشب ومنتجاته | المعادن الاساسية والمنتجات المعدنية | منتجات صناعية أخرى | مجموع الفروع المختارة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٦٦٥ | ١٨٦ | ٥٠٦ | ٦٥٤ | ٥١٤ | ٤٢٣ |
| ١٩٨١ | ٥٥٥ | ٢١٥ | ٣٨١ | ٥١٥ | ٤٨٣ | ٣٧٥ |
| ١٩٨٢ | ٥٦١ | ٤٠٥ | ٣٨٦ | ٧٧٤ | ٤٨٤ | ٤٩٧ |
| ١٩٨٣ | ٨٣٠ | ٣٣٩ | ٣٦٦ | ١٧١٣ | ٤٥٩ | ٤٦٢ |
| ١٩٨٤ | ٨٣٨ | ٢١٧ | ٢٤٠ | ٨٥٣ | ٢٦٩ | ٤١٩ |
| ١٩٨٥ | ٨٨٨ | ٢٠٨ | ٣١٨ | ٨١٢ | ٤٠٠ | ٤٥٨ |
| ١٩٨٦ | ١٦٠٦ | ٥٠٦ | ٥٢٩ | ٨٣١ | ٧٠٢ | ٦٠٨ |
| ١٩٨٧ | ٢٠٩١ | ٥٥٦ | ٨٤٠ | ١١٣٥ | ١١٩٤ | ٩٦٢ |

**الهوامش:**

(١) Sivayya, K.V., Indian Indus[illegible]nomy, New Delhi, 1985, p. 282

(٢) مصدر سابق (م.س) ص٢٨٣.

(٣) ميرون بنفنستي، **اطلس الضفة الغربية وقطاع غزة**، ص٦٥.

(٤) Simcha Bahiri, WBDP, 1987, P. 18

(٥) Israel Central Bureau Of Statistics, Statistical Abstract Of Israel Jerusalem, 1987, P. 741.

(٦) op. cit. P. 741.

(٧) op. cit. P.

(٨) **التنمية الصناعية في المملكة الاردنية الهاشمية**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية، ١٩٨٩، ص٣٨.

(٩) op. cit. P. 741.

(١٠) Simcha Bahiri, Industrialization in the West Bankand Gaza. 1987, P. 21.

(١١) op. cit. P. 22.

(١٢) op. cit. P. 38.

(١٣) op. cit. P. 22.

# اللجان الشعبية: الأداة السياسية والإطار المؤسّسي للإنتفاضة الفلسطينية

ماجد كيالي

احتلت اللجان الشعبية، محوراً مركزياً، من محاور الانتفاضة الفلسطينية الباسلة، الى درجة انه لا يمكن الحديث عن الانتفاضة ذاتها، دون الحديث عن اللجان الشعبية التي تشكّلت في اطارها. قد استطاعت هذه اللجان ان تحتل هذه المكانة النضالية، الفريدة، بسبب قدرتها على القيام بدور الاداة التنفيذية الرئيسية للانتفاضة، اولاً، وبسبب اعتبارها الجهاز التنظيمي الرئيسي لها، ثانياً؛ ولقدرتها على تلبية حاجات جماهير الانتفاضة، ثالثاً. وهكذا اصبحت هذه اللجان، نظرياً، وعملياً، وعن جدارة، الهيكل المؤسسي، التي تنبثق منها مجمل هيئات ومؤسسات الانتفاضة، بمختلف نشاطاتها، وسلطاتها، المعنوية، والمادية. ويذكر هذه الحقيقة يوسي ساريد ـ عضو الكنيست «الاسرائيلي» عن «راتس» بقوله بدأ يتكوّن في المناطق [المحتلة] حكم ذاتي فلسطيني من خلال الانفصال تدريجياً عن اجهزة الاحتلال الادارية. وقد كوّنت الانتفاضة لنفسها زعامة دائمة، تتكوّن من فرعين ـ سياسي، وتنفيذي ـ وهي التي تتحكّم، وليس الحكم الاسرائيلي، في التطورات الاساسية في المناطق. وتحاول الانتفاضة ان تقيم لنفسها مؤسسات بديلة لمؤسسات الادارة المدنية، في مجالات حفظ النظام، التكافل والتضامن والتعليم والحكم المحلي.. وسيقوّي العام الثاني للانتفاضة من الحكم الذاتي الفلسطيني، وسيواصل ترسيخ مظاهره الادارية، والتنظيمية[1]. وقد ناقشت المصادر «الاسرائيلية» ظاهرة اللجان الشعبية، في نشوئها، ووظائفها، وسبل مواجهتها، طوال سنتي الانتفاضة. وقد اعتبرت اهم وظيفة من وظائف هذه اللجان، وأخطرها هو قيامها، من بين امور اخرى، في تنظيم نظام بديل»[2].

وفي دراستنا لظاهرة اللجان الشعبية، من مختلف وجوهها، خصوصاً في العام الثالث من عمر الانتفاضة المستمرة، ينبغي لنا الاشارة الى عدّة نقاط:

ـ ان الحديث عن اللجان، مثله مثل الحديث عن الانتفاضة، لا يمكن ان يعطي هذه الظاهرة الديناميكية، الغنية، حقها، أو أن يشير الى آفاق تطورها، الا من قبيل الاستقراء، والاجتهاد. فهذه





الظاهرة، المستمرة، والمتحركة، خاضعة لمزيد من التغيّرات، والتطورات، التي تتعرّض لهما الانتفاضة اصلاً.

ـ ان الاعتقالات الواسعة، الجماعية، التي تشنها سلطات الاحتلال بين فترة واخرى، أسهمت الى حدّ ما، في تراجع الاشكال العلنية الواسعة للجان الشعبية، مما يؤثر على مسار تبلورها، كجهاز مؤسسي للانتفاضة. اذ ان المؤسسات، تتصف بعامل الديمومة؛ والعلنية؛ والشرعية. ولكن هذا الأمر، لا يعني تراجع أهمية هذه اللجان، أو انكفاء فعالياتها، أو توقف تبلورها، واستمرار الانتفاضة بفعالياتها المختلفة خير دليل على ذلك. ويمكن القول، انه جرى تكيّف مع ظروف عمل هذه اللجان، بالنظر للتحديات التي تواجهها. بمعنى ان تطور هذه اللجان، او نموّها، لا يمكن ان يسير على وتيرة واحدة، وباستقامة متواصلة وهكذا فقد جرى تغيّر بشكل حضور هذه اللجان، وحجم وجودها، وطريقة عملها، بحيث يمكن القول، بأن هناك تقلّص في الكمية، وتزايد في النوعية، وفي هذا دلالات قد تكون سلبيّة من ناحية، وايجابية من ناحية اخرى، وهكذا بالطبع يرتبط بوتيرة الانتفاضة، وتماوجها، في كل مرحلة معيّنة من مراحلها.

ويمكن الاشارة الى مقال اوري نير، دولة الفلسطينيين.. اذ يقول: «اصبح العمل الاجتماعي المنظم عملاً سرياً من جهة، ولاسيما بسبب ملاحقة الحكم (العسكري) للمؤسسات الوطنية الفلسطينية (اغلاق قسم كبير منها، واعتقال الكثير من النشيطين فيها) لكن من جهة اخرى، وبموازاة ذلك ـ لاحظ ـ اصبح هذا العمل اكثر شعبية، وذا انتشار اجتماعي اكثر تسارعاً وعمقاً، ويتجلى في الاساس في عمل اللجان الشعبية، التي نشأت في كل قرية تقريباً، وفي كل حي، وفي كل مخيّم»[3].

ـ اضافة الى كل ذلك، فإن مصادر المعلومات، تعتبر قليلة في هذا المجال، والموجود منها في الصحف والمجلّات، يهدف الى تحقيق غايات دعاوية، وتعبوية، او في اطار مواضيع أعم. أما المصادر «الاسرائيلية»، فقد عالجت هذه الظاهرة بشيء من التخصيص في اغلب الاحيان، من موقع الخصم، او النقيض، وهذا يستدعي الى جانب الاهتمام بها، بذل مزيد من الحرص عند تناولها، من ناحية التحليل، والتركيب وربط المعلومات، وتناسبها.

والجدير بالذكر ان ظاهرة اللجان الشعبية، كعمل شعبي، مؤسسي، لم تكن معزولة عن الاشكال التي سبقتها، او عن الأطر السياسية التي نشأت الى جانبها.

## خلفية تاريخية:

وهكذا، فإن ظاهرة اللجان الشعبية، ليست ظاهرة استثنائية في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني. ففي ثورة ١٩٣٦، مثلاً، نشأت لجان، أطلق عليها في حينه اسم «اللجان القومية». حيث نشأت هذه اللجان، بمبادرة جماهيرية وبشكل عفوي، وكرد فعل على الاحداث، بعد استشهاد الشيخ عز الدين القسام، وفي مواجهة السياسة البريطانية والصهيونية المعادية للعرب[4]، وفي البدء ظهرت هذه اللجان بمعزل عن الاشكال السياسية القائمة آنذاك، وكاحتجاج شعبي على سياساتها ومنافس قوي لها[5]. واستطاعت «اللجان القومية»، ان تفرض نفسها، بوصفها الجهاز التنظيمي والاداري لاضراب ١٩٣٦،

ولسياسة المقاطعة التي انتهجتها الحركة الوطنية، في مواجهة الادارة البريطانية المنتدبة على فلسطين. وقد تشكلت ـ فيما بعد ـ اللجنة العربية العليا، من ائتلاف الاحزاب السياسية الموجودة في فلسطين في الثلاثينيات، كتعبير عن محاولة هذه الاحزاب اللحاق بالحركة الشعبية، وامتطاء موجتها، ولمواكبة الاحداث المتصاعدة.

وهكذا، فان اوجه شبه عديدة، من ناحية. واوجه تمايز اخرى، من ناحية ثانية، تبرز لنا عند اجراء مقاربة تاريخية بين اللجان القومية في ثورة ١٩٣٦، وبين اللجان الشعبية في انتفاضة ١٩٨٧. وعليه، ينبغي الاشارة الى ان اوجه الشبه هذه، لم تحصل من قبيل التكرار، او التناسخ، اذ جاءت اللجان الشعبية، كظاهرة، اغنى شكلاً، وأكثر تنوعاً، واشمل وجوداً، من ظاهرة اللجان القومية. وقد عبّر الشعب العربي الفلسطيني، عن اصالته النضالية، باستلهامه الموروث النضالي المختزن، كما عبّر، وفي آن واحد معاً، عن تراكم خبرته النضالية، ومستوى نضوجه السياسي، والاجتماعي، في الثمانينات، قياساً بسنوات الثلاثينات. بهذا الخصوص يقول يهودا ليطاني، «لم يخلق الفلسطينيون منظمات شكلية على غرار اللجنة العربية العليا، التي انشأوها في الثلاثينات. وأدى اعتمادهم على اللجان الشعبية بدلاً من لجنة قيادة واحدة ـ تصبح معرّضة لملاحقة السلطات، أو وضع يد الجيش عليها ـ الى تجنب مثل هذا الخطر[٦]. ثم، اذا كانت اللجان القومية تشكلت كردة فعل على ضعف نشاط الاحزاب وتنافسها، وابتعادها عن الجماهير، وعن قضية النضال الأساسية، فإن تشكل اللجان الشعبية، جاء كمحصلة للخبرة النضالية المتراكمة، وللنشاط السياسي المتعاظم لدى مختلف المنظمات والفصائل الوطنية الفلسطينية. أي ان اللجان الشعبية قامت نتيجة التفاعل بين الاطر السياسية المنظمة، وبين البيئة الشعبية الواسعة، مما أكسبها عنصري الشمولية الجماهيرية، والتنظيم السياسي، أي عنصري العفوية والوعي معاً. فأعطاها ذلك قوة، وعمقاً، وقدرة حيوية على التجدد. تقول صحيفة علهمشمار في هذا السياق «من شبه المؤكد بأن هذه اللجان لم تقم من فراغ» فحتى قبل ذلك، كانت تنتشر في الضفة الغربية، شبكة لجان وهيئات ومنظمات كثيرة[٧].

كما أشار آخرون الى العديد من هذه المؤسسات في مجالات التعليم والصحة، ودور الجامعات ـ كمؤسسات ـ باعتبارها تخرج اعداداً من الكوادر، والقادة والمثقفين[٨]. ويمكن الاشارة الى الدور الهام، الذي شكلته الانتفاضات المتوالية للشعب الفلسطيني، ضد الاحتلال، في اواسط السبعينيات، والثمانينيات. إذ اسهمت هذه الانتفاضات، في مراكمة الخبرات التنظيمية، وبالتالي في بلورة الخبرة المؤسسية ـ التنظيمية، لدى الجماهير الفلسطينية. ومما يدل على هذا الاتجاه، تشكل عشرات الاطارات النقابية[٩]، والاجتماعية، بأغراضها المختلفة، كتعبير عن تبلور الوعي بأهمية الحاجة للعمل الجماعي الهادف. وقد عزّز من هذا الاتجاه، انتشار الثقافة، وارتفاع معدلات خريجي الجامعات، والتأثر بالمؤسسات الفلسطينية الجماهيرية في الخارج، ونشاط كوادر وأعضاء المنظمات الفلسطينية في الداخل، وبالاساس الاحساس بأهمية العمل الجماهيري، كشكل من اشكال النضال في اوساط الفلسطينيين، وضد الاحتلال، بآن واحد. وهكذا انتشرت قبيل الانتفاضة، منظمات الشبيبة؛ والمرأة؛ والطلاب؛





والعمال، والمهندسين، والاطباء والصيادلة، والكتاب الصحفيين، والمزارعين ولجان الاغاثة الزراعية؛ والمعلمين؛ بالاضافة الى لجان العمل التطوعي، ومعسكرات العمل التطوعي، ولجان الدفاع عن الاراضي، ولجان الدفاع عن المعتقلين، ثم النوادي الثقافية والرياضية، والفنية، والجمعيات الخيرية، والاجتماعية.. الخ.

وعلاوة على كل الاشكال السابقة، يمكن الاشارة الى الدور الهام، الذي لعبته المؤسسات الكبيرة، الشرعية، مثل البلديات، والمجالس المحلية ـ باداراتها الوطنية ـ ودور الجامعات، والمدارس، والمؤسسات الدينية.. الخ. حيث اسهمت كل هذه الاطر، والمؤسسات الشعبية، والرسمية، في بلورة الوعي الكياني، والمؤسسي، للجماهير الفلسطينية، كما عمقت لديها مفاهيم العمل الجماعي المنظم.

وبذلك، احتضنت هذه الاشكال مختلف النضالات والفعاليات الجماهيرية التي عبّرت من خلالها جماهير الشعب الفلسطيني، عن مناهضتها للاحتلال، وعن نزوعها نحو الحرية، وبلورة هويتها الوطنية. وقدمت هذه الاشكال الخبرة العملية، لآلاف الكادرات، فكانت بمثابة الخميرة الضرورية، لابداعات الشعب الفلسطيني اللاحقة، والتي تم تمثلها في الانتفاضة الفلسطينية المجيدة، وبالأخص في ظاهرة اللجان الشعبية.

## نشوؤها وطبيعتها:

عبّرت المبادرة الشعبية الاصيلة، عن نفسها، منذ بداية الانتفاضة، بتشكيل اللجان الشعبية، وانتشارها الواسع، في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن هذه المبادرة العفوية م حيث توقيتها، والتلقائية من ناحية قيامها ، لم تلبث ان ترسخت، واستقرت، وتبلورت اكثر فأكثر، في سياق فعاليات الانتفاضة. اي بسبب استمرارها، وازدياد عناصر الوعي والتنظيم في انشطتها. ومن جهة اخرى، فقد تشكلت اللجان، باعتبارها ابداعاً جماهيرياً، لحل بعض المعضلات التي واجهت جماهير الانتفاضة، أي انها نشأت كتعبير عن الحاجة. حيث يلاحظ أن «بداية نشاط اللجان المحلية ظهر في اقامة نوع من الحرس المدني في كل قرية، وفي كل حي، وفي كل مخيم للاجئين. وجرى بعد ذلك توسيع صلاحيات اللجنة المحلية ـ ثمّ ـ تحولت اللجان، في ظل غياب قيادة مركزية، الى ادارات ذاتية ـ وهذه حقيقة هامة ـ ونشأ احياناً في الأماكن المتجانسة ـ مثل بيت ساحور.. نوع من اللجنة المحلية، الام، التي كانت تقوم بدور التوجيه[١٠]، وهكذا نشأت لجان التعليم الشعبي، لتعويض التلاميذ المحرومين من الدراسة؛ ونشأت لجان التجّار[١١] للتنسيق فيما بين التجار، ثم فيما بينهم وبين اللجان الشعبية، لتحديد مواعيد الفتح والاغلاق، وتأمين السلع البديلة عن السلع «الاسرائيلية» المقاطعة، الخ، وتشكلت اللجان الامنية، بعد استقالات رجال الشرطة العرب، لحفظ النظام، وملاحقة المخلّين به، وملاحقة المتعاونين مع السلطة «الاسرائيلية»؛ وكذلك الامر بالنسبة للجان الصحية التي اقيمت لعلاج المصابين؛ ولجان الارشاد الزراعي، لارشاد المزارعين ومدهم بالاشتال والخبرات، والمواد.. الخ. وبمعنى معين، فإن كل لجنة من اللجان الشعبية المتخصصة تم تشكيلها للاجابة على حاجة من حاجات جماهير الانتفاضة، وشكلت هذه

اللجان المتخصصة بمجموعها، والمرتبطة باللجان الشعبية، الهيكل المؤسسي ـ التنفيذي، والتنظيمي، للانتفاضة. وقد ساعد هذه اللجان على الانتشار، والرسوخ، وقوة النفوذ، عدة عوامل منها:

أولاً: الطابع الشعبي لهذه اللجان، وهذا الطابع أمّن لها العمق البشري القادر على تغذيتها، ومدّها بعناصر الديمومة، والتجدّد. وقد عمّق هذا الطابع الشعبي، العلاقات الديمقراطية التي سادت في عمل ونشاطات اللجان الشعبية، واللجان المتفرعة ـ المتخصصة ـ التي تعمل بالتضافر معها، اذ ان شموليتها، الجغرافية، والسياسية، والعمرية، والمهنية، اكسبتها، مناعة، وديناميكية، وطاقة عالية.

ثانياً: ملاحقة السلطات «الاسرائيلية» لنشطاء المنظمات الفلسطينية، او المرشحين للتعاون معهم، خصوصاً في ظل ضعف البنية التنظيمية وتقاليد العمل السري. مما حدا بهؤلاء النشطاء، الى الانخراط في اوساط الجماهير، واعتماد اشكال العمل الجماهيري، الواسعة، شبه العلنية. ويقول احد المحللين الاسرائيليين عن هذه الظاهرة: «كلّما ازدادت ملاحقة السلطات الاسرائيلية لمؤسساتنا الوطنية الكبرى والمعروفة، ازداد النشاط المجتمعي المنظم السري ـ هذا ما قاله لنا نشيط فلسطيني معروف»[12]، ويضيف «لقد انخفضت اهمية المؤسسات التقليدية ـ قليلاً ـ لا بسبب الخطوات التي اقدم عليها الحكم ضدها، فحسب، بل ايضا لأن الاشخاص النشيطين في اطار هذه المؤسسات هم اشخاص معروفون، يدير الشارع ظهره لهم، إذ ان كوادر الانتفاضة هم اصغر سناً، وأكثر موضوعية، وغير معروفين دائماً كنشيطين في حقل العمل العام، لا بل يزاولون العمل السري» وبذلك تضافرت مجموعة هذه العوامل، لصالح بروز اللجان الشعبية، وسيطرتها.

ثالثاً: حاجة الجماهير الشعبية الملحة، الى اشكال سياسية، تعبّر من خلالها عن نضالاتها دون الانخراط في الخلافات واحيانا المماحكات الفئوية خاصة في ظل غياب التنسيق المشترك فيما بين الفصائل الفلسطينية. وفي ظل الاعتماد احياناً على بعض الشخصيات والرموز التي لا تتمتع، بشكل عام، برصيد نضالي، او بشعبية جماهيرية، ولذلك فان هذه اللجان، كمعبّر عن العلاقة بين الجماهير، والاطر السياسية، اصبحت ضرورة لتكمل عمل «لجان التنسيق التنظيمي، ذات الطابع الاداري ولتشكل اطاراً لخلق قيادات محلية، والقيام بنشاطات ميدانية دون حاجة للرجوع الى المركز، أو انتظار قرارات ذات طابع اداري»[13]، حيث قامت هذه اللجان بتطوير عملها دون الحاجة الى تعليمات من الخارج[14]، وبذلك تراجع دور بعض الرموز العامة، حيث اصبح بعض النشطاء فقط، «وسطاء سياسيين يمثلون انفسهم فقط ولكنهم ليسو قادة»[15]. وهكذا عبّرت اللجان الشعبية عن القدرة الشعبية على الابداع، وقدرتها على التفاعل مع الاطر المنظمة، لكنها ظلّت تعبر عن الطابع المحلّي حيث ان «المبادرة المحلية ليست ظاهرة امنيّة، فحسب، وانما هي ظاهرة اجتماعية ايضاً»[16].

رابعاً: تضافر عنصري، العفوية، والوعي، وتكاملهما في اللجان الشعبية، اعطيا هذه اللجان عمقها الشعبي، والقدرة على الابداع، والحركة المستمرة، والرسوخ التنظيمي، وبالطبع، فان هذا التضافر، او التكامل، كان متفاوتاً بين منطقة واخرى، حسب مستوى تبلورها، كما انه لم يكن تكاملاً ميكانيكياً، خالياً





من السلبيات، او التمايزات. وهذا التفاعل الجاري داخلها بين مختلف عناصرها، وعواملها المشكلة لها، والمتشكلة منها، اعطتها القدرة على التجدّد، والتدفق المستمرين.

وهكذا، وجدت السلطات «الاسرائيلية نفسها» أمام قيادة وطنية متطرفة، غير مستعدة للتنازل عن مواقفها من الاحتلال الاسرائيلي من جهة. ومن عجز الانظمة العربية من جهة اخرى، ويتكون اعضاؤها في الاساس من الكوادر الميدانية المنظمة، اضافة الى المستقلين، والاكاديميين، والنشيطين، او قادة النقابات المهنية. ـ ويشار الى ـ كثرة عدد الكوادر، ونشيطي الصف الثاني للانتفاضة الذي يضم الخلايا المنظمة بين تلاميذ المدارس الثانوية، ومعلمين، وحتى خريجي جامعات (عدد العاطلين عن العمل منهم ٨ آلاف)، وهذا الصف هو الذي يقيم الانتفاضة في ارض الواقع نظرياً، وعملياً[17]. اما بالنسبة لمشاركة شخصيات وطنية مستقلة في اطار هذه اللجان، فقد شكّل حزاماً أمنياً، وجماهيرياً، وفرا الحماية اللازمة للقوى الوطنية الفلسطينية[18] ـ حسب مصدر «اسرائيلي». كما اشارت العديد من هذه المصادر، الى انتقال القيادة الى جيل شاب، جيل الاحتلال[19]. ومما اعطاها امتيازا آخر هو ان جزءاً من قادة الانتفاضة هم اعضاء نشيطون في المنظمات المختلفة، والجزء الاخر متماسك معهم سياسياً، وايدلوجياً[20]، حيث تجري ـ كما اسلفنا ـ عملية التماثل النضالي، الجدلي، بين الداخل، وبين الخارج، في المستوى الاول. كما تجري عملية تماثل، اخرى، بين العنصر المنظم، وبين العنصر الشعبي، في المستوى الثاني، ضمن التفاعلات الجارية في أطر، وهيئات الانتفاضة. وبالأخص في اطار اللجان الشعبية، كإطار شعبي لجماهير الانتفاضة، وكإطار مؤسسي للحركة الوطنية الفلسطينية، في السياق المستقبلي.

**اللجان الشعبية، الدور، المؤسسة:**

هكذا، تجاوزت اللجان الشعبية منذ قيامها دورها التعبوي الجماهيري، وفرضت هذه اللجان نفسها كمؤسسات وهياكل سياسية، واجتماعية، واقتصادية؛ للانتفاضة الفلسطينية، علاوة على دورها التنفيذي فيها، بحيث انها سارت في طريق تشكلها كمؤسسات جنينية للدولة الفلسطينية المحتملة، وكشكل من اشكال تأسس السلطة الفلسطينية الوليدة، التي تنازع السلطة الاسرائيلية، على السيطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بمعنى من معاني نشوء ازدواجية السلطة التي تجلّت وتعزّزت في مناخ الانتفاضة. فمنذ بداية قيامها، تجاوزت اللجان الشعبية دورها التنظيمي، والتحريضي، لتضطلع بمهام أرقى، وأكثر تبلوراً. وقد عزّز هذا الاتجاه، المسار السياسي الذي اطلقته وغذته الانتفاضة الفلسطينية، بشعاريها الحرية، والاستقلال، هذا أولاً. وأضيف الى ذلك، ثانياً، ان الانتفاضة اعتمدت شكل المقاومة المدنية، العصيان، والمقاطعة، كشكل رئيسي لها، اضافة الى الاشكال الاخرى، مما افترض ضرورة نشوء وتشكيل هيئات تقوم بتغطية الفراغ الناتج عن غياب او مقاطعة السلطة «الاسرائيلية»، ولتغطية حاجات جماهير الانتفاضة من ناحية اخرى. أما ثالثاً، فإن الوعي الكياني الفلسطيني المتبلور، والذي يحاول التماثل مع الحركة الوطنية الفلسطينية في الخارج ـ لناحية وجود مؤسسات ـ هذا الوعي دفع عمليّة

زرع بذور مؤسسات السلطة الفلسطينية الموازية، والمحتملة. وقد لحظت الصحف «الاسرائيلية» هذا الخيط الدقيق، الذي يربط بين الاحتياجات الآنية، والآفاق المستقبلية فقالت: «ان زرع البندورة، بدلاً من الازهار، ليس امراً غير شرعي، ولكنه لا يمكننا تجاهل محاولة اللجان الشعبية ـ لاحظ ذلك ـ اقامت سلطة مضادة حقيقية عوضاً عنا تحت غطاء التعاون»[٢١].

وقد، استطاعت هذه اللجان، ان تثبت وضعها كمؤسسة، بحفاظها على ديمومتها واستمراريتها، رغم خطرها، ومحاصرتها، فقد ظلت تتوالد، وتتغذى، وتتكيف مع الظروف الجديدة. كما انها حظيت على ثقة القوى السياسية، والجماهير الشعبية، فاكتسبت بذلك شرعية حقيقية، طوعية، مكنتها من الرسوخ ومواجهة حالة اللاشرعية التي فرضها الاحتلال عليها. وقد ساعد على ذلك اكتساب هذه اللجان لميّزة اساسية، تتعلق بحقل التفاعل الواسع مع الجماهير الشعبية، ويقصد بهذا التفاعل، الاطار الخدمي، والنضالي الواسع الذي عملت من خلاله اللجان الشعبية، وتمكنت بالتالي من تقديم نفسها كاطار مؤسسي للانتفاضة الفلسطينية وللحركة الوطنية الفلسطينية، بشكل عام. ومع ذلك، فان الحديث عن اللجان الشعبية من الناحية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، هو حديث ـ كما قدمنا ـ عن الانتفاضة ذاتها. كما ان الحديث عن دور اللجان على هذه الاصعدة كافة، يجعلنا نركز على دورها السياسي، باعتباره، الدور الاساسي الذي اضطلعت به، وباعتباره الدور الذي يؤشر الى اتجاهات تبلورها المستقبلية. اذ يصعب الحديث عن آفاق اتجاهات التحرر الاقتصادي ـ مثلاً، بمعزل عن الآفاق السياسية لهذا التحرر. كما لا يمكن تناول مسألة التعليم الشعبي، او الخدمات الصحية والاجتماعية، المختلفة، بمعزل عن الاطار السياسي لها. اذ ان التركيز على اهمية البعد السياسي، هو وحده الذي يضع الانتفاضة في نطاق مسارها السياسي الصحيح، باتجاه التحرّر، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، دون ان يعفينا ذلك، من رؤية أهمية العوامل الاخرى. اذ ان النجاح فيها، ايضاً، يغذّي العناصر السياسية للانتفاضة، ويساعد جماهيرها على الصمود، والاستمرار. وبذلك، تكتسب هذه العناصر مضاميناً سياسية ايضاً. وهكذا.

ان تجاوز اللجان الشعبية، لدورها التنظيمي، والتنفيذي، لدرجة الاضطلاع بدورها السياسي، المتمثل بتشكيل جنين السلطة البديلة الموازية لسلطة الاحتلال، يعتبر الدور المركزي، والخطير الذي لعبته هذه اللجان، والذي مثلته على الصعيد المستقبلي.

يقول د. ميرون بنفنستي، «لقد بنى الفلسطينيون، للمرة الاولى، قاعدة سياسية، واجتماعية تمكنهم من صراع طويل. انهم ينشؤون بدائل اقتصادية واجتماعية، وثقافية[٢٢]». ثم ان الانتفاضة «حلت نهائيا مسألة التمثيل الفلسطيني في المناطق. اذ يوجد في المناطق اتفاق كامل، لا تحفظ عليه، على ان م.ت.ف هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين. الهدف الآخر الذي تبلور في سياق الانتفاضة، هو فصل السكان عن مؤسسات الحكم «الاسرائيلي»[٢٣]». وقد اوضحت صحيفة «عل همشمار» عن هذه الحقيقة بقولها «ان لهذا التنظيم هدفاً سياسياً وهو احتلال مكان السلطة الاسرائيلية من ناحية ادارية، وعسكرية. ونتيجة النجاحات التي تمّ انجازها في هذا الخصوص فقد دفنت حالياً خطة الادارة





وتشعباتها.. وتم البدء بخلق أدوات بديلة، مثل الاعداد لاقامة ادارة شاملة تتحمل مسؤولية جميع مجالات الحياة في الضفة والقطاع[٢٤]». وتضيف هذه الصحيفة «ان الاجراءات التي تتخذها الانتفاضة تهدف الى وضع بدائل موازية لمؤسسات الاحتلال لتقوم بادارة الشؤون البلدية والخدمات الصحية، والاجتماعية، وباقي الخدمات. فاللجان اقيمت لتحتل مكان السلطة الاسرائيلية في ادارة حياة السكان، وتغطية مجالات الحياة اليومية المختلفة، وبالاخص، بناء على احتياجات الانتفاضة. ويقرر اوري نير، حقيقة هامة، فقد نجحت «القيادة السرية للعصيان في البرهنة على انها قادرة على قضم سلطة المؤسسة الحاكمة في المناطق»[٢٥]. وقد تبلور هذا الأمر أكثر فأكثر لدرجة ان بعض المراقبين اشاروا الى ان هناك «نظاماً مزدوجاً في الضفة وغزة: الادارة الاسرائيلية في الحالات التي يتواجد الجيش لفرضها، ثم ادارة اللجان عندما يدير الجنود ظهورهم»[٢٦]، وهذه الحالة من ازدواجية السلطة هي التي تشكل بالضبط المكسب الرئيسي للانتفاضة[٢٧]. ويعترف يغئال ليف بذلك ـ فحسب رأيه ـ ان «أعظم انجازات الانتفاضة التي تخطف الابصار، هي القدرة على ادارة انظمة حياتية كاملة»[٢٨].

**اللجان الشعبية، والقيادة الوطنية الموحدة:**

بيّنا سابقا، طابع اللجان الشعبية، ودورها الجماهيري، والمؤسسي. وبالنسبة للقيادة الموحدة، وهي الاطار الذي تأسس على أرضية الانتفاضة، فقد تحددت في اطارها علاقة الخارج بالداخل، بشكل اقوى منه، بالنسبة لاطار اللجان الشعبية. وفي الوقت الذي فرضت نفسها، كإطار توجيهي للانتفاضة وكمؤسسة سياسية عليا لها، الّا انه بسبب سريتها الكاملة، وظروف عملها الخاصة، لم تستطع ان تبلور نفسها في هذا الاتجاه بشكل تام. وحافظت، بالتالي، القيادة الموحدة، على دورها كمؤسسة من خلال علاقاتها المختلفة، باللجان الشعبية من جهة، وعلاقاتها، بمنظمة التحرير الفلسطينية في الخارج من جهة اخرى. وقد تجلى هذا الدور في حقل الممارسة السياسية المعلنة، بالنداءات المتوالية التي صدرت عنها، والتي تناولت مختلف اوجه، ونشاطات الانتفاضة. وقد حظيت القيادة الموحدة، بدور المرجعية السياسية بالنسبة لجماهير الانتفاضة في الداخل، وبالتفاعل المتبادل تأثيرا وتأثراً في صناعة القرار في م.ت.ف في الخارج. وقد ظهرت القيادة الوطنية الموحدة، للانتفاضة، للعلن، من خلال النداءات التي صدرت باسمها. ولكن اول هذه النداءات صدر باسم «القوى الوطنية الفلسطينية»، في تاريخ ٨/١/٨٨ اي بعد شهر واحد على قيام الانتفاضة. وصدر النداء الثاني باسم «القيادة الوطنية» الموحّدة لتصعيد الانتفاضة، بتاريخ ١٠/١/٨٨. وفي النداء الثالث ظهر اسم «القيادة الوطنية الموحدة» يوم ١٨/١/٨٨[٢٩] بعد اربعين يوما على قيام الانتفاضة.

وقد اوردت نداءات القيادة الوطنية الموحدة، في كافة بياناتها، ذكر اللجان الشعبية، بوصفها احدى ابداعات شعبنا في ظل الانتفاضة، وباعتبارها إفرازاً طبيعياً لنضاله، وطالبت باستكمال تشكيلها، في كافة الاحياء، والقرى، والمخيمات، وتعزيز فعالياتها، وانشطتها. كما طالبت ببناء اللجان الاختصاصية ـ راجع مختلف النداءات. كما اعتبرتها، القيادة الموحدة، بأنها سلطة الشعب والانتفاضة، البديلة لاجهزة

الاحتلال المنهارة ـ (النداءات ١٦، ٢٢). ومثلاً، ركز النداء (٢٥) على أهمية استمرار بناء سلطة الشعب المستقلة على طريق الاستقلال والحرية. وكذلك في النداء (٢٨) الذي دعا الى المزيد «من تشكيل اللجان الشعبية والقوى الضاربة، المزيد من فرض سلطة الشعب البديل الثوري لسلطة الاحتلال».

## استمرارية اللجان:

قامت السلطات «الاسرائيلية» في بداية الانتفاضة، بتاريخ ٨٨/٣/٣٠، بحظر منظمات الشبيبة وفي ٨٨/٨/١٨، قامت بحظر اللجان الشعبية الفلسطينية. ورغم هذه الحصارات، الملاحقات، استمرت اللجان الشعبية، في وجودها وترسّخها كحقيقة واقعة لدرجة ان «عل همشمار» تساءلت «من هم اعضاء هذه اللجان المنتشرة في كل انحاء الضفة؟ لا شك بأن قدرتهم على الاستمرار رغم الاعتقالات الجماعية الموجهة بالاخص ضدهم تدل على وجود جذور شعبية عميقة»[٣٠]. وتحدث كثير من المحللين «الاسرائيليين» عن ضرورة تدبّر امر الذين يحركون الانتفاضة ويسيّرونها[٣١]. كما تحدث آخرون عن طريقين لتحقيق هذا الهدف: قضية فصل السمك عن الماء[٣٢]، أو فرق تسد بين السكان[٣٣]، ورغم كل ذلك، ومع تصاعد الاعتقالات المستمرة، والملاحقات.. الخ. فإن اللجان الشعبية ظلت تتوالد، وتستمر، وتتكيّف مع الظروف الجديدة، مستمدة شرعيتها من الجماهير الشعبية، ومن المناخ النضالي للانتفاضة. وحسب افينوعام ـ بار يوسف تحولت «اللجان في ظل غياب قيادة مركزية الى ادارات ذاتية، وتم توزيع المهمات منذ البداية لمواجهة الاحكام المشابهة لقرار اعتبار اللجان خارجة على القانون.. فكل عضو لجنة يتلقى المساعدة من متطوعين يمكنهم احتلال مكانه بسهولة عندما يعتقل»[٣٤] إذ كلما تم اعتقال نشطاء من اللجان يأتي آخرون ويحلّون محلهم. وحسب «عل همشمار»، «لا نستطيع ان نضع جندياً اسرائيلياً مقابل كل فلسطيني (!..). وفي نهاية الأمر لن يستطيع الجيش منافسة اللجان.. وهزيمته تكمن بالذات في ظهور هذه اللجان. كم من معسكرات الاعتقال الأخرى يمكن ان تقام؟ من غير الممكن اعتقال كل الضفة، فكل لجنة تعتقل وتنهى، تنبت واحدة أخرى مكانها»[٣٥]. وهكذا، وباعتراف المصادر «الاسرائيلية» نفسها، أثبتت اللجان الشعبية، مكانتها طوال مراحل الانتفاضة، ونجحت في اطار فرض نفسها كسلطة شعبية بين جماهير الانتفاضة من جهة، مثلما نجحت، من جهة اخرى، في نزاعها مع سلطة الاحتلال.

أما عن آفاق تطوّر هذه اللجان، وعن تأثير ملاحقتها من قبل سلطات الاحتلال، فقد رأى بعض المحللين «الاسرائيليين» مضاعفات سلبية، عكسية لهذه الاجراءات، الى درجة ان بعضهم تساءل: «هل يمكن لقرارات ادارية وضع حد لظاهرة على هذا النحو من العمق؟ وألن ينشأ محل اللجان المحلية ـ اللجان الشعبية ـ تنظيم جديد أكثر تطوراً كما حدث مع (منظمة) الشبيبة بعد اعتبارها خارجة على القانون؟ لقد أسفر هذا الاسبوع عن اغلاق «جمعية الحفاظ على البيئة» في قلقيلية. وقد عثر في مكاتبها على خناجر وسلاسل معدنية ومتفجرات.. انه الحفاظ على البيئة من نوع خاص»[٣٦].





## ملاحظات أخيرة:

وفي العام الثالث للانتفاضة، يمكن تسجيل عدة ملاحظات في سياق الاهتمام الأساسي الذي ينبغي كأن يتركز في هذه المرحلة، كعلى مسألة ترسيخ مظاهر الانتفاضة، وتجذير وجودها، وتنظيم قواها، حتى تستطيع ان تعوض جزءاً من طاقتها، التي استهلكتها طوال العامين الماضيين. ومن الطبيعي ان تكون هذه الملاحظات، مهتمة بالدرجة الاولى بعمل اللجان الشعبية، في نطاق دورها النضالي، والمؤسسي.

وأول هذه الملاحظات تتعلق بضرورة الاتجاه الحثيث، والدائم نحو الاهتمام باللجان الشعبية، من قبل القيادة الوطنية الموحدة، ومن قبل الفصائل الوطنية الفلسطينية. والنضال من اجل تعميق جماهيريتها، ومحتواها الديمقراطي حتى تظل الحاضنة الطبيعية لمجمل النضالات والفعاليات الوطنية.

وثانياً: فإن مسار تبلور هذه اللجان، يتطلب منحها هامشاً أوسع من حرية القرار، والحركة، الميدانيين بحيث تصبح هذه اللجان قادرة على اتخاذ القرارات، مما يتيح لها هامشاً اكبر في التفاعل الخلاق مع المركز الوطني في الداخل، وبشكل متكافىء، لا ينتقص من أهميتها، او مكانتها. وقد خطت القيادة الوطنية الموحدة بهذا الاتجاه في النداء (٥١)، الذي جاءت فيه اشارة واضحة بهذا المعنى عن ضرورة «فتح المجال لكافة اللجان الشعبية والضاربة، والقيادات الوطنية المحلية، الى اطلاق المبادرات الخلاقة، في مقاومة المحتلين في المدن والقرى والمخيمات، كل حسب ظروفه».

ومن ناحية ثالثة، فإن مواجهة الحظر المفروض من قبل سلطات الاحتلال، على اللجان الشعبية، تتطلب تعميم انتشار هذه اللجان، بأشكالها المتعددة، بحيث تصبح ملاحقتها غير مجدية اي ان علنيتها، وانتشارها الى أبعد حد هو الذي يمكن ان يؤمن لها الشرعية، والحصانة، والاستمرارية. حيثما امكن ذلك. بالاضافة الى اعتماد الاشكال شبه العلنية لعملها، خصوصاً في الجانب التنظيمي، وحسب اوضاع كل منطقة. وتجدر الاشارة، الى امكانية الاستفادة من كافة الأطر الجماهيرية، نقابات، جمعيات، نوادي، اتحادات، لتشكل معاً اطاراً يمكن للجان الشعبية ان تمارس من خلالها، فعالياتها، بشكل مباشر وغير مباشر.

أما الملاحظة الرابعة فتتعلق بمسار تطور هذه اللجان، لتصبح بمثابة مؤسسات وطنية، بديلة لمؤسسات الاحتلال، وممهدة لمؤسسات السلطة الوطنية. إذ أن هذا الامر يعتمد بدرجة اساسية على النقاط السابقة التي تم ذكرها. كما يعتمد على تعميق المنحى السياسي، والخدماتي[٣٧] في عمل هذه اللجان، في آن واحد. ثم ان هذا الامر، يرتبط أساساً، بتطورات الانتفاضة ذاتها، وبالمسار السياسي التي يمكن ان تؤول اليه. فبالارتباط مع هذا المسار يمكن ملاحظة سياق تطور اللجان الشعبية، على هذا الصعيد، أو ذاك. واجمالاً، فإننا في موضوعنا هذا، لم نلحظ المؤسسات الفلسطينية المنتشرة في الارض المحتلة، مثل المؤسسات البلدية، والتعليمية، والصحفية.. الخ، وكلها لعبت دوراً هاماً في الانتفاضة.

ذلك ان هذه المؤسسات، كانت سابقة، اصلاً على قيام الانتفاضة. وهي مرخصة من قبل سلطات كالاحتلال ـ وان كانت تتعرض للاغلاق بين حين وآخر. اذ ان موضوعنا اقتصر على ملاحظة ظاهرة اللجان

الشعبية، واللجان المختصة، التي نشأت مع الانتفاضة، وتعززت في مناخها، وارتبطت بتطوراتها، هذه الهيئات الشعبية التي تناضل من أجل شرعيتها، وتطورها، كمؤسسات وطنية فلسطينية.

## الهوامش:

(١) يوسي ساريد ـ عضو الكنيست عن «راتس». **هآرتس** ـ ١٥/١٢/٨٨.
(٢) د موشيه شيمش ـ الانتفاضة ذروة في الصحوة الوطنية ـ «**دافار**» ١٤/٧/٨٨.
(٣) اوري نير ـ دولة الفلسطينيين ـ **هآرتس** ـ ١١/٩/٨٨.
(٤) راجع، الكتب المتعلقة بتاريخ القضية الفلسطينية لنفس الفترة. مثلاً عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**. وعبدالقادر ياسين **كفاح الشعب الفلسطيني**.
(٥) راجع المصادر السابقة ـ الفصول المتعلقة بثورة ١٩٣٦.
(٦) يهودا ليطاني ـ صب الزيت على النار ـ **جيروزلم بوست** ـ ١٧/٣/٨٨.
(٧) صحيفة **علهمشمار** الاسرائيلية ـ ترجمة مؤسسة **الارض** بدمشق ـ نشرتها «**الثورة**» السورية في ٧/٩/٨٨.
(٨) المصدر رقم (٣).
(٩) راجع، اسماعيل دعيق ـ دور المنظمات الجماهيرية في التنمية الريفية للارض المحتلة ـ **صامد الاقتصادي** ـ العدد (٦١) ص٤٥.
(١٠) افينو عام بار ـ يوسف ـ اللجان المحلية والعمل السري ـ «**معاريف**» ـ ٢٦/٨/٨٨.
(١١) سليم تماري ـ دور التجار واصحاب الحوانيت ـ **الفكر الديمقراطي** ـ العدد ٩، ١٠ ـ ص٧٥.
(١٢) المصدر رقم (٣).
(١٣) **الوطن** الكويتية ـ اللجان الشعبية شكل نضالي جديد ـ ١٦/٢/٨٨.
(١٤) **القبس** الكويتية ـ عن دير شبيغل الالمانية ـ القيادات الفلسطينية في الداخل ـ اذار ٨٨.
(١٥) المصدر رقم (٢).
(١٦) اوري نير ـ مبادرون محليون ـ **هآرتس** ـ ١٤/١٠/٨٧.
(١٧) المصدر رقم (٢).
(١٨) المصدر رقم (١٣).
(١٩) جاد ياتسيف ـ جيل الانتفاضة ـ **علهمشمار** ـ ٢٨/٢/٨٨.
(٢٠) المصدر رقم (٢).
(٢١) تقرير لوكالة فرانس برس، نشر في «**البعث**» السورية بتاريخ ١١/٦/٨٨.
(٢٢) د. ميرون بنفنستي ـ عن «**السفير**» اللبنانية ـ ٩/١٢/٨٨. ص٧.
(٢٣) المصدر رقم (٢).
(٢٤) المصدر رقم (٧).
(٢٥) اوري نير ـ المعركة على طول النفس ـ **هآرتس** ـ ١٨/٣/٨٨.
(٢٦) الان فراشون ـ ايف هيلر ـ **لوموند الفرنسية** ـ نشرتها **الرأي الاردنية** ١٥/١٢/٨٩.
٢٧) جو ستورك ـ اهمية الحجارة ـ عن مجلة **ميدل ايست** الاميركية ـ نشرتها **الحرية** ـ ١٣/١١/٨٨.
(٢٨) يغئال ليف ـ **معاريف** ـ ٥/٨/٨٨.
(٢٩) راجع. د. وليد مصطفى ـ السياسي والاقتصادي في نداءات القيادة الوطنية الموحدة. ص٧٦ من **صامد الاقتصادي**. ع٧٤، ١ك ٨٨.





(٣٠) المصدر رقم (٧).
(٣١) زئيف شيف ـ **هآرتس** ـ ٢٢/٣/٨٨.
(٣٢) د ـ يورام بيري ـ **دافار** ـ ١٦/٣/٨٨.
(٣٣) اوري نير ـ **هآرتس** ـ ١٨/٣/٨٨.
(٣٤) المصدر رقم (١٠).
(٣٥) المصدر رقم (٧).
(٣٦) المصدر رقم (١٠).
(٣٧) راجع، ماجد كيالي، اللجان الشعبية دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مجلة **الارض** ـ دمشق ـ العدد (٦) حزيران ٨٨ ـ ص١٠.

# العاملون في الكيان الصهيوني من الضفة والقطاع: توصيف حالة

فايز سارة

## ١ ـ في التعريف والنشأة:

نشأت هذه الفئة من العمال الفلسطينيين بعد الاحتلال الصهيوني للضفة وقطاع غزة، عام ١٩٦٧، عندما سمح الاحتلال، ممثلاً بالحكم العسكري لأهالي الضفة والقطاع، بالانتقال للعمل في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، أو داخل ما يطلقون عليه «الخط الاخضر»، وذلك عام ١٩٦٨، وربط الاحتلال هذا الانتقال بمكاتب العمل الاسرائيلية التي أُنيط بها تنظيمُ ذلك، وإعطاء تصاريح العمل.

وبطبيعة الحال، فإن نشوء هذه الفئة يتعدى مجرد موافقة الحكم العسكري على انتقال فلسطينيين للعمل خارج الضفة والقطاع، بل أن هناك جملة من الاعتبارات والظروف، التي رافقت نشوء هذه الفئة، ويمكن إجمال هذه الاعتبارات والظروف في عاملين:

● العامل الأول: وهو العامل الاسرائيلي، الذي بدا أكثر فاعلية وتقريراً في نشوء وتطور هذه الفئة. ففي اواسط الستينات ـ عموماً ـ كان الكيان الصهيوني، يشهد أزمة اقتصادية، ثم جاءت حرب ١٩٦٧، وما جرّته من نتائج، حيث جلبت موارد جديدة، ووسعت السوق الاسرائيلية، وتطلب كلاهما تنشيط الاقتصاد الاسرائيلي، بقطاعاته المختلفة، الصناعية والزراعية والتجارية، وترافق ذلك كله مع تحولين بارزين، أولهما الاهتمام بالصناعات الحربية وتوسيعها، وقدوم المزيد من رؤوس الأموال الى الكيان الصهيوني، وهذا ما فعله مؤتمر المموّلين اليهود، الذي عقد في القدس، في أعقاب حرب حزيران، في الوقت الذي كانت الهجرة اليهودية الى الكيان الصهيوني غير قادرة على تأمين الاحتياجات الاسرائيلية من الأيدي العاملة، ولاسيما للأعمال الهامشية الناشئة في إطار هذه التطورات.

وإلى جانب الإعتبارات أعلاه، كان ثمة إعتبارات من نوع سياسي، يمكن تلخيصها «بضرورة» البدء في عملية «تطبيع» بين أهالي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وبين الكيان الصهيوني وحجر الأساس في عملية «التطبيع» هذه، هو الربط الاقتصادي، وبنده الأول الربط بالأيدي العاملة دخولاً، وأماكن العمل.





إن ما كان يشجع الصهاينة على الدخول في هذه التجربة ليس الاحتياجات الاقتصادية والسياسية، فقط، على أهميتها، بل إضافة الى ذلك كله هناك تجربة نحو عشرين عاماً من العلاقة بين الكيان الصهيوني بمؤسساته ومستوطنيه وبين العرب الفلسطينيين الذين بقوا في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وحتى ذلك التاريخ، كانت تلك التجربة تجسِّد «تجربة مُرضية» للصهاينة، وتستحق القيام بمثلها في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

● العامل الثاني: العامل الفلسطيني في نشوء وتطور فئة العاملين من الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني، وظهر بوصفه الأضعف تأثيراً، إذ أنه بدا في وضع المتلقي للدعوة، في ظل أوضاع سياسية وإقتصادية بالغة القسوة.

فمن الناحية الاقتصادية، جاء الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع جالباً معه الخراب الاقتصادي، إذ بدأت عمليات الاستيلاء على الأراضي، ومصادرتها، لإقامة مستوطنات يهودية عليها، وترافق ذلك مع فرض السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه، مع سياسة إغراق الأسواق في الضفة والقطاع بالسلع والمنتجات الاسرائيلية، مما أدى الى ايقاع أفدح الخسائر بالصناعات والحرف وبانتاجها في المنطقتين، وتسبب ذلك ليس في انتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيين الى سوق العمل المأجور فقط، بل وباستعداد الكثيرين منهم للبحث عن فرصة عمل، لتأمين احتياجات أسرهم اليومية، حتى لو كانت هذه الفرص في الكيان الصهيوني.

وسياسياً، كانت نتائج هزيمة حزيران ١٩٦٧ ذات أثر كبير في مضي بعض سكان الأراضي العربية المحتلة للعمل في الكيان الصهيوني، وسط أجواء من الإحباط السياسي والعسكري الذي كرسته الهزيمة، مترافقة مع احتياجات معاشية متزايدة.

وبتأثير هذين العاملين: الاسرائيلي أولاً، والفلسطيني ثانياً، نشأت فئة عمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان، والتي تشمل العمال المسجلين لدى مكاتب العمل الاسرائيلية، كما تشمل غير المسجلين، سواء ممن يذهبون مع «سماسرة الأنفار» أو يذهبون للعمل بشكل فردي.

## ٢ ـ في حجم قوة العمل:

بلغ عدد العاملين في الكيان الصهيوني من أبناء الضفة وقطاع غزة، في نهاية عام ١٩٨٦، ما مجموعه (٩٥) ألف عامل، يشكلون ما نسبته (٣٦,٣) بالمئة من قوة العمل الفعلية في الضفة والقطاع مجتمعين، كما يشكلون، في آن معاً، ما نسبته (٦,٥) بالمئة من إجمالي قوة العمل المشتغلة في الكيان الصهيوني من العرب واليهود[1].

وعودة سريعة الى جداول الاحصائيات المتعلقة بعدد العمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع المشتغلين في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، نتبين أن عدد هؤلاء بلغ، عام ١٩٧٠، (٢٠,٦) ألف عامل، وارتفع العدد لأكثر من ثلاثة أضعاف، بعد خمس سنوات، فوصل العدد إلى (٦٦,٣) ألف عامل في عام ١٩٧٥، وارتفع تالياً إلى (٧٥,١) ألف عامل، عام ١٩٨٠، ثم إلى (٨٧,٨) ألفاً، في عام ١٩٨٣، قبل أن

نصل الى (٩٤،٩) ألف عام ١٩٨٤[٢].

إن الأرقام التي قدمناها هي الأرقام التي تعلنها الاجهزةوالمؤسسات الاسرائيليةومصادرها الإحصائية، وهذه الأرقام أقل بكثير من الأرقام الحقيقية الموجودة في الواقع لأعداد الفلسطينيين الذين يتجهون للعمل في الكيان الصهيوني، ذلك أن هذه الأرقام لا تتضمن عدد العمال العرب في مدينة القدس، التي يضعها الصهاينة في الإحصاءات الخاصة بكيانهم، بعدما أعلنوا ضمها الى الكيان، رسمياً، ١٩٨٠. كما لا تتضمن الأرقام الرسمية الاسرائيلية أرقام العاملين من الضفة والقطاع في مناطق ١٩٤٨ العمال الفلسطينيين غير المسجلين في مكاتب العمل، وهي الجهات التي تزوّد المصادر الاسرائيلية بأرقام عمال الضفة والقطاع المشتغلين في الكيان الصهيوني.

واخذاً لما سبق بعين الاعتبار، فإن التقديرات الأكثر شيوعاً لعدد العاملين من الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني هي تقديرات متفاوتة، تتراوح بين إضافة ثلث الرقم المعلن، أو إضافة ضعفه إلى الأرقام الرسمية. وبهذا المعنى، فإن التقديرات، في حدها الأدنى، تصل الى (١٢٥) ألف عامل. وهذا الرقم يعادل، تقريباً، نحو نصف عدد قوة العمل الفعلية في الضفة والقطاع، وليس ثلثها، كما تقول الاحصائيات والأرقام الرسمية الاسرائيلية[٣].

وتأكيداً لما ذهبنا اليه، فقد كشفت عضو الكنيست، أورا نمير، في مطلع عام ١٩٨٨، أن (٦٠،٩٠٠) من عمال الضفة والقطاع، يشكلون (٥٧) بالمئة من إجمالي العاملين من «المناطق»، يعملون عن طريق مقاولين، دون أية مراقبة على ظروف عملهم وأجورهم، وقالت نمير، التي ترئس لجنة العمل والرفاه التابعة للكنيست الاسرائيلي، انه، في الربع الثاني من عام ١٩٨٧، بلغ عدد العاملين من الضفة والقطاع داخل «الخط الاخضر» (١٠٦،٩٠٠) شخصاً، منهم (٤٦) ألف شخص مسجلين في مكاتب العمل، وهؤلاء يشكلون (٤٣) بالمئة من اجمالي قوة العمل القادمة من الضفة والقطاع[٤].

## ٣ ـ في التوزع الجنسي والعمري:

يغلب عدد الذكور ونسبتهم على عدد الإناث ونسبتهن، من عمال الضفة والقطاع. وأكثر من ذلك، يمكن القول بأن مساهمة المرأة في قوة عمل الضفة والقطاع العاملة في مناطق ١٩٤٨، تشهد انخفاضاً متوالياً، منذ أواخر السبعينات، فقد انخفضت نسبة النساء العاملات من (٤،٥) بالمئة، عام ١٩٧٩، الى (٣) بالمئة، عام ١٩٨١، ثم ما لبثت أن انخفضت ثانية، في عام ١٩٨٣، حيث وصلت نسبة العاملات من اجمالي العاملين في الكيان الصهيوني القادمين من الضفة والقطاع الى (٢،٥) بالمئة فقط.

وفي التفاصيل، فإن نسبة العاملات القادمات من الضفة من إجمالي قوة العمل القادمة من هناك للعمل في الكيان، بلغت (٣،٢١) بالمئة، مقابل (١،٢٤) بالمئة، نسبة العاملات القادمات من قطاع غزة[٥].

أما في تفسير الانخفاض المتوالي لنسبة النساء في قوة العمل القادمة من «المناطق»، فهناك ثلاثة عوامل رئيسية، أهمها طبيعة وقسوة الأعمال المطلوب القيام بها في الكيان من جانب عمال الضفة والقطاع، إضافة الى طول مدة العمل والوقت اللازم للوصول الى مكان العمل والعودة منه، وذلك الى جانب





عوامل أخرى.

إن نسبة العاملات في قوة العمل الفلسطينية العاملة في الكيان والقادمة من الضفة والقطاع هي أقل نسبة في مساهمة المرأة الفلسطينية في تجمعات قوة العمل الفلسطينية داخل الوطن المحتل، ذلك أن نسبة العاملات في قوة العمل في مناطق ١٩٤٨ من قوة العمل الفلسطينية هناك هي (١٢) بالمئة، ومثل هذه النسبة من إجمالي قوة العمل في الضفة، أما في قطاع غزة فالنسبة هي أقل بكثير، إذ لا تشكل مساهمة النساء في العمل بالقطاع سوى (٣،٥) بالمئة (١٩٧٩)[٦].

وفي الجانب الآخر، فإن الطابع الفتي يغلب على قوة العمل في الضفة والقطاع، إذ أن حوالي (٥٥) بالمئة منهم من الذين تقل أعمارهم عن (١٤ سنة)[٧] وفي عداد العاملين من الضفة والقطاع في الكيان، هناك نسبة كبيرة من الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (١١ ـ ١٦) عاماً، ويشجع «سماسرة الأنفار» استخدام هؤلاء الأولاد، لأنهم يفرضون عليهم أجوراً أقل من الأجور المعطاة، عادة[٨].

وإذا كانت لا تتوفر لدينا نسب أو أعداد صغار السن من بين القادمين للعمل في الكيان من الضفة والقطاع، فإن هناك نسب ذات دلالة في الموضوع، وهي أولاد المدارس الذين يغادرون مدارسهم ويلتحقون بالعمل، مباشرة: ونسبة هؤلاء كانت، في عام ١٩٨٣، حوالي (٣٥) بالمئة من إجمالي العاملين، وعموماً، فإن هؤلاء ممن لا تتجاوز أعمارهم الـ(١٧) سنة، هذا باستثناء من هم في سن مشابهة من المشاركين في قوة العمل[٩].

وبهذا المعنى، فإن نحو نصف قوة العمل هم من الشبان الصغار، ويمثل الأطفال حوالي (٢٠) بالمئة من اجمالي العاملين من الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني[١٠].

## ٤ ـ التوزع حسب المناطق:

بلغ عدد عمال الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني، عام ١٩٧٨، ما مجموعه (٦٨،٢) ألف عام منهم (٣٦،٨) ألف عامل من الضفة، مقابل (٣١،٤) ألف من القطاع، وكانت نسبهم، على التوالي، (٥٣،٩٥) و(٤٦،٠٤) بالمئة، وفي حين كانت غالبية العمال القادمين من الضفة من أبناء القرى (٧٧،٣) بالمئة، فإن غالبية القادمين من القطاع من أبناء المخيمات (٥٠) بالمئة، وكانت النسبة الأقل من عمال الضفة من سكان المخيمات، (١٠،٦) بالمئة، مقابل (٩،٢) بالمئة، هم من أبناء القرى في قطاع غزة[١١].

وفي المحصلة الاجمالية لتوزع العاملين من الضفة والقطاع، حسب أماكن السكن، فإن الغالبية، (٤٣،٢٥) بالمئة منهم، جاءت من القرى، ويقارب عدد هؤلاء الـ(٣٠) ألف عامل، وفي المرتبة الثانية، جاء القادمون من المخيمات (٣٠،٣٠) بالمئة، أو ما يزيد قليلاً عن (٢٠) ألف عامل، وفي المرتبة الثالثة جاء القادمون من المدن، ونسبتهم (٢٦،٤٥) بالمئة من العدد الإجمالي، ويقارب عددهم الـ(٢٠) ألف عامل[١٢].

وعموماً، فإن لهذا التوزيع ما يبرره، ففي القرى الفلسطينية تجري عملية تحويل مستمرة من جانب المحتلين الصهاينة للفلاحين، إلى أجراء، بعد مصادرة الأراضي الزراعية، والاستيلاء على المياه، بما يعني

تخريب الزراعة الفلسطينية، وهذا بدوره يعني اضطرار سكان الريف للبحث عن عمل مأجور لتأمين مستلزمات الحياة، وحيث تضيق فرص العمل في الضفة والقطاع، يصير العمل في الكيان الصهيوني واحداً من الاحتمالات الممكنة، وربما يفسر ذلك السبب في ارتفاع نسبة أبناء القرى من الضفة العاملين في الكيان، ذلك أن أراضي قرى الضفة تتعرض لهجمة استيلاء واسعة، منذ الاحتلال، عام ١٩٦٧.

وفي القطاع، هناك صورة أخرى، حيث محدودية الأراضي، أصلاً، وبهذا المعنى، فإن غالبية العمال القادمين من هناك هم من أبناء المخيمات، والذين يعجزون عن تأمين فرص عمل في القطاع، الأمر الذي يضطرهم الى البحث عن لقمة العيش في سوق العمل الصهيوني.

والخلاصة في هذا الجانب، أن القسم الأكبر من القوى العاملة التي تتجه الى الكيان الصهيوني هم من أبناء قرى الضفة ومخيمات غزة، وهو ما يساوي (٦٣,٦٥) بالمئة، أو أكثر من (٤٣) ألف عامل، حسب الاحصاء الرسمي لعام ١٩٧٨[١٣].

وفي التقرير النهائي، فإن نسب توزع العاملين حسب أماكن السكن والاقامة لم تطرأ عليها تحولات كبيرة، في السنوات الماضية، إلا بشكل بسيط، حيث تزيد نسب القادمين من الريف في الضفة ونسب القادمين من مخيمات غزة[١٤].

## ٥ ـ في مستوى التعليم والتدريب:

إن واحدة من خصائص قوة العمل الفلسطينية العاملة في الكيان الصهيوني تتمثل في إنخفاض المستوى التعليمي والتدريبي، وبخاصة إذا تمت مقارنتها مع مستويات التعليم والتدريب في قوة العمل الاسرائيلية.

واستناداً الى دراسة فلسطينية أجريت على العمال الفلسطينيين، أواخر السبعينات، وتناولت، فيما تناولت، مستوياتهم التعليمية، فإن (٢٤,١٥) بالمئة من عمال الضفة والقطاع، الذين يعملون في الكيان الصهيوني، كانوا من الأميين، منهم (٣٥,٩٥) بالمئة كانوا من الذين قضوا في التعليم ما بين عام وستة أعوام، و(١٢,١) بالمئة ممن قضوا ثمانية أعوام دراسية، أما الذين زادت سنوات دراستهم عن تسعة أعوام، فلا تتجاوز نسبتهم (٢٧,٨) بالمئة، وهؤلاء، في التقديرات العملية، ما يمكن اعتبارهم من غير الأميين، أي أن أكثر من (٧٢,٢) بالمئة من عمال الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني هم من الأميين، وهي نسبة عالية للغاية[١٥].

إن طبيعة الأعمال المناطة بالفلسطينيين القادمين إلى الكيان من الضفة والقطاع، لا تتطلب مؤهلات تعليمية في غالبية الأحيان، بل أن المطلوب من جانب الصهاينة أن تكون قوة العمل الفلسطينية ـ بل الفلسطينيون جميعاً ـ من الأميين وغير المدربين، لتسهل عملية التأثير فيهم و«قيادتهم» وفقاً للأهواء والأهداف الصهيونية، وربما هذا ما تفسره الوقائع القائلة بأن نسبة الأميين وأشباه الأميين من عمال الضفة والقطاع في الكيان، عام ١٩٨٣، تزيد عن (٧١) بالمئة[١٦]، وهي نسبة مقاربة، لما كانت عليه الحال في أواخر السبعينات.





أما بالنسبة لمستويات التدريب المهني للعمال الفلسطينيين، فهي في مستويات منخفضة، عموماً، وقد قامت مراكز التدريب، وعددها (٢٧) مركزاً، بتدريب (٥٣) ألف شخص، في سنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٨٣، وكان هؤلاء موزعين على قطاعي الصناعة والبناء، بنسبة (٢٠) بالمئة لكل منهما، وهناك حوالي (٤٤) بالمئة من المتدربين الذين تلقوا تدريباً مهنياً في قطاع النقل ومهن أخرى، بينما حصل (١٦) بالمئة من العدد الاجمالي على تدريب نسائي في مهن الحياكة وتصفيف الشعر[١٧].

وبعد استبعاد النسبة الأخيرة من العدد الإجمالي للمتدربين، يبقى لدينا حوالي (٤٥) ألف متدرب، نحو نصفهم، حسب التقديرات ـ أو أكثر من الثلث بقليل ـ حسب الاحصاءات الرسمية ـ يتجه للعمل في الكيان الصهيوني، وبعدها يتبين لنا ضعف مستوى التدريب المهني للعاملين الفلسطينيين من الضفة والقطاع الذين يعملون في الكيان.

## ٦ ـ التوزع على الأنشطة الاقتصادية:

يتمركز العمال الفلسطينيون القادمون من الضفة والقطاع، للعمل في مناطق ١٩٤٨، بشكل عام، في الأعمال غير الماهرة، وهي الأعمال التي تتطلب جهداً عضلياً كبيراً، أو أنها أعمال خدمية من المسماة بـ«الأعمال السوداء» أو «الهامشية».

ومع أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، يتم النظر الى توزع هؤلاء العمال على الانشطة الاقتصادية المختلفة، ومنذ بداية السبعينات، كانت النسبة الأكبر من العاملين الفلسطينيين تعمل في قطاع البناء والتشييد، والأقل منها، كانت في قطاع الزراعة، ثم الصناعة والخدمات، على التوالي، وهذا لا يعني أنه لم تحصل متغيرات هامة، ذلك أنه، في أواسط السبعينات، أخذت نسبة العاملين في البناء والتشييد والزراعة في الهبوط، لتصعد بالمقابل نسب العاملين في الصناعة والخدمات. وفي عام ١٩٧٨، كانت نسب العاملين موزعة الى: (٤٤,٨) بالمئة في قطاع البناء والتشييد، ثم (٢٢,٢) بالمئة في قطاع الصناعة، يليهما (١٦,٨) و(١٦,٢) بالمئة في قطاعي الزراعة والخدمات، على التوالي[١٨].

لقد تابعت المتغيرات النسبية في توزع العاملين بالانشطة تبدلاتها، في سنوات الثمانينات، فكان توزع العاملين عام ١٩٨٥ وفقاً للنسب التالية: (٤٧,٤) بالمئة في قطاع البناء والتشييد، ثم (٢٣,٥) بالمئة في قطاع الصناعة، (٢٠,٦) بالمئة في الخدمات، و(٨,٥) بالمئة في قطاع الزراعة[١٩].

ثم تطورت هذه النسب، تالياً، ليصبح التوزع النسبي للعاملين على الأنشطة المختلفة، وفقاً لما يلي: البناء والتشييد (٤٨) بالمئة، الخدمات (١٨,٩) بالمئة، الصناعة (١٧,٤) بالمئة، ثم الزراعة (١٥,٧) بالمئة، وبتحويل هذه النسب إلى أرقام على إعتبار أن عدد العاملين، عام ١٩٨٦، هو (٩٥) ألف عامل، يكون التوزع الرقمي على الأنشطة، هو (٤٥,٦٠٠) ألف عامل في البناء والتشييد، و(١٧,٩٥٥) في الخدمات، ثم (١٦,٥٣٠) في الصناعة، و(١٤,٩١٥) ألف عامل في الزراعة[٢٠].

## ٧ ـ في الأجور، ومقتطعات الضرائب:

وتكمل وضعية الأجور، من حيث تدنيها وطريقة دفعها، بعضاً من جوانب الصورة العامة لعمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان الصهيوني، والصفة العامة لأجور العمال هي تدنيها، مقارنة بما يتقاضاه العامل اليهودي، حتى لو حاز العامل الفلسطيني على ذات المؤهلات، وقدم عملاً مساوياً للعمل الذي يقوم به العامل اليهودي.

وتقدم لنا تمار جوغانسكي صورة لهذا التمايز، في جدول يبين الأجور المتمايزة للنشاط الاقتصادي الواحد، محسوباً بالشيكل لعام ١٩٨٣، وهو[٣١]:

| العامل / النشاط | القادم من الضفة والقطاع | اليهودي |
|---|---|---|
| الزراعة | ٧٧ شيكل (٤٨٪) | ١٦٠ شيكل (١٠٠٪) |
| الصناعة | ٩٩ شيكل (٣٣٪) | ٢٩٥ شيكل (١٠٠٪) |
| البناء | ١٢٠ شيكل (٥٢٪) | ٢٢٩ شيكل (١٠٠٪) |

ويكشف هذا الجدول الفارق بين أجور العمال الفلسطينيين القادمين من الضفة والقطاع، وأجر العامل اليهودي في ميدان النشاط الاقتصادي الواحد، وكما لاحظنا، فان أجر العامل الفلسطيني يتراوح بين (٣٣) و (٥٢) بالمئة في عام ١٩٨٣، وهذا التمايز في الاجور هو استمرار لتمايز قديم في هذا المجال، بدأ مع ظهور هذه الفئة من العمال الفلسطينيين ـ وفي تقديرنا ـ أنه سوف يستمر طالما بقيت ظروف الاحتلال.

ففي أواسط السبعينات كان متوسط أجرة العامل الفلسطيني الوافد من الضفة والقطاع للعمل في الكيان، يساوي (٤١,٥) بالمئة من متوسط اجر العامل اليهودي، ثم صار الى (٣٨) بالمئة مقارنة بمتوسط أجر العامل اليهودي في أواخر السبعينات، ووصل المتوسط في الثمانينات إلى (٣٦) بالمئة[٣٢]، الأمر الذي يشير الى تدنٍ مستمر في متوسط أجرة عمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان الصهيوني.

وتؤكد دراسة عن العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الصهيوني، صدرت مؤخراً، الاتجاه نفسه، حيث تقول: ان العامل الفلسطيني يحصل على ما بين (٣٦ ـ ٤٠) بالمئة من معدل أجر العامل الاسرائيلي الشهري. ويومياً، لا تتجاوز أجرة العامل الفلسطيني (٢٠ ـ ٣٠) دولاراً، عن أعمال تستحق (٦٠ ـ ٨٠) دولاراً[٣٣].

وعلى الرغم من أن قضية أجور الفلسطينيين العاملين في الكيان، تحيط بها تفاصيل وإشكاليات كثيرة[٣٤]، فإنه، واستناداً الى الارقام الاسرائيلية، التي تفترض الأجر الشهري للعامل (٣٠٠) دولار، فإن





أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان قدرت، في نهاية عام ١٩٨٦، بحوالي (٥٠٠) مليون دولار، ويمثل الرقم ثلث الناتج القومي الاجمالي للضفة والقطاع، الذي بلغ، عام ١٩٨٦، (١٤٨٤) مليون دولار[٢٥].

والنقطة الثانية المفترض تناولها هنا، هي استقطاعات الضرائب التي تقوم بها سلطات الاحتلال من أجور العاملين تحت بند «ضريبة الدخل»، وعموماً، فان هذه الضريبة تتراوح ما بين (٢٠ ـ ٥٠) بالمئة من أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان، تحت حجة «تنمية المناطق المحتلة، وتوفير الخدمات الأساسية فيها»، وتقدر القيمة السنوية لهذه الضرائب بما يتراوح بين (١٠٠ ـ ١٨٠) مليون دولار[٢٦].

لقد لفتت قضية استقطاعات «ضريبة الدخل» نظر د. ميرون بنفينستي، الذي لا يشك في ولائه الصهيوني، فكتب يقول: إن العاملين العرب في «اسرائيل» ساهموا في تعويم الميزانية الاسرائيلية من خلال دفع ضرائب كبيرة، تصل الى (٢٠) بالمئة من أجورهم اليومية، وهي نسبة، يتم استقطاعها من أجور كل العمال، ولكن ما يقتطع من اجور العمال اليهود، يذهب الى صناديق الخدمات الاجتماعية، بينما يحول، ما يتم اقتطاعه من أجور العمال الفلسطينيين لتمويل النفقات العامة الاسرائيلية، وأوضح بنفينستي أن المبالغ التي جمعت من الفلسطينيين، خلال سبعة عشر عاماً من الاحتلال للضفة والقطاع، تزيد عن (٨٠٠) مليون دولار[٢٧].

## ٨ ـ في بعض المواصفات الأخرى:

يتميز عمال الضفة والقطاع العاملون في الكيان بحركية ظاهرة، ويعود ذلك في أحد جوانبه الى مواصفات ومزايا هذه الفئة من العمال الفلسطينيين، إضافة الى الظروف المحيطة بها. وقد أدى ذلك الى كون النسبة الأكبر من العاملين (٤١,٤) بالمئة قضت عاماً واحداً لدى رب العمل، وهناك (١٦,٩) بالمئة، أمضوا ما بين عام وعامين عند رب العمل الأخير، وهناك (١٤,١) بالمئة قضوا ما بين عامين الى ثلاثة عند رب العمل الأخير، أما الذين امضوا ٥ سنوات فأكثر عند رب العمل الأخير، فلا تتعدى نسبتهم (٢٧,٢) بالمئة من العاملين[٢٨].

إن حركية الفلسطينيين العالية التي اشرنا اليها، تتكشف أكثر عندما نتبين نسب تغيب العاملين عن أعمالهم، واستناداً الى تقارير الصحافة الاسرائيلية، فإن نسبة عمال الضفة والقطاع المتغيبون عن أعمالهم في الكيان، تصل الى (٤٣) بالمئة، وهي نسبة عالية للغاية[٢٩].

ونود أن نشير، في معرض حديثنا، حول مواصفات وميزات العمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع في الكيان، الى ان هؤلاء يأتون الى أعمالهم هذه من مواقع مختلفة، وقد اوضحت دراسة أجرتها تمار جوغانسكي، أن (٣٥) بالمئة من هؤلاء العمال، كانوا طلبة مدارس قبل مباشرة اعمالهم هذه، وهناك (٢٦) بالمئة كانوا من العاملين في الزراعة في الضفة أو القطاع، و(١٧) بالمئة، كانوا يعملون في البناء قبل مباشرتهم عملهم في الكيان الصهيوني، أما البقية، (٢٢) بالمئة، فإنهم قدموا الى سوق العمل الاسرائيلية من مواقع مختلفة. إما أنهم كانوا يعملون في فروع غير الزراعة والبناء، أو انهم لم يكونوا في المدرسة،

أصلاً[٣٠]

**٩ ـ في موضوع الحريات النقابية والسياسية:**

تمنع سلطات الاحتلال الصهيوني وجود أي نشاط سياسي للفلسطينيين، في الضفة وقطاع غزة، وبطبيعة الحال، فإن الفئات العمالية هي أكثر الفئات الشعبية تأثراً بموقف سلطات الاحتلال هذا، ذلك أن هناك ـ وكما هو معروف ـ الكثير من الروابط بين العمل السياسي والعمل النقابي، وهو الأمر الذي تستغله سلطات الاحتلال في منع الانشطة النقابية، وحتى الاجتماعية، تحت حجة «انها أنشطة سياسية».

وقد لاحظ تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي، المقدَّم للدورة الـ(٧٠) لعام ١٩٨٤، أن منع نشاطات نقابية، واتخاذ تدابير من شأنها الإضرار بالحريات والحقوق النقابية، يتم القيام بها إستناداً الى قانون الطوارىء، والى القوانين والاجراءات العسكرية، التي يطبقها الاحتلال، وهي ذات الأنظمة التي تستخدم في منع النشاطات السياسية[٣١].

إن واقع القهر الصهيوني للعمال في ممارسة حقوقهم وحرياتهم النقابية، يمكن أن يجد نفسه في عمليات القمع الواسعة، ومنها اعتقال النقابيين من قادة وقواعد، وفرض الإقامات الاجبارية عليهم، ومداهمة وإغلاق المقار النقابية، وهذا ما يتكرر باستمرار في ممارسات المحتلين في الضفة والقطاع، بحجة القيام بأنشطة سياسية، أو بحجة «دواعي الأمن»[٣٢].

ويفسر هذا الوضع ضعف الحركة النقابية في الضفة والقطاع، من جهة، كما يفسر ضعف العضوية العمالية في النقابات، من جهة ثانية، وبخاصة في صفوف العاملين في الكيان الصهيوني من عمال الضفة والقطاع.

ففي قطاع غزة، يضم اتحاد عمال غزة ست نقابات، مجموع عضويتها (٣,٧٥٦) عضواً، وهو ما يساوي أقل من واحد بالمئة من إجمالي العمال هناك[٣٣]، أما في الضفة، فالوضع أقل سوءاً، حيث هناك (١٧) نقابة، ينتسب إليها نحو (٥٠,٨) بالمئة من عدد المشتغلين بأجر، ولكن المنتسبين للنقابات من عمال الضفة العاملين في الكيان الصهيوني، لا يشكلون سوى نسبة قليلة، هي (٣,٥٢) بالمئة من العاملين[٣٤].

ان الضعف الواضح في مستوى العضوية النقابية هو وجه من وجوه «هامشية» هذه الفئة من العمال الفلسطينيين، ولكن هذه «الهامشية» سرعان ما اهتزت، بعنف شديد، عندما اندلعت إنتفاضة كانون الاول ١٩٨٧ في القطاع، ثم امتدت الى الضفة، لتكشف عن استعدادات سياسية ونقابية نضالية في أوساط عمال الضفة والقطاع العاملين في الكيان الصهيوني. وتجسد ذلك التطور في اتجاهين: الأول تمثل في امتناع العاملين عن الذهاب للعمل في الكيان الصهيوني، أو تقيده بأطر معينة، والثاني تمثل في المساهمة ـ في إطار شعبي ـ في أنشطة الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وفعالياتها، وبذلك سجلت هذه تحولاً نوعياً بارزاً في مسارها السياسي والنقابي الذي سيعكس نفسه، لاحقاً، في تركيبها، وخصائصها، وميزاتها[٣٥].





**الخلاصـة:**

والخلاصة في توصيف حالة العاملين الفلسطينيين من الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني، تتبدى في أن هذه الفئة نشأت مع الاحتلال وبرغبته، وهي تزول بزواله، ويتراوح حجمها حول نصف حجم قوة العمل الفعلية في الضفة، والقطاع، ويغلب عليها الطابع الفتي من الشباب والأطفال، وتقل فيها نسبة النساء.

وتتألف أكثرية العاملين من أبناء الريف في الضفة، وأبناء المخيمات من غزة، وتنخفض مستويات التعليم والتدريب المهني في أوساط العاملين، بشكل عام، والكثيرين منهم يؤدون أعمالاً هامشية في اطار الانشطة الاقتصادية المعروفة، وهناك نسبة هامة من العاملين تشتغل في قطاع البناء والتشييد.

ويتقاضى العاملون أجوراً منخفضة، ويزيد انخفاض أجور الأطفال والنساء منهم الى أدنى من المتوسط المعروف، ويدفع الجميع نسبة عالية من أجورهم، على شكل ضرائب واستقطاعات، يستفيد منها الاحتلال، وتؤثر الأوضاع السيئة للعاملين على مستوى استقرارهم الاجتماعي، وفي أماكن عملهم، مما يؤدي الى حركيـة عاليـة في أوساطهم، والى ارتفاع نسب تغيبهم عن العمل، وإضافة لذلك كله، فإن أوضـاعهم، من حيث الحقـوق والحـريات السياسية والنقابية، أشد سوءاً في ظل الأنظمة والقوانين العسكرية المستمدة من قانون الطوارىء.

**الهوامش:**

(١) نافذ عليان. تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الاسرائيلي (قراءة أولية)، **شؤون فلسطينية**، العدد (١٨٣) حزيران/ يونيو ١٩٨٨، ص١٣.

(٢) د. عمران صبيح، نظرة على أوضاع عمال المناطق المحتلة في اسرائيل، **الفكر الديمقراطي**. العدد (٣)، صيف ١٩٨٨، ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٣) تشير روز مصلح إلى ان الاعداد المعلنة للعاملين من الضفة والقطاع في الكيان الصهيوني «ليست حقيقية» وأن تقديرها صعب للغـايـة، وتستشهـد بتقرير اسرائيلي يقول «ان هناك اربعة يعملون بطرق غير رسمية مقابل كل خمسة عمال مسجلين، رسمياً، لدى مكاتب الاستخدام». ومعظم الدراسات حول الموضوع تؤكد ما ذهبت اليه روز مصلح ودراستها في: **شؤون فلسطينية** العدد (١١٧) آب/ اغسطس ١٩٨١، الشاهد من ص١١٣.

(٤) **دافار**، ١٢/١/١٩٨٨.

(٥) د. عمران صبيح، **مصدر سابق**، ص١٠٣.

(٦) د. جميل هلال. ملاحظات أولية حول مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتاج، **شؤون فلسطينية**، العدد (١١٥) حزيران/ يونيو ١٩٨١ ص٣٩ ـ ٤٠.

(٧) د. عمران صبيح، **مصدر سابق**.

(٨) القوى العاملة، إستفتاء. **صامد الاقتصادي**، العدد (٥٦)، تموز/ آب ١٩٨٥ ص١٣٨.

(٩) تمار جوغانسكي. الاقتصاد الكولونيالي للمناطق المحتلة، **الملف**، العدد (٢) أيار ١٩٨٤.

(١٠) د. جمال مظلوم. الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة. **شؤون عربية**، العدد (٣٣ ـ ٣٤) تشرين الثاني ـ كانون الأول ١٩٨٣، ص٨٩.

(١١) احتسبت النسب والأرقام من جدول أوردته روز مصلح، العمال الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، **شؤون فلسطينية**،

العدد (١١٦) تموز/ يوليو ١٩٨١، ص٨٠.

(١٢) **المصدر السابق**.

(١٣) احتسبت من **المصدر السابق**.

(١٤) فوجئنا بالنسب والأرقام التي تضمنتها دراسة د. عمران صبيح. **مصدر سابق**، ص١٠٤، والتي جاء فيها أن توزيع العمال هو (٦٩,٣٪) من الريف و(٢٣,٥٪) من المدن و (٧,٢٪) من المخيمات، وذلك حسب عام ١٩٨٣، واوردت الدراسة نفسها ـ حسب ١٩٨١ ـ توزعهم النسبي الى (٦٦,٢٪) من أصول قروية، و(٩٪) من المخيمات، و(٨,٤٪) من المدن، مع ملاحظة أن المجموع الأخير لا يصل الى (١٠٠٪)، ونسب عام ١٩٨٣ فيها أخطاء مطبعية.

(١٥) انظر: روز مصلح. **شؤون فلسطينية**، العدد (١١٦) تموز/ يوليو ١٩٨١، ص٩٠.

(١٦) د. عمران صبيح، **مصدر سابق**، ص١٠٥.

(١٧) ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المقدم للدورة (٧٠) لعام ١٩٨٤. **صامد الاقتصادي**، العدد (٥٥) أيار ـ حزيران ١٩٨٥. ص٩٥.

(١٨) انظر جدول توزع العاملين حسب القطاعات، في: روز مصلح، العمال الفلسطينيون في الاراضي المحتلة. **شؤون فلسطينية**، العدد (١١٧) آب/ اغسطس ١٩٨١، ص١١٦.

(١٩) د. حسن الصالح، الشعب الفلسطيني في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، **شؤون عربية**، العدد (٤٨) كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، ص٥٤. ويوضح د. الصالح أن التوزع الرقمي لعدد العمال البالغ (٦٨) الف عامل على الأنشطة هو (٥,٨) في الزراعة، (١٦) في الصناعة، و(٣٢,٢) في البناء والتشييد، و(١٤) الف عامل في الخدمات.

(٢٠) نافذ عليان. تأثير الانتفاضة، **مصدر سابق**، ص١٣. نقلاً عن تقرير ميرون بنفينستي لعام ١٩٨٧.

(٢١) تمار جوغانسكي، الاقتصاد الكولونيالي، **مصدر سابق**. والنسبة من احتسابنا.

(٢٢) د. عمران صبيح، **مصدر سابق**، ص١٠٨ ايضاً: روز مصلح، من **شؤون فلسطينية**، العدد (١١٧)، **مصدر سابق**، ص١٢٣ ـ ١٢٤.

(٢٣) نافذ عليان، تأثير الانتفاضة، **مصدر سابق**، ص١٣، أيضاً انظر: سلطان حطاب، أوضاع العمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، **صامد الاقتصادي** العدد (٥٥) أيار ـ حزيران ١٩٨٥ وبخاصة ص١٦.

(٢٤) نشير في هذا المجال الى الفارق بين أجور عمال الضفة، وأجور عمال القطاع، اضافة الى أن هناك فوارق بين أجور العاملين الذين يتقاضون أجورهم بشكل شهري أو أسبوعي وبين عمال المياومة. انظر: روز مصلح، **شؤون فلسطينية** العدد (١١٧).

(٢٥) نافذ عليان، تأثير الانتفاضة، **مصدر سابق**، ص١٣. وقد أورد تقرير نشرته صحيفة «**يو. إس. نيوز**» الامريكية، وأعادت **القبس** الكويتية نشره، مترجماً، في ٢/١/١٩٨٨، أن دخل العاملين من أبناء القطاع في الكيان الصهيوني، وعددهم (٤٠) ألف عامل، قدر، عام ١٩٨٤، بـ(٥٥٠) مليون دولار.

(٢٦) انظر: نافذ عليان، **المصدر السابق**، ص١٤. أيضاً د. عمران صبيح، **مصدر سابق**، ص١٠٨

(٢٧) انظر ملخص عن تقرير بنفينستي في **الشرق الاوسط**، ٢/١٠/١٩٨٧.

(٢٨) روز مصلح. العمال الفلسطينيون، العدد (١١٧)، **مصدر سابق**، ص١٢٧.

(٢٩) **جيروزاليم بوست انترناشيونال**، ٢٦/٣/١٩٨٨.

(٣٠) تمار جوغانسكي. الاقتصاد الكولونيالي، **مصدر سابق**.

(٣١) انظر: ملحق تقرير المدير العام، **مصدر سابق**، ص٩٧.

(٣٢) انظر: د. وليد مصطفى. أوضاع الطبقة العاملة تحت الاحتلال (خلال العام ١٩٨٤). **صامد الاقتصادي**، العدد (٥٥) أيار ـ حزيران ١٩٨٥، وبخاصة ص١٣٤ ـ ١٣٥.





(٣٣) الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. **صامد الاقتصادي**، العدد (٥٥) أيار ـ حزيران ١٩٨٥، ص٤٤.

(٣٤) انظر: غسان حرب، النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود. **صامد الاقتصادي**، العدد (٥٥) أيار ـ حزيران ١٩٨٥، وبخاصة ص٥٦ ـ ٦١.

(٣٥) انظر: نافذ عليان، تأثير الانتفاضة، **مصدر سابق**.

# اهميـة السوق الأوروبية المشتركة في تسويـق المنتجات الزراعيـة للأراضي الفلسطينيـة المحتلـة

د. عاطف علاونة

**مقدمـــة:**

يعتبر قطاع الزراعة أحد القطاعات الرئيسية والهامة التي تشكل هيكل الاقتصاد القومي الفلسطيني. ويتضح ذلك من مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ودوره في استيعاب الأيدي العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وتبين الاحصائيات الرسمية انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للضفة الغربية من ٣٨٪ في عام ١٩٧٠ الى ٢١٪ في عام ١٩٨٧. كما انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة من ٤٣٪ من مجموع الأيدي العاملة عام ١٩٧٠ الى ٢٩٪ في عام ١٩٨٧[1].

وبالنسبة للوضع في قطاع غزة، فقد انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٣١٪ في عام ١٩٧٠ الى ٢٢٪ في عام ١٩٨٧. كما وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل من حوالي ٣٢٪ من مجموع الايدي العاملة في عام ١٩٧٠ الى ١٧٪ في عام ١٩٨٧[2].

ويعود هذا التطور السلبي الى انخفاض الدخل الزراعي نسبياً من جهة وارتفاع دخل القطاعات الاخرى من جهة اخرى، حيث يعاني القطاع الزراعي من ثلاث مشاكل اساسية على المستوى الانتاجي والتمويلي والتسويقي. وقد أدى ضيق الأسواق المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم قدرتها على استيعاب الانتاج الزراعي الى اعتماد القطاع الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة على الاسواق الخارجية في الدول العربية، التي كانت تستوعب كميات متفاوتة من سنة الى اخرى حسب حاجتها المحلية، والتي انعكست في انخفاض مستمر في استيعاب هذه الاسواق للمنتجات الزراعية الفلسطينية.

وهنا يأتي دور السوق الاوروبية المشتركة في استيعاب جزء من الفائض الزراعي الفلسطيني، الأمر الذي يمكن ان يؤدي الى حل جزء من المشاكل التسويقية التي تعاني منها هذه المنتجات وبالتالي تشجيع المزارعين للعودة الى فلاحة أراضيهم.

يهدف هذا البحث الى الوقوف على أهمية اعلان مجلس السوق الاوروبية المشتركة في اكتوبر





١٩٨٦ المتمثل في منح المنتوجات الزراعية من الاراضي الفلسطينية المحتلة معاملة تفضيلية عند دخولها الى اسواق الدول الاعضاء، وفي استيعاب الفائض الزراعي من الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة خاصة، وأثر ذلك على القطاع الزراعي بصورة عامة. ويتم ذلك عن طريق التطرق الى حجم المساحات الزراعية والانتاج الزراعي، فرص تسويق المنتوجات الزراعية، العلاقات الاقتصادية بين دول السوق الاوروبية المشتركة والاراضي الفلسطينية المحتلة، الاعلان الاوروبي، موقف اسرائيل من هذا الاعلان ومدى تطابق هذا الاعلان مع واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، وبالتالي تحديد قدرة الاعلان على المساهمة في حل مشكلة التسويق التي تعاني منها معظم المنتوجات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

**اسواق المنتوجات الزراعية الفلسطينية:**

يتأثر حجم الانتاج الزراعي بمساحة الاراضي المزروعة من جهة وبتوفر متطلبات الانتاج الاخرى من مياه وأسمدة وبذور محسنة ورأسمال من جهة اخرى. وبسبب عدم توفر هذه المتطلبات بصورة دائمة يختلف حجم الانتاج الزراعي من سنة الى اخرى وحسب هذه التغيرات.

وبالنسبة للوضع في الضفة الغربية، تظهر الاحصائيات ارتفاع حجم الخضروات من ٢٢٤ ألف طن عام ١٩٨٣ الى ٢٥٣ الف طن عام ١٩٨٤، الا ان الانتاج عاد وانخفض الى ٢٢٦ ألف طن عام ١٩٨٥ و ٢٤٤ الف طن عام ١٩٨٦. وبالنسبة للفواكه فقد انخفض الانتاج الاجمالي من ٢٣٣ الف طن عام ١٩٨٤ الى ٢٢٢ الف طن عام ١٩٨٥. وارتفع في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٣٤٨ الف طن (جدول ١، ٢).

أما في قطاع غزة فقد ارتفع حجم الانتاج الزراعي من ١٣٨ ألف طن عام ١٩٧٠ الى ما يزيد عن ٢٩٧ ألف طن عام ١٩٨٥ و ٣١٨ ألف طن عام ١٩٨٦، حيث شكلت الخضروات ١١٣ ألف طن والحمضيات ٢٠٥ ألف طن (جداول ٣، ٤).

وقد اعتمدت الضفة الغربية في تسويق الفائض الزراعي، قبل الاحتلال الاسرائيلي، على الاسواق الاردنية، واسواق الدول العربية الاخرى وبخاصة دول الخليج. واعتمد قطاع غزة في تصدير فائضه الزراعي على الاسواق المصرية بالدرجة الاولى. إلا أن الواقع اختلف كلياً بعد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. ويبين جدول رقم (٥) مصادر الخضروات المعروضة في الضفة الغربية ووجهة تصريف هذه المنتوجات. ويشكل الفرق بين كميات الانتاج والكميات المعروضة للاستهلاك الخاص والتصدير المباشر الذي يتم دون الحاجة للدخول الى الاسواق المركزية في مدن الضفة الغربية. وبناء عليه، بلغت الكميات المعروضة في عام ٨٥/٨٦ حوالي ٢١٢ الف طن، جاء ١٧٠ الف طن منها من الضفة الغربية، ٢٢ ألف طن من اسرائيل وحوالي ٢٠ ألف طن من قطاع غزة. وبلغ حجم الاستهلاك المحلي حوالي ١٤١ الف طن، أي ما يعادل ٨٣٪ من كميات الخضار المعروضة في السوق من المصادر المحلية وحوالي ٦٦٪ من مجموع الكميات المعروضة. وبهذا يرتفع حجم الفائض من ١٧٪ بدون المنتوجات الاسرائيلية الى ٣٤٪ مع وجود المنتوجات الاسرائيلية، الأمر الذي يعني بأنه يتوجب على اقتصاد الضفة الغربية توفير أسواق لتصريف ٢٢ ألف طن من الانتاج الاسرائيلي.

## جدول رقم (١)

### المساحة والانتاج الكلي لمحاصيل الخضار في الضفة الغربية

| المحصول | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة (دونـم) | | | المساحة (دونم) | | الانتاج (طن) | | المجموع | |
| | | | | بعل | ري | بعل | ري | المساحة (دونم) | الانتاج (طن) |
| بطيخ | ٣٢٦٢٢ | ٢٥٩٢٣ | ٢٨٤٠١ | ٧٦٥٥ | ١٦١٩٧ | ٦٥٧٤,٤ | ٥٩١٩٣,٠ | ٢٣٨٥٢ | ٦٥٧٦٧,٤ |
| شمام | ١٤٨٣٣ | ٢٠٠٣٩ | ١٩٠١٠ | ١١٣٣١ | ١٥٨٤ | ١٠٢٦٨,٨ | ٢٥١٥,٥ | ١٢٩١٥ | ١٢٧٨٤,٣ |
| بطاطا | ٦٧١٥ | ٦٤٥٣ | ٨٢٤٤ | ١٧٤٩ | ٥٨٥٣ | ٩٣٤,٧ | ١٣٢٧٦,٤ | ٧٦٠٢ | ١٤٢١١,١ |
| بندورة | ٢٣٥٢٣ | ٢٤١٥٩ | ٢٣١٧٥ | ١١٠٤٦ | ١١٤٨٦ | ٦١٥٦,٣ | ٥٩٨٨١,٤ | ٢٢٥٣٢ | ٦٦٠٣٧,٧ |
| خيار | ٨٢٦٨ | ٨١٨٩ | ٨٢٤١ | - | ٨٧٥٢ | - | ١٦٠٨٩,٣ | ٨٧٥٢ | ١٦٠٨٩,٣ |
| باذنجان | ٦٥٢٨ | ٥٥٤١ | ٤٧١٨ | - | ٤٠١٠ | - | ١٦٠٩٩,١ | ٤٠١٠ | ١٦٠٩٩,١ |
| فلفل حار | ١٧٤١ | ١٥٢٩ | ١٧٨٦ | - | ١٥٨٦ | - | ١٨٧٩,٢ | ١٥٨٦ | ١٨٧٩,٢ |
| كوسا | ١٤٥٥٧ | ١٣٩١٠ | ١٣٢٦٦ | ٧٥٧١ | ٥٦٥٥ | ٢٠٧٣,٤ | ٩٦٢٦,٠ | ١٣٢٢٦ | ١١٦٩٩,٤ |
| بصل يابس | ٧٨٥٥ | ١١١٩٤ | ١٦٥٨٣ | ١٤٢٤٤ | ١٥٥ | ١٥١٥٤,٢ | ٢٨٧,٥ | ١٤٣٩٩ | ١٥٥٤١,٧ |
| بصل للبذور | ٦٢٧٥ | ٣٤٧٨ | ٣٣٨١ | ٢٦٦٢ | ٥٥ | ٧٩,٧ | ٣,٩ | ٢٧١٧ | ٨٣,٦ |
| ثوم | ١٦٥٦ | ١٣٣٨ | ١٦٤٠ | ٢٠٩٩ | ١٦٠ | ٦٣٧,٥ | ٨٠,٠ | ٢٢٥٩ | ٧١٧,٥ |
| باميا | ٥٤٩١ | ٧٣٣٤ | ٦٩٩٠ | ٦٢٦١ | ٩ | ٩٧٥,٦ | ٩,٠ | ٦٢٧٠ | ٩٨٤,٦ |
| ملفوف | ١٠٨٥ | ٩٨٢ | ٦٨٥ | - | ٩٤٠ | - | ٢٧٧٨,٨ | ٩٤٠ | ٢٧٧٨,٨ |
| قرنبيط | ٥٣٩٧ | ٥٠٧٧ | ٤٦٠٩ | ٢٥٩٠ | ٢٣١٥ | ١٠٨٣,٢ | ٥١٩٠,٠ | ٤٩٠٥ | ٦٢٧٣,٢ |
| فقوس | ٦٠٠٢ | ٧٠٩٩ | ٥٧٨٣ | ٥٨٧٣ | - | ١٧٨٩,٤ | - | ٥٨٧٣ | ١٧٨٩,٤ |
| فول اخضر | ٣١٩٠ | ٣٦٠١ | ٤٥٧٨ | ٢٣٦٦ | ٢٠٦٧ | ٣٠٨,٣ | ١١٣٠,٧ | ٤٤٣٣ | ١٤٣٩,٠ |
| فاصوليا | ٢٨٩٨ | ٣٠٩١ | ٢٨٨٢ | ٣٢٠ | ٢٢٩٦ | ٣٠,٩ | ٢١٨٥,٨ | ٢٦١٦ | ٢٢١٦,٧ |
| ملوخية | ١٤٠٠ | ١٥٨٨ | ١٥٧٢ | - | ١٢٣٩ | - | ٣٤٢٠,٠ | ١٢٣٩ | ٣٤٢٠,٠ |
| خضار اخرى | ٤٦٩٩ | ٥٤٤٦ | ٥٨٨٩ | ٤٧٧٥ | ٢٦٥٥ | ١١٤٩,٢ | ٢١٣٦,٣ | ٧٤٣٠ | ٤٢٨٥,٥ |
| المجموع الكلي | ١٥٤٧٣٦ | ١٥٥٩٦١ | ١٧١٤٣٣ | ٨٠٥٤٢ | ٦٧٠١٤ | ٤٧٢١٥,٦ | ١٩٦٨٨١,٩ | ١٤٧٥٥٦ | ٢٤٤٠٩٧,٥ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية جامعة النجاح الوطنية، **النشرة الاحصائية السنوية**، ١٩٨٧.





## جدول رقم (٢)

### المساحة والانتاج الكلي للاشجار المثمرة في الضفة الغربية

| نوع الاشجار | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ | |
|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة (دونـم) | | | المساحة (دونم) | الانتاج (طن) |
| زيتون | ٦٩٢٧٢٢ | ٦٩٩٧٤١ | ٧٠٩٧٨٢ | ٧١٩١٢٩ | ١٤٧٩٣٨,٩ |
| لوز | ٧٦٦٩١ | ٧٧٠٨١ | ٧٧٠٨٥ | ٧٨٥٣٦ | ٨٩٢٣,٥ |
| عنب | ٨١٣٧٩ | ٨٣٤٣٧ | ٨٢٧٣٩ | ٨١٧٢٨ | ٤٥٩٣٩,٣ |
| نخيل | ٣٠١ | ٤٥١ | ٥٢٠ | ٥٦٨ | ٩٦٣,٩ |
| تين | ٢٤١٨٣ | ٢٣٦٩٦ | ٢٣٢٨٠ | ٢٣٤٢٤ | ١٠٤٢٥,٨ |
| تفاح | ٢١٠٨ | ١٨٦٩ | ١٧٤٠ | ١٦٠٦ | ٨١١,٤ |
| اجاص | ٢٩١ | ٣٠٩ | ٢٩٧ | ٢٩٠ | ١٣٠,٦ |
| دراق | ١٠٢٨ | ١١٨١ | ١١١٥ | ١٠٧٧ | ٥٣٤,٤ |
| مشمش | ٤٨٦٥ | ٤٩٤٥ | ٤٧٦٢ | ٤٧٠٩ | ١٢٢٨,٧ |
| برقوق | ٣٢٨٧٩ | ٣١٦٢٥ | ٣٠٠٤٠ | ٣٠٩٢٠ | ١٧٦٨٧,١ |
| جوافة | ١٣٠ | ٦٢٩ | ٦٢٠ | ٦٢٠ | ١٨٦٠,٠ |
| موز | ٤١٩٠ | ٤٥٩٢ | ٥٢١٤ | ٤٥٥٣ | ١٣٦٥٩,٠ |
| حمضيات ـ المجموع | ٢٥٤٦٤ | ٢٤٨٧٠ | ٢٥٢٣٥ | ٢٤٩٣٤ | ٩٧٩٩٩,٤ |
| شموطي | ٦١٥٨ | ٦١٤١ | ٥٨١١ | ٦٢٠٥ | ٢١٥٩٨,٢ |
| فلنسيا | ٦٧٤٧ | ٦١٩١ | ٥٨٦٩ | ٥٩٢٨ | ٢٣٤٤٤,٠ |
| ليمون | ٣٢٢٤ | ٣٢٤٩ | ٣٧٢٩ | ٣٢٢٦ | ١٣٢٤٠,٥ |
| كلمنتينا | ٥٢٩٥ | ٥٥٠٥ | ٥٧٤٧ | ٥٨٠٧ | ٢٥٢٥١,٥ |
| مندلينا | ١٥٤٧ | ١٦٠١ | ١٧٦٧ | ١٦١٢ | ٦٠٦٢,٥ |
| حمضيات اخرى | ٢٤٠٣ | ٣١٨٣ | ٢٣١٢ | ٢١٥٦ | ٨٤٠٢,٧ |
| اشجار اخرى | ١٩٨٨ | ٢٠٠٣ | ٢٣٢٧ | ١٧٠٥ | ٤٦٧,٦ |
| المجموع الكلي | ٩٤٨٧١٩ | ٩٥٦٤٢٩ | ٩٦٤٦٥٦ | ٩٧٣٧٩٨ | ٣٤٨٥٦٩,٦ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، **النشرة الاحصائية السنوية** ١٩٨٧.

## جدول رقم (٣)

## المساحة ومعدل الانتاج والانتاج الكلي لمحاصيل الخضار في قطاع غزة

| المحصول | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ١٩٨٦ المساحة (دونم) | | ١٩٨٦ معدل الانتاج (كغم/ دونم) | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة (دونم) | | | بعل | ري | بعل | ري | بعل | ري |
| بطيخ | ٢١٠٠ | ٧٥٠٠ | ٦٥٠٠ | ٩٢٠ | - | ٥٠٠ | - | ٩٢٠ | ٤٦٠,٠ |
| شمام | ٢٩٢٠ | ١٠٠٠ | ١١٥٠ | ١٥٢٧ | - | ٣٠٠ | - | ١٥٢٧ | ٤٥٨,١ |
| بطاطا | ٤٤٩٠ | ٨٧٧٠ | ٧٢٨٠ | - | ٧٠٥٠ | - | ٢٥٠٠ | ٧٠٥٠ | ١٧٦٢٥,٠ |
| بندورة | ٥٥٨٠ | ٤٤٠ | ٦٣٠٠ | - | ٥٦١٠ | - | ٥٠٠٠ | ٥٦١٠ | ٢٨٠٥٠,٠ |
| خيار | ٨٨٢٠ | ٧٥٢٠ | ٦٦٧٠ | - | ٥٩٦١ | - | ٢٧٠٠ | ٥٩٦١ | ١٦٠٩٤,٧ |
| باذنجان | ٦٢١ | ٩٧٠ | ٩٨٠ | - | ٧١٠ | - | ٥٠٠٠ | ٧١٠ | ٣٥٥٠,٠ |
| فلفل حار | ٨٧٢ | ٩٠٠ | ٩٦٠ | - | ١١٩٦ | - | ١٥٠٠ | ١١٩٦ | ١٧٩٤,٠ |
| كوسا | ٣٣٤٠ | ٢٧٢٠ | ٣٠٩٠ | - | ٣١٤٠ | - | ٢٥٠٠ | ٣١٤٠ | ٧٨٥٠,٠ |
| بصل يابس | ٣١٠ | - | ٢٤٠ | - | - | - | - | - | - |
| بصل للبذور | - | - | - | - | - | - | - | - | - |
| ثوم | - | - | ٣٠ | - | ١٥٥ | - | ٢٥٠٠ | ١٥٥ | ٣٨٧,٥ |
| باميا | ١٣٥٠ | ٩٠٠ | ١٣٠٠ | ١١٠٠ | - | ٣٠٠ | - | ١٧٠٠ | ٥١٠,٠ |
| ملفوف | ١٣٠٠ | ١٢٥٠ | ١٨٢٠ | - | ٢٦٠٠ | - | ٣٠٠٠ | ٢٦٠٠ | ٧٨٠٠,٠ |
| قرنبيط | ٢٠٧٥ | ٣٤٠٠ | ٣٢٠٠ | - | ٣٧٦٠ | - | ٢٧٥٠ | ٣٧٦٠ | ١٠٣٤٠,٠ |
| فقوس | ١٢٥٠ | ٣٢٠ | ٥٠٠ | ١١٠٠ | - | ٤٠٠ | - | ١١٠٠ | ٤٤٠,٠ |
| فول اخضر | ١١٢٠ | ١٠٨٠ | ٩٢٠ | - | ٧١٠ | - | ٧٠٠ | ٧١٠ | ٤٩٧,٠ |
| فاصوليا | ١١٥٠ | ١٠٢٠ | ٦٩٠ | - | ١٨٧٥ | - | ٧٠٠ | ١٨٧٥ | ١٣١٢,٠ |
| ملوخية | ٣١٩٤ | ٣٣٣٠ | ٣٣٥٠ | - | ٣٣٨٠ | - | ٢٥٠٠ | ٣٣٨٠ | ٨٤٥٠,٠ |
| خضار اخرى | ٧٦٧٠ | ٥٣٥٧ | ٧٦٦٦ | ٢٢٧٠ | ٤٦٠٠ | ٣٠٠ | ١٥٠٠ | ٦٨٧٠ | ٧٥٨١,٠ |
| المجموع الكلي | ٤٨١٦٢ | ٤٣٦٨٧ | ٤٦٧٩٦ | ٧٥١٧ | ٤٠٧٤٧ | - | - | ٤٨٢٦٤ | ١١٣١٩٩,٣ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، **النشرة الاحصائية السنوية**، ١٩٨٧.





## جدول رقم (٤)

## المساحة ومعدل الانتاج والانتاج الكلي للاشجار المثمرة في قطاع غزة

| نوع الاشجار | ١٩٨٣ | ١٩٨٤ | ١٩٨٥ | ٩٨٦ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة دونم | | | المساحة (دونم) | معدل الانتاج (كغم/ دونم) | الانتاج (طن) |
| زيتون | ١١٠٠٠ | ١١٠٠٠ | ١١٠٠٠ | ١١٣٢٦ | ٢٠٠ | ٢٢٦٥,٢ |
| لوز | ٢٣٥٠٠ | ٢٣٥٠٠ | ٢٣٠٠٠ | ١٩٥٠٠ | ٧٠ | ١٣٦٥,٠ |
| عنب | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٨٠٠٠ | ٧٥٠٠ | ٣٥٠ | ٢٦٢٥,٠ |
| نخيل | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٠ | ١٠٠٠ | ٢٠٠٠,٠ |
| تين | ١٢٠ | ٥٠ | ٥٠ | ٦٢ | ١٠٠٠ | ٦٢,٠ |
| تفاح | - | - | - | - | - | - |
| أجاص | - | - | - | - | - | - |
| دراق | - | - | - | - | - | - |
| مشمش | - | - | - | - | - | - |
| برقوق | - | - | - | - | - | - |
| جوافة | ٣٢٠٠ | ٣٣٠٠ | ٣٣٠٠ | ٣٥٠٠ | ٢٠٠٠ | ٧٠٠٠,٠ |
| موز | - | - | - | - | - | - |
| حمضيات ـ المجموع | ٦٨٠٠٠ | ٦٦٧٠٠ | ٦٥٢٠٠ | ٦٣١٩٨ | - | ١٨٩٩١٢,٦ |
| شموطي | ١٤٧٠٠ | ١٤٥٢٠ | ١٣٣٠٠ | ١٣٠٦٥ | ٢٩٠٠ | ٣٧٨٨٨,٥ |
| فلنسيا | ٤٥٥٠٠ | ٤٤٧٥٠ | ٤٤٤٠٠ | ٤٢١٤٤ | ٢٩٠٠ | ٢٢٢١٧,٦ |
| ليمون | ٣٥٠٠ | ٣٤٢٠ | ٣٣٠٠ | ٣٢٨٦ | ٤٥٠٠ | ١٤٧٨٧,٠ |
| كلمنتينا | ٥٥٠ | ٥٠٠ | ٧٠٠ | ٦٦٣ | ١٥٠٠ | ٩٩٤,٥ |
| مندلينا | - | - | - | - | - | - |
| حمضيات اخرى | ٣٧٥٠ | ٣٥٠٠ | ٤٢٠٠ | ٤١٤٠ | - | ١٤٠٢٥,٠ |
| اشجار اخرى | ٣٨٠ | ١٢٠ | ١٢٠ | ١٢٠ | - | ١٣٢,٠ |
| المجموع الكلي | ١١٦٢٠٠ | ١١٤٧٧٠ | ١١٢٧٧٠ | ١٠٧٢٠٦ | - | ٢٠٥٣٦١,٨ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، **النشرة الاحصائية السنوية** ١٩٨٧.

### جدول رقم (٥)

**توريد الخضار والفواكه في الضفة الغربية حسب المصدر وجهة التسويق بآلاف الاطنان للعام ١٩٨٥ / ٨٦**

| | المصدر | | | | جهة التسويق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة | اسرائيل | غزة | المجموع | الاسواق المحلية | الاردن | الخارج |
| فواكه | ١٦١,٩ | ١٧,٧ | ٤,١ | ١٨٣,٧ | ١٠١,٢ | ٦٧,٤ | ١٥,١ |
| خضار | ١٧٠,٥ | ٢٢ | ٢٢,٤ | ٢١٢,٩ | ١٤١,٧ | ٤٣ | ٢٨,٢ |
| قثائيات | ٨٨,٨ | ١٣ | ٠,٢ | ١٠٢,٢ | ٤٠ | ٦٠ | ٠,٢ |
| المجموع | ٤٢١,٢ | ٥٢,٧ | ٢٤,٧ | ٤٨٩,٦ | ٢٨٢,٩ | ١٧٠,٤ | ٤٥,٣ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، **السنة الاحصائية** ١٩٨٦.

### جدول رقم (٦)

**توريد الخضار والفواكه في قطاع غزة حسب المصدر وجهة التسويق بآلاف الاطنان للعام ١٩٨٥ / ٨٦**

| | المصدر | | | | جهة التسويق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | انتاج محلي | اسرائيل | الضفة | المجموع | استهلاك محلي | الاردن | الخارج |
| فواكه | ١٨٩,٤ | ٢٣,٣ | ٦,٨ | ٢١٩,٥ | ٥٢,٧ | ٧٤,٢ | ٩٢,٦ |
| خضار | ١٠٤,٥ | ١٠,١ | ٠,٧ | ١١٥,٣ | ٨١,٧ | ٣٣,٦ | - |
| قثائيات | ٠,٦ | ١٤,٨ | - | ١٥,٤ | ١٥,٢ | ٠,٢ | - |
| المجموع | ٢٩٤,٥ | ٤٨,٢ | ٧,٥ | ٣٥,٢ | ١٤٩,٦ | ١٠٨ | ٩٢,٦ |

**المصدر**: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية، **السنة الاحصائية** ١٩٨٦.





### جدول رقم (٧)

**مساعدات السوق الاوروبية المشتركة لدول البحر الابيض المتوسط بملايين الدولارات**

| البلد | ١٩٧٦ - ١٩٨١ | ١٩٨١ - ١٩٨٦ |
|---|---|---|
| الجزائر | ١١٤ | ١٥١ |
| تونس | ٩٥ | ١٣٩ |
| المغرب | ١٣٠ | ١٩٩ |
| مصر | ١٧٠ | ٢٧٦ |
| لبنان | ٣٠ | ٥٠ |
| سوريا | ٦٠ | ٩٧ |
| الاردن | ٤٠ | ٦٣ |
| اسرائيل | ٣٠ | ٤٠ |
| الاراضي المحتلة | صفر | ٩ |

المصدر: Abu Khalaf, n, the European Community and the Arab - Israeli Conflict, Disserfation, 1986, S. 153.

### جدول رقم (٨)

**المعاملة التفضيلية للمنتوجات الزراعية من الاراضي المحتلة عند دخولها السوق الاوروبية المشتركة**

| المنتوج | فترة السماح | نسبة الاعفاء الجمركي |
|---|---|---|
| بصل | ٢/١٥ـ ٥/١٥ | ٦٠٪ |
| بندورة | ١١/١ـ ٥/١٤ | ٦٠٪ |
| فلفل حلو | بدون تحديد | ٤٠٪ |
| خيار | ١٢/١ ـ آخر شباط | ٦٠٪ |
| باذنجان | ١/١٥ـ ٤/٣٠ | ٦٠٪ |
| برتقال | بدون تحديد | ٦٠٪ |
| مندرينا | == | ٦٠٪ |
| ليمون حامض | == | ٤٠٪ |
| جريفوت | == | ٨٠٪ |
| بطيخ وشمام | ١١/١ـ ٥/٣١ | ٥٠٪ |

المصدر: Official Journal of the European Communities, No L306/ 103; 1. 11. 1986.

كما ويظهر الجدول نفسه حجم ونسبة صادرات الخضروات الى الضفة الشرقية، والذي بلغ في العام نفسه حوالي ٤٣ ألف طن، أي ما يعادل ٢٥٪ فقط من انتاج الضفة الغربية من الخضروات.

ومن ناحية اخرى اختلف تمثيل اصناف الخضروات في تكوين الانتاج المحلي في الخضروات، حيث بلغ انتاج البطيخ ٩١ الف طن، والبندورة ٦٢ الف طن، وكلاً من البطاطا والباذنجان ١٩ الف طن والخيار ١٦ ألف طن. وبهذا تكون هذه الاصناف من الخضروات بحاجة ماسة الى اسواق في الخارج.

وبالنسبة لمصادر توريد الفواكه وجهات تصريفها في الضفة الغربية، فيظهر جدول رقم (٥) ان كمية الفواكه المعروضة في السوق بلغت عام ٨٥/٨٦ حوالي ١٨٣ الف طن، جاء حوالي ١٦٢ الف طن منها من انتاج الضفة الغربية وحوالي ١٨ ألف طن من انتاج اسرائيلي. كما دخل حوالي ٤ آلاف طن من فواكه قطاع غزة الى أسواق الضفة الغربية. وبالنسبة لتسويق هذه المنتوجات فقد توزع على الاستهلاك المحلي حوالي ٥٥٪ من مجموع الكميات المتوفرة في السوق وحوالي ٣٧٪ تم تصديرها الى الاردن. ويعود هذا الارتفاع النسبي مقارنة بالوضع بالنسبة للخضار الى احتواء الفواكه على الحمضيات، وهي السلعة الرئيسة ضمن الصادرات الزراعية الى الاردن. أما بقية اصناف الفواكه فكميات انتاجها متدنية وليست بحاجة الى أسواق تصريف في الخارج. وتنحصر الفواكه التي يتوفر في الضفة الغربية فائضا منها في الحمضيات والعنب والخوخ اضافة الى الزيتون.

ولا يختلف الوضع في قطاع غزة كثيراً عن الوضع في الضفة الغربية، حيث يبين جدول رقم (٦) انه عرض في الموسم ٨٥/٨٦ في اسواق قطاع غزة ٢٢٠ الف طن من الفواكه، قدم قطاع غزة منها حوالي ١٨٩ الف طن وجاء حوالي ٢٣ الف طن من اسرائيل. وقد تم تصدير ٧٤ الف طن منها أي حوالي ٣٦٪ الى الاردن وحوالي ٩٣ الف طن أي ٤٦٪ الى دول اوروبا الشرقية. ويبين الجدول جلياً أن الفواكه التي هي بحاجة الى أسواق في الخارج هي الحمضيات، الجوافة والبلح.

أما كميات الخضار المعروضة في اسواق قطاع غزة فقد بلغت في العام نفسه حوالي ١١٥ ألف طن، قدم قطاع غزة ١٠٤ ألف طن وجاء حوالي ١٠ آلاف طن من اسرائيل. أما تصريف لهذه الكميات فكان في السوق المحلي ٨٠ الف طن، والتصدير الى الاردن ٣٥ الف طن. وبما ان السوق المحلية لا تستطيع استيعاب ٨٠ الف طن سنويا، فان ذلك الوضع يؤدي الى انخفاض مستمر في اسعار المنتوجات الزراعية وبخاصة في المواسم التقليدية للبندورة والخيار والكوسا والملوخية وذلك في الاشهر أيار ـ تشرين أول من كل سنة[٣].

لقد اعتمد كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في تصريف الفائض الزراعي قبل الاحتلال الاسرائيلي لهما على الأسواق العربية، إلا أن الواقع اختلف كلياً بعد الاحتلال، حيث انعكس ذلك في تدني امكانية التصديرالى الاسواق التقليدية المذكورة وذلك لاسباب عديدة أهمها:

**١ ـ تطور القطاع الزراعي في الاردن:**

ركزت الخطط الاقتصادية في الاردن على تطوير القطاع الزراعي في الاردن وبخاصة في الاغوار،





حيث عملت الحكومة الاردنية على ادخال وسائل تكنولوجية حديثة في طرق الزراعة والري والتسميد والقطف والتغليف، ودعمت المزارع على المستوى التمويلي والانتاجي والتسويقي. وانعكست هذه الجهود في ارتفاع مستمر في حجم الناتج الزراعي، بحيث اصبحت الاردن في الوقت الحاضر تحقق فائضاً في معظم المنتوجات الزراعية.

اضافة الى ذلك ادى تشابه المناخ في الضفة الغربية وقطاع غزة مع اجزاء عديدة في الارن الى تماثل في المحاصيل الزراعية وأوقات القطف والحصاد لهذه المحاصيل، الأمر الذي أدى الى انخفاض تدريجي في حجم وقيمة واردات الاردن الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما وانخفضت نسبة الصادرات الزراعية للاراضي الفلسطينية المحتلة الى الاردن مقارنة بمجموع الصادرات وذلك من ٥٤٪ في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٣٧٪ في عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦.

وبالنسبة لقطاع غزة، فقد شكلت الحمضيات جميع صادراته الى الاردن، وذلك لعدم السماح للمنتوجات الصناعية من قطاع غزة دخول الاسواق الاردنية، حيث استوعب الاردن عام ١٩٨٦ حوالي ٦٠٪ من مجموع حمضيات القطاع، وانخفضت النسبة الى ٤٢٪ في عام ١٩٨٥.

من ناحية اخرى انعكس هذا التطور ايضا في تحديد الحكومة الاردنية لاصناف المنتوجات الزراعية والاوقات التي يسمح لها بدخول الاسواق الاردنية، وتحديد كميات الاستيراد بنسبة ٥٠٪ من حجم الانتاج لهذه الاصناف والمقدر من قبل المعتمد الزراعي الاردني العامل في الضفة الغربية، حيث يكون التقدير في العادة ادنى بكثير من حجم الانتاج الحقيقي، الامر الذي انعكس في تدني نسبة التصدير الى الاردن دون الـ٥٠٪ المسموح بها (جداول رقم ٥ و ٦).

**٢ ـ الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الدول العربية:**

أدى تراجع الاوضاع الاقتصادية لدول الخليج، بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط الخام في السنوات التي تلت عام ١٩٨٤، من جهة وبسبب الحرب العراقية ـ الايرانية من جهة اخرى، الى انخفاض واضح في واردات هذه الدول ومن ضمنها المنتوجات الزراعية. كما ساهم في هذا الانخفاض ايضاً توجه دول الخليج في السنوات الخمسة عشر الماضية الى تطوير القطاع الزراعي فيها، حيث خصصت الدول ضمن خطط التنمية مبالغ ضخمة من أجل تطوير دعم انتاج الخضروات والفواكه سواء عن طريق دعم المزارعين أو عن طريق انشاء المزارع الحكومية[٤].

**٣ ـ الصعوبات المعوقات التي توضع على الجسور** مثل تحديد عدد الشاحنات التي يسمح لها بدخول الاردن بشكل اصبح لا يفي بالغرض، الأمر الذي انعكس في تأخر وصول المحاصيل الزراعية الى الاسواق الاردنية ـ وارتفاع كبير في اجرة الشاحنة الواحدة وعدم قدرة هذه المنتوجات على منافسة المنتوجات الاردنية في الاسواق الاردنية. كما ويدخل ضمن هذه المعوقات اجراءات التفتيش على الجسور واغلاق الجسور امام الشاحنات لفترات طويلة تبلغ في مجموعها ٧٠ يوماً في السنة، ومنع العديد من سائقي الشاحنات من السفر، وعدم السماح للمزارعين بارجاع العبوات الفارغة وغيرها من المعوقات[٥].

نتيجة لهذه الظروف بدىء بالبحث عن أسواق بديلة، تستوعب الفائض الزراعي للاراضي الفلسطينية المحتلة. حيث تمكن قطاع غزة من عقد اتفاقيات مع عدد من الدول الاشتراكية لتصدير الحمضيات. الا ان ازدياد حدة الصعوبات المتعلقة بالتصدير مثل الشحن والتخليص أدت الى انخفاض هذه الصادرات من ١٥٪ من مجموع انتاج الحمضيات عام ١٩٨٥ الى ٥٪ في عام ١٩٨٦، الأمر الذي زاد من اعتماد حمضيات القطاع على مصانع العصير الاسرائيلية، التي استوعبت عام ١٩٨٦ حوالي ٤٠٪ من انتاج حمضيات القطاع[٦].

مما تقدم يظهر ان الاراضي الفلسطينية المحتلة هي في الوقت الحاضر في امس الحاجة الى اسواق خارجية لاستيعاب المنتوجات الزراعية التالية: الحمضيات، الزيتون، العنب، الخوخ، البلح، الجوافة، البندورة، الكوسا، الباذنجان، الخيار والملوخية وذلك في الفترة الواقعة بين أيار ـ تشرين الأول من كل سنة، ما عدا الحمضيات، حيث أن موسمها التقليدي يقع بين كانون الأول ـ آذار، والزيتون الذي يقطف في أشهر تشرين الاول ـ كانون الاول من كل سنة.

## العلاقات الاقتصادية بين السوق الاوروبية المشتركة والأراضي الفلسطينية المحتلة

### ١ ـ المساعدات الاوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة:

تكونت المجموعة الاقتصادية الاوروبية عام ١٩٥٧ وذلك بعد توقيع كل من المانيا الغربية، بلجيكيا، ايطاليا، فرنسا، لوكسمبورغ، وهولندا على ما يعرف باتفاقية روما. وانضمت ايرلندا، بريطانيا، والدنمارك لعضوية السوق في عام ١٩٧٣. وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان لعضوية السوق. وفي بداية عام ١٩٨٧ انضمت كل من اسبانيا والبرتغال للسوق ليصبح عدد اعضاء السوق (١٢) عضواً[٧].

وقد تم تحديد سياسة المجموعة الاوروبية تجاه دول البحر الابيض المتوسط ضمن سياسة المجموعة الشاملة تجاه هذه المنطقة. وعلى الصعيد الاقتصادي عقدت المجموعة مع جميع دول البحر الابيض المتوسط (باستثناء البانيا وليبيا) اتفاقيات تعاون اقتصادية تجارية، نصت على اعفاء الصادرات الصناعية لدول البحر الابيض المتوسط الى دول المجموعة الاوروبية من الضرائب الجمركية، ومنحت الصادرات الزراعية تنزيلات جمركية كبيرة. وقد وقعت المجموعة اول اتفاقية من هذا النوع مع اسرائيل عام ١٩٧٥ تلاها اتفاقيات مماثلة مع كل من مالطة، قبرص، الجزائر، المغرب، وتونس في عام ١٩٧٥ ومع مصر ولبنان وسوريا والاردن في عام ١٩٧٧[٨].

أما بالنسبة للأراضي المحتلة، فقد استثنتها المجموعة الاوروبية من سياستها تجاه البحر الابيض المتوسط لاسباب سياسية وسيادية، حيث وقفت المجموعة محتارة من أمرها وعانت من حرج في تصرفاتها، حيث انه لم يكن بالامكان تطبيق الاتفاقية مع اسرائيل على المناطق المحتلة لاسباب سياسية لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بالاحتلال. ومن ناحية اخرى لم يكن ممكناً من الناحية العملية تطبيق الاتفاقية





مع الاردن على الضفة الغربية وقطاع غزة. اضافة الى ذلك فان هذه الاحتمالات تتعارض مع سياسة المجموعة، وخاصة بعد اعلان البندقية في عام ١٩٨١، الذي يعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة سياسية واقتصادية ذات وضع خاص. وانحصرت مساعدات دول السوق الاوروبية المشتركة حتى نهاية السبعينات في المساعدات التي تقدمها هذه الدول الى وكالة غوث اللاجئين «اونروا»[٩].

أما في الثمانينات فقد تم ترتيب العلاقات الاقتصادية بين الاراضي المحتلة والسوق الاوروبية المشتركة. وخاصة بعد اعلان البندقية، الذي نص على تقديم مساعدات تنموية لسكان الاراضي المحتلة. وانطلقت القرارات من ضرورة تقديم المساعدات الى المواطنين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة لدعم مشاريع صغيرة مجدية، وعدم تقديم الدعم للمستوطنين اليهود في المستوطنات في الاراضي المحتلة. كما وتم الاتفاق على ضرورة اجراء مشاورات مع الحكم العسكري قبل القيام بتنفيذ مثل هذا البرنامج.

ومن اجل تحديد كيفية صرف المبالغ المخصصة، اجرى السوق محادثات ومشاورات مع الجهات المعنية في كل من مصر والاردن واسرائيل، وكانت نتيجة هذه المشاورات تركيز المساعدات التنموية في المشاريع الزراعية والصناعية والتي تم تنفيذها وادارتها من خلال منظمة التعاون الاردنية وبنك الانماء الصناعي في الاردن. كما وطور السوق سبل التعاون مع المؤسسات غير الحكومية في الاراضي المحتلة، مثل البلديات والجامعات، الأمر الذي انعكس في تمويل العديد من مشاريع هذه المؤسسات من مدارس ومستشفيات ومنح تعليمية الى دول السوق الاوروبية المشتركة. وكان يتم تنظيم هذه المشاريع بواسطة قناصل الدول الاوروبية في القدس الشرقية[١٠].

ومن ناحية اخرى، فقد بلغ حجم المساعدات التي خصصت للاراضي المحتلة في السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٦ حوالي ٩٠ مليون وحدة نقدية اوروبية، أي ما يعادل ٩ مليون دولار، وذلك من اجل تمويل مشاريع القطاعين الصناعي والزراعي. ومن ناحية اخرى فقد بلغ حجم المساعدات التي قدمت الى الدول المجاورة في الفترة نفسها اضعافاً مضاعفة، حيث يبين لنا جدول رقم ٧ بأن المساعدات التي قدمت الى مصر بلغت ٢٧٦ مليون دولار، والى الاردن ٦٣ مليون دولار والى اسرائيل ٤٠ مليون دولاراً.

### ٢ ـ التبادل التجاري بين الاراضي الفلسطينية المحتلة ودول السوق الاوروبية المشتركة:

تنبع أهمية دول السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للأراضي المحتلة من حجم ونوع التجارة الخارجية التي تقوم بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ودول السوق الاوروبية المشتركة من جهة اخرى، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار قانونية ومالية وسلعية، تنعكس في حرية حركة عناصر الانتاج مثل تحويل رؤوس الاموال وانتقال الايدي العاملة، وحصول الاراضي المحتلة على السلع الاستثمارية ومواد الخام التي تفتقدها هذه المناطق، واستيعاب دول السوق الاوروبية لفائض المنتوجات الفلسطينية، وتقديم المساعدات المالية لاقتصاد هذه المناطق. ويشير الواقع الى ان حرية التبادل التجاري لم تعد كافية لتنظيم الامور التي تم ذكرها، لوجود عوامل اقتصادية وسياسية عديدة، تقف أمام تحقيق مثل هذا التطور في حجم ونوعية التبادل التجاري الخارجي.

ومن هنا، لم تكن هناك علاقات تجارية مباشرة بين الاراضي المحتلة ودول السوق الاوروبية

المشتركة، حيث كانت العلاقات التجارية تتم بصورة غير مباشرة أما عن طريق الاردن او عن طريق اسرائيل، ولذا، وعند الحديث عن التبادل التجاري الخارجي، لا بد من التطرق الى التبادل التجاري بين الاراضي المحتلة وبقية دول العالم من جهة، ثم بين الاردن ودول السوق الاوروبية من جهة اخرى، على اعتبار احتواء صادرات الاردن الى دول السوق الاوروبية المشتركة على سلع من الاراضي المحتلة، واحتواء الواردات الاردنية على سلع للاراضي المحتلة.

تبين الاحصائيات الرسمية ان صادرات الضفة الغربية الى بقية دول العالم بلغت في السنة التي تلت الاحتلال حوالي ٣٠٠ الف دولار فقط، ارتفعت بعدها ببطء ووصلت اعلاها عام ١٩٧٥ بمقدار ٤,٤ مليون دولار. إلا انها بدأت منذ منتصف السبعينات في الانخفاض ووصلت عام ١٩٨٤ الى حوالي مليون دولار فقط[١١]. وقد تكونت صادرات الضفة الغربية الى بقية دول العالم باكملها من المنتوجات الصناعية، وذلك بسبب منع اسرائيل تصدير المنتوجات الزراعية مباشرة من الضفة الغربية الى الخارج[١٢].

أما بالنسبة لواردات الضفة الغربية من بقية دول العالم فقد ارتفعت من حوالي ٧ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠، عادت وانخفضت الى ٣٥ مليون دولار في عام ١٩٨٤[١٣]. وتعود اسباب زيادة الاستيراد المباشر الى الصعوبات التي يلاقيها الاستيراد عن طريق الجسور ومنع استيراد بعض السلع مباشرة عن الجسور، وعدم توفر مثل هذه السلع في اسرائيل بالنوعية والسعر المتوفر في الدول الرأسمالية. وكانت مصادر الواردات موزعة على دول عديدة. وقد ساهمت دول اوروبا الغربية، وبناء على المعلومات المأخوذة من المستوردين في الأراضي المحتلة، مما يزيد عن ٧٣٪ من واردات الضفة الغربية من بقية دول العالم، ويليها في الاهمية دول جنوب شرق اسيا مثل اليابان وتايوان وغيرها[١٤].

وقد تكونت واردات الضفة الغربية من المواد الاولية ومواد الخام والسلع نصف المصنعة وسلع مصنعة وسلع استهلاكية، وقد شكلت المواد الغذائية والاقمشة ما يزيد عن ٦٠٪ من مجموع الواردات من بقية دول العالم[١٥]. ويعكس هذا ضعف الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات في الداخل، الامر الذي يظهر زيادة اعتماد اقتصاد الضفة الغربية على استيراد المواد الغذائية في الخارج، في الوقت الذي يتوفر فيه فائض ليس بقليل من المنتوجات الزراعية، يمكن تصنيعها، وبالتالي تقليص الواردات بنسبة كبيرة.

مما سبق نرى بأن الميزان التجاري للضفة الغربية مع بقية دول العالم، وبخاصة دول السوق الاوروبية المشتركة، أظهر عجزاً مستمراً ارتفعت قيمته من ٦,٦ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٤٦ مليون دولار في عام ١٩٨٠، إلا أن العجز في الميزان التجاري عاد وانخفض نتيجة لانخفاض الواردات ونتيجة للصعوبات والمضايقات التي تضعها اسرائيل امام التبادل التجاري المباشر بين الضفة الغربية ودول السوق الاوروبية المشتركة، ونتيجة لعدم قدرة المنتوجات المحلية على منافسة المنتوجات الاجنبية في الداخل والخارج، وبلغ مجموع العجز التراكمي في الميزان التجاري للضفة الغربية مع بقية دول العالم خلال سنوات الاحتلال حوالي ٣٩١ مليون دولار، منها حوالي ٢٨٥ مليون دولار مع السوق





الاوروبية المشتركة[١٦].

أما بالنسبة للتبادل التجاري لقطاع غزة مع بقية دول العالم، ومن ضمنها دول السوق الاوروبية المشتركة، فلم يختلف اختلافاً كبيراً عنه بالنسبة للضفة الغربية، وذلك بالرغم من الاختلاف الواضح في حجم التبادل التجاري المطلق. وقد ارتفعت صادرات القطاع من ٤,٤ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ١٥ مليون دولار عام ١٩٧٢، حيث احتوت هذه الارقام على صادرات شمال سيناء. وبدأت صادرات قطاع غزة في الانخفاض التدريجي، الى ان وصلت في عام ١٩٨٤ الى حوالي ٤ مليون دولار فقط، أي نفس المستوى المطلق الذي كانت عليه الصادرات قبل عشرين عاماً، اي بعد الاحتلال مباشرة. اما واردات القطاع فقد بلغت عام ١٩٨٤ حوالي ٢٦,٤ مليون دولار[١٧]. وتظهر الاحصائيات ان واردات القطاع من بقية دول العالم تفوق واردات الضفة الغربية من بعض دول العالم وبكثير. ويعود ذلك الى عدم استطاعة القطاع الاستيراد عن طريق الجسور واعتماده على الاستيراد من الدول الاوروبية وبصورة اكبر، والى اسلوب المقايضة الذي يستعمل في تسديد ثمن صادرات القطاع من الحمضيات في صورة واردات من الدول التي استوعبت صادرات الحمضيات، حيث يجبر القطاع بذلك على استيراد اللحوم الطازجة والمواشي والابقار وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. وساهم في هذا الاتجاه ضعف القاعدة الاقتصادية في قطاع غزة[١٨].

ومن ناحية اخرى استورد القطاع حوالي ٩٠٪ من مجموع وارداته من دول السوق الاوروبية المشتركة، الامر الذي يعطي المبرر اللازم لاعتبار التبادل التجاري مع بقية دول العالم، تبادلا مع دول السوق الاوروبية بالدرجة الاولى.

وقد ادى التطور المعاكس في كل من حجم الصادرات والواردات الى تذبذب في حالة الميزان التجاري مع الدول الاخرى، بين ٦ مليون دولار فائض في عام ١٩٧٣ وحوالي ٢٢ مليون دولار عجز في عام ١٩٨٢. وبلغ حجم العجز التراكمي خلال سنوات الاحتلال ما يزيد عن ١٠٤ مليون دولار[١٩]. ولم يختلف تركيبة واردات وصادرات قطاع غزة من والى بقية دول العام عن تركيبة صادرات وواردات الضفة الغربية من نفس الدول، وذلك لتشابه الوضع الاقتصادي والمستوى الاستثماري والاستهلاكي بين المنطقتين الى حد كبير.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية القائمة بين الاردن ودول السوق الاوروبية المشتركة، فقد تطورت بشكل مستمر وبخاصة خلال الثمانينات، حيث ارتفع حجم صادرات الاردن الى دول السوق الاوروبية المشتركة من ٣,٦ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ١٨,٨ مليون دينار في عام ١٩٨٦[٢٠]. وجدير بالذكر ان هذه الصادرات تحتوي على سلع من الاراضي المحتلة، ولكن يصعب الوقوف عليها بالتفصيل. كما انخفض حجم الواردات في الفترة نفسها من ٣٥٠ مليون دينار الى ٢٩٩ مليون دينار، يدخل ضمنها منتوجات ومواد خام دخلت الى الضفة الغربية. الا انه من الصعب الوقوف على حجم هذه الواردات ايضا. ومع افتراض ان جميع واردات الضفة الغربية من الاردن تأتي من دول السوق الاوروبية المشتركة، فان واردات الاراضي المحتلة من دول السوق الاوروبية المشتركة تشكل حوالي ٢٪ من اجمالي

واردا تها .

### قرار مجلس السوق الاوروبية المشتركة ـ اكتوبر ١٩٨٦ :

تمشياً مع التطورات السياسية في موقف دول السوق الاوروبية تجاه القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وانعكاساً لجهود الجانب الفلسطيني في الحوار الفلسطيني الاوروبي، جاء قرار مجلس وزراء السوق الاوروبية المشتركة في ٢٧/١٠/١٩٨٦، وتأكد في ٢٣/٢/١٩٨٧. حيث اعتبر القرار المذكور الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة اقتصادية مستقلة عن الاردن وعن اسرائيل، وأكد على ضرورة التعامل مع هذه الوحدة الاقتصادية مباشرة. وبناء عليه، تم تخصيص مبلغ يعادل ٤ مليون دولار يتم تقديمه سنوياً للمؤسسات الفلسطينية في الداخل. كما سمحت السوق الاوروبية المشتركة ومن طرف واحد للمنتوجات الصناعية من الاراضي الفلسطينية المحتلة دخول اسواقها بدون رسوم جمركية، ومنحت تخفيضا جمركيا للمنتوجات الزراعية عند دخول اسواق الدول الاعضاء في السوق في فترات زمنية محددة (جدول رقم ٨)[٢١].

ويبين جدول رقم (٨) هذه المنتوجات واوقات السماح ومقدار التخفيض الجمركي الذي تتمتع به. وقد حصلت معظم المنتوجات المذكورة مثل البصل والبندورة والفلفل والخيار والباذنجان على تخفيض جمركي بحوالي ٦٠٪ عند دخولها أسواق الدول المذكورة في اوقات الشتاء الباردة. ولم يحصل على معاملة تفضيلية غير محددة سوى الحمضيات بأنواعها المختلفة. أما البطيخ والشمام فقد حصلا على اعفاء جمركي بنسبة ٥٠٪ في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني ونيسان.

وقد أدى هذا القرار الى وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة نظرياً على قدم المساواة مع بعض دول البحر الابيض المتوسط بما فيها اسرائيل والاردن وتونس والمغرب. ومن اجل العمل على تنفيذ القرارات المذكورة اعلاه، قام وفد يمثل السوق الاوروبية المشتركة يرئسه الالماني الغربي ابرهارد راين مدير دائرة البحر الابيض المتوسط والشرق الاوسط في السوق الاوروبية المشتركة واليوناني ليونيداس تيسا بسيدس رئيس المكتب المكلف بالاراضي المحتلة في الاول من شباط عام ١٩٨٧ بزيارة الاراضي المحتلة، بحث خلالها مع عدد من الشخصيات الفلسطينية المخولة وغير المخولة وممثلي المؤسسات غير الحكومية، وسائل وسبل تنفيذ القرارات الاوروبية المذكورة اعلاه. كما تم بحث امكانية دعم المشاريع الاقتصادية والزراعية والمؤسسات التعليمية في الاراضي المحتلة، حيث أكد اعضاء الوفد بأن الاولوية سوف تكون للمشاريع الخيرية والتعليم والصحة. اضافة الى ذلك، بحث الوفد امكانية تنظيم تصدير ما تحتاجه دول السوق الاوروبية المشتركة من منتوجات الاراضي المحتلة الزراعية وبخاصة في اشهر الشتاء الباردة[٢٢].

كما قام السيد كلود شيسون ممثل السوق الاوروبية المشتركة لشؤون الشرق الاوسط بزيارة اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة لتدارس الوضع فيها واقناع المسؤولين الاسرائيليين بالسماح للمزارع الفلسطيني بالتصدير مباشرة. إلا ان اسرائيل وقفت موقفاً معارضاً وأصرت على ضرورة





التصدير عبر قنوات التسويق الاسرائيلية وشركة اجريسكو ومجلس الحمضيات، الذي يمتلك لوحده حق تصدير المنتوجات الزراعية الى الخارج[٢٣].

ومن ناحية اخرى، اتخذت دول السوق الاوروبية المشتركة خطوات عملية نحو تسهيل تصدير منتوجات الاراضي المحتلة الزراعية والصناعية الى دول السوق. حيث اعتمدت الغرف التجارية لاصدار شهادة المنشأ للمنتوجات الزراعية من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وضرورة ارفاق شهادة خلو من الحشرات والامراض النباتية وشهادة التصنيف، حيث اصر الوفد الاوروبي الذي زار الاراضي الفلسطينية المحتلة من ٢٠ ـ ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٨٧ على ان تصدر شهادة التصنيف وشهادة الخلو من الامراض النباتية عن هيئة غير تابعة للمنتجين والمصدرين. وقد تم الاتفاق على ان تقوم دائرة الزراعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة باصدار هذه الشهادات[٢٤].

من ناحية اخرى، كرر الوفد الطلب من اسرائيل السماح للمنتوجات الفلسطينية بالخروج الى دول السوق الاوروبية دون المرور بالقنوات التسويقية الاسرائيلية. ومن اجل تحقيق ذلك التقت الوفود الاوروبية التي زارت اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة وزير الدفاع الاسرائيلي ثم وزير الزراعة ووزير الخارجية ومسؤولين في دائرة الجمارك. وطالبت المجموعة الاوروبية ان تكف اسرائيل عن اصرارها بضرورة مرور المنتجات الزراعية الفلسطينية عن قنوات التسويق الاسرائيلية[٢٥]. وقد أكد ذلك تصريح شيسون بأن اسرائيل تخاطر باثارة ازمة كبيرة في علاقاتها مع دول السوق الاوروبية المشتركة اذا ما رفضت السماح للفلسطينيين بتصدير منتوجاتهم الزراعية بصفة مستقلة.

كما حذر من احتمال حدوث ازمة سياسة بين المجموعة الاوروبية واسرائيل، اضافة الى ان ذلك سوف ينعكس في تأخير موافقة البرلمان الاوروبي على البرتوكول الاقتصادي القادم بين اسرائيل والمجموعة، وهو ما حدث فعلاً[٢٦].

وبعد محادثات طويلة، اختتمت جهود المجموعة الاوروبية في اتفاقية مع اسرائيل تم توقيعها في ٧/٨/٨٧، تسمح اسرائيل بموجبها للمصدرين في الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتصدير المباشر الى اسواق حول المجموعة الاوروبية وذلك بعد توفر بعض الشروط والمطالب المتعلقة بالتغليف والتقليب والتدريج وغيرها، والتي توجب الاتفاق عليها مع المصدرين من الاراضي الفلسطينية المحتلة أولاً وقبل بداية التصدير الفعلي[٢٧].

### موقف اسرائيل من القرار الاوروبي:

عقبت اسرائيل على القرار الاوروبي المذكور بالاعلان عن تحفظها ازاءه، وأكدت بأنها لن تسمح لأية مساعدات بالدخول الى الاراضي الفلسطينية المحتلة دون التنسيق المسبق معها، وذلك بحجة تخوفها من امكانية استفادة الاوساط الوطنية المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية من هذه المساعدات. إلا أن الحكومة الاسرائيلية اعلنت بعد ذلك بقليل، وعلى لسان سفيرها في بروكسل، بأنها تقبل أي قرار يعمل على تحسين اوضاع سكان الاراضي المحتلة[٢٨].

غير ان اسرائيل وضعت عراقيلاً وشروطاً عديدة أمام تطبيق هذا القرار مثل ضرورة حصول السلع على تصريح وتأشيرة من الحكومة الاسرائيلية، وضرورة التصدير وفقاً للقوانين المتبعة في اسرائيل التي تسمح بتصدير المنتوجات الزراعية عن طريق مجلس الحمضيات وشركة اجريسكو فقط. وأكدت اسرائيل مرارا وتكرارا بأنها لن تسمح لأي من المنتوجات الزراعية الفلسطينية بالخروج من أراضيها اذا لم تنطبق عليها التعليمات المذكورة[٢٩]. وتعطي الجهات الاسرائيلية المسؤولية «مبررات» عديدة لهذا الموقف الرافض يمكن تلخيصها كما يلي[٣٠]:

١ ـ يؤدي السماح لمزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة بالتصدير المباشر الى مطالبة المزارع الاسرائيلية الجماعية بحق التصدير دون الرجوع الى مؤسسة اجريسكو التي تحتكر عملية التصدير كلياً.

٢ ـ يؤدي تصدير منتوجات ذات نوعية متردية (المقصود هنا منتوجات الاراضي المحتلة) من اسرائيل الى دول السوق الاوروبية المشتركة الى خسارة المنتوجات الاسرائيلية جزءاً كبيراً من اسواقها والثقة التي حصلت عليها هذه المنتوجات خلال السنوات الماضية.

٣ ـ تشير اسرائيل الى اهمية السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة لتصريف المنتوجات الزراعية الاسرائيلية ورغبتها في استغلال اتفاقية التجارة الحرة بينها وبين دول السوق وعدم السماح للمنتوجات الزراعية الفلسطينية أن تؤثر على هذه المكاسب. كما وتشير بهذا الخصوص الى سماحها بالتصدير المباشر وعن طريق الموانىء الاسرائيلية الى الدول الشرقية، التي لا تربطها مع اسرائيل اية اتفاقيات تجارية. والى السماح بتصدير المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة عن طريق الاردن، وذلك لقناعتها بأن المنتوجات سوف لا تكون قادرة على المنافسة اذا تم تصديرها عن طريق الموانىء الاردنية لارتفاع تكلفة النقل من جهة وتلف جزء كبير من جهة اخرى.

وجدير بالقول هنا ان الحجج المذكورة اعلاه غير واقعية، لأنه لا يمكن مقارنة الكيبوتسات الاسرائيلية بالاراضي الفلسطينية المحتلة، كما ان نوعية المنتوجات الفلسطينية جيدة، اضافة الى تحمل اعباء عملية التصدير لكون المنتوجات الفلسطينية مميزة كانتاج فلسطيني وليس كانتاج اسرائيلي. ويشير الواقع بأن السبب الثالث اضافة الى العوامل السياسية، هو السبب الحقيقي وراء رفض اسرائيل السماح للمنتوجات الزراعية العربية من الضفة الغربية وقطاع غزة بالخروج مباشرة الى دول السوق الاوروبية المشتركة، حيث سوف تؤدي قدرة هذه المنتوجات على منافسة المنتوجات الاسرائيلية الى خسارة اسرائيل جزءاً من اسواقها في الخارج، وبخاصة لتشابه النمط الزراعي والنوعية الزراعية وظروف الانتاج الزراعي في الاراضي الفلسطينية المحتلة واسرائيل.

نتيجة للمباحثات الطويلة التي جرت بين وفود السوق الاوروبية المشتركة من جهة والجهات الاسرائيلية من جهة اخرى، وبعد ارتفاع حدة الخلاف بين السوق الاوروبية المشتركة والبرلمان الاوروبي من جهة واسرائيل من جهة اخرى، تم التوصل الى اتفاق مبدئي سمحت اسرائيل بواسطته للمنتوجات الزراعية من الاراضي الفلسطينية المحتلة بالتصدير مباشرة الى دول السوق الاوروبية





المشتركة وذلك بعد الاتفاق مع ممثلي المصدرين على تفاصيل التصدير وضرورة تلبية بعض الشروط الاسرائيلية المتعلقة بعملية التصدير المباشر والمتعلقة بوضع العلامة الخاصة المميزة للانتاج الفلسطيني، والمحافظة على مواصفات التصدير المختلفة وغيرها[٣١].

وقد تبع هذا الاتفاق محادثات عديدة بين الاتحاد التعاوني الزراعي والجمعية الخيرية بغزة كممثلين للمصدرين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة[٣٢] من جهة واللجنة الوزارية الاسرائيلية المكونة من مساعد وزير الزراعة، نائب المدير العام للتجارة الخارجية، رئيس القسم الاقتصادي في الادارة المدنية، ضابط الزراعة في الادارة المدنية، مساعد ضابط الزراعة في الادارة المدنية من جهة اخرى، وتم التوقيع في ١٠/١٠/١٩٨٨ على اتفاقية تحددت فيها الشروط المتعلقة بالتصدير المباشر وأهمها ما يلي[٣٣]:

١ ـ يتوجب على المصدرين ابلاغ الادارة المدنية في بداية السنة الزراعية بالكميات المرغوب في تصديرها.

٢ ـ يتوجب التقدم بطلب للحصول على ترخيص مباشر من الادارة المدنية قبل التصدير مباشرة.

٣ ـ يتولى الاتحاد التعاوني والجمعية الخيرية عمليات التحضير والتغليف.

٤ ـ ضرورة خضوع المنتوجات المصدرة الى عمليات التفتيش في الموانىء الاسرائيلية.

٥ ـ يجب ان تكون المنتوجات المصدرة مميزة كانتاج فلسطيني عن طريق كتابة اسم المنطقة المنتجة فقط ولا يجوز استعمال «الضفة الغربية» او «قطاع غزة». كأن تكتب «من انتاج اريحا»، من انتاج طولكرم، «من انتاج خان يونس».

٦ ـ يتحمل ممثلو المصدرين العرب والمصدرون انفسهم جميع المسؤوليات المترتبة عن التصدير.

## جدوى القرار الاوروبي بالنسبة لتسويق الفائض الزراعي من الاراضي الفلسطينية المحتلة:

من اجل الوقوف على قدرة القرار الاوروبي في تصريف الفائض الزراعي من الاراضي الفلسطينية المحتلة يتوجب طرح التساؤلات التالية:

١ ـ هل المحاصيل الزراعية التي سمح لها بدخول اسواق دول المجموعة الاوروبية هي السلع ذات الفائض الانتاجي في الاراضي الفلسطينية المحتلة؟

٢ ـ هل يتناسب وقت نضوج هذه المنتوجات مع فترة السماح التي حددت في الاعلان المذكور؟

٣ ـ هل تتناسب المنتوجات هذه مع نمط الطلب الاستهلاكي في دول المجموعة الاوروبية؟

٤ ـ هل تستطيع هذه المنتوجات فعلاً منافسة المنتوجات الاخرى في اسواق الدول الاوروبية؟

وفيما يتعلق بالمحاصيل الزراعية، فقد أظهر الجدول رقم (٨) أن معظم هذه السلع هي من السلع الذي يتمتع اقتصاد الاراضي المحتلة بفائض انتاجي منها، باستثناء البصل، حيث تكون الاراضي

المحتلة في معظم السنوات مستورداً للبصل. كما واغفل الاعلان محصول الزيتون، مع انه سمح للزيت بالدخول الى الاسواق الاوروبية كمنتوج صناعي دون اية رسوم جمركية.

الا ان فترة السماح التي حددت في الاعلان هي فترة غير ملائمة وذلك لوقوعها في فصل الشتاء حيث يكون الانتاج المحلي من هذه المنتوجات - باستثناء الحمضيات - متدنٍ للغاية، والاسعار مرتفعة، بحيث تكون الحاجة للتصدير أقل. وبالرغم أن عدم وجود أرقام مؤكدة حول ذلك، إلا انه بالامكان الاسترشاد بصادرات الاراضي الفلسطينية المحتلة الزراعية الى الاردن كمؤشر على وقت نضوج معظم المحاصيل الزراعية[٣٤]. وبناء عليه نرى أن تصدير البندورة مثلاً يتركز في شهري آذار ونيسان، وتصدير الباذنجان في الاشهر الاربعة الاولى من السنة. أما تصدير البطاطا فيتم بالدرجة الاولى في شهري أيار وحزيران. كما ويتم تصدير البصل والبطيخ والشمام من أيار حتى أيلول من كل سنة. وبالرغم من أن هذه الارقام تتحدد حسب أوقات تصاريح التصدير التي تمنحها وزارة الزراعة الاردنية للمزارعين في الاراضي الفلسطينية المحتلة حسب طلبهم، فانه يظهر بأن المواعيد التي تم تحديدها من قبل السوق الاوروبية المشتركة ليست ملائمة لجميع أنواع السلع وبخاصة بالنسبة للبصل إن وجد، وللبطيخ والشمام، حيث تنتهي فترة السماح عند بدء نضج هذه المحاصيل بكميات كبيرة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. كما وينطبق ما قيل اعلاه على محصول الخيار ايضاً.

أما بالنسبة للبندورة فيظهر هناك توافق بين اوقات التصدير الى الاردن وفترة السماح التي حددت من قبل السوق الاوروبية المشتركة، وذلك لتشابه مصالح الاردن ودول السوق الاوروبية المشتركة المتمثلة برغبتها في الحصول على هذه المنتوجات في الفترات التي لا تتوفر لها منافسة محلية في الداخل، الأمر الذي ينعكس سنوياً في ارتفاع باهظ في اسعار هذه المنتوجات في اسواق الاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان من الاجدر ان يسمح لهذه المنتوجات بالخروج في فترات النضوج التقليدية في فصلي الربيع والصيف، حيث ترتفع كميات الانتاج ويرتفع الفائض في العرض وتنخفض الأسعار في هذه الاشهر.

أما فيما يتعلق بمقدرة هذه المنتوجات على منافسة المنتوجات المماثلة، سواء من اسرائيل او من دول السوق الاوروبية المشتركة مثل اليونان واسبانيا والبرتغال وايطاليا، فتؤكد المصادر الفلسطينية ان المنتوجات الفلسطينية ذات مستوى عالٍ ونوعية جيدة تستطيع منافسة جميع المنتوجات المماثلة، حيث يتم الاشارة الا ان مؤسسة اجريسكو لم ترجع اية كميات تم تصديرها في الماضي بواسطة هذه المؤسسة. ومما يرفع من قدرة المزارع الفلسطيني على المنافسة، انخفاض اجرة العامل نسبيا وطريقة المزارعة العائلية، حيث يعمل في الحقل معظم أفراد العائلة، الأمر الذي ينعكس في انتاج اكبر ونوعية اجود وتكاليفّ اقل.

إلا أنه لا بد من الاشارة الى تأثر قدرة المنتوجات الزراعية الفلسطينية على المنافسة نتيجة ارتفاع تكاليف النقل مقارنة بالوضع في دول اعضاء المجموعة، الأمر الذي يجعل العديد من هذه المنتوجات مثل الحمضيات، البطيخ والشمام والعنب غير قادرة على منافسة المنتوجات المماثلة اليونانية والاسبانية





والبرتغالية والايطالية في اسواق هذه الدول من جهة، اضافة الى التدني الواضح في قدرة المنتوجات الفلسطينية المذكورة على منافسة منتوجات هذه الدول في اسواق بقية دول المجموعة الاوروبية من جهة اخرى.

من هنا نرى بأن الاقتصاد الفلسطيني سوف لا يستطيع تصدير كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية وذلك للاسباب المذكورة اعلاه، وبسبب عدم وجود طلب كبير في الدول الأوروبية على بعض هذه المنتوجات مثل الباذنجان. ويتناسب هذا مع تصريحات بعض المسؤولين في الاتحاد التعاوني الزراعي والذين لا يتوقعون ان يتم تصدير اكثر من ١٠٪ من حجم الفائض الزراعي الى اسواق الدول الاوروبية المشتركة[٣٥]. كما انه لا بد من الاشارة الى الاعتقاد السائد في اوساط السوق الاوروبية المشتركة بأن قدرة التصدير من الضفة الغربية هي محدودة جداً وسوف يدور الحديث عن كميات صغيرة جداً وتفتقد لأية أهمية تجارية. كما لم يبخل موظفو مكاتب السوق الاوروبية المشتركة بالتأكيد على أن الاتفاق سوف لا يكون على حساب اسرائيل، حيث سوف تحدد السوق الاوروبية المشتركة الكمية القصوى التي تستطيع الاراضي الفلسطينية المحتلة تصديرها اليها، وذلك بصورة منفصلة تماماً عن الصادرات الاسرائيلية. وسوف يتم ذلك بعد توفر معطيات حول القدرة الانتاجية الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وجدير بالذكر ايضاً أن وفد السوق الذي زار الاراضي الفلسطينية المحتلة في اواخر تشرين الثاني عام ١٩٨٧ نصح منتجي الخضروات والتوت الارضي من القطاع باستمرار الارتباط مع مؤسسة اجريسكو على ان توضع ملصقات على المنتوجات الفلسطينية تبين مكان انتاجها[٣٦].

## خلاصــة:

يعتبر القرار الاوروبي المذكور نتيجة مباشرة للجهود السياسية الفلسطينية التي بذلتها الاوساط الفلسطينية في الخارج والداخل. وبالرغم من عدم شمولية هذا القرار، وبالرغم من الظروف السياسية والقانونية المحيطة بالقرار وعدم تكافؤ الأطراف المشتركة في الاتفاقيات المنبثقة عنه من جهة، وعدم وجود جهاز فلسطيني تنفيذي قادر على اتخاذ القرارات الزراعية ومتابعة تنفيذها بحرية من جهة اخرى، وبعد التغلب على جميع المعوقات الفنية والمالية المتعلقة بتأسيس شبكة تسويق حيوية فعالة، فان تطبيق القرار سوف ينعكس في الاثار الاقتصادية التالية:

١ - المساهمة في حل جزء من مشكلة التسويق بالنسبة لبعض المنتوجات الزراعية، مما سوف يقلل من تبعية القطاع الزراعي للاقتصاديات المجاورة.

٢ - المساهمة في حل جزء من مشكلة البطالة في القطاع الزراعي، وذلك إما بسبب زيادة الاستخدام المباشر في الزراعة او بسبب التشغيل في المرافق الاخرى المرتبطة بالتصدير مثل شبكة التسويق الزراعية وما يتبعها من مستلزمات، مخبرية، تغليف، شحن وغيرها.

٣ - ارتفاع اسعار المنتوجات الزراعية التي يتم تصدير جزء منها خلال فصل الشتاء، الأمر الذي سوف يؤدي الى ارتفاع الاربحية الزراعية من جهة وارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض في مستوى

المعيشة من جهة اخرى.

٤ ـ ليس من المتوقع ان يحصل المزارع على عائد اضافي مرتفع، حيث سوف يقتطع الفرق في الاسعار في الداخل والخارج الوسطاء وشركات التسويق، مما سوف ينعكس في ازدياد حدة الفجوة الدخلية وعدم عدالة توزيع الدخل في القطاع الزراعي. ويؤكد هذه التوقعات النتائج الاولية لاول شحنة باذنجان تم ارسالها الى فرنسا في تشرين الأول ١٩٨٨، حيث شكلت تكاليف التغليف والشحن والتأمين ما يزيد عن ٧٠٪ من السعر الاجمالي البالغ ٠,٧٥ من الدولار/ كغم، ناهيك عن نصيب الاتحاد التعاوني الزراعي البالغ ١٠٪ من السعر المدفوع[٣٧].

٥ ـ سوف يبقى أثر التصدير المباشر على القطاع الزراعي محدوداً للغاية وذلك لعدم احتواء القرار قيد البحث على معاملة تفضيلية لجزء ليس بقليل من مكونات القطاع الزراعي وهو الانتاج الحيواني الذي شكل عام ١٩٨٦ مثلاً حوالي ٤٥٪ من قيمة الانتاج الزراعي في الضفة الغربية و٢٦٪ من قيمة الانتاج الزراعي في قطاع غزة. كما وان جزءاً ليس بقليل من الانتاج النباتي بقي مستثنياً من القرار قيد البحث مثل الزيتون والمحاصيل الحقلية وانواع الفواكه الاخرى التي تشكل مجتمعة حوالي ٢٥٪ من الانتاج الزراعي في الضفة الغربية وحوالي ١٣٪ من الانتاج الزراعي في قطاع غزة.

مما تقدم، نرى ان الحديث هنا يدور حول ١٠٪ من الانتاج الزراعي الذي يشمله القرار قيد البحث والبالغ في الضفة الغربية ٣٠٪ من اجمالي الناتج الزراعي وفي قطاع غزة ٦١٪ من اجمالي الناتج الزراعي.

## الهوامش:

(١) أعداد مختلفة من .Statistical Abstract of Israel

(٢) المصدر السابق.

(٣) للمزيد عن وضع الخضار في قطاع غزة انظر: كمال عزايزه، رئيس جمعية منتجي الخضار في قطاع غزة، **لماذا لا يسمح لخضار غزة بالدخول الى الاسواق الاردنية**، جمعية منتجي الخضار في قطاع غزة، ثم عاطف علاونة: مشاكل التسويق الزراعي في قطاع غزة، مزارعو القطاع يبحثون عن اسواق جديدة، جريدة **القدس** المقدسية ٢٣/١٠/١٩٨٦. اعتمد المقال على معلومات قدمت مباشرة من جمعية منتجي الخضار في قطاع غزة.

(٤) Export of Agricultural Produce from the West Bank and the Gaza Strip, difficultics and opportunities, Report of a mission sent by the Netherlands Government, June 1987, p. 12.

(٥) عاطف علاونة. **التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة مع الدول العربية**، بحث قدم الى مؤتمر الاقتصاد والتنمية في مصر والبلاد العربية، جامعة المنصورة ١ ـ ٣/ فبراير ١٩٨٨.

(٦) ملفات اتحاد منتجي الحمضيات في قطاع غزة.

(٧) عبدالمنعم سعيد، **الجماعة الاوروبية، تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦، ص٥٦.

(٨) Abu Khalaf N. The European Community and the Arab - Israeli Conflict, Dissertalion, 1986.





(٩) المصدر السابق.

(١٠) حوار مع مفوض السوق الاوروبية المشتركة: كلود شيسون، مجلة **اليوم السابع**، ٨/١٢/١٩٨٦.

(١١) Statistical Abstract of Israel, 1987. No 38.

(١٢) نايف ابو خلف، المجموعة الاوروبية والاراضي المحتلة، جريدة **القدس** المقدسية، ٢٠/١١/١٩٨٦. ثم عاطف علاونة، **التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة**، جامعة النجاح الوطنية ١٩٨٦.

(١٣) Statistical Abstract of Israel, 1987, No 38.

(١٤) عاطف علاونة، التجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(١٥) Judaen, Samaria and Gaza Arae Statisties Quarterly. 1986,. I

(١٦) أعداد مختلفة من .Statistical Abstract of Israel

(١٧) Judaen, Samaria and Gaza Arae Statistics Quarterly. 1986,. I

(١٨) عاطف علاونه، التجارة الخارجية، مصدر سبق ذكره.

(١٩) Statistical Abstract of Israel, 1988. No 39.

(٢٠) **النشرة الاحصائية الشهرية للبنك المركزي الاردني**، المجلد الثالث والعشرون، عدد ٨، آب ١٩٨٧، ص٤٨.

(٢١) للمزيد عن القرار والملاحق انظر:
Official Journal of the European Communities, No L381 /1, Commission Regulation, EEc, No 4129/ 86, of 23. December 1986, 31. 12. 1986. ثم عاطف علاونـه، **اهمية السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة لاقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة** كتاب قدم للنشر في مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية.

(٢٢) وفد دول السوق الاوروبية المشتركة يزور الاراضي المحتلة، ترحيب فلسطيني وتحفظ اسرائيلي.. مجلة **رسالة البلاد**، تشرين اول ١٩٨٦، ص٢٣.

(٢٣) نعمان حمدان، السماح الاسرائيلي بالتصدير الزراعي المباشر من المناطق المحتلة الى دول السوق الاوروبية المشتركة مناورة اقتصادية اسرائيلية لتحقيق مكاسب سياسية، مجلة **الحرية**، ١٣/٩/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١٢.

(٢٤) جريدة **القدس** المقدسية ٢/٢/١٩٨٧، ٢٢/١١/١٩٨٧.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) جريدة **القدس** ٢٥/١١/٨٧ ثم Jerusalem Post, 20. 11. 1987

(٢٧) جريدة **القدس**، ٨/٨/١٩٨٧.

(٢٨) نعمان حمدان، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٢٩) حسب تصريحات سفير اسرائيل في بروكسل «سنبقى السلطة الحاكمة في البلاد، ومن اجل تطبيق ذلك الاتفاق التجاري، لا بد ان يحصل قبل كل شيء على تأشيرة سماح وتصريح من قبلنا، وإذا مروا بحيفا فانهم يمرون عن طريقنا»، اي وفق الشروط الاسرائيلية، انظر نعمان حمدان، مصدر سبق ذكره، ص١١.

(٣٠) **راديو اسرائيل** برنامج خاص عن المحادثات مع السوق الاوروبية المشتركة، ٢١/١١/١٩٨٦.

(٣١) الملتقى الفكري العربي، **رسالة اخبارية** تشرين اول ١٩٨٧، ثم **راديو اسرائيل** ٢٩/٨/١٩٨٧.

(٣٢) شارك في هذه المحادثات السيد تحسين الفارس، رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي، السيد خالد القطب سكرتير الاتحاد، السيد عصام الشوا مندوب الجمعية الخيرية بغزة، حيث تم تخويل هذه الجهات بكتاب خطي من قبل المنظمة التعاونية في عمان باجراء محادثات من اجل القيام بالتصدير **المباشر واعتبارها الجهات الوحيدة التي يسمح لها** بالتصدير المباشر.

(٣٣) ملفات الاتحاد التعاوني الزراعي، نابلس، ١٩٨٧.

(٣٤) انظر الملاحق في

Export of Agricultural, a.a.o. Anex vi.

(٣٥) تحسين الفارس، رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي، **التلفزيون الاسرائيلي** ٢/١/١٩٨٩، الساعة السابعة والنصف (نشرة الاخبار).

(٣٦) جريدة **القدس** المقدسية ٢٢/١١/١٩٨٧، ص٢٠ ثم **هآرتس** ١٩/١١/١٩٨٧، تصدير منتجات الاراضي المحتلة بصورة مستقلة تعبير عملي من السوق الاوروبية بأن الضفة الغربية والقطاع ليسا جزءاً من اسرائيل ولن تضم اليها في اية تسوية، دنيال دجان (بالعبرية) مترجم من قبل جريدة **القدس** المقدسية ٢٠/١١/١٩٨٧م.

(٣٧) ملفات الاتحاد التعاوني الزراعي، نابلس.



# تسويق وتصنيع العنب في محافظة الخليل

سمير أبوزنيد

## مقدمة:

ان عنقود العنب عَلَم مدينة خليل الرحمن، وهو بحق ما يميزها عن غيرها من المدن، وشجرة العنب هي الشجرة التي تراها اينما حطت قدمك في محافظة الخليل، اما مساحة الاراضي المغروسة بالكرمة في هذه المحافظة فهي تشكل اكثر من ٦٠٪ من مجموع المساحات المغروسة بالعنب في الضفة الغربية.

لكن هذا ما يلاحظه ويشاهده الناظر، أما ما يعانيه المزارع فذلك وجه آخر تماماً، فوراء هذه الكروم متاعب وامامها عقبات، هذا الوجه الاخر هو ما سنحاول القاء الضوء عليه من خلال بحثنا المتواضع هذا وذلك بالنظر الى الموضوع من كافة جوانبه، مركزين على الجانب التسويقي لهذا المحصول الذي يشكل حوالي ٣٠٪ من الدخل الزراعي في محافظة الخليل.

لقد حاولنا وبذلنا ما في استطاعتنا لتكون الصورة واضحة قدر الامكان، لذلك قمنا باختيار عينات هذا البحث لكي تغطي معظم مناطق محافظة الخليل. وقد كان جهدنا منصباً على أمرين:

الأول: ان يكون حجم العينة في كل منطقة حسب مساحة اراضي الكرمة الموجودة فيها بالنسبة الى المحافظة.

الثاني: ان تمثل العينات الظروف الموجودة في المناطق، فاخترنا كبرى المزارع الموجودة في المنطقة المعنية وذلك بالتنسيق مع جمعية العنب في المحافظة والاطلاع على احدث سجلات العنب الموجودة لديها.

ذلك بالنسبة للمزارعين، اما بالنسبة للأسواق المركزية الموجودة في المحافظة فقد قمنا بجمع البيانات عنها بشكل يكاد يكون كليا، حيث اننا جمعنا البيانات من حوالي ٨٥٪ من تجار الاسواق المركزية الموجودة في كل من مدينة الخليل ودورا وحلحول، مما أفادنا في توضيح الصورة التسويقية لمحصول العنب في السوق المحلي والاسرائيلي والاسواق الخارجية.

ورغم ان الغالبية العظمى من الاخوة المزارعين والتجار قد تعاونوا معنا بشكل ممتاز اثناء اعدادنا لهذا التقرير، إلا ان بعضهم ما يزال يتحفظ في تقديم المعلومات التي يطلبها منه الباحث مما يؤثر سلبيا على نتيجة البحث، رغم قلة الجهات التي تتبنى مثل هذه الدراسات والابحاث وعدم توفر الدعم المادي والمعنوي، الا اننا استطعنا وبحمد الله ان نقطع شوطاً جيداً في هذا المجال، راجين ان نعرض في صفحاتنا التالية حقيقة وضع مُزارع العنب وما يعانيه خلال عملية انتاجه لهذا المحصول، وان نستطيع عرض مقترحاته في سبيل تحسين وضعه الاقتصادي وتحسين مستوى هذا المحصول الهام.

وأخيراً نلفت الانتباه الى ان هذا البحث لا يمثل الا العينة التي قمنا بدراستها والتي تتألف من ٢٢٠ مزارعـاً في محافظة الخليل. وقد قمنا باختيارها بالتعاون مع جمعية تسويق وتصنيع العنب في الخليل، أما الاسواق المركزية فقد كانت العينة قيد البحث تشكل ٢١ تاجراً في كل المحافظة وهم يشكلون معظم التجار الموجودين في الاسواق المركزية الثلاث، وهي حلحول والخليل ودورا.

## تعريف بأصناف العنب الموجودة في المحافظة:

تقسم أصناف العنب المزروعة في محافظة الخليل الى قسمين رئيسيين يتفرع كل قسم منهما الى عدة أصناف نوردها مع مميزات كل صنف فيما يلي:

**أ ـ الاصناف البيضاء:**

**١ ـ الصنف الدابوقي:**

وهـو من أكثر الاصناف شيوعاً، ويشكل نسبة تزيد عن ٥٠٪ من المساحة المغروسة بالعنب في الضفة الغربية، وهو من اكثر الانواع ملاءمة لاراضي الضفة بشكل عام ومنطقة الخليل بشكل خاص، كمـا أنه اكثرها مقاومة للأمراض الشائعة وخاصة البياض الدقيقي وحشرة الفيلوكسيرا، ويمتاز هذا الصنف بارتفاع نسبة السكر فيه وبمذاقه الجيد، وهو من افضل الاصناف المرغوبة للأكل، أما شجرته فتعطي نسبة ثمار عالية.

أمـا مساوىء هذا الصنف فهي عدم امكانية تأخير قطف الثمار لمدة طويلة، وعدم تحمله للنقل للمسافات البعيدة.

**٢ ـ الجندلي:**

من الاصناف البيضاء ويمتاز عن الصنف السابق بأن ثماره اصلب وذات حجم صغير مستدير، كما يمتاز هذا الصنف بقدرته على تحمل النقل وقابليته للتأخير في عملية القطف، حيث يعتبر من أفضل الاصناف في صناعة النبيذ.

**٣ ـ الزيني:**

شكل ثماره مستطيلة وهو أشبه بصنف الدابوقي في جميع خواصه، ولكنه ذو قابلية تسويقية افضل من الدابـوقي، ويتـطلب اراض اخصب واكثر رطوبة. ولكن من عيوبه عدم قابلية ثماره للتأخير بعد





النضج، كما انه لا يتحمل مسافات النقل البعيدة.

**٤ ـ البيروتي:**

ثماره طويلة، تشبه البلح، وهي صلبة قوية، ونسبة اللب فيها عالية، وهذا الصنف يتحمل النقل لمسافات بعيدة، غير انه حساس جدا للامراض، أما نسبة المساحة المغروسة بهذا الصنف فهي ضئيلة وذلك لكونه صنفا جديدا، وهذا ما يؤدي الى ارتفاع سعره.

**٥ ـ المراوي:**

شكل ثماره متطاولة تشبه ثمار صنف الزيني وحجمها اصغر من ثمار البيروتي، وهي صلبة مما يعطيها ميزة تسويقية عالية، حيث تتحمل مسافات النقل الطويلة، كما تمتاز ايضاً بقابليتها للتأخير في عملية القطف الذي يتأخر حتى تشرين الثاني.

**ب ـ الاصناف السوداء والملونة:**

**١ ـ الدراويشي (الشيوخي):**

ثماره سوداء طويلة الشكل، وهو من الاصناف المبكرة وذو قابلية تسويقية جيدة، انتاجه جيد ولكنه حساس لمرض البياض الدقيقي، ولا يمكن تأخير قطف ثماره اذ يجب قطفها بعد النضج مباشرة، ولكن من صفاته صلابة وقوة قشرة ثماره وقدرته على تحمل النقل والسفر لمسافات بعيدة مما يساعد في عملية التصدير الى الخارج، اضافة الى منظره الجميل.

**٢ ـ البيتوني (البلوطي):**

صنف ثماره مستديرة بيضوية الشكل، ذو انتاج ومذاق جيدين، انتاجه متأخر ولذلك فهو يسوق بسهولة، يستعمل طازجاً للأكل.

**٣ ـ الشامي:**

من الأصناف المتأخرة النضج، يوجد في الاراضي العميقة الخصبة، لون ثماره احمر ويعطي هذا الصنف كمية ثمار عالية، وقابليته التسويقية ممتازة.

## مساحة الاراضي المغروسة بالعنب:

يقوم المزارعون الذين يهتمون بالكرمة في منطقة الخليل بالعمل في اراضيهم بالدرجة الاولى، أي انهم يغرسون ارضهم بشجرة الكرمة لكي يقوموا على خدمتها وجني محاصيلها بأنفسهم. غير أننا نجد من يعمل في هذا المجال مقابل نسبة محددة، حيث يقوم بالاعتناء بالمزرعة من حراثة وتسميد وتقليم.. الخ، مقابل نسبة معينة من الانتاج. أما النمط الثالث فهو الذي يتعامل بالايجار، حيث يقوم المزارع باستئجار المزرعة او الكرم مقابل مبلغ معين يدفعه للمالك.

وفي جميع الحالات فاننا نلاحظ ان الفاعل الوحيد هو المزارع وانه المخاطر الوحيد الذي يجب ان يتحمل العناء طوال العام منتظرا المحصول، والجدول التالي يبين لنا مساحة الاراضي التابعة للمزارعين

## جدول رقم (١)

## مساحة الاراضي المغروسة بالعنب / بالدونم

| البلد | ملك | مزارعة | ايجار | غيرذلك | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ٢٠١٢ | ٨٣ | – | – | ٢٠٩٥ |
| بيت أمر | ١٢٦٨ | – | ٢٠ | ٢ | ١٢٩٠ |
| الخليل | ٦٧٩ | ٦٦ | – | – | ٧٤٥ |
| العروب | ٤٥٨ | – | – | – | ٤٥٨ |
| بني نعيم | ١٨٠ | – | – | – | ١٨٠ |
| دورا | ١٢٦ | ١ | – | – | ١٢٧ |
| تفوح | ١٠٥ | – | – | – | ١٠٥ |
| | ٤٨٢٨ | ١٥٠ | ٢٠ | ٢ | ٥٠٠٠ |

حسب العينة التي اخترناها موزعة على مناطق المحافظة.

ولعله من المفيد ان نعرف حجم الانتاج، أو حجم المغروس من العنب، موزعاً حسب الاصناف الموجودة في المنطقة، وذلك للأهمية التي تلعبها الاصناف في عملية التسويق، اضافة الى المميزات الاخرى، حيث نجد ان بعض الاصناف تساعد المزارع في تسويقها اكثر من غيرها، والجدول التالي يلقي الضوء على حجم الاصناف المغروسة في مناطق المحافظة.

جدول رقم (٢)

حجم العنب المغروس بالطن

| البلد | دابوقي | جندلي | زيني | بيروتي | مراوي | دراويشي | بيتوني | شامي | غيرذلك | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ٧٤٠,٤٩٥ | ٤,١ | ١١٠,٩ | ١١,٦٥ | ١٧,٢٥ | ٢٣٧,٩٧٥ | ٢٣٦,٥٧٥ | ٧٦,٢٥٥ | – | ١٤٣٥,١ |
| بيت امر | ١٠٥ | ١٥,٢٦ | ١١٩,٢٤ | ٥٧,٤ | ١٨,٥ | ١٧٨,٦ | ٤٦٥,٣ | ٢٢٧,٧٥ | ٢٢,٨٥ | ١٢١٠ |
| الخليل | ٧٤٢,٩٥ | ١٥,٥ | ١١٠,٩ | ١,٨٥ | – | ٢٥,٦ | ٤١,٧٥ | ١٥١,٦٥ | ٤١,٣ | ٧٣١,٥ |
| العروب | ٢٤٧ | ١,٥ | ٥٨,١٢٥ | ٣ | ٣,٤٢٥ | ٢٠٠,٣٥ | ٦٦ | ٩,٦ | ٣ | ٥٩٢ |
| بني نعيم | ٤٦,٧٥ | ,١٥ | ٦ | – | ٢,١ | ١,٧٥ | ,٩٥ | ٠,٦ | – | ٥٨,٢٥ |
| دورا | ٨٤,٤٥ | ٢,٧٤ | ٣,٩٥ | ٣ | ٠,٩٥ | ٢,٣١ | ٤,٧ | ١٥,٣ | ٥,٦ | ١٢٣ |
| تفوح | ٧٧,٦ | – | – | – | – | ٥,٩ | ٣,٩ | ٢,١ | – | ٨٩,٥ |

نلاحظ من الجدول رقم (٢) ان الصنف الدابوقي هو الصنف السائد، حيث يشكل نسبة ٥٠٪ من





المساحات المغروسة من المحافظة، لما يتميز به هذا الصنف من مقاومة للمرض ومذاق متميز. ومن المفيد ان نذكر ايضاً ان هذا الصنف هو اكثر الاصناف صلاحية للعصر، على اننا نرى في المقابل الصنف البيتوني (من الاصناف الملونة) بأنه الصنف السائد وذلك لما يتمتع به من قدرة على البقاء مدة اطول بعد نضوجه لحين قطافه، ولما يتميز به من تحمله النقل لمسافات بعيدة أكثر من غيره.

وعموما فاننا نلاحظ ان هناك حجماً كبيراً من الانتاج، والسؤال الذي يهمنا هو: هل يستطيع المزارع تسـويق كل هذا المحصول؟ وان استطاع فهل سيكون المردود مساوياً لتكاليف الانتاج التي يدفعها المزارع على مدار العام؟ هذا ما ستأتي الاجابة عليه بعد ان تتضح الصورة أكثر. ولاجل ذلك نورد هذا الجدول الذي يمثل كمية العنب التي يتم تسويقها في مناطق المحافظة.

## جدول رقم (٣)

## كمية العنب التي يتم تسويقها حسب طبيعة الانتاج بالطن

| البلد | عنب طازج | زبيب | دبس | عنب طبيخ | ملبن | غير ذلك | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ١٢٧٩,٨٠٩ | ٨,٧٨٨ | ٢٢,٥٢٣ | ٣,١٢٥ | ١,٩٧ | ٠,٧ | ١٣١٦,٩٤٥ |
| بيت امر | ١١٧٨,٩ | ٢,٧ | ٢,٣٨ | ٠,٨٤ | ١,٦٨ | – | ١١٨٦,٥ |
| الخليل | ٦٨٦,٩ | ١١,٣ | ٥,٨ | – | – | – | ٧٠٤ |
| العروب | ٥١٧,٧٥ | ٨,٨ | ١,٢٥ | ٢ | ٠,٢ | – | ٥٢٠ |
| بني نعيم | ٢١,٢ | ٢٥,٧٥ | ٠,٣ | – | – | – | ٥٧,٢٥ |
| دورا | ١٠٠,٠٧٥ | ١,٥٧٥ | ٣,٤٩ | ١,١ | ٠,٧٧ | ٠,٩٨٥ | ١٠٨ |
| تفوح | ٨٥ | – | – | – | – | – | ٨٥ |
| | ٣٨٥٩,٦٣٤ | ٦٨,٩١٣ | ٣٥,٧٥٣ | ٧,٠٦٥ | ٤,٦٢٥ | ١,٦٨٥ | ٢٩٧٧,٦٩٥ |

وبالنظر الى هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

أولاً: بالمقارنة مع الجدول السابق الذي يمثل حجم الانتاج، نجد ان حجم التسويق يقل عن حجم الانتـاج بحوالي ٣٠٠ طن من العنب، وهذا يعني ان هناك ٣٠٠ طن من الانتاج لا يستطيع المزارع تسـويقها ولا بأي شكل من الاشكال. أليس من الممكن ان تكون هذه الكمية هي الربح الذي يتوقع المزارع تحقيقه؟ وان لم تكن كذلك فانها من المؤكد سوف تكون تخفيضاً لذلك الربح ان كانت هناك ارباح يجنيها المزارع (هذا بالنسبة الى عينة عددها ٢٢٠ مزارعا فكيف بجميع مزارعي المحافظة؟).

ثانياً: بالنسبة الى طرق التسويق التي يتبعها المزارعون، فانها، باستثناء الطريقة الطبيعية وهي طريقة تسويق العنب الطازج، فان الطرق الاخرى الممثلة بتصنيع العنب تعتبر طرقا تقليدية بدائية، مما يؤثر سلبيا على المردود الذي يحققه المزارع من وراء ذلك التصنيع التقليدي للعنب الى زبيب ودبس وملبن.. الخ.

ثالثاً: ان عدم امكانية تسويق العنب بشكله الطبيعي ادى الى اعتماد المزارعين على طرق بديلة، وان كانت بدائية، فهم مرغمون على هذه الطرق بدلاً من أن يتركوا عنبهم على اشجاره حتى يتلف.

هكذا يعاني المزارع عند نضوج محصوله، حيث يبدأ البحث عن سوق يسوقه فيه، ولكنه وان وجد سوقاً لقسم من محصوله فان ذلك السوق لا يعطي له مردوداً يغطي تكاليف انتاجه في اغلب الاحيان. وهذا ما سيرد الحديث عنه لاحقاً عند البحث في المشاكل التي يواجهها المزارعون في زراعتهم لمحصول العنب.

## أين يقوم المزارع بتسويق محصوله:

في الجدول التالي سوف نتعرف على الأماكن والاسواق التي يعتمدها المزارع في تسويق عنبه.

جدول رقم (٤)

تسويق العنب حسب المناطق بالطن

| البلد | محافظة الخليل | باقي الضفة | قطاع غزة | اسرائيل | الاردن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ٥٢٩,٦٨ | ٢٠٥,٣٨٦ | ١٤٤,٣٠٩ | ١٠ | ٤٢٧,٥٥ | ١٣١٦,٩٢٥ |
| بيت امر | ٣٤,١ | ١٨٤,٤ | ١٠١,٠٥ | ٢٧٨,٠٥ | ٥٨٨,٩ | ١١٨٦,٥ |
| الخليل | ٢٠٩,٠٥ | ٤٤ | ١٧٨,٣ | ٥٢,٩٥ | ٢١٩,٧ | ٧٠٤ |
| العروب | ٣٥,٦ | ١٧٥,٥٥ | ٣٤,٣ | _ | ٢٧٤,٥٥ | ٥٢٠ |
| بني نعيم | ٥٧,٢٥ | _ | _ | _ | _ | ٥٧,٢٥ |
| دورا | ٨١,٣ | ١,٦ | ٢٢,٣ | ٢,٨ | _ | ١٠٨ |
| تفوح | ٦,٣ | ٦٠,٩٥ | ١٤,٧٥ | _ | ٣ | ٨٥ |
| | ٩٥٣,٢٨ | ٦٥١,٨٨٦ | ٤٩٥,٠٩ | ٣٤٣,٨ | ١٥١٣,٧٠ | ٢٩٧٧,٦٧٥ |





وبالنظر الى الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أولاً: ان نسبة ٢٥٪ فقط من العنب يتم تسويقها في محافظة الخليل واما الباقي فيحتاج الى النقل الى الاسواق الاخرى.

ثانيـاً: ان التصدير الى الاردن يشكل اكبر حجم تسويقي للمزارع، وهذا ما سيترتب عليه نقل المحصول من منطقة الانتاج الى السوق المعينة، مما يترك بدوره الآثار التالية:

أ ـ ان نقل محصول العنب يؤدي الى انخفاض الجودة أو رداءة العنب عند وصوله الى السوق المعنية، وبخاصة الاصناف التي لا تتحمل مسافات السفر البعيدة، كالعنب الدابوقي والزيني، وذلك لأن محصول العنب بالذات لا يتحمل السفر، خاصة وان النقل يتم في سيارات غير معدة لهذا الغرض، حيث انه من المفروض ان يكون العنب معبأ في اوعية خاصة تحفظه من حرارة الشمس اثناء السفر، وهذا ما لا يتوفر في وسائل النقل الموجودة. اضافة الى مشاكل التفتيش عبر الجسور والحواجز، مما يساعد على زيادة تلف المحصول.

ب ـ ان تكاليف النقل تشكل عبئاً جديداً يتحمله المزارع، مع ملاحظة ان المزارع في بعض الاحيان لا يجني الكثير من وراء تسويقه للعنب.

جـ ـ يظهر عنصر المنافسة في الاسواق الخارجية، حيث ان هنالك عنباً من مناطق اخرى غير الخليل، مثل سوريا وتركيا ولبنان، حسب ما ورد في المعلومات المعطاة من قل التاجر والمنتج لمحصول العنب.

كل هذه العقبات تشكل يوما بعد يوم الحافز الذي يدفع المزارع الى ترك العمل بهذا النوع من المحاصيل، مما يهدد وجود شجرة الكرمة في محافظة الخليل ان بقي الوضع على ما هو عليه الآن.

## طرق التسويق المتبعة:

وتـأتـي طرق التسويق لكي تعمل أثرها في تسويق العنب وتحقيق الايراد، فلكل طريقة ميزاتها وأضرارها، والمزارع يفضل الطريق التي توصله الى أكبر دخل ممكن اذا توفرت له امكانيات ذلك بالطبع.

والجدول التالي يوضح لنا طرق التسويق المتبعة وحجم العنب الذي يتم تسويقه بكل طريقة:

نلاحظ من الجدول ان غالبية التسويق يكون اما في الاسواق المركزية المحلية واما يصدر الى الاردن، وهذا يعود لما لهاتين الطريقتين من مميزات يحققها المزارع من خلال كل طريقة. الأولى، وهي الاسواق المركزية المحلية، توفر له سوقاً لأكبر كمية ممكنة من انتاجه دون أن يعاني من تكاليف التوزيع أو التصدير، حيث يوفر له التاجر الأوعية الخاصة للتعبئة في الكثير من الحالات. أما الطريقة الثانية، وهي طريقة التصدير، فانها تعود عليه بدخل أفضل في بعض الحالات، مع العلم ان المزارع يلجأ اليها نتيجة لعدم توفر السوق المحلي، سواء في الاسواق المركزية أم في غيرها، ولكن المشكلة هنا هي الحصول على تصاريح للتصدير ومدى استعداد السوق الاردني لاستيعاب قدر اكبر من محاصيل العنب من المحافظة.

جدول رقم (٥)

**حجم العنب الذي يتم تسويقه عبر مختلف الطرق بالطن**

| البلد | المستهلك النهائي | السوق المركزي | ضمان | تجار المفرق | اسرائيل | الاردن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ١٥,٦ | ٨٤٠,٠٩ | ٤,٧٥ | ٢٨,٩٣٥ | _ | ٤٢٧,٥٥ | ١٣١٦,٩٢٥ |
| بيت امر | ٤,٥ | ٣٣١,١ | ٥,٢٥ | ١١,٧ | ٤٤٥,٠٥ | ٥٨٨,٩ | ١١٨٦,٥ |
| الخليل | _ | ٢٣٢,٩ | ٢٢٠ | ٣٧,١٥ | ٥٢,٢٥ | ١٦١,٧ | ٧٠٤ |
| العروب | ١٧ | ٢٢١,٤٥ | ١٤,٥ | _ | _ | ٢٦٧,٠٥ | ٥٢٠ |
| بني نعيم | ٧ | ٢٥,٥ | ١١ | ١٣,٧٥ | _ | _ | ٥٧,٢٥ |
| دورا | ٤,٦٥ | ٤٣,٥٥ | ٥٤,٧٥ | ٢,٨٥ | ٢,٢ | _ | ١٠٨ |
| تفوح | _ | ٨١,٥ | _ | ٣,٥ | _ | _ | ٨٥ |
| | ٤٨,٧٥ | ١٧٧٦,٠٩ | ٣١٠,٢٥ | ٩٧,٨٨٥ | ٢٩٩,٥ | ١٤٤٥,٢ | ٣٩٧٧,٦٧٥ |

وفي المقابل فان تسويق العنب في اسرائيل لا يشكل نسبة جيدة، وذلك يرجع الى ما يتعرض له هذا التسويق من عقبات من قبل السلطات الاسرائيلية التي تحمي مزارعيها من منافسة عنب الخليل الذي يفوق عنبهم في الجودة في بعض الاصناف، والعقبة الثانية هي قلة التصاريح التي تمنحها اسرائيل لاسواقها، فيضطر المزارع الى تهريب انتاجه الى اسرائيل، مما يجعل الانتاج عرضة للمصادرة أو البيع بأسعار زهيدة ثم معاقبة المزارع في كثير من الحالات من قبل السلطات الاسرائيلية.

هذا عرض جدولي ملخص للوضع القائم بالنسبة لمزارعي العنب في محافظة الخليل، وان كنا قد استطعنا استنتاج بعض الملاحظات من خلال الارقام الموجودة في تلك الجداول، فاننا سنحاول في الصفحات القادمة التعرض لانواع المشاكل التي يعاني منها مزارع العنب في الخليل.

## المشاكل التي يعانيها المزارعون:

كما أسلفنا، فإن المشاكل هي التي عبر عنها ٢٢٠ مزارعاً فقط من مختلف مناطق محافظة الخليل، وان كانت هذه المشاكل تكاد تكون عامة، إلا أننا لا نريد التعميم، وان النسب التي سوف تظهر ستكون منسوبة الى مجموع العينة التي اجرينا عليها البحث.





جدول رقم (٦)

**جدول بالمشاكل التي يعاني منها المزارعون ونسبة من يعاني منها الى المجموع**

| | المشكلة | نسبتها |
|---|---|---|
| | **(أ) المشاكل مع الوسطاء:** | |
| ١ | ارتفاع نسبة العمولة | ٢٥٪ |
| ٢ | التلاعب بالاسعار | ١٣٪ |
| ٣ | عدم الالتزام بالمواعيد | ٧,٥٪ |
| ٤ | استغلال الوسطاء للمزارعين | ٧٪ |
| ٥ | سوء فهم الوسيط للمزارع مما يؤدي الى عدم الثقة | ٤,٥٪ |
| ٦ | سوء المعاملة وعدم الصدق | ٣٪ |
| ٧ | اخذ الاصناف الجيدة فقط | ٣٪ |
| ٨ | الاحتكارية | ٢٪ |
| | **(ب) مشاكل المنافسة:** | |
| ١ | منافسة العنب الاسرائيلي | ٣٠٪ |
| ٢ | وفرة الانتاج | ٧٪ |
| ٣ | منافسة العنب في اسواق الاردن المحلية لعنب الخليل | ٩,٥٪ |
| ٤ | ضعف الاسواق | ٣٪ |
| ٥ | عنب غزة ينافس عنب الخليل في بداية الموسم | ٢,٥٪ |
| ٦ | دول الخليج تفضل العنب التركي | ٠,٥٪ |
| | **(جـ) مشاكل النقل:** | |
| ١ | عدم توفر طرق لوسائط النقل في بعض المناطق | ١٧٪ |
| ٢ | ارتفاع اجور النقل | ١٠,٥٪ |
| ٣ | وسائل النقل غير صالحة | ٢٪ |
| ٤ | بعد المسافات | ٢٪ |
| ٥ | عدم توفر وسائل النقل | ٠,٥٪ |
| ٦ | التصدير الى غزة ممنوع الا بتصاريح | ٠,٥٪ |
| | **(د) مشاكل التعبئة:** | |
| ١ | في بعض الاحيان لا تتوفر صناديق للتعبئة | ١٥٪ |

| | | |
|---|---|---|
| ٢ | ارتفاع اسعار الصناديق | ٧٪ |
| ٣ | عدم وجود عبوات مناسبة | ٢٪ |
| ٤ | خصم نسبة وزن عالية على الصناديق المعبأة | ١٪ |
| ٥ | عدم توفر عمال للقيام بعملية التعبئة | ٠,٥٪ |
| ٦ | ارتفاع اجرة عمال التعبئة | ٠,٥٪ |
| | **(ه) مشاكل التصدير:** | |
| ١ | تأخر تصاريح التصدير الى الاردن | ١٨م |
| ٢ | عدم توفر السوق بشكل دائم | ٢,٥٪ |
| ٣ | عدم القدرة على التصدير للخارج | ٣٪ |
| ٤ | لا تعطي اسرائيل تجارها تصاريح للاستيراد من الضفة | ٢٪ |
| ٥ | الاسعار منخفضة جدا ولا تدفع فورا لأنها مستغلة من قبل الوسيط | ٢٪ |
| ٦ | العنب التركي ينافس عنب الخليل في سوق عمان | ٩٪ |
| ٧ | عدم وجود تسهيلات | |
| ٨ | عدم توفر وسائل نقل جيدة | ١٪ |
| ٩ | انتظار البضاعة في الشمس | ١٪ |
| ١٠ | عدم وجود جمعيات تقوم بعملية التصدير | ١٪ |
| ١١ | صعوبات على الجسور | ١٪ |
| ١٢ | عدم الالتزام بتسويق البضاعة | ١٪ |
| ١٣ | تفتيش سيارات العنب من قبل الاردن | ٠,٥٪ |
| | **(و) مشاكل التوزيع:** | |
| ١ | خراب العنب اثناء التوزيع (تلفه) | ٤٪ |
| ٢ | لا يوجد توزيع لأن المناطق كلها مشبعة بالعنب | ٣٪ |
| ٣ | عدم توفر الصناديق | ٢٪ |
| ٤ | وجود رجال الجمارك على الطرق | ١,٥٪ |
| | **(ز) مشاكل اخرى:** | |
| ١ | تدني او انخفاض الاسعار مما يؤدي الى خسارة المزارع | ٨٧٪ |
| ٢ | عدم توفر الدعم المالي | ١٠٪ |
| ٣ | الانتاج لا يغطي التكاليف | ٨٪ |
| ٤ | صعوبة التسويق | ٧٪ |





| | | |
|---|---|---|
| ٥ | عدم توفر الاسواق القادرة على استيعاب الانتاج | ٦٪ |
| ٦ | عدم وجود ارشاد زراعي | ٥٪ |
| ٧ | ادوية العنب معظمها منتهية المفعول | ٤٪ |
| ٨ | وجود حشرة الفيلوكسترا | ٣٪ |
| ٩ | قلة الامكانيات المادية لدى المزارع | ٢٪ |
| ١٠ | عدم وجود أدوات زراعية حديثة | ١٪ |
| ١١ | قلة المحصول وخرابه وارتفاع التكاليف | ٢٪ |

اضافة الى هذه المشاكل هناك مشاكل اخرى لم يتم ذكرها منها: المشاكل الناجمة عن حظر التجول على المناطق خلال موسم القطف للتصدير، فهذه الكمية لا تجد مخرجاً حيث تنعدم مصانع تصنيع العنب في المحافظة أو حتى في الضفة الغربية.

ومن المهم ان نلفت النظر الى عدة أمور بالنسبة للجدول السابق:

أولًا: ان النسب الواردة هي عبارة عن عدد المزارعين الذين يعانون من المشكلة المذكورة، مقسوماً على عدد المزارعين الكلي في عينة البحث.

ثانياً: ان فارق النسبة في كل مشكلة عن ١٠٠٪، هو عبارة عن المزارعين الذين لا يعانون من تلك المشكلة.

ثالثاً: ان مشكلة تدني وانخفاض سعر العنب هي كبرى المشكلات التي تواجه المزارع (٨٧٪) ولقد عمدنا الى استقراء مقترحات المزارعين لتحسين الوضع القائم فكانت آراؤهم ومقترحاتهم على النحو التالي:

١ ـ فتح اسواق في الخارج.
٢ ـ فتح اسواق في اسرائيل.
٣ ـ فتح مصنع لعصير العنب في المحافظة.
٤ ـ اقامة جمعيات تعاونية زراعية تضم مزارعين مخلصين يهدفون الى الخدمة.
٥ ـ تنظيم غراسة العنب.
٦ ـ ان تكون هناك جهة مسؤولة عن المزارعين والوسطاء.
٧ ـ تنظيم التصدير للخارج.
٨ ـ حماية المزارعين من قبل الحكومة الاردنية.
٩ ـ تشكيل لجان تساعد على التسويق في اوروبا.
١٠ ـ تصنيف العنب.
١١ ـ توفير الأسمدة والأدوية بأسعار معتدلة وتعاون دائرة الزراعة مع المزارعين.
١٢ ـ دعم المزارع لاستخدام اساليب حديثة.

### جدول رقم (٧)

### مصادر العنب الوارد الى التجار ـ بالطن

| تجار المنطقة | من مدينة الخليل | من قضاء الخليل | من اسرائيل | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| حلحول | ٦٠ | ١٠٧٢ | ـ | ١١٣٢ |
| الخليل | ٥٩,٥ | ١٠١,٥ | ـ | ١٦١ |
| دورا | ٣٠ | ٢١٥ | ـ | ٢٤٥ |
| | ١٤٩,٥ | ١٣٨٨,٥ | ـ | ١٥٣٨ |

١٣ ـ فتح اسواق جديدة.

١٤ ـ توفير تصاريح تصدير للخارج قبل الموسم.

١٥ ـ رفع قيود التصدير.

وقد كان لبعض المزارعين عدة ملاحظات على الوضع القائم منها:

أ ـ العمل على تعاون المزارعين مع بعضهم البعض.

ب ـ العمل على اصدار تقرير عن عمولة الوسطاء وارتفاعها.

جـ ـ عدم وجود جمعيات تسويقية فعالة.

د ـ يعمل التجار على كسر الاسواق باغراقها بالعنب.

ذلك ما يتعلق بالمزارعين، وما استطعنا أن نصل اليه من معلومات عن الواقع الذي يعيشه أولئك المزارعون، أما التجار الذين يقومون بتسويق العنب في محافظة الخليل، فانهم يقدمون لنا صورة من جانبهم علها توضح لنا الوضع القائم بصورة افضل، مع ملاحظة ان الجداول التي نوردها تمثل العينة المبحوثة وليس جميع التجار في المحافظة، حيث هنالك التجار المتجولون مثلاً.

يقوم التجار بتسويق العنب الوارد اليهم من المزارعين من مختلف مناطق المحافظة، لذلك قمنا باعداد الجدول التالي الذي يمثل مصادر العنب الوارد الى التجار بالطن.

والملاحظ من الجدول ان العنب الاسرائيلي لا يدخل السوق طالما وجد فيه العنب المحلي، وذلك لما للعنب المحلي من ميزات وخصائص يفضلها المستهلك. أما كون السوق في حلحول يمثل اكبر كمية واردة من العنب، فان ذلك يعطي دلالة بأن بلدة حلحول هي اكبر منطقة منتجة للعنب في المحافظة.

أما عن الشكل الذي يسوق به التاجر العنب الوارد اليه فان التاجر في الاغلب يقوم بالتسويق كما





### جدول رقم (٨)

### الأشكال التي يتم فيها التسويق

| تجار البلد | عنب طازج | زبيب | دبس | عنب طبيخ | ملبن | غير ذلك | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ١١٣٢ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ١١٣٢ |
| الخليل | ١٦١ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ | ١٦١ |
| دورا | ٢٢٩,٢٥ | ٤,٥ | ٢,٢٥ | ٩ | ـ | ـ | ٢٤٥ |
| | ١٥٢٢,٢٥ | ٤,٥ | ٢,٢٥ | ٩ | ـ | ـ | ١٥٣٨ |

يرد اليه العنب من المزارع.

والجدول اعلاه يبين الشكل الذي يتم به التسويق:

والملاحظ على الجدول السابق ان الكمية الكبرى من التسويق تتم بشكل العنب الطازج، وهذا يرجع الى سهولة التسويق بهذه الطريقة وعدم الحاجة الى تكبيد المزارع مزيداً من العمل أو التكاليف في سبيل الحصول على الدخل، وتستثنى من ذلك منطقة دورا، حيث نلاحظ تسويق العنب على شكل الدبس والزبيب، وهو ما يعود الى طبيعة السكان في تلك البلدة، فهم قرويون بالدرجة الاولى، وهم يشتغلون بالعنب اكثر من غيرهم نتيجة لعدم وجود اعمال اخرى يعملون بها، عكس سكان المدن.

وطبيعي ان لا يقوم التجار بتسويق العنب في محافظة الخليل فقط الا بشكل بسيط، حيث ان معظم الناس في المحافظة يمتلكون ما يكتفون به من العنب، بل يتم معظم التسويق خارج المحافظة. والجدول (٩) يوضح تلك المناطق التي يتم التسويق فيها:

أولاً: ان حوالي ٤٠٪ من العنب الوارد الى التجار يتم تصديره الى الاردن لكي يتم تسويقه في الاسواق الاردنية. وسوف يترتب على ذلك مشاكل وعقبات التصدير المختلفة التي منها: منافسة العنب السوري واللبناني وكذلك العنب الاردني الذي يزرع بمساحات كبيرة في الاردن، واحتمال تلف البضاعة اثناء السفر نتيجة للحر الشديد ونتيجة لعمليات التفتيش على الجسور والحواجز. ومن الملاحظ ان هذه النسبة مطابقة تقريباً لما ورد في الدراسة الاقتصادية لانتاج العنب في الضفة الغربية للدكتور هشام عورتاني والسيد خليل العالول.

ثانياً: تمثل غزة المرتبة الثانية التي تستوعب العنب.

ثالثاً: ملاحظة انخفاض نسبة الكمية التي يتم تصديرها الى اسرائيل أو تسويقها في اسرائيل، وذلك

**جدول رقم (٩)**

**مناطق تسويق العنب وكميات العنب المسوقة اليها بالطن**

| تجار البلد | الخليل | الضفة | قطاع غزة | اسرائيل | الاردن | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | ٤٠ | ١٦٥ | ٢٧٥ | ١٢٧ | ٥٢٥ | ١١٣٢ |
| الخليل | – | ٢ | ٩٧ | ٥ | ٦ | ١٦١ |
| دورا | ٥٢ | ٣٢,٢٥ | ٦٨,٥ | ٢,٢٥ | ٩٠ | ٢٤٥ |

نتيجة للمشاكل والعقبات التي تحول دون عملية التصدير الى اسرائيل.

وبالنسبة للتاجر، فانه يقوم بتصريف العنب الوارد اليه عبر مسالك معينة، ولكل من هذه المسالك دورها في تحقيق الارباح المرجوة، أما صورة هذه المسالك فتكون كما في الجدول التالي:

**جدول رقم (١٠)**

**مسالك تسويق العنب ـ بالطن**

| المنطقة | المستهلك النهائي | تجار التجزئة | تصدير للخارج | تصدير لاسرائيل | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| حلحول | – | ٤٨٠ | ٥٢٥ | ١٢٧ | ١١٣٢ |
| الخليل | ٥ | ١٤٥ | ٦ | ٥ | ١٦١ |
| دورا | ٨٣,٧٥ | ٦٩ | ٩٠ | ٢,٢٥ | ٢٤٥ |
| | ٨٨,٧٥ | ٦٦٩ | ٦٢١ | ١٣٤,٢٥ | ١٥٣٨ |

**١ ـ برسم البيع:**

وبموجب هذه الطريقة يقوم التاجر ببيع العنب على اسم المزارع، ويتقاضى نسبة معينة من ثمن البيع تسمى نسبة العمولة، وهي اكثر الطرق شيوعا.

**٢ ـ عن طريق الشراء:**

ويقوم التاجر بشراء العنب من المزارع ثم يقوم التاجر ببيعه على حسابه.





**٣ ـ الضمان:**

وهي ان يقوم التاجر بشراء العنب على اشجاره بشكل اجمالي وتقديري

والجدول التالي يوضح لنا كيفية سلوك تسويق العنب عبر الطرق المختلفة الواردة اعلاه بالطن:

**جدول رقم (١١)**

**تسويق العنب عبر الطرق المختلفة/ بالطن**

| المنطقة | برسم البيع | نسبة العمولة | ضمان | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| حلحول | ١١٣٢ | ٩,٤٪ | – | ١١٣٢ |
| الخليل | ١٦١ | ٨,٢٥٪ | – | ١٦١ |
| دورا | ٢٣٣,٧٥ | ١٠٪ | ١١,٢٥ | ٢٤٥ |
| | | | | ١٥٣٨ |

مع ملاحظة ان نسبة العمولة الواردة في الجدول عبارة عن معدل وهي تختلف من تاجر الى آخر، غير انها في الغالب ١٠٪.

وكما تواجه مزارعي العنب المشاكل والعقبات في زراعتهم تلك، فان التجار ليسوا بمنأى عن هذه العقبات، وهم، وان كانت مشاكلهم ثانوية بالنسبة الى المزارعين، إلا انها تظل جزءاً من الوضع القائم، وقد عبر التجار عن بعض هذه المشاكل، كما نوردها في الجدول (١٢):

وهذه النسب توضح مدى تأثير المشكلة عند المزارعين. فمثلاً، لو أخذنا مشكلة انخفاض الأسعار، فاننا نجدها في الجدول مقابل نسبة ٤٧٪، وهذا يعني ان ٤٧٪ من التجار الذين تم اخذ المعلومات منهم يعانون من هذه المشكلة، وقس على ذلك باقي المشاكل ونسبها.

أما عن مقترحات التجار من اجل العمل على رفع مستوى السوق ورفع مستوى الاسعار فانها مرتبة في الجدول(١٣)، وذلك بنفس الطريقة المتبعة في الجدول السابق:

## التوصيات:

أولاً: فتح أبواب التصدير بالنسبة لمحصول العنب، وذلك نتيجة لضيق السوق المحلي. وبالامكان اقناع الجهات المعنية في الحكومة الاردنية بالسماح بتصدير كميات أكبر من العنب الى الدول العربية

### جدول رقم (١٢)

### المشاكل التي تواجه التجار

| ١ | المشـكلة | نسبتها٪ |
|---|---|---|
| ١ | ضعف الاسواق | ٦١ |
| ٢ | انخفاض الاسعار | ٤٧ |
| ٣ | جهل المزارعين في تصنيف العنب | ٤٢ |
| ٤ | رداءة نوعية العنب بسبب قلة مستوى المياه | ١٤ |
| ٥ | منافسة العنب الغزاوي في غزة | ١٤ |
| ٦ | منافسة عنب عجلون وتركيا في سوق عمان | ٤ |
| ٧ | تأخير تصاريح التصدير الى الاردن مما يجعل وقت تصدير العنب للاردن يأتي متزامنا مع دخول العنب التركي الى عمان، ويؤدي الى تراكم العنب في الاسواق ويؤثر سلبيا على السعر | ٤ |
| 8 | عدم صلاحية الطرق الزراعية بشكل يسمح بنقل العنب بدون تعرضه للهلاك | ٤ |

### جدول رقم (١٣)

### يمثل اقتراحات المزارعين لتحسين تسويق العنب

| ١ | الاقتـــــراحات | نسبتها٪ |
|---|---|---|
| ١ | فتح وزيادة التصدير الى الاردن وغيرها | ٦٠ |
| ٢ | فتح باب التصدير الى اسرائيل | ٣٣ |
| ٣ | ايجاد مصانع لتصنيع العنب | ٣٣ |
| ٤ | تصنيف العنب حسب الجودة | ٢٣ |
| ٥ | انشاء جمعيات تشرف على شؤون المزارعين | ١٩ |
| ٦ | اشراف دائرة الزراعة على تحديد كمية العنب المغروسة لكل مزارع | ٤ |
| ٧ | مساعدة المزارعين | ٤ |



عن طريق الاردن، حيث تعتبر هذه المساعدة مساعدة قومية في دعم اقتصادنا المحلي، مما يشجع على غراسة العنب والحفاظ على هذه الشجرة التاريخية الموروثة منذ عصر الكنعانيين وتحويل هذه الشجرة الى مصدر رزق للمواطن والمزارع الفلسطيني في الضفة الغربية.

ثانياً: اقامة مصنع لتصنيع العنب لما في ذلك من ضرورة ملحة، فبدلا من القضاء على كرمة العنب يجب المحافظة على تنمية هذه الكرمة، فايجاد مصنع لتصنيع العنب يعتبر مطلباً وطنياً الى جانب اهميته من الناحية التسويقية. فمن الناحية التسويقية يعالج المصنع مشاكل كثيرة منها تصنيع الاصناف الرديئة من العنب التي لا تتحمل مسافات النقل والتصدير الطويلة، هذا مع العلم ان العنب الدابوقي يشكل نسبة تزيد عن ٥٠٪ من المساحة المغروسة بالعنب في الضفة الغربية، ومن المعروف ان هذا العنب لا يتحمل مسافات النقل البعيدة وذلك لكون حبته طرية، هذا اضافة الى ان نسبة السكر في محصول العنب تصل الى ٢٦٪، وهذه النسبة مرتفعة مما يجعل عنب المحافظة من أفضل الأنواع للعصير. كما سيساهم المصنع في حفظ العنب في حالة عدم تصديره، وخاصة في فترات اغلاق الجسور، ووجود المصنع ايضاً يساعد على دفع المزارعين لزيادة المساحات المغروسة بالعنب واستصلاحها وذلك لتلبية متطلبات المصنع من الناحية الانتاجية، وهذا بالاضافة الى ان وجود مصنع لتصنيع العنب يساعد على رفع سعر الانتاج مما يساهم في زيادة الدخل القومي. اما على صعيد الواجب الوطني، فان وجود المصنع يساعد على ايجاد فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل في الضفة الغربية من العمال والمهندسين الزراعيين والمتخصصين الاقتصاديين، ووجود المصنع يساعد على التقليل من غزو المنتجات الاسرائيلية والاجنبية المصنعة من العنب، ناهيك عن اهميته في رفع مستوى الاقتصاد في الضفة الغربية.

ثالثاً: دعم مزارعي العنب في محافظة الخليل، فوجود سلطة وطنية تدعم وتوجه تسويق وتصنيع العنب في محافظة الخليل، يساعد على تنمية وتطوير هذا المحصول مما يجعل هذا المحصول قادرا على منافسة العنب الاسرائيلي الطازج والمصنع منه، ثم تساعد هذه السلطة في فتح التصدير امام المزارعين والمنتجين من خلال التفاوض مع الحكومات العربية للسماح للمزارعين والتجار بالتصدير اليها.

رابعاً: تحقيق زيادة ملموسة وسريعة في المساحات التي تربى على العرائش لما للعرائش من مزايا زراعية وتسويقية.

خامساً: عدم زراعة العنب في المناطق الغربية من محافظة الخليل لكونها منخفضة، مما يساعد على الانتاج المبكر وبالتالي عدم القدرة على منافسة الانتاج من المناطق الاكثر دفئاً.

سادساً: التركيز على غراسة اصناف العنب الاكثر قابلية للتسويق التي تتحمل مسافات النقل الطويلة والتي تتأخر ثمارها بعد النضج في ظل عدم وجود مصنع لتصنيع العنب، هذا مع العلم ان كل صنف يتطلب نوعاً معيناً من الاراضي لنجاحه.

سابعاً: تحسين الطرق الزراعية، حيث ان تحسين هذه الطرق سيسهل عملية النقل على المزارعين ويقلل من كمية التالف من العنب نتيجة لاهتزاز وسيلة النقل في الطريق الوعرة، بالاضافة الى تخفيض اجور النقل، حيث ان صاحب وسيلة النقل يطلب اجرة مرتفعة اذا كانت الطريق غير صالحة.

ثامناً: ضرورة تطوير اعمال جمعية تسويق وتصنيع العنب بحيث تعمل على زيادة مستوى الارشاد الزراعي للمزارعين اضافة الى توفير الادوية الزراعية اللازمة للعنب على ان تكون جيدة وفعالة.

تاسعاً: العمل على غراسة الاصناف المبكرة من العنب وتنظيم عملية التصدير بحيث يتم استصدار تصاريح التصدير للاردن في اوقات مبكرة.



# الميـاه في قطـاع غـزة

د. محمد النحال

## مقدمة:

بعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧، بدأت تبرز في قطاع غزة مشاكل استخدام المياه، سواء للاستعمال البشري، أو الصناعي أو الزراعي، وبدأت سلطات الاحتلال، وخاصة في النصف الثاني من عام ١٩٧٣، في وضع اوامر عسكرية للحد من استخدام المياه، في حين انها بدأت بحفر ابار مياه في المستوطنات التي انشأتها وصل عددها الى ٣١ بئراً سنأتي على ذكر تفاصيلها فيما بعد.

وتتصف دراسة مشكلة المياه في قطاع غزة بندرة البيانات المتاحة، على الرغم من اجراء عدد من الدراسات حول هذا الموضوع منها:-

١ - دراسة للتربة والمياه، قامت بها وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بواسطة خبير أراضي مصري سنة ١٩٥٢، في مجال نيتها الى القيام بمشاريع التوطن الزراعي.

٢ - دراسة قامت بها البعثة الاستطلاعية لمعهد الصحاري المصري عام ١٩٥٨.

٣ - بحث للدكتور جوردن عام ١٩٤٦ عن الابار العربية بمنطقة النقب في فلسطين.

٤ - بحث للدكتور هيوم عام ١٩١٧ عن الامكانيات المائية لمنطقة وادي غزة ورفح.

٥ - دراسة قامت بها وكالة الغوث الدولية عام ١٩٥٤ بالاشتراك مع وزارة الزراعة المصرية.

٦ - دراسة قام بها جوزيف وينبر، الذي شغل منصب رئيس ادارة تنظيم الاراضي الاسرائيلية وكان عضواً في ادارة الزراعة والتخطيط في الوكالة اليهودية لاراضي اسرائيل عام ١٩٤٤، والدراسة بعنوان «الامكانيات الزراعية في فلسطين، تل ابيب، ١٩٤٤».

ونظراً للمشاكل التي يواجهها اهالي القطاع بسبب ندرة المياه والسياسات الاسرائيلية، فقد رأى الباحث ان يقوم بهذه الدراسة على ضوء ما توفر له من بيانات ومعلومات يأمل ان تكون عوناً لباحثين اخرين للقيام بدراسات اخرى.

### المياه في قطاع غزة:

تنحصر الموارد المائية في قطاع غزة بالامطار والمياه الجوفية التي تعتمد في تجددها على كمية الامطار المتساقطة سنوياً، الامر الذي يجعل استغلال المياه الجوفية مرهوناً بمدى قدرة الامطار المتساقطة على تعويض (مقابلة) السّحب المستمر من المياه الجوفية. وهنا يكون الاعتماد الرئيسي على باطن الارض. وان كان البعض يعتبر ان مياه القطاع ذات مصدر واحد تحت اسم المياه الجوفية. الا اننا سنقسم مصادر المياه الى مصدرين كما يلي:

#### اولا: الامطار:

يبدأ سقوط المطر في قطاع غزة في منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ويبلغ ذروته في شهر كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ثم يبدأ في النقصان حتى ينقطع في أواخر شهر مارس (آذار) وأوائل شهر نيسان (ابريل). وقد تسقط بعض الامطار المبكرة في شهر تشرين الاول (اكتوبر)، كما قد تسقط الأمطار المتأخرة في شهر ايار (مايو) وحزيران (يونيه).

ويصل عدد ايام المطر في السنة الى ٥٠ يوماً، كما تصل كمية الامطار المتساقطة الى حوالي ٤٤٠ ملم في السنة.

ويتفاوت معدل سقوط الامطار في قطاع غزة من منطقة الى أخرى، اذ تأخذ كمية الامطار في الانخفاض من شمال القطاع نحو جنوبه، متدرجاً من اكثر من ٤٤٠ملم في الشمال قرب منطقة بيت حانون حتى يصل الى أقل من ١٠٠ ملم في الجنوب عند رفح. وتقدر كمية الامطار بحوالي ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.

**جدول رقم ١: المجموع الشهري للامطار خلال عام ١٩٨٣ في قطاع غزة (وفق محطة غزة)**

| الشهر | كمية الامطار | النسبة المئوية ٪ |
|---|---|---|
| كلنون الثاني | ٢٨٠,٦ | ٥٤,٠ |
| شباط | ١٠٦,٤ | ٢٠,٤ |
| آذار | ٦١,٦ | ١١,٨ |
| نيسان | ٥,٨ | ١,١ |
| أيار وحزيران | ٠,٥ | ٠,١ |
| تشرين الاول | ٢,٢ | ٠,٤ |
| تشرين الثاني | ٤٦,٧ | ٩,٠ |
| كانون الأول | ١٦,٤ | ٣,٢ |
| **المجموع** | **٥٢٠,٢** | **٪١٠٠** |

المصدر: **البيادر السياسي** العدد ٢٢١، القدس، ٤ تشرين الاول ١٩٨٦ ص٢٣





**جدول رقم (٢):**

**كمية الامطار بالملم في القطاع حسب المناطق من الشمال الى الجنوب خلال الاعوام ١٩٧٧/١٩٧٨، ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣.**

| المنطقة | كمية المطر بالمليمتر | |
|---|---|---|
| | ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ | ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ |
| بيت حانون | ٣٠٠,٣ | ٧١٧ |
| بيت لاهيا | ٣٣٤,٥ | ٦٦٠ |
| مزرعة الشاطىء | ٣٠٣,٤ | ٦٠٠ |
| غزة (المغراقة) | ٢٨٧,٥ | ٥٦٠ |
| النصيرات | ٢٩١,٥ | ٥٥٠ |
| دير البلح | ٢٩٨ | ٥٢٠ |
| خان يونس | ٢٣١ | ٤٧٩ |
| رفح | ١٨١ | ٣٧٠ |
| غزة (شعبة المياه) | ٤١٠,٢ | - |

المصدر: البيادر السياسي، مصدر سبق ذكره

#### ثانياً: المياه الجوفية:

تمثل المياه الجوفية في قطاع غزة المصدر الرئيسي الثاني للمياه. وقد زادت اهميته بالتوسع المضطرد باستعمالاته منذ الخمسينات، والذي صاحب التوسع في الزراعة، وخاصة زراعة الحمضيات والانشطة التصنيعية وتطور مستويات المعيشة.

ويتراوح عمق المياه الجوفية عن سطح الارض في قطاع غزة ما بين ٢٠ الى ٨٠ متر، وقد يصل العمق الى ١٠٠ متر، ويقل حتى ثمانية امتار في الجهات القريبة من البحر. ويبلغ طول خزان المياه الجوفية في قطاع غزة حوالي ٥٠ كيلومترا ويتراوح عرضه ما بين ٨ الى ١٢ كم، اي مساحته تبلغ حوالي ١٠٠كم$^2$.

ويتم استغلال المياه الجوفية بواسطة الابار الارتوازية العميقة والمركب عليها مضخات. وقد تزايدت الحاجة اليها وتزايد استعمالها مع التطور في زراعة الحمضيات وزراعة الخضروات التي تحتاج الى نظام ري دائم (الزراعة المروية)، وتطور مستويات المعيشة، مع الاخذ بعين الاعتبار العدد المتزايد للكثافة السكانية في القطاع والتي وصلت الان الى قرابة ٦٠٠ الف نسمة، بينما كان عددها الاجمالي ٤١٢,٢٨٢ نسمة في نهاية عام ١٩٦٤.

وتجدر الاشارة الى أن عدد الابار في قطاع غزة بلغ عددها ٤٤٢ بئراً عام ١٩٤٩ وصلت الى ٦٠٤ بئراعام ١٩٥٩، والى ٨٦١ بئراعام ١٩٦٤.

وبعد الاحتلال الاسرائيلي، قامت السلطات الاسرائيلية بفرض قيود مشددة على استعمال المياه وعلى زراعة الاشجار المثمرة وخاصة الحمضيات، فخصصت لدونم الحمضيات الف متر مكعب من المياه سنوياً، ولم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الارض وانواع التربة. وفرضت غرامات باهظة على الاستعمال المائي الذي يزيد عن الحد الذي سمحت به، وهو يقل كثيراً عن المعدلات السائدة في مناطق الخط الاخضر أو المطلوبة فعلياً لنجاح الزراعة في ظل الظروف الطبيعية للقطاع. كما استصدرت السلطات اوامر بمنع غرس الاشجار وبمخالفة المزارع الذي يقوم بغرسها وتقديمه للمحاكمة وتغريمه، ومنعت حفر ابار جديدة.

ولما اصبحت مساحة الارض المعتمدة على نظام الري الدائم اضعاف المعتمدة على نظام الري البعلي (المطر)، فقد ازداد عدد الابار المستخدمة للزراعة وللاستعمال المنزلي او التصنيعي وغير ذلك، وبلغ العدد الاجمالي للابار ١٩١٨ بئراً عام ١٩٨٦ منها ١٠٣ ابار لا تعمل، وبذلك يصبح عدد الابار العاملة ١٨١٥ بئرا للعام نفسه (جدول رقم ٣)

واذا اضفنا الى ذلك العدد ٣١ بئراً اقامتها الشركة العربية القطرية الاسرائيلية «ميكروت» في المنطقة الجنوبية بتعاقد مع دائرة الزراعة، وست ابار لوكالة الغوث، يصبح العدد الاجمالي ١٨٥٢ بئراً، عدا عن ابار المستوطنات الاسرائيلية الواقعة شمالي مدينة غزة والتي لم تتوفر لدينا مصادر عن عددها وطاقة كل منها.

وتجدر الاشارة الى ان استخراج المياه في قطاع غزة حالياً يعتبر زائداً عن الطاقة الفعلية للخزان الجوفي، اذ تقدر كمية المياه السنوية التي تصل الى باطن الارض نتيجة الامطار بحوالي ٥٠-٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، في حين ان كمية المياه التي تسحب سنوياً من المياه الجوفية تقدر بحوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. ويغطى الفرق البالغ حوالي ٤٠ مليون متر مكعب من المخزون المائي الجوفي. وهذا يؤدى الى انخفاض منسوب مستوى المياه في الخزان الجوفي، وبالتالي تزداد نسبة الملوحة.

ومن المتعارف عليه صحياً ان اقصى نسبة لملوحة المياه لا تزيد على ٢٥٠ مليموز لكل متر من المياه المناسبة للزراعة، وبهذا فيجب الا تزيد نسبة الملوحة او الكلوريدات عن ٣٠٠ مليموز. وفي قطاع غزة تجاوزت المياه في معظمها هذه النسب، اذ ترتفع نسبة ملوحة المياه الجوفية في قطاع غزة كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب. ففي الدراسات التي اجريت على المياه الجوفية في منتصف الخمسينات ١٩٥٣-١٩٥٤ تبين ان نسبة الملوحة تتراوح ما بين ٤٠٠ جزء في المليون (٤٠٠ مليموز في الملمتر) و٢٥٠٠ جزء في المليون في شمال ووسط القطاع وبين ٢٥٠٠-٤٠٠٠ جزء في المليون في المنطقة الجنوبية)[1].

(١) محمد علي خلوصي، **التنمية الاقتصادية في قطاع غزة**، القاهرة، ١٩٦٧.





**جدول رقم ٣: عدد الابار وتوزيعها العاملة والمعطلة في قطاع غزة عام ١٩٨٦**

| المناطق | عدد الآبار | | |
|---|---|---|---|
| | عاملة | معطلة | المجموع |
| دمرة | ٢٥ | - | ٢٥ |
| بيت حانون | ١٤٣ | ٢ | ١٤٥ |
| بيت لاهيا | ١٨٤ | ٣ | ١٨٧ |
| جباليا | ١٥٦ | ٤ | ١٦٠ |
| النزلة | ٦٤ | ٣ | ٦٧ |
| غزة | ٤٩٣ | ٣٧ | ٥٣٠ |
| السبع | ١١٤ | ٥ | ١١٩ |
| ابو مدين | ٤٦ | ٣ | ٤٩ |
| النصيرات | ٩٠ | ٤ | ٩٤ |
| السميري | ١٥ | ١ | ١٥ |
| دير البلح | ١٤٣ | ١٠ | ١٥٣ |
| خزاعة | ١ | ٤ | ٥ |
| بني سهيلا | ١١ | - | ١١ |
| عبسان | ٢٣ | ١ | ٢٤ |
| خان يونس | ١٦٧ | ١١ | ١٧٨ |
| رفح | ١٣٩ | ٦ | ١٤٥ |
| **المجموع** | **١٨١٥** | **١٠٣** | **١٩١٨** |

المصدر: **البيادر السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

## مصادر الملوحة:

هناك خزان مائي وحيد ممتد على طول الشريط الساحلي لقطاع غزة وبعمق عشرة كيلو مترات شرقاً ويفصله وادي غزة الممتد من الشرق الى الغرب، وتحمل هذا الخزان المائي طبقة طينية صماء لا تسمح للمياه بالتغلغل او النفاذ الى طبقات الارض الاخرى، وينخفض الخزان المائي عن سطح الارض ما بين ٢٠ و٩٠ متراً، ومتوسط سمك هذا الخزان (اى الطبقة الحاملة للمياه) نحو ٣٠ متراً، تختلف من منطقة لاخرى، ويكون اتجاه المياه من الشرق الى الغرب، وخاصة مياه الامطار التي تتراوح بين ٤٠ و٥٠ مليون متر مكعب سنوياً في المتوسط اي ان اعماق الابار تتراوح ما بين خمسة امتار وتسعين متراً.

جدول رقم ٤: تطور نسبة ملوحة المياه في الليتر بالمليموز (بئر في منطقة على الامتداد الزمني لفترة الجدول)

| المنطقة | نسبة الملوحة (مليموز في اللتر) | | | |
|---|---|---|---|---|
| | ايار ١٩٧٥ | ايار ١٩٧٦ | ايار ١٩٨٥ | ايار ١٩٨٦ |
| دمرة | ١٦٨ | ١٦٨ | ١١٢ | ١٣٣ |
| بيت حانون | ١٨٢ | ٢٠٣ | ٢١٧ | ٢١٠ |
| بيت لاهيا | ٢٦٦ | ٢٧٣ | ٢٨٧ | ٢٩٤ |
| النزلة | ٤٢ | ٤٩ | ٥٦ | ٤٩ |
| جباليا | ٨٤ | ٩١ | ١٠٥ | ١٠٥ |
| غزة شمال شرق | ٣٣٦ | ٢٠٨ | ٢٩٤ | ٣١٥ |
| غزة شمال غرب | ٢١٧ | ٢٢٤ | ٢٢٢ | ٢٣١ |
| غزة جنوب غرب | ٤٧٦ | ٤٧٦ | ٦٢٢ | ٦٩٣ |
| السبع الشمالي | ٢٩٤ | ٣٧١ | ٤٠٦ | ٥١١ |
| أبو مدين | ٦٥٨ | ١٥١ | ١٠٠١ | ١٠٤٣ |
| النصيرات | ٥١١ | ٣٩٩ | ٤٨٣ | ٤٩٠ |
| دير البلح | ٣٢٢ | ٤٦٩ | ٦٣٠ | ٥٥٣ |
| السميري | ٤٤١ | ٤٣٤ | ٤٢٠ | ٤٤٣ |
| السبع الشرقي | ٦٠٢ | ٧١٤ | ٧٠٠ | ٦٧٩ |
| السبع الجنوبي | ٥٦٠ | ٦٧٢ | ١١٢٠ | ١٢٠٤ |
| بني سهيلا | ٦٣٧ | ٨١٢ | ١٠٠١ | ٨٢٦ |
| عبسان | ٨٤٧ | ٢١٤٣ | ٩١٠ | ٩٠٣ |
| خزاعة | ١٢٣٢ | ١٢٣٩ | ١٢٠٤ | ١١٤١ |
| خان يونس | ٧٣٥ | ٧٢١ | ٥٢٥ | ٥٥٣ |
| رفح | ٣٥٠ | ٣٢٩ | ٢٩٤ | ٥٢٥ |
| متوسط نسبة الملوحة | ٤٤٨ | ٤٤٧,٣ | ٥٣٠,٥ | ٥٤٥ |

المصدر: البيادر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص٣٥





جدول رقم ٥: نسبة ملوحة المياه في مناطق قطاع غزة عام ١٩٨٥

| المنطقة | نسبة الكلوريدات في الليتر |
|---|---|
| دمرة وشمال بيت حانون | ١٠٠ _ ٢٥٠ |
| بيت حانون | ١٠٠ _ ٣٥٠ |
| بيت لاهيا | ٣٠ _ ١٥٠ |
| جباليا | ٥٠ _ ٣٥٠ |
| النزلة | ٥٠ _ ٣٥٠ |
| شمال شرق غزة | ١٠٠ _ ٥٠٠ |
| شمال غرب غزة | ٥٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| جنوب غرب غزة | ٥٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| أبو مدين | ٢٠٠ _ ٢٢٠٠ |
| النصيرات | ٤٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| البريج والمغازي | ٣٥٠ _ ١٥٠٠ |
| شرق وادي غزة | --- |
| دير البلح | ١٠٠ _ ٣٠٠٠ |
| السميري | ١٥٠ _ ١٠٠٠ |
| بني سهيلا | ٥٠٠ _ ١٥٠٠ |
| عبسان | ٧٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| خزاعة | ١٢٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| أرض السبع الجنوبية | ٧٠٠ _ ٢٠٠٠ |
| خان يونس | ١٥٠ _ ٢٠٠٠ |
| رفح | ٢٠٠ _ ١٠٠٠ |

وتتراوح نسبة الملوحة في الخزان الجوفي من ٥٠ جزءاً في المليون (كلوريدات في اللتر) الى ٣٠٠ مليموز (جزء في المليون) وتعتبر المياه التي تزيد نسبة ملوحتها عن ٣٠٠ مليموز غير مناسبة للزراعة بصفة عامة وللشرب بصفة خاصة، وهنا يقول رجال الصحة بان زيادة نسبة الملوحة في المياه ذات اخطار على صحة الانسان اذا استعملها لفترة طويلة.

وللملوحة في مياه قطاع غزة عدة مصادر اهمها:ـ

١ ـ اثناء انجراف المياه في الوديان على سطح الارض، فانها تذيب كمية من الاملاح تزيد وتقل حسب

طبقات الارض التي تمر بها هذه المياه، وكذلك اثناء تغلغل المياه الى الخزان الجوفي، فانها تذيب كمية من الاملاح الموجودة في طبقات التربة المختلفة وتتأثر الاملاح ايضاً بأنواع الطبقات.

٢ ـ الملوحة المتسربة من مياه البحر. فعندما يزيد ضغط مياه البحر عن ضغط المياه الجوفية من مياه الامطار، فانها تسير بانحدارالى الغرب نحو الشاطىء، فاذا كانت كميتها تزيد عن الاحتياطي (التوازن)، فهي تضغط على المياه المالحة المتسربة الى مياه البحر وتمنعها من الامتداد شرقاً، اما اذا كانت المياه الجوفية اقل تكون الفرصة لمياه البحر المالحة للزحف شرقاً حيث تحدث عملية الاختلاط فتظهر الملوحة، وهذا ما يحدث في الآبار الساحلية.

وفي السنوات الاخيرة، حيث تزايدت كمية المياه المضّخة من الخزان الارضي عن كمية المياه العائدة الى الخزان المائي الجوفي، حدثت عملية تسريب للمياه المالحة للخزان الجوفي. ومما يذكر ان المياه المالحة في السنوات الأخيرة قد زحفت شرقاً عدة كيلومترات.

٣ ـ الملوحة التي تظهر في الآبار الشرقية بعيداً عن الشاطىء (الساحل)، وبخاصة في منطقة خزاعة شرقي مدينة خانيونس، والتي تعد أبعد نقطة في القطاع شرقاً، وصلت نسبة الملوحة فيها ١١٤١ مليموز في الليتر الواحد من الماء. وتأتي هذه الأملاح من طبقات الأرض اثناء تغلغل مياه الأمطار في الخزان الجوفي. وقد ساعد على ذلك ان كمية الامطار المتساقطة في المنطقة الجنوبية اقل منها في المنطقة الشمالية، وبذلك تكونُ تغذية الخزان الجوفي الشمالي افضل بكثير منها في مناطق الجنوب. وبالاضافة الى الطبقات الجيولوجية في الارض فان الصخوْر في المنطقة الجنوبية هي ذات املاح كثيرة وسهلة الذوبان عكس المناطق الشمالية.

وتجدر الاشارة الى انه من دراسة التوزيع الجغرافي لسحب المياه (الاستهلاك)، يتبين ان الاستهلاك الادمي للمياه يتركز في الشمال. فمدينة غزة بمفردها تستأثر بأكثر من ٥٠ في المائة من الاستهلاك المائي غير الزراعي، عدا عن القرى والمعسكرات شمالا، كماان الزراعة المروية تتركز في شمال القطاع اكثر من جنوبه، غير ان تركز الاستيطان الاسرائيلي في جنوب القطاع، اضافة الى تركز ابار المياه التي حفرتها المستوطنات، والشركة الاسرائيلية للمياه في جنوب القطاع يعتبر مسؤولا ـ على ضوء ما سبق ـ عن تفاقم مشكلة المياه في قطاع غزة بشكل عام وفي الجنوب بشكل خاص.

وبالرغم من محدودية مصادر المياه مقارنة مع عدد السكان، فان الاحتلال يشكل عبئاً اضافيا على تلك المصادر نتيجة للسياسة الاسرائيلية التي تستنزف قسما من هذه المصادر، اضافة الى الاجراءات الرسمية التي تتخذها سلطات الاحتلال للحد من النمو الزراعي في المنطقة، والتي تشمل منع حفر اي ابار جديدة للري وتحديد كميات المياه المستخرجة اضافة الى منعها زراعة اية اشجار جديدة للحمضيات.

ولا تنحصر مشكلة المياه في قطاع غزة بقلتها فحسب، بل ان نوعيتها ايضا تزداد سوءاً بشكل تدريجي بسبب الملوحة المتزايدة. ويعود هذا، كما يقول الخبراء، الى ازدياد الضخ من مخزون المياه، حيث يقدر هؤلاء الخبراء كمية الامطار التي تصل الى باطن الارض بحوالي ٦٠ مليون متر مكعب في





السنة، في حين تصل كمية المياه التي تضخ الى حوالي ١٠٠ مليون م$^{٣}$ سنويا. ويتم سحب هذا العجز من المخزون المائي الذي تزداد ملوحته سنة بعد اخرى نتيجة لتسرب مياه البحر، وتتراوح الملوحة في مياه الابار حسب التقارير الرسمية ما بين ٢٠٠ـ١٧٠٠ جزء من المليون، ألا ان هذه التقديرات ـ كما يقول مزارعو الحمضيات ـ ماهي الا مبررات للعوائق التي تضعها سلطات الاحتلال للحد من زراعة مساحات جديدة من الحمضيات او استبدال الاشجارالهرمة، حيث وضعت قانونا لذلك. ويستدل اصحاب هذا الرأي بما تمنحه السلطات من مكافآت تشجيعية مقابل قطع او تجفيف بيارات الحمضيات مع عدم تجديد المحاصيل البديلة لها، والتي تحتاج كما نعرف الى المياه لريها.

وفي دراسة لمركز الابحاث والوثائق بجامعة بيرزيت ورد الاتي[٢]:

«وفي قطاع غزة يستهلك المستوطنون والبالغ عددهم في اواخر عام ١٩٨٤ (٢١١٠نسمة) ما بين ٣٠ـ٦٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا، مقابل مائة مليون م$^{٣}$ يستهلكها سكان القطاع البالغ عددهم ٥٠٠ـ٦٠٠نسمة. وهذا يعني ان المستوطن الواحد من مجموع المستوطنين والذين يشكلون اقل من نصف في المائة لمجموع سكان القطاع يستهلك من ١٤٢١٨ الى ٢٨٤٣٦م$^{٣}$ من المياه سنوياً بينما يستهلك الشخص الواحد من سكان القطاع ٢٠٠ م$^{٣}$ من المياه، وهذا يبين بوضوح الدوافع الحقيقية التي تحرك سلطات الاحتلال الاسرائيلية، والتي تقف وراء الاجراءات المقيدة لاستعمالات المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين. ويظهر بوضوح ان هدف هذه السلطات يتمثل في توفير الموارد والثروات المائية بعد حجزها عن الفلسطينيين لصالح التوسع في الاستيطان الاسرائيلي.

**استعمال المياه:**

يستعمل الماء، كما هو معروف، للاستهلاك المنزلي والصناعي والزراعي. ووفقا للاحصاءات التي امكن الحصول عليها، سنتحدث عن الاستهلاك المنزلي والصناعي والاستهلاك الزراعي مع الاشارة الموجزة المتوفرة بصدد ابار المياه في المستوطنات الاسرائيلية.

**اولا: الاستهلاك المنزلي والصناعي:**

يتراوح الاستهلاك المنزلي والصناعي في القطاع ما بين ٢٠ الى ٢٥ مليون م$^{٣}$ سنويا، وفقاً للاحصاءات، مع العلم ان عدد سكان القطاع يزيد على ٦٠٠ الف نسمة. ونود الاشارة الى ان استهلاك مدينة المجدل البالغ عدد سكانها حوالي ٦٠ الف نسمة هو حوالي ١٨٠٠٠م$^{٣}$ من المياه يوميا، في حين ان مدينة خانيونس والتي يبلغ عدد سكانها حوالي مائة الف نسمة تستهلك ٨٠٠٠م$^{٣}$ يوميا، وهذه المقارنة وحدها كافية لتوضيح مدى الفارق في استهلاك المياه بين المواطن الفلسطيني في قطاع غزة مع اي اسرائيلي.

في الوقت نفسه، تعاني غالبية مناطق القطاع اما من ندرة مياه الشرب بشكل عام او من ملوحة المياه او كليهما معا، مثل مدينة خانيونس وجباليا والمعسكرات الوسطى (النصيرات، البريج، المغازي) وقرى

(٢) جامعة بيرزيت، **الاستيطان ومصادرة الاراضي بقطاع غزة**، ١٩٨٥، ص ١١.

خانيونس الشرقية (عبسان وخزاعة). ولا تقف مشكلة المياه عند هذا الحد، بل تتعداها الى الاسعار الباهظة ـ المتفاوتة ـ التي تتبعها لها البلديات والمجالس القروية والمحلية للمواطنين. ففي مدينة غزة تختلف اسعار المياه عن مدينة خانيونس وكذلك عن مدينة رفح، كما ان اسعار المياه في المعسكرات الوسطى والتي تعتمد على شركة المياه الاسرائيلية (مكروت) في امدادها بالمياه، فان الشركة تبيع المياه للمجالس القروية والبلدية بسعر ٥,٣ اغورة لكل م٣ بينما تقوم المجالس القروية واللجان المحلية ببيعها للمواطنين باسعار خيالية. فمثلا، تقوم لجنة محلية معسكر البريج ببيع المياه كالتالي:

من ١ـ١٠م٣ بسعر ٦,٧ اغورة لكل م٣.

من ١٠ـ٢٠م٣ بسعر ٧,٤ اغورة لكل م٣.

من ٢٠ـ٣٠م٣ بسعر ٧,٦ اغورة لكل م٣.

من ٣٠ فما فوق بسعر ٨,٩ اغورة لكل م٣.

وهناك بعض المناطق المتفرقة التي تعاني من عدم توفير مياه الشرب بصورة طبيعية، كالمناطق النائية او كمنطقة القرارة قضاء خانيونس (التي تضم قرابة خمسة الاف نسمة وبها مجلس قروي منذ منتصف عام ١٩٨٣ ولم يوفر المجلس للمنطقة اي مصدر للمياه مما جعل السكان يعتمدون على الابار الخاصة لسد الاحتياجات المنزلية)، اما منطقة جباليا في شمال القطاع، فعلى الرغم من ان مجلسها القروي يملك بئرين لمد السكان بالمياه، الا انه، ونتيجة لحاجة السكان المتزايدة للمياه التي تفوق طاقة البئرين، نجد ان مئات الاسر تعتمد على الابار الخاصة، فمثلا يمد بئر مسعود قرابة ١٥٠ عائلة بالمياه لمدة ساعة يوميا مقابل ٧ شيكل جديد شهريا لكل مشترك، ويمد بئر فرح احمد حسنية قرابة ٢٠٠ عائلة بالمياه ولمدة ساعة يوميا بمقابل ١,٢ اغورة لكل م٣، كما يمد بئر الحساينة (ابو يوسف البهتيمي) قرابة ٤٠ عائلة، حيث يعمل مدة ساعتين يوميا. اما بئر ابو راشد فيعمل ١٨ ساعة يوميا لمد حوالي الف مشترك بالمياه، ويقوم صاحب البئر بتوزيعها على السكان لمدة ساعة يوميا مقابل ٧ شيكل جديد من كل مشترك شهريا. ويعمل بئر عبد اللطيف ظاهر من ٧ الى ٨ ساعات يوميا، ويوزع المياه على خمسة خطوط لحوالي ٦٥٠ مشتركا من السكان بدون عدادات ويفتح المياه لمدة ساعة على كل خط يوميا بمقابل ٧ شيكل جديد من كل مشترك شهريا. ويعقب اصحاب الابار قائلين ان العديد من المواطنين يتقدمون بطلبات لمساعدتهم ومدهم بالمياه، غير ان طاقة الابار والامكانيات لا تسمح بالزيادة اكثر من ذلك.

هذا نموذج يوضح لنا مأساة سكان منطقة جباليا وصعوبة الحصول على ابسط ضروريات الحياة.

وتقوم وكالة الغوث الدولية (الاونروا) بالمشاركة في مد مناطق المعسكرات بالمياه من ستة ابار موزعة كالتالي:ـ

ـ بئر في معسكر الشاطىء، ويعمل لمدة ساعتين يومياً.

ـ بئر في معسكر دير البلح، يعمل لمدة اربع ساعات يوميا.

ـ بئر في معسكر خانيونس، يعمل لمدة ٨ ساعات يوميا.

ـ بئر في معسكر رفح، يعمل لمدة ٨ ساعات يوميا.





جدول رقم ٦ توزيع المياه على المناطق وكميتها ومصادرها وفق احصائية ١٩٨٤

| المنطقة | استهلاك المياه م٣ سنويا | مصادر المياه |
|---|---|---|
| قرية بيت حانون | ١٤٥٠٠٠ | بئران تابعان للمجلس القروي |
| قرية بيت لاهيا | ٢٧٠٠٠٠ | ثلاثة آبار تتبع المجلس |
| منطقة جباليا | ٩٠٠٠٠٠ | تقدير من بئرين للمجلس وعدة آبار خاصة. |
| مدينة غزة | ١١٥٠٠٠٠٠ | من ١٥ بئراً تابعة للبلدية |
| معسكر النصيرات | ٥٧٥٠٠٠ | |
| معسكر البريج | ٥٤٠٠٠٠ | تعتمد هذه المناطق في مياهها على شركة ميكوروت الاسرائيلية للمياه. |
| معسكر المغازي | ٣٦٠٠٠٠ | بشكل عام، خاصة بعد اغلاق آبار الوكالة فيها، حسب احصائيات عام ١٩٨٣ |
| قرية الزوايدة | ٢٢٨٠٠٠ | عن شركة ميكوروت الاسرائيلية للمياه |
| مدينة دير البلح | ١٤٦٠٠٠٠ | من ثلاثة آبار تابعة للبلدية |
| قرية القرارة | ـ | لا توجد آبار تابعة للمجلس ويستعين السكان بالابار الخاصة |
| قرية بني سهيلا | ٣٦٠٠٠٠ | ٢٦٤ ألف م٣ مياه من بئرين للمجلس والباقي من شركة ميكوروت |
| قرية عبسان الصغيرة | ١٤٤٠٠٠ | من بئر واحد للمجلس والباقي من شركة ميكوروت الاسرائيلية |
| قرية عبسان الكبيرة | ٣٢٤٠٠٠ | من بئرين للمجلس والباقي من شركة ميكوروت الاسرائيلية |
| قرية خزاعة | ١٤٤٠٠٠ | من بئر للمجلس ومياهها مالحة والباقي من شركة ميكوروت الاسرائيلية |
| مدينة خان يونس | ٣١٨٠٠٠٠ | من خمس ابار للبلدية والباقي من شركة ميكوروت ومن آبار خاصة. |
| مدينة رفح | ٢,٦٣٥٠٠٠ | من مياه بئرين عاملة للبلدية وأربعة آبار أخرى معطلة |

ووسط هذه الازمة الخانقة للمياه في قطاع غزة، قامت شركة المياه القطرية الاسرائيلية (ميكوروت) بحفر ٣١ بئراً في المنطقة الجنوبية لقطاع غزة وفي المستوطنات الاسرائيلية لخدمة المستوطنين ومزروعاتهم، رغم ما يقال عن هذه الشركة من انها تعمل فقط لمد السكان بمياه الشرب، اي للاستهلاك المنزلي والصناعي، وتتركز هذه الابار جنوبي دير البلح على مسافه تبعد عن الشاطىء، حوالي كيلو متر واحد على طول الشريط حتى مدينة رفح.

**جدول رقم ٧: توزيع الابار على المستوطنات الاسرائيلية في قطاع غزة**

| اسم المستوطنة والمنطقة | عدد الابار |
|---|---|
| مستوطنة جديد | ١٠ |
| مستوطنة قطيف | ٧ |
| مستوطنة كفارد اروم | ٢ |
| مستوطنة نيتساريم | ٢ |
| مستوطنة موراج | ١ |
| غربي خان يونس | ٥ |
| جنوب غربي دير البلح | ٤ |
| **المجموع** | **٣١** |

وتجدر الاشارة الى ان المفوض العام لوكالة الغوث الدولية كان قد تطرق الى مشكلة المياه في قطاع غزة في تقريره السنوي، ومما جاء في هذا التقرير: «وهناك تطور اخر مريع في قطاع غزة هو تزايد الملوحة في امدادات المياه، بسبب التوسع في الري والاعمال الهندسية الاخرى، ويقدر بعض الخبراء أن مقدار المياه التي تضخ من الارض هو ضعف ما ينساب فيها. هذه الحقيقة، اضافة الى الحاجة الى نظامٍ مرضٍ لتصريف المياه الفائضة، تزيد من خطر التلوث الناجم عن سيلان المياه في منطقة تضم بعض أجزاء من المخيمات التي تعاني من احوال بيئية غير صحية. كما أن الاستمرار في نشاط اقامة المستعمرات في قطاع غزة، من شأنه ان يفاقم الاحوال المعيشية غير المرضية، وذلك بالانتقاص من مقدار الارض المتوفرة للزراعة وبزيادة الضغط على موارد المياه غير الكافية».

ويضيف المفوض العام «اعتقد بأنه من واجبي ان الفت انتباه الدول الاعضاء الى الاحوال المتردية في قطاع غزة، وان احث على ان يعطي المجتمع الدولي اعتباراً هاماً الى ما يمكن عمله لتيسير الاحوال هناك. ان هذه المشكلة تستدعي الاهتمام العاجل».





**ثانيا: الاستهلاك الزراعي:**

لقد توسع سكان قطاع غزة في استغلال المياه مع التوسع في الزراعة المروية كما اسلفنا، وخاصة زراعة الحمضيات، ومع التحول من الزراعة البعلية الى الزراعة المروية في زراعة الخضروات، عدا عن العوامل غير الزراعية المؤدية الى التوسع.

وحسب معطيات عام ١٩٨٥، فإن المساحة الاجمالية لقطاع غزة تبلغ ٣٦٠ ألف دونم يستغل منها في الزراعة ٢١٤ ألف دونم تمثل ٥٩,٤ في المائة من مساحة القطاع، منها ٦٥ ألف دونم حمضيات بكل انواعها مروية، وعشرين ألف دونم فواكه بكافة أنواعها مروية، و٣٥ ألف دونم خضار مروية، و ٢٤ ألف دونم خضار بعلية وغير ذلك. وبذلك يمكن القول ان اجمالي الأراضي المروية تبلغ ١٣٠ ألف دونم تمثل حوالي ٦٣ في المائة من اجمالي الأراضي المزروعة بقطاع غزة بما فيها الأحراش، ويبلغ الاستهلاك المائي للأغراض الزراعية في قطاع غزة من المياه الجوفية حوالي ٧٥ مليون متر مكعب سنوياً تمثل ٧٥ ـ ٨٠ في المائة من اجمالي السحب المائي من المياه الجوفية البالغة قرابة ١٠٠ مليون م$^{3}$.

ان مشكلة المياه التي يتعرض لها قطاع غزة، والتي ساهمت في زيادة حدتها الكثافة السكانية الشديدة، فضلاً عن العوامل الخارجية، كالمستوطنات التي وجدت الدعم الكامل من قبل السلطات لامتصاص الأرض بمياهها، في وقت ينادي فيه المسؤولون بخطورة مشكلة المياه كما لو أنهم لم يساهموا في خلقها وتفاقمها، ويتذرعون بذرائع واهية لزيادة الملوحة نتيجة السحب الزائد من المياه الجوفية، ودون ان يضعوا حدا لهذا النزيف المستمر الذي احدثته هذه المستوطنات. وقد تزايد ظهور الملوحة من المياه الجوفية بشكل مطرد مع بداية التركيز على الاستيطان في قطاع غزة في النصف الثاني من السبعينات.

واذ كنا نطالب بوقف اسباب ازمة المياه في قطاع غزة، فإنه لا بد من التأكيد بأن هذه الأزمة ما كان لها ان توجد لولا تلك المستوطنات التي زحفت على اراضي القطاع.

وعلى الرغم من ازمة المياه وتعقدها في قطاع غزة، فإن الاشراف على استغلالها يتم من قبل دائرة الزراعة بقوانين متعددة.

**الاشراف على استغلال المياه:**

تقوم دائرة الزراعة في غزة بالاشراف على استغلال المياه في قطاع غزة باستثناء الآبار الخاصة بالمستوطنات الاسرائيلية، والتي تتولى شركة المياه القطرية الاسرائيلية (ميكوروت) الاشراف عليها. وفي اطار الاشراف على استغلال المياه في قطاع غزة تقوم دائرة الزراعة بما يلي:

١ ـ مراقبة السحب من الآبار، حيث تؤخذ قراءة عدادات المياه المركبة على الآبار كل شهرين، أما عدادات آبار البلديات والمجالس القروية والمحلية، فيتم اخذ قراءتها من قبل دائرة الزراعة كل شهرين.

٢ ـ مراقبة منسوب (مستوى) المياه الجوفية بالآبار، مستخدمة في ذلك جهازاً خاصاً. وتجري عملية مراقبة منسوب المياه الجوفية بالابار شهرياً لحوالي ١٥٠ بئراً بعضها تابع للبلدية، تنتشر من حيث موقعها على امتداد القطاع.

٣ ـ مراقبة نوعية المياه بأخذ عينات من المياه كل ستة شهور لمعرفة نسبة الملوحة، ويتم هذا التحليل لحوالي ٩٠ في المائة من آبار القطاع. وقد اختير شهر مايو (ايار) وتشرين الأول (اكتوبر) على اساس ان شهر ايار (مايو) يعتبر بداية الصيف حيث تزيد عملية السحب من المياه الجوفية، أما شهر تشرين الأول فهو يعني بداية مرحلة اخرى لمياه الخزان الجوفي التي تكون في العادة مستنزفة من جراء السحب في الفترة السابقة. ويقوم القسم الهيدرولوجي بدائرة الزراعة بارسال نتائج التحليل وكافة التقارير الى القسم الهيدرولوجي الرئيسي في القدس.

٤ ـ تقديم المساعدة الفنية لأصحاب الابار، حيث تقوم دائرة الزراعة في غزة بارشاد اصحاب الابار الى الطريقة الصحيحة للاستفادة من الابار وتلافي المشاكل والعوائق التي قد تواجههم.

٥ ـ تتدخل دائرة الزراعة في بعض الأحيان بين صاحب البئر والمزارع كوسيط لتحديد سعر ثمن المياه بينهما، ويكون تدخلها بناء على شكوى احد الطرفين من الطرف الآخر.

٦ ـ اصدار تراخيص حفر الابار والضخ منها ومراقبة الالتزام بالشروط الواردة فيها.

## الاوامر الاسرائيلية لاستعمالات المياه:

فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي شروطاً محددة لاستعمالات المياه وحفر الابار في قطاع غزة، وفيما يلي الاوامر العسكرية التي حددت استعمالات المياه في قطاع غزة:

١ ـ صدر الامر العسكري الاسرائيلي رقم ٤٩٨ بشأن المياه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، والذي استهدف تشديد قبضة الاحتلال الاسرائيلي على الثروة المائية في قطاع غزة بذريعة الحفاظ على الثروة المائية ومستوى المياه في مواجهة مخاطر الملوحة والسحب الزائد، مع العلم ان المستوطنين الاسرائيليين والمستوطنات الزراعية تستنزف كميات كبيرة جداً من المياه كما اسلفنا[٣]. وفي هذا الامر العسكري فرضت السلطات قيوداً مشددة على المواطنين في استغلال المياه من الابار وتركيب عدادات لقراءة الكمية المسحوبة منها مع تحديد الكمية القصوى المسموح لهم بسحبها حسب الرخص الممنوحة وفرض غرامات باهظة لمن يخالف شروط هذه الرخص وتقول المادة رقم ١٦ ـ أ من الأمر العسكري رقم ٤٩٨ بشأن المياه، انه لا يجوز للسلطة المختصة ان تصدر تعليمات بشأن مصدر مياه معين او منطقة تقضي بعدم جواز استخراج المياه او توريدها او استهلاكها، الا بمقتضى رخصة صادرة عنها، ووفقاً للشروط المقررة في تلك الرخصة. واذا اصدرت السلطة المختصة تلك التعليمات فيكون استخراج المياه وتوريدها واستهلاكها وكمية المياه المستخرجة والموردة او المستهلكة مسموحاً بها بموجب تلك الرخصة.

ويطلق على الرخصة المذكورة اسم «رخصة الاستخراج» وتنص المادة ٢٠ من ذات الامر انه يجوز للسلطة المختصة في كل وقت ان تصدر امراً تلغى او تخفض فيه كميات المياه المخصصة التي تقررت في رخصة الاستخراج بسبب شح مصادر المياه أو تقليصها أو لاسباب اخرى ترتئيها السلطة المختصة وتذكر في الامر الذي تصدره.

(٣) مركز الابحاث والوثائق، جامعة بير زيت، **الاستيطان ومصادرة الاراضي في قطاع غزة**، مرجع سبق ذكره ص ١١.





كما تنص المادة ٢٤ ـ أ من نفس الامر على انه «لا يجوز لأحد حفر بئر أو اقامة مؤسسة الا بترخيص من السلطة المختصة وفقاً لاحكام هذا الأمر».

وتنص المادة ٢٨ على ان منح الترخيص بحفر بئر ماء أو باقامة مؤسسة لا تعفي صاحبه من واجب الحصول على الترخيص والتصديقات اللازمة بمقتضى هذا الأمر، وبموجب كل تشريع او تشريع امن في كل ما يتعلق باستخراج المياه واستهلاكها وتوريدها من البئر او المؤسسة.

وبموجب الامر المذكور تصدر دائرة الزراعة رخصاً سنوية لاستخراج وتوريد المياه تحدد فيها اسماء اصحاب الرخص والحصة السنوية بالمتر المكعب من المياه المقررة للبئر المحدد بالموقع والمكان والاحداثيات وذلك لمدة معينة (عام)، موزعة حسب جدول مرفق بالرخصة يتضمن اسماء المستهلكين ويعتبر حسب نص الرخصة جزءاً لا يتجزأ منها ويتضمن ملحق الرخصة الشروط الأساسية لاستخراج المياه وتوريدها. وفيما يلي اهم تلك الشروط:

١ ـ على اصحاب الرخصة ابلاغ السلطة المختصة فوراً عن اي تغيير يحدث في التفاصيل المذكورة في هذه الرخصة، مثل قلع الاشجار، تقليص أو تصريف بئر.. الخ.

٢ ـ فيما لو قام اصحاب البئر باستخراج او توريد او استهلاك كمية من المياه اكثر من المسموح به في هذه الرخصة، وحتى بتزويد مستهلك اسمه غير مدون في هذه الرخصة، فإنهم يكونون عرضة لاشد العقوبات وتتخذ ضدهم اشد الاجراءات المنصوص عليها في قانون المياه وملحقاته بما في ذلك الغاء الرخصة ومنع استخراج المياه من البئر.

٣ ـ سريان هذه الرخصة وصلاحيتها مشروطة بأن تكون البئر قانونية من جميع النواحي بما في ذلك الحفر وتركيب المعدات.

٤ ـ لا يحق لاصحاب الرخصة نقل حصة المياه او جزء من هذه الحصة المخصصة للمستهلك، لاي مستهلك آخر، دون الحصول على اذن خطي من السلطة المختصة.

٥ ـ ممنوع لاي كان استخراج او استهلاك او تزويد مياه من بئر بالقياس إلا بواسطة عداد مياه صالح ومعتمد من قبل السلطة المختصة.

٦ ـ على صاحب البئر/ اصحاب البئر اعلام السلطة المختصة خلال ٤٨ ساعة عن اي خلل في العداد.

٧ ـ تقدر كميات المياه المستهلكة خلال مدة عطب العداد بواسطة السلطة المختصة بدون مناقشة.

وابتداء من نيسان ١٩٨٦ عملت السلطات الإسرائيلية على تخفيض كميات المياه التي كانت مخصصة لكل صنف من اصناف المزروعات بنسبة ١٠ في المائة، ليصبح بذلك نصيب دونم الحمضيات ٩٠٠م$^3$ في السنة بدلاً من ألف متر مكعب ولدونم الخضروات ٦٣٠م$^3$ في السنة بدلاً من ٧٠٠م$^3$، اما الزيتون والجوافة التي تحتاج لريات مساعدة على طول العام فأصبح لها ٢٧٠م$^3$ في السنة بدلاً من ٣٠٠م$^3$ في السابق.

ومن جهة ثانية، تمنع قوانين دائرة الزراعة أي صاحب بئر من تغييره أو تجديده إلا في دائرة نصف قطرها ٢٠ متر، وهنا يفقد التجديد معناه، خاصة اذا كان صاحب البئر يريد تجديده لاسباب زيادة

نسبة الكلوريدات (الاملاح).

تلك هي التعقيدات والمشاكل التي يواجهها المواطنون الفلسطينيون في قطاع غزة من جراء قوانين واوامـر وممـارسـات سلطات الاحتـلال في استخدام الموارد المائية، والتي تؤثر في الاستعمال المنزلي والاستخدام الزراعي الفلسطيني. لذا لا بد من ان تتدخل الجهات الدولية المعنية لدراسة الموارد المائية في قطاع غزة ووضـع السبل الآيلة الى استخدام هذه الموارد، سواء للشرب أو الاستعمال الادمي او للاستهلاك الزراعي، مع ابراز الكميات التي يستخدمها المستوطنون الصهاينة من المياه في قطاع غزة.



# التنمية في الوطن العربي: بين النماذج العالمية والاعتماد على الذات

د. مصطفى العبد

ان أية خطة، أو مشروع تنموي، يجب أن يكون هدفه تحديث ورعاية حياة الانسان، ودفعه قدماً في اتجاه نقل المواطن في دول العالم الثالث من حالة الوجود بالقوة الى حالة الوجود بالفعل. ثم ان أي وعي تنموي لا يمكن ان يكون بدون وعي سياسي واجتماعي خاص بالمجتمع الذي يخطط وينفذ عملية التنمية الشاملة.

وتتمحور أهداف التنمية ومفهومها حول الانسان وشخصية الانسان وحياة الانسان، سواء على مستوى الفرد أم على مستوى الجماعة. ويتسع مفهوم التنمية ليشمل كل ما هو مكتسب في حياة الفرد والجماعة من نمط اللباس والمأكل والمشرب والمسكن الى المعتقدات والحياة الفكرية السائدة في مجتمع ما. حيث «يزداد اهتمام وادراك الامم المعاصرة بتراثها الاجتماعي والثقافي. وهي تطالب عبر مفهوم التنمية الذاتية بأن تحترم ذاتيتها الثقافية لمواجهة غزو الثقافة الخارجية وتسلطها وعنجهيتها. وهذا التأكيد على الذاتية الثقافية بوصفها مصدر العزة الوطنية اساسي في كل مجهود تنموي جماعي»[١].

**الوطن العربي كوحدة واحدة ضمن اطار النماذج العالمية للتنمية:**

عندما نقوم بدراسة ومعالجة الوطن العربي، كوحدة واحدة، ضمن اطار النماذج العالمية للتنمية، يغـد من الضروري الانتبـاه لعـدد من العـوامـل وأخذها بعين الاعتبار.. «على الرغم من كل انواع التناقضات والخلافات بين اقطار الوطن العربي، فلقد كان الأكثر مناسبة لنشاط النماذج العالمية - في تقسيمه العالم الى مناطق - تمييز منطقة عربية خالصة»[٢].

من هذه العوامل:

١ - الحجم النسبي الجغرافي والسكاني والاقتصادي للوطن العربي في العالم، حيث يمتلك الوطن العربي مساحة في الاراضي تشكل اكثر من عشر اليابسة، وقد بلغ عدد سكان الوطن العربي في عام

١٩٨٥م حوالي ١٩٣ مليون نسمة. اضافة الى ما يمتلكه الوطن العربي من مصادر الطاقة (٣٥,٨ بالمائة من احتياطي العالم من النفط، ١٣,٥ بالمائة من الغاز الطبيعي، طاقة شمسية بلا حدود) اضافة الى المواد الاولية والموارد الطبيعية الأخرى.

٢ ـ تعامل الجماعات الدولية ومعظم مؤسساتها مع الوطن العربي كوحدة اقليمية واحدة في اكثر من مناسبة وفي اكثر من مجال.

٣ ـ عندما تقوم دراسة أي نموذج عالمي بتقسيم العالم الى مناطق يكون من المنطقي اخذ التكامل في الموارد والتجانس في التاريخ والحضارة ووحدة اللغة والتواصل الجغرافي في الاعتبار، والدول العربية يجمعها اكثر من التاريخ واللغة والثقافة، والتكامل بين الموارد المالية والطبيعية والبشرية.

٤ ـ «ان للوطن العربي تجانس ثقافي مميز، مدعوم بوعي سياسي يدور حول أمة عربية، الشيء الذي لا يضاهى بأي منطقة أخرى في العالم الثالث، لذلك فانه اذا تجسدت آفاق للتعاون الاقليمي، يغدو (العالم العربي) عنصراً أساسياً في تشكيل مستقبل العالم، ولكن هناك عقبات سياسية واجتماعية خطيرة..»[٣].

وما دام النجاح في بناء النماذج، يتطلب التعرف الى العوامل الأكثر تشكيلاً وحسماً لمستقبل التنمية، كما يتطلب الأمر، ان يكون النموذج تعبيراً صادقاً عن خصائص المجتمع محل التحليل والتنبؤ، فقد كان من الضروري الاهتمام بالتعبير عن التغيرات الهيكلية المطلوبة في الدول النامية، اكثر من مجرد استخدام نموذج نمطي ينطبق على كل مناطق العالم، النامي والمتطور منها على حد سواء. فعلى سبيل المثال: التغيرات الهيكلية المطلوب التعبير عنها في نموذج لمناطق العالم الثالث، كان لا بد ان تهتم بتنمية الموارد البشرية، اي بتنظيم المعرفة المتراكمة، والمهارات وخلق الظروف للتعبئة والمشاركة في الحياة والانتاج، وعلى وجه الخصوص في مجال الابداع التكنولوجي المحلي، ويأتي دور النموذج هنا لاختبار مدى امكانية مساهمة هذه القوى البشرية ـ من خلال الافتراضات الخاصة بتعبئتها والاستفادة منها في تحقيق اهداف مجتمعات البلدان النامية[٤].

## نموذج التنمية ومصالح واهتمامات الشعوب:

ان مصالح واهتمامات الدول المتقدمة، التي تؤثر فيها على نموذج التنمية أو النشاط الاقتصادي، يختلف عن اهتمامات الدول المتخلفة، حيث نلاحظ:

١ ـ الدول المتقدمة تهتم بنوعية الحياة، اما الدول المتخلفة فهي تهتم بالحياة نفسها التي يهددها الجوع وسوء التغذية.

٢ ـ في الدول المتقدمة يثور القلق والخوف من استنفاذ المصادر، بينما يثور القلق والخوف في الدول المتخلفة من سوء توزيع واستغلال هذه الموارد.

٣ ـ الدول المتقدمة تهتم بتنقية مياه الشواطىء وحمايتها من التلوث، أما الدول المتخلفة فهي غير قادرة على توفير المياه الصالحة للشرب[٥].





وبذلك يجب ان يكون اي نموذج للتنمية متأثراً بمصالح واهتمامات الشعوب التي تضع ملامح نموذج التنمية. وهو يضع حلولاً لمعالجة المشاكل التي تعاني منها عملية التنمية التي يسعون لتحقيقها. ولكن هذا لا يعني ان تستبعد تماماً، امكانية الاستفادة والاسترشاد ببعض المعلومات التي يمكن الحصول عليها من بعض النماذج والدراسات لدى الشعوب الأخرى.

«.. فالنماذج لا بد من أن تبدأ بنظرية أولاً، والنظرية لا بد من أن تصاغ في ضوء خبرة البلدان النامية عبر ثلاثة عقود من التجربة والخطأ، بحيث تأخذ في الاعتبار الحاجات الحقيقية للغالبية من الناس على المدى الطويل. فلقد كانت هناك دائماً أهداف محددة سلفاً، ولكنها غير معلنة، وراء جميع النماذج التي قدمت لنادي روما، باستثناء نموذج اوريليويتشي، والذي اعلن بوضوح انه استهدف اثبات امكانية اشباع حاجات العالم الثالث في اجل منظور. أما النماذج الاخرى فقد استهدفت في الاساس مصلحة الشمال، والحفاظ على الجنوب في «الحوار» دائماً، واستهدفت للعالم الثالث نمط الحياة نفسه، والتصنيع والتحضر كما هو مجسد في النموذج الغربي»[٦].

لقد عبر الفكر العربي عن رفض النموذج التقليدي الغربي للتنمية، كما حاول التخلص والابتعاد عن النموذج القديم «الوضع الراهن للفكر التنموي.. يتمثل في.. انعدام الثقة في الفكر التنموي التقليدي الذي ظهر وساد بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الستينات، وعدم التوصل الى اقامة بديل نظري متكامل يحل محل هذا الفكر التنموي التقليدي، ويصلح لأن يلعب بقوة وكفاءة الدور الذي كان يلعبه هذا الأخير كاطار مرجعي»[٧].

أخفقت المفاهيم والنماذج التقليدية للتنمية، في مساعدة الدول العربية في أن تكون اساساً لنموذج التنمية في الوطن العربي، لأن المجتمعات العربية لم تكن متقبلة لها سياسياً أو اقتصادياً أو نفسانياً أو حتى حضارياً، واعترف الغرب بفساد نموذجه للتنمية المعادي وغير الملائم للدول النامية، وخير دليل على ذلك ما تضمنه كتاب جوان روبنسون (جوانب للتنمية والتخلف) حيث تقول «هناك نوع من الارتياح في تدريس الاقتصاد، وهو مضلل حتى في موطنه (الغرب) وخادع بقوة عندما ينقل الى العالم الثالث»[٨] ما هو الحل؟ هل يحقق نموذج عربي للتنمية ما عجز النموذج الغربي التقليدي تحقيقه للبلدان العربية؟.

## النماذج العالمية للتنمية:

ليس أمام العرب، وهم في مفترق طرق، نموذج للتنمية معد سلفاً في جملته وتفاصيله بحيث يقتصر الاجتهاد على دراسته بعناية وتطبيقه بكفاءة. ليس ثمة كتاب «وصفات» لعلاج التخلف يشبه بعض كتب الطب في العصور السالفة. بل ان الثابت الآن هو تعدد السبل التي يمكن ان يسلكها اي مجتمع في نضاله، من اجل التنمية والتقدم الحضاري. وصعوبة الحكم السابق على مدى صلاحية اي سبيل منه دون اختبار كفاءته، في ضوء النتائج المستقبلية التي يمكن أن يفضي اليها في الامد الطويل. وليس الاختيار قاصراً، كما ساد في اذهان البعض حتى وقت قريب، على اختيار نماذج سبق تجربتها ونجاحها

في حالات تاريخية معينة ولا هو محكوم فحسب بعوامل ايديولوجية وطبقية كما كان يبدو احياناً[٩].

ومن اجل دراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكل مشاكل وقضايا التنمية في تعقيداتها وتشابكاتها، على الساحة العربية، وتقويم تفاعلاتها، لا بد من دراسة وتحليل النماذج الدولية والتصدي الجاد لنشاطاتها.

ويمكننا أن نميز بين جيلين من النماذج العالمية: الجيل الأول الذي يتميز بمعالجة العالم كوحدة واحدة، ويمثل هذا الجيل عمل فورستر وميدوز، ثم نموذج العالم ٣ (World3) الذي كان اساس في اعداد تقرير نادي روما «حدود النمو». أما الجيل الثاني فقد اهتم بتقسيم العالم الى عدة مناطق وخير نموذج يمثل هذا الجيل هو ميزاروفيتش متعدد المستويات، ونموذج امريكا اللاتينية للعالم (بني في مؤسسة اوريليوتشي، الارجنتين) ونموذج الامم المتحدة للعالم الذي بني تحت اشراف ليونتييف.

وسأقدم فيما يلي عرضاً سريعاً لبعض الملامح الأساسية للنماذج العالمية:

**١ ـ نموذج نادي روما[١٠]**

اعتبر العالم، في هذا النموذج، كتلة واحدة متجانسة محدودة بحدود طبيعية ثابتة. «وقد انتهى فورستر وميدوز الى ان «النمو الاسي» في بعض الانساق الفرعية موضع الاعتبار يصطدم بحدود طبيعية «ثابتة» مما ينتج عنه انهيار النسق العالمي في اقل من مائة عام. ويبدأ الانهيار بانخفاض تدريجي في قيمة متغير يعبر عن «نوعية الحياة» ويظهر فيما بعد في شكل انخفاض حجم السكان نتيجة ارتفاع معدلات الوفاة.

ومن أجل تفادي هذا المصير الذي يحدده بنيان النسق العالمي في هذه النماذج للبشرية، يقترح فورستر وميدوز وضع حدود اختيارية للنمو عن طريق ضبط نمو السكان في دول العالم الثالث والحد من التكوين الرأسمالي بهدف التوصل لحالة من التوازن المستقبلي»[١١].

لقد أكد أصحاب هذا النموذج أن الكارثة، عندما تحدث، فانها ستصيب الجميع في العالم دون استثناء. ورغم ذلك، فقد جاءت تقديرات هذا النموذج للموارد العالمية متفائلة اكثر من اللوزم في ضوء الظروف العالمية المفترضة، ولعل اهماله للعلاقة بين الموارد المتاحة والاسعار أحد الاسباب لسوء التقدير هذا. كما أن القضية الأساسية في نظر واضعي هذا النموذج هي محاربة تلوث البيئة ـ بمزيد من الانفاق وليس تفادي التلوث.

**٢ ـ نموذج ميزاروفيتش وبستل:**

تابعت مجموعة ميزاروفتش وبستل المحاولة لتحقيق ذات الأهداف التي حددها فورستر وميدوز، ولكن باسلوب منهجي افضل. حيث اعتمد هذا النموذج على تقسيم العالم الى عشرة مناطق تتصل فيما بينها من خلال تدفقات التجارة العالمية. اضافة الى دراسة نوع من التقسيم الرأسي للعالم عن طريق التفاعل بين مستويات فردية، جماعية، سكانية، اقتصادية، بيئية، جغرافية، طبيعية، وتقنية.

«وقد تبلورت النماذج، أساساً، في صورتين: واحدة لتحليل الوضع العالمي للطاقة، خصوصاً النفط،





والثانية لدراسة اوضاع الغذاء العالمي. وفي كلتا الحالتين، طورت مجموعة من نماذج الانساق الفرعية المرتبطة ببعضها لكل منطقة، ثم ربط انساق كل منطقة بمجموعة انساق المناطق الأخرى، عن طريق شبكة من علاقات التجارة العالمية. وقد ضمت الصورة الاولى انساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والطاقة، بينما شملت الثانية انساقاً فرعية للسكان والاقتصاد والغذاء. وبالاضافة الى تقسيم العالم الى مناطق ومستوى التفصيل الأكبر في الانساق الفرعية، بالمقارنة بنماذج فورستر وميدوز، طورت نماذج (ميزاروفيتش وبستل) صيغة عالمية تفاعلية جديدة بين الانسان والحاسب الالكتروني تسهل استخدامها في تحليل السياسات»[١٢].

لقد اهتم هذا النموذج كثيراً بأزمة الطاقة على الصعيد العالمي، الى درجة اعتباره ان قطاع الطاقة هو العنصر الفعال والمقرر بين باقي عناصر النموذج، (وفي حالة ما اذا كان هناك نقص في موارد الطاقة بنسبة معينة، فالنتيجة الوحيدة هي انخفاض الانتاج، في بعض القطاعات على نحو يتناسب مع ذلك).

وترى جماعة ميزاروفيتش ان لها دوراً حضارياً في «تثقيف» العالم الثالث حول مستقبله، وتحديد ملامح هذا المستقبل. وان دورها لا يتوقف عند نشر الدراسات العلمية، بل انهم كانوا يسعون بدون كلل لاقناع حكام الدول بأن الآفاق التي يحددها النموذج.. والنموذج نفسه، لا يمكن الاستغناء عنها في صياغة السياسات القطرية التي سوف تتصل بمشكلات القرن الحادي والعشرين.

ويلاحظ بناء على ذلك أن هذه الجماعة لا تقدم لنا النموذج والدراسة فقط، بل انها ترغب بالتدخل في صياغة السياسات القطرية التي تتصل بالقرن الحادي والعشرين، برغم الاخفاق الذي حققته هذه النماذج قبل مرور عشر سنوات من الزمن على صياغتها.

وهناك تطبيق آخر لنموذج ميزاروفيتش، والذي جرى في منظمة اليونيدو في الأمم المتحدة، والذي يفترض تزايد ا سعار النفط بمعدل ثلاثة بالمائة سنوياً: «بافتراض ان دول الشرق الاوسط سوف تزيد اسعار النفط بمقدار ٣ بالمائة في المتوسط السنوي حتى تصل الى ١٥٠ بالمائة من مستوى الاسعار في ١٩٧٤ فقط، وعندما يكون مستوى الطلب على نفط المنطقة/ ١٤ مليار برميل في السنة، فانه يمكن الوصول الى مستوى انتاج متوازن من النفط». «ولكن عندما يتعدى الطلب على النفط هذا الرقم، وهذا هو المتوقع مع بداية القرن التالي، فان امام البلدان المتقدمة اختيارين: اما اتخاذ اجراء مضاد، برفع اسعار الغذاء والسلع المصنعة واجراءات جذرية للبحث عن بدائل للنفط، واما أن تلجأ الى منهج تعاوني حيث تطلب من بلدان الشرق الاوسط مدها باحتياجاتها النفطية دون قيود على الانتاج، وان يعاد استثمار الفائض المتجمع في العالم الاول بحيث يستمر جزء منه في انتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة الشمسية المتوافرة في الشرق الاوسط وتصديره الى العالم المتطور»[١٣].

**٣ ـ نموذج (اوريليو بيتشي** (Aurelio peccei) **(نموذج امريكا اللاتينية للعالم:[١٤])**

قامت مؤسسة اوريليو بيتشي في الارجنتين ببناء هذا النموذج، الذي يتميز عن النماذج التي سبقته. حيث بني موقف عقائدي يقوم بالدفاع عن قضايا الدول النامية، وينتقد الاحوال المتردية في

العالم،. «يرجعها الى انماط جائرة واستغلالية للتنظيم السياسي والاجتماعي على مستوى العالم وداخل الكثير من بلدانه ويروج فريق العمل الذي قام ببناء النموذج لمجتمع جديد اشتراكي النزعة: مجتمع يقوم على المشاركة الجماهيرية ولا تكون فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وسيلة للتمييز والسيطرة، مجتمع لا يكون فيه الاستهلاك هدفاً في حد ذاته، ويجري فيه تصميم الانتاج لاشباع الحاجات الاساسية التي تحدد مجتمعياً» [١٥].

ويقسم هذا النموذج العالم الى اربع مناطق: واحدة للبلاد المتقدمة وثلاث لبلدان العالم الثالث (افريقية، آسيا، امريكا اللاتينية). وهو يتكون من ثلاث أنساق فرعية اساسية: السكان والغذاء، ونسق ضخم للاقتصاد وتخصيص الموارد. وهو اذ يعرض اهمية التنمية في اطار اقليمي (للاعتماد الجماعي على النفس) لمناطق العالم الثالث، فانه يؤكد (امكانية تحقيق ذلك لدولة او مجموعة دول من العالم الثالث، مستخدمة منهج لذلك تكامل مواردها المحلية) [١٦].

لقد استطاع هذا النموذج، خلافاً للنماذج السابقة، ان يقدم نصيحة صادقة للدول النامية، بتحديد اسباب التخلف والاحوال المتردية التي تعود للانماط الجائرة والنوع الجديد من الاستعمار (الاستعمار الاقتصادي)، الذي يقوم باستغلال شعوب البلدان النامية.

يتضمن النموذج على وجه الخصوص ربطاً متقدماً بين المتغيرات السكانية والظروف الاجتماعية الاقتصادية، بحيث يتحدد حجم السكان تماماً داخل النموذج. من الظروف الابتدائية المفترضة ومن تطور المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية بالنموذج (مستويات اشباع الحاجات بما فيها الاسكان والتعليم، وتقابل هذه المستويات ما يناسبها من مستويات توزيع الدخل). وذلك مقارنة بالنماذج الاخرى التي اهتمت بعلاقة النمو مع السكان - (حدود النمو)، ودراسة ميزاروفيتش - حيث اهتم الاول في الواقع بتأثير وقدرة الانتاج الزراعي للفرد على معدل الوفيات، واهتم الثاني في الواقع بتأثير وفرة البروتين والسعرات الحرارية على معدلات الوفيات والمواليد.

ووصل هذا النموذج الى بعض النتائج التي تؤكد امكانية تحقق الكفاية واشباع الحاجات الاساسية لسكان العالم خلال ستين عاماً، بدءاً من عام ١٩٨٠م/ اذا خصص العالم المتقدم ما لا يزيد عن ٢٪ من ناتجه المحلي الاجمالي للمساعدة غير المشروطة للدول النامية.

لقد كان الهدف الاساسي من هذا النموذج هو اثبات ان الموارد الطبيعية تكفي للوفاء بالحاجات الاساسية للبشرية كلها بشرط اجراء تغييرات اساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وسياسي.

**٤ - نموذج ليونتييف للاقتصاد العالمي:**

تمحورت مجالات الاهتمام الاساسية للدراسة موضوع هذا النموذج حول تفاوت مستوى الرفاهية بين مناطق العالم (المتقدمة والمتخلفة) مقاسا بالدخل النقدي للفرد، الراتب الغذائي اليومي، التلوث ومكافحته، الطاقة والمواد الخام. «وينطلق النموذج من اعتبارات استراتيجية التنمية العالمية، التي تبنتها الامم المتحدة عام ١٩٧٠م لعقد التنمية الثاني. ويجري تقسيم العالم في هذا النموذج الى خمس عشرة منطقة بُني لكل منها جدول (مدخلات - مخرجات) يضم ثمانية واربعين قطاعا ويجري ربط كل





منطقة ببقية مناطق العالم، من خلال تدفقات التجارة الدولية في اكثر من اربعين فئة من السلع والخدمات والتدفقات الرأسمالية» [١٧].

**٥ - نموذج ساروم Sarum:**

تم بناء هذا النموذج في ادارة البيئة بالمملكة المتحدة، بهدف تدارك الاخطاء والعيوب التي رافقت النماذج العالمية الاخرى التي سبقت نموذج ساروم. «ولقد وضع بناة النموذج لانفسهم هدفا هو بناء نموذج محاكاة Simulation، له اساس نظري متسق، وينطلق من علاقات مقبولة تحليلاً، بحيث يمكن به دراسة مستقبل الموارد العالمية. ويعطي النموذج اهتماماً خاصاً لتأثير نضوب الموارد الطبيعية والتغيرات التكنولوجية على مستقبل التوازن الاقتصادي والرفاهية في العالم» [١٨].

يقسم هذا النموذج العالم الى ثلاث شرائح عالمية تختلف من حيث نصيب الفرد من الدخل، الاولى هي الولايات المتحدة الامريكية، والثانية الدول المصنعة، والثالثة تتكون من الدول النامية والصين.

لقد تم تقديم النماذج العالمية للقارىء على انها نماذج انساق كلية للعالم وظواهره الاقتصادية والاجتماعية وانها سوف تساعدنا بالتالي على فهم (معضلات العالم) ومحاولة استكشاف آفاق المستقبل وتشابكاته المختلفة. ومن هنا جاءت الخاصية الاساسية التي طبعت هذا النشاط - محاولة (او ادعاء) البعد عن المعالجات الجزئية - وبالتالي كان اهتمامنا بعرض هذه النماذج وتقويم مدى صلاحيتها وملاءمتها لاستشراف ابعاد مستقبل الوطن العربي [١٩].

**اختيار نموذج التنمية:**

تواجه الدول النامية، في مرحلة اختيار نموذج التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ودراسة التجارب الحديثة للبناء الاقتصادي، شكلين اساسيين لتجربة البناء والنمو الاقتصادي في الحضارة الغربية والدول المتقدمة وهما:

١ - الاقتصاد الرأسمالي الحر القائم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، مع اعتماد قانون الربح كموجه للنشاط الاقتصادي هنا.

٢ - الاقتصاد الاشتراكي المخطط القائم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج، مع اعتماد قانون تلبية احتياجات الافراد المتزايدة كموجه للنشاط الاقتصادي.

ان كلاً من هذين الشكلين «قد عاش تجربة ضخمة في بناء الاقتصاد الاوروبي الحديث والصيغة التي طرحت للبحث على مستوى التطبيق في العالم الاسلامي على الاكثر ما هو الشكل الاجدر بالاتباع من هذين الشكلين وأقدر على انجاح كفاح الامة ضد تخلفها الاقتصادي وبناء اقتصاد رفيع على مستوى العصر» [٢٠].

اذاً ما هو الشكل الاقدر والاجدر بالاتباع من قبل الدول النامية لانجاح عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وبناء الاقتصاد الوطني والقضاء على التخلف.

هل تنجح المناهج الاقتصادية، الاشتراكية منها والرأسمالية، في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، أو المساهمة في معركة الدول النامية ضد التخلف والتبعية، وهل يصلح كل واحد من هذه المناهج ليكون اطاراً لنموذج التنمية، أم انها غير صالحة للتطبيق بسبب الظروف الخاصة بالبلدان المتخلفة.

ونحن حين نخرج من نطاق المقارنة بين هذه المناهج الاقتصادية في محتواها الفكري والمذهبي الى المقارنة في قابليتها التطبيقية لاعطاء اطار للتنمية الاقتصادية، يجب أن لا نقيم مقارنتنا على اساس المعطيات النظرية لكل واحد من تلك المناهج فحسب بل لا بد ان نلاحظ بدقة الظروف الموضوعية للامة وتركيبها النفسي والتاريخي، لأن الامة هي مجال التطبيق لتلك المناهج، فمن الضروري أن يدرس المجال المفروض للتطبيق وخصائصه وشروطه بعناية ليلاحظ ما يقدر لكل منهج من فاعلية لدى التطبيق، كما ان فاعلية الاقتصاد الحر الرأسمالي او التخطيط الاشتراكي في تجربة الانسان الاوروبي لا تعني حتماً ان هذه الفاعلية نتيجة للمنهج الاقتصادي فحسب لكي تتوفر متى اتبع نفس المنهج، بل قد تكون الفاعلية ناتجة عن المنهج باعتباره جزءاً من كل مترابط وحلقة من تاريخ، فاذا عزل المنهج عن اطاره وتاريخه لم تكن له تلك الفاعلية ولا تلك الثمار[٢١].

اهتم المفكرون العرب الاقتصاديون بدراسة النماذج النظرية العالمية للتنمية، أو ما يسمى بالنماذج النظرية للنمو الاقتصادي في العالم الثالث. ونلاحظ هنا وجود ثلاث اتجاهات في هذا المجال[٢٢]:

١ - الاتجاه الرأسمالي الذي يقدم النموذج الليبرالي للنمو الاقتصادي، ويمثل هذا الاتجاه آراء كل من نوركس ورستو التي تخلط بين اسباب وخصائص التخلف أو ما يسمى بالحلقة المفرغة (نقص رأس المال - انخفاض الدخل السنوي للفرد - ارتفاع معدل تزايد السكان - نقص المبادرة الفردية والمغامرة) والحل هو الدفقة السريعة للاقتصاد الوطني عن طريق رأس المال الخارجي المستورد (القروض الخارجية).

٢ - الاتجاه الاشتراكي الاصلاحي، وهو النموذج المختلط للنمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة، ويمثل هذا الاتجاه غونارميردال وأوسكار لانجه، ويهتم هذا الاتجاه باستراتيجيات التنمية.

٣ - الاتجاه الثوري الاشتراكي الذي يعطي منطلقات نظرية للنمو الاقتصادي القائم على أخذ الطريق الثوري الملتزم بالاشتراكية العلمية. وتتلخص ملامح هذا الاتجاه وفقاً لمقولة «التخلف ظاهرة خلقتها الامبريالية ولن يذهب التخلف بدون القضاء على اسسه، أي الامبريالية، والطريق هو طريق الثورة الاجتماعية التي تأخذ من الاشتراكية العلمية كلا من النظرية والممارسة الثوريتين»[٢٣].

وعندما نرغب في تحديد النموذج التنموي المناسب للوطن العربي نجد انفسنا امام عدد من التساؤلات أهمها: هل هو رأسمالي أم اشتراكي أم لا رأسمالي «انتقالي»؟ وبالتالي تعيين الفئات القائمة





على التنمية والمستفيدة منها(*). ان اختيار النموذج التنموي المناسب هنا محكوم بتوجهات السلطة السياسية وطبيعتها الطبقية وعلاقتها مع الطبقات الاخرى[٢٤].

## هل أخفق المفهوم الساذج للتنمية؟

لقد حكم الفكر التنموي في معظم بلدان العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الماضية (الخمسينات، الستينات، السبعينات)، مفهوم ساذج عن التنمية، ألا وهو أنها مجرد تكرار لتجربة النمو التاريخي للرأسمالية الغربية. وهو مفهوم يغفل تماماً تاريخية تلك الظاهرة. لقد نمت الرأسمالية الغربية في ظروف يستحيل تكرارها، من ابرزها: السبق التكنولوجي، السيطرة على موارد العالم الطبيعية والبشرية وفتح اسواقه جميعها امام منتجاتها، ومعالجة مشكلة الفقر بالاستعمار الاستيطاني في امريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ونيوزيلندا في ازاحة السكان الاصليين وتوفير القوى العاملة التي لم تتحمل المجتمعات الجديدة تكلفة تنشئتها لتستغل الموارد الطبيعية الضخمة للقارات المكتشفة حديثاً، وكل ذلك لا يمكن تكراره في عالم اليوم[٢٥].

وبعد أن أخفق هذا المفهوم التقليدي الساذج للتنمية الاقتصادية الاجتماعية وتسليم اصحاب الفكر التنموي الغربي بعدم امكان الدول النامية من اللحاق بالدول المتقدمة خلال فترة زمنية معقولة (وثبت ان هذا الهدف وهم كبير) بدأ عدد من الاقتصاديين في العالم الثالث في البحث عن مفاهيم جديدة، واستراتيجية بديلة للتنمية، منها سياسة الاعتماد على النفس، والتي تتضمن الشروط التالية[٢٦]:

١ - الوفاء بالحاجات الاساسية للجماهير.

٢ - ضرورة المشاركة الشعبية الايجابية في عملية التنمية.

٣ - شمول مفهوم التنمية للجوانب الاجتماعية والحضارية.

---

★ كذلك لا بد في هذا الصدد، من الأخذ بعين الاعتبار بشكل جاد وعميق وجذري الاشكال التطبيقية والصيغ النهائية التي تشكلت لكل من هذه النماذج عبر معاناة التجربة ودروسها. اذ لا يجوز مطلقاً ان نغفل ما تولّد عن النموذج الرأسمالي في التطبيق من اشكال وصيغ متطورة ظهرت في الدول الاسكندنافية. وبالمقابل يلزم التركيز وباهتمام شديد على الجوانب الايجابية لعملية البيروسترويكا والغلاسنوست التي انعكست على النموذج الاشتراكي والتي لا زالت تتفاعل بمختلف ابعادها على جميع الاصعدة بحيث يمكن القول ان الصيغة النهائية لهذا النموذج حالياً ما زالت في مرحلة التكوين، والى جانب هذا وذاك، فإن من الاهمية بمكان ان يظل في الاذهان الواقع الراكد بل والسلبي الذي آل اليه النموذج الاصلاحي (اللارأسمالية) في نهاية فترة تطبيقية طويلة نسبية قاربت على نصف قرن. ومع ذلك وللموضوعية فانه للوصول الى تقييم حقيقي لمختلف هذه النماذج وصيغها التطبيقية، لا بد اثناء المقارنة ان يظل حاضراً في الاذهان ان نتاج تطبيق هذه النماذج لا يعتمد فقط على سلامة صياغتها او حتى على صحة تطبيقها وانما ايضاً وقبل كل ذلك على جملة الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بتطبيقها.

**(ملاحظة من التحرير)**

٤ ـ ضرورة اجراء تعديل حقيقي في العلاقات الدولية التجارية وخاصة بين الدول النامية والدول الصناعية.

وتمثل مفهوم المفكرين الغربيين للتخلف من خلال نظرية الحلقة المفرغة (ضعف الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي، في حين ان عدد السكان يتزايد، مما يعني استمرار ضعف متوسط دخل الفرد حتى ولو نما الناتج القومي الاجمالي بمعدل لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان). وهنا تبدأ الحلقة المفرغة، ضعف الدخل يؤدي الى ضعف القدرة على الادخار، تؤدي الى ضعف الاستثمار، يؤدي الى ضعف معدل نمو الدخل القومي، وتعود الحلقة من جديد الى جانب الحلقة المفرغة. فان مفكرو الغرب لا يثقون بوجود مغامرين يتحملون المخاطرة في بناء المشاريع خوفا من الخسائر الكبيرة التي قد تنجم عن المشروع. وهذا طبعاً ناجم عن النظرة الفوقية التي تعودت عليها الدول الغربية تجاه مستعمراتها سابقاً[٢٧].

يختلف نموذج التنمية باختلاف النظرية التي تهتدي بها الدول المتخلفة في رسم خطة التنمية الخاصة بها، كما أنها تختلف من دولة لاخرى لاختلاف الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل دولة. ومن هنا ظهرت نظريات التحديث مثل نظرية مراحل التنمية لروستو (Rostow) والتي يتم بمقتضاها انتقال أي مجتمع من المجتمعات من مرحلة المجتمع التقليدي، الى مرحلة التهيؤ للانطلاق في مسار النمو، حتى يصل المجتمع الى مرحلة النضوج وينتهي بمرحلة الاستهلاك الوفير[٢٨].

| المجتمع التقليدي | مرحلة التهيؤ للانطلاق | مرحلة النضوج | مرحلة الاستهلاك الوفير |
|---|---|---|---|

ترى هذه النظرية أن عملية التنمية هي عبارة عن مسار تاريخي، وحتمية المرور بهذه المراحل ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية لأية دولة من الدول النامية.

كما وظهرت بعض النظريات التي تبحث في العوامل التي جعلت الدول المتخلفة اسيرة لديناميكية الاقتصاد التقليدي، الذي حافظ على تخلف هذه الدول. ومن أشهر هذه النظريات «نظريات الحلقات المفرغة» التي قدمها كل من نيركسه (Nurkse) وليبنشتين (Liebnestein) والتي حاولت تفسير عوامل التخلف، حيث ارجعت التخلف الى الفقر وما ينتج عن ذلك من قلة الميل للادخار وضآلة الاستثمارات المتاحة، وصغر حجم تكوين رأس المال. وتؤدي ضآلة رأس المال الى زيادات انتاجية طفيفة سرعان ما تبتلعها الزيادات السكانية السريعة. ومن ثم يستمر المجتمع التقليدي متوازنا عند مصيدة حد الكفاف. ولكي يتخلص المجتمع التقليدي من اسار التخلف، يجب كسر هذه الحلقات بدفعة قوية تؤدي الى رفع الاقتصاد القومي فوق مستوى الكفاف بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي. ولن يتأتى هذا الا عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج والاستعانة بالقروض والمساعدات





الاجنبية والعمل على الحد من الزيادات السكانية السريعة[٢٩].

لقد فشلت هذه النظريات التقلدية والتي سادت خلال العقد الاول للتنمية في الستينات معظم الدول النامية، ولم تحقق نتائج جيدة في عملية التنمية بل على العكس كانت النتائج محبطة للامال، وأكثر من ذلك جلبت مشاكل من نوع جديد للدول النامية تمثلت في ازدياد حجم المديونية الخارجية الى حد عجزت بعض الدول النامية عن خدمة هذا الدين واعلنت عدم قدرتها على تسديد اقساط وفوائد الديون الخارجية، اضافة الى انتقال ظاهرة التضخم بالعدوى من الدول المتقدمة الى الدول النامية. مع استمرار مظاهر الفقر والتخلف بل ازدياد هذه المظاهر في بعض الدول المتخلفة. ونستطيع تحديد أهم اسباب فشل هذه النظريات بتحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية فاعلة في الدول النامية بما يلي:[٣٠]

١ ـ اختلال هيكل توزيع الدخل القومي لمصلحة الأغنياء ضد مصلحة الفقراء.

٢ ـ عدم التوازن في توزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أدت هجرة اهل الريف الى المدينة الى حدوث بطالة لعدم تناسب معدلات زيادة قوة العمل مع ما توفره الصناعات الجديدة من فرص عمل جديدة، بالاضافة الى افتقار الزراعة لليد العاملة وانتشار روح الاتكالية في الريف.

٣ ـ تسبب الانفاق الضخم على مشاريع التنمية في ظهور العجز في الميزانيات الحكومية، مما ادى الى ظهور معدلات عالية للتضخم ايضاً.

٤ ـ ازدياد حجم المديونية الخارجية لتغطية الانفاق الكبير على مشاريع التنمية، وعجز الدول النامية عن خدمة هذه الديون.

٥ ـ اختلال ميزان المدفوعات، واستمرار اختلال الميزان التجاري بسبب الشروط غير المتكافئة في التبادل التجاري الدولي، في غير مصلحة الدول النامية.

تبقى هذه النظريات والتي ترجع عدم فعالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتخلفة وازمتها الى معدلات تزايد السكان المرتفعة، قاصرة وبعيدة عن الحقيقة، لأن السبب الاساسي في عدم فعالية التنمية هو النظام الاقتصادي الدولي القائم على الشروط غير المتكافئة في التبادل التجاري الدولي.

ان اسباب الاخفاق ترجع الى صيغة النظام الاقتصادي العالمي، والذي تهيمن عليه قوى الدول المتقدمة. فان هذا النظام لا يتيح لدول العالم الثالث فرصة النمو المستقبلي، لأن شروطه تعمل ضد مصلحة هذه البلاد، وتجهض كل عمليات التنمية التي قامت بها، فان تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تقيد مستقبل العالم الثالث، وتجمده في خدمة الاقتصاد الامبريالي العالمي[٣١].

## التنمية المستقلة والاعتماد على الذات:

ليس للتنمية المستقلة نموذج واحد، وانما يتعين على كل شعب ان يجد بنفسه طريقه الى تحقيقها مستفيدا من تجارب الآخرين، فالتاريخ لا يكرر نفسه. وكل تقدم في تاريخ البشرية تم في ظروف لا يمكن

اصطناعها من جديد. والمحاكاة لن تعود الى اي نجاح يذكر، واذا سلمنا جدلاً بنجاحها، فان ثمن هذا النجاح سيكون امحاء الشخصية الحضارية بما تمثل من قيم ومعتقدات.. ان القرد يتميز بقدرة عظيمة على المحاكاة. أما الانسان فميزته الاساسية هي القدرة على الابداع. ومن ثم ان اهل الفكر والعلم عندنا مطالبون بدور اساسي يتمثل في المراجعة النقدية لما تلقوا من (معرفة) والعودة بالنظرة النقدية نفسها الى تراثنا الحضاري، والاقتراب من جماهيرنا والتعلم منها بدل التعالي عليها. وبمثل هذا المسلك يمكنهم ان يفكروا تفكيراً حراً وان يبتدعوا الحلول التي تلائمنا[٣٢].

قد لا أبالغ ان اشرت الى ان التنمية قد فشلت في بلوغ اهدافها او تحقيق شيء من التوازن الاقتصادي او الغذائي في المجتمع، فالديون الخارجية تتزايد وتتراكم، والازمات الاقتصادية تتفاقم سنة بعد سنة، وميزان المدفوعات في خلل واضح ودائم، بسبب تزايد الاستهلاك وتناقص الانتاج، وهذه هي السمة الغالبة لاقتصاديات الدول النامية. اذاً، لماذا فشلت خطط التنمية؟ ولماذا انقلبت الدول النامية من دول لا تستورد الا نوعاً أو نوعين من الغذاء وبكميات محدودة، ونسب معقولة، قبل اعلان خطط وبرامج التنمية، الى دول تستورد حتى الغذاء الضروري اضافة الى الكماليات، بل لقد اصبحت تستورد ما تحتاج اليه لصناعة رغيف الخبز، بعد مرور عدة سنوات على البدء في برنامج التنمية وخطة التطور التي رسمتها، كيف نفسر هذا؟.

التفسير الوحيد هو فشل نماذج التنمية التي اتبعتها الدول النامية في محاولة تطوير وتقدم مجتمعاتها.

ان التنمية بهذا المعنى الشامل لا بد ان تؤسس على الاعتماد على النفس، على الموارد الذاتية، وعلى البشر قبل كل شيء، بدون اقتناع المواطنين بان التنمية لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم، وبدون مشاركتهم الايجابية في تحديد اهدافها المرحلية ومشروعاتها، واقتسام عوائدها بقدر اقتسام ما تستلزمه من تضحيات، وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين، يصعب حقاً الاعتماد على النفس، والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي، ولكنه يفترض ان يكون هذا التبادل انتقائياً ومتكافئاً، فهو يجد امتداده الطبيعي في الاعتماد الجماعي على النفس لمجموعات الدول المتجاورة، ومن باب اولى لتلك التي تنتمي لقومية واحدة. وهو من ناحية اخرى يقاوم عدم التكافؤ في المعادلات مع الدول الصناعية المتقدمة ولا يأخذ عنها اعتباطاً او انبهارا وانما على اساس سليم لما يلائم الاقتصاد الوطني[٣٣].

ان لكل بلد اوضاعه الخاصة التي تستوجب خلق نموذج للتنمية خاص به يلائمه ويساعده على التطور. وتبني الانظمة الجاهزة التي ابتعتها بلدان اخرى امر له محاذير كثيرة وقد تكون النتائج سيئة. لذلك ان افضل طريقة لاختيار نموذج للتنمية، وهو دراسة كافة النماذج التنمية الموجودة والمتبعة من قبل الدول ذات الانظمة الاقتصادية المتباينة دراسة علمية تنتهي الى استخلاص نموذج خاص يناسب البلد الذي يسعى لتحقيق التنمية.





لا يمكن لعملية التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ان تؤدي دورها المطلوب او ان تحقق الاهداف المرجوة الا اذا اكتسبت اطاراً جماهيرياً يستطيع جميع الافراد ان يشتركوا ويتفاعلوا معها «فحركة الامة كلها شرط اساسي لانجاح اي تنمية واي معركة شاملة ضد التخلف لان حركتها تعبير عن نموها ونمو ارادتها وانطلاق مواهبها الداخلية، وحيث لا تنمو الأمة لا يمكن ان تمارس عملية تنمية، فالتنمية للثروة الخارجية والنمو الداخلي للامة يجب ان يسيرا في خط واحد»[٣٤].

ولا بد من التأكيد على الصلة الحقيقية بين الحرية (حرية الامة والمواطن) وعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، والتفاعل والتأثير والتأثر المتبادل بين الحرية والتنمية، لأن الشعور العميق بالحرية يوفر شرطاً اساسياً من شروط انجاح عملية التنمية.

**الهوامش**:

(١) اسماعيل المعلم، التراث ووحدة الشخصية القومية للأمة العربية، **الناشر العربي**، العدد الثامن، شباط ١٩٨٧م، طرابلس ص٤.
(٢) د. ابراهيم سعد الدين واخرون، **صور المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص٤٨.
(٣) المصدر السابق ص ٥٣.
(٤) المصدر السابق ص ٥٠.
(٥) انظر: محبوب الحق، **ستار الفقر، خيارات امام العالم الثالث**، ترجمة احمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة/ ١٩٧٧م.
(٦) د. ابراهيم سعد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥٤.
(٧) محمد لبيب شقير، **مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ١٩٨١، ص١٤٩.
(٨) **التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي/ ٦ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ ١٩٨٤م، الصفحة ٥٠.
(٩) د. ابراهيم سعد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧.
(١٠) انظر: نادي روما، **وقف النمو**، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ١٩٧٧، ص ١٩٨ وما بعدها.
(١١) د. ابراهيم سعد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.
(١٢) المصدر السابق ص٣٦.
(١٣) المصدر السابق ص٥٦.
(١٤) انظر: **وقف النمو**، نادي روما، مصدر سبق ذكره، ص٦١ ـ ٧٨.
(١٥) و(١٦) د. ابراهيم سعد الدين وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.
(١٧) المصدر السابق ص٤٢.
(١٨) المصدر السابق ص٤٥.
(١٩) المصدر السابق ص ٣٠.
(٢٠) محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٩٨٦ ص ١٠.
(٢١) المصدر السابق، ص١٢.
(٢٢) انظر. بسام طيبي «النماذج النظرية للنمو الاقتصادي في العالم الثالث»، مجلة **دراسات عربية** (بيروت)، العدد

الخامس، آذار ١٩٦٩.

(٢٣) المصدر السابق، ص٦٦.

(٢٤) انظر: ندوة مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد الاول، الكويت آذار ١٩٨١.
- ندوة التركيب الاجتماعي والتنمية، مجلة **المستقبل العربي** العدد ٣٢، تشرين الاول ١٩٨١م بيروت.

(٢٥) صور المستقبل العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

(٢٦) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢٧) انظر د. اسماعيل صبري عبدالله، مصدر سبق ذكره.

(٢٨) د. نادية رمسيس، **النظرية الغربية والتنمية العربية**، سلسلة كتب المستقبل العربي/٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/ ١٩٨٤م، ص١٧٠.

(٢٩) د. نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي/٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٧٠.

(٣٠) المصدر السابق، ص١٧١.

(٣١) المصدر السابق، ص١٦٨.

(٣٢) د. اسماعيل صبري عبدالله، مصدر سبق ذكره ص١١.

(٣٣) المصدر السابق، ص١١.

(٣٤) محمد باقر الصدر، مصدر سبق ذكره، ص١٣.





## الأخ أبو علاء في حديث حول:

# صامد: الواقع وآفاق التسعينات

إعداد: د. ابراهيم الجندي

**الانتفاضة، هذا الفعل التاريخي المجيد. كيف تستجيب «صامد»، المؤسسة الانتاجية للثورة الفلسطينية، لمتطلباتها الراهنة والمستقبلية. وكيف تعمل في الوقت نفسه على تطوير مشاريعها في المنفى، حيث تجمعات شعبنا الفلسطيني، وتعزز جسور العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة؟ وأية آفاق تراها «صامد» لعملها ونشاطاتها في العقد الأخير من القرن العشرين، عقد التسعينات؟ هذه الأسئلة، وغيرها، حملناها الى الأخ أحمد أبو علاء المدير العام لمؤسسة «صامد»، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، فكان هذا الحوار:**

● **كيف ترون صورة صامد في التسعينات من حيث الانتاج والفاعلية وتوسيع نشاطها في المجالات الاقتصادية؟؟؟**

- تستمد «صامد» قوتها وقوة وجودها من قوة الحركة التي تنتمي إليها والتي صاغت لها اهدافها، حركة فتح الأم، وهي تستمد القوة كذلك من مجمل الحركة الفلسطينية بإطارها القيادي، منظمة التحرير الفلسطينية، وتحرك الطموح فيها فوق كل ذلك قوة الارادة والتصميم الذي يفرضها شعبنا على العالم بنضاله الدائم والمستمر الذي لم يتوقف لحظة واحدة، وبانتفاضته العظيمة العملاقة التي لم يشهد العالم مثيلاً لها في التصميم والارادة والخلق والابداع المتواصل، تصميماً وارادة لا تلين من أجل دحر الاحتلال الصهيوني وفرض حق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، وابداعاً متواصلاً خلاقاً في تطوير اساليب المواجهة والمقاومة والتصدي والتحدي تحت عنوان (الانتفاضة) التي دخلت كمفردة جديدة على جميع لغات العالم على هذا الكوكب.

«فصامد» اذن، والتي هي مؤسسة من مؤسسات الثورة، تقوى وتنتشر وتزدهر بقوة الثورة التي تنتمي إليها، وتستفيد من علاقاتها في مجالات تخصصاتها الاقتصادية. وهي بذلك منتشرة حيث للثورة

وجود في الوطن المحتل، وفي تجمعات شعبنا في الشتات، وحيث لنا اصدقاء في القارات الخمس.

اذن، «صامد» التسعينيات، وبهذه المفاهيم، هي تطوير «لصامد» الثمانينات والسبعينات، مع انطلاقة جديدة تضع بالاعتبار مجمل هذه العوامل ومجمل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد، والمكانة التي تحتلها دولة فلسطين وحجم الاعتراف بها، وحجم المعاناة التي يتعرض لها شعبنا في الوطن المحتل، والاهتمام المتزايد للقيادة الفلسطينية في اعطاء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعبنا في الوطن المحتل اهتماماً فائقاً في دعم الانتفاضة والصمود وبناء مؤسساته الوطنية الاقتصادية والاجتماعية، واهتمام عدد كبير من الاصدقاء في العالم في بناء وتطوير علاقاتهم الاقتصادية مع دولة فلسطين. هذه الاعتبارات جميعاً هي ركيزة عمل «صامد» ومنطلقاتها في التسعينات بأولوياتها التي تشكل من:

ـ وجود اقتصادي فاعل ومؤثر في الوطن المحتل، وبنية مؤسسية قادرة على النمو والتفاعل مع الجماهير واحتياجاتها والعمل بكل الجهد الممكن من اجل ذلك.

ـ استكشاف آفاق الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دولة الغد، والبدء في التحضير لبنائه على اسلم الطرق وانجحها في تحقيق التماسك والقوة والنجاح والحضور الفاعلي لدولة فلسطين المستقلة. وتحضير الدراسات اللازمة لذلك، بما يحقق الرفاه ومتطلبات الحياة الكريمة الحرة والاجواء الديمقراطية الصحيحة لشعب الثورة والكفاح.

ـ رسم أسس علاقات اقتصادية سليمة وصحيحة ومتكافئة مع الدول الشقيقة والصديقة في سياق عمق قومي وامتداد عالمي مبني على أساس توازن المصالح التي تحكم العلاقات الدولية في المستقبل.

ـ ابراز الدور الاقتصادي الكفوء والفاعل للشعب الفلسطيني ومد علاقاته الاقتصادية وتطويرها على امتداد علاقات دولة فلسطين في العالم. وايلاء الموضوع الاقتصادي الاهتمام الذي يستحقه في حقبة التسعينات التي جعلت من الاقتصاد المحرك الاساسي لقوى الشعوب ومراكز القوى.

ـ الربط العضوي بين فلسطيني الشتات وفلسطينيي الوطن وتعزيز الترابط والتلاحم الاقتصادي بينهم في بنى مؤسسية ومصالح اقتصادية.

ـ التوجه بعزم نحو الانشطة الاقتصادية ذات المستوى التكنولوجي والكثافة الانتاجية، لحاقاً بعصر التكنولوجيا والاتصالات واعداد المصادر البشرية لذلك وتأمين كل متطلباتها.

على اساس هذه المرتكزات ترسم «صامد» استراتيجية عملها الاقتصادي لمرحلة التسعينات داخل الوطن المحتل وخارجه.

**● هل لديكم تصوراً لمشاريع اقتصادية فلسطينية جديدة في المنفى؟؟**

ـ كحقيقة وواقع وكضرورة لازمة، الاولوية تظل للوطن المحتل وتأمين المقومات المادية لدعم الانتفاضة والصمود الوطني الفلسطيني المقاوم.

خلافاً ذلك فإننا نجري محادثات مع عدد من الاصدقاء لمشاريع مشتركة في مجالات متعددة على اساس المصالح المشتركة التي تؤمن:





ـ تطوير وتنمية علاقات الصداقة والتضامن.

ـ تأمين عائد من هذه المشاريع لصالح الأهداف المرسومة والمجددة «لصامد» في رعاية ابناء الشهداء ودعم الصمود الفلسطيني.

وقد خطونا خطوات في اتجاه العديد من الدول في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، وحتى في الدول الاوروبية.

**● ما هو دور صامد في استيعاب الانتاج الوطني الفلسطيني وتسويقه، وخاصة انتاج الاراضي الفلسطينية المحتلة.**

ـ كما نقول دائماً ونمارس فعلاً، فالأولوية المطلقة لدعم شعبنا ودعم مؤسساته الوطنية واستكمال بنيته المؤسسية دعماً لانتفاضته المجيدة وصموده المقاوم. وقد عملت «صامد» طيلة مسيرتها على تسويق منتجات الوطن المحتل، سواء من خلال مراكزها التسويقية أو من خلال الاتفاقيات التجارية التي عقدتها باسم منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين مع الدول الشقيقة والصديقة، وهي كثيرة، لتسويق المنتجات، وكذلك من خلال عرض هذه المنتوجات في المعارض الدولية التي تشارك فيها مؤسسة «صامد» باسم فلسطين، بما في ذلك المنتجات الفلسطينية التراثية والتذكارية والدينية، التي تصنع في الاراضي الفلسطينية، والتي تلاقي اقبالاً منقطع النظير من قبل زوار تلك المعارض، لدقتها ودلالتها، بالاضافة الى الملابس التقليدية والازياء الوطنية التي اجادت المرأة الفلسطينية في صنعها وتطريزها، وهي موضع اعتزازها، ويأتي عرض هذه المنتوجات من التراث في اطار التصدي لسياسات العدو الصهيوني في سلب تراث شعبنا وتزويره.

وهنا تظهر أهمية دور مؤسسة صامد وحرصها على عرض التراث والازياء الفلسطينية في المعارض الدولية لفضح الممارسات الصهيونية الهادفة الى سرقة التراث الفلسطيني بعد ما احتلت الارض الفلسطينية وسرقت مياهها ومواردها الطبيعية وثرواتها الحضارية المتمثلة بكنوزها الاثرية.

كما تعمل مؤسسة صامد بجهد متواصل على عقد اتفاقيات تجارية مع المجموعة الاوروبية ـ السوق الاوروبية المشتركة ـ لتسويق المنتجات الزراعية الفلسطينية، مباشرة من الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقد وصلت الى الاسواق الاوروبية دفعات منها العام المنصرم كما أخذت تظهر في الاسواق الاوروبية هذا العام ايضاً المنتجات الفلسطينية، المعروفة باسم (غزة توب) والخضار الفلسطينية. وفي هذا المجال لا بد لي أن اشير الى أن اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي وقعتها مؤسسة «صامد» مع الدول المختلفة، هي بحد ذاتها ذات بعد سياسي واضح، لانها لا توقع إلا بين دول ذات سيادة وشرعية كاملة. وبهذا يعتبر ابرام مؤسسة «صامد»، المؤسسة الاقتصادية للثورة الفلسطينية لمثل هذه الاتفاقيات، يسجل سابقة في تاريخ العلاقة بين حركات التحرر الوطني والمجتمع السياسي الدولي ويسجل أيضاً ارتقاء نوعياً بهذه العلاقة، ومثل هذه الاتفاقيات تمثل أعلى اشكال الاعتراف وأوثق درجات التعاون بين الدول المستقلة كاملة السيادة.

ولا شك أن هذه الاتفاقيات، على صعيد العلاقات الدولية، لم تأت من فراغ، وانما هي حصيلة من الجهد والعمل الدؤوب في مجال التعاون الاقتصادي مع العديد من الدول، ومن الزيارات المتكررة لمسؤولي صامد لكثير من البلدان الصديقة، وهي في المحصلة تشكل مكسباً لمكانة منظمة التحرير الفلسطينية في المجتمع الدولي.

**● نرجو اعطاءنا فكرة عن دعم صامد للقطاع الخاص في الاراضي الفلسطينية المحتلة في زمن الانتفاضة؟؟**

ـ تعتبر الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة من نضالها، دعم صمود شعبنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، احد الأهداف الرئيسية للنضال على كافة الاصعدة وبكل الوسائل الممكنة، وهي الحلقة المركزية والاساسية في نضالنا المتعارض تماماً مع المخطط الاستيطان الصهيوني التوسعي.

ولما كانت مؤسسة صامد تشكل احدى مؤسسات الثورة وقاعدتها الانتاجية، فإنها تنظر الى هذه القضية من خلال كونها القضية المركزية لكل نشاط فلسطيني، ومن هنا، فإن استراتيجية دعم الصمود التي يجب أن تكون على مستوى التصدي لسياسة الاحتلال الصهيوني هي استراتيجية اعادة بناء ودعم بلا حدود للهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي هدمتها سلطات الاحتلال، بما يؤدي الى حل المشكلة الجوهرية، المتمثلة في البطالة التي تشتمل على جميع فئات القوى العاملة.

وتقوم مؤسسة «صامد» بدورها في دعم الصمود على صعيدين:

١ ـ المساهمة في تسويق منتجات الاراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال مراكز صامد التسويقية والمنتشرة في بعض الدول العربية والصديقة والاوروبية والافريقية، وفي هذا المجال بذلت مؤسسة «صامد» اقصى جهدها في الاعوام الماضية، حتى انها شكلت غرفة عمليات في مقر ادارتها العامة وفروعها من اجل تسويق المحصول الفلسطيني من زيت الزيتون ـ الذهب الاخضر، الذي جاء انتاجه بغزارة ذلك العام. وبذلك ساهمت وشاركت في حل المشكلة الاساسية التي واجهت الفلاح الفلسطيني في تسويق انتاجه، وعمقت بذلك ارتباطه بأرضه.

٢ ـ وأما الصعيد الثاني الذي تعمل مؤسسة «صامد» من خلاله على دعم صمود اهلنا في الوطن المحتل، فيتمثل في مساهمتها المباشرة في خلق مراكز انتاجية والعمل على نقل تجربة صامد الى الوطن المحتل من خلال دعم وتطوير المشاريع الانتاجية القائمة، او اقتراح المشاريع الجديدة والعمل مع الجهات الصديقة على اقامتها. وتقييمنا للمشاريع لا يستند الى التقييم الاقتصادي وحده، وانما الى التقييم الاجتماعي والنضالي كذلك.

ويحظى القطاع الخاص الفلسطيني بالرعاية والدعم الممكن لكي يبقى في نموه وتطوره وابداعه في خدمة الصمود والانتفاضة.





**● تعاني بعض التجمعات الفلسطينية من مشكلة البطالة، وخاصة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، كيف سيواجه شعبنا هذه المشكلة حسب رأيكم؟**

ـ لقد انتهجت سلطات الاحتلال في الاراضي الفلسطينية المحتلة سياسة تقوم على تتبيع الاقتصاد الفلسطيني بشكل قسرى للاقتصاد الصهيوني الاحتلالي، ابتداءاً من مصادرة الاراضي، مروراً بسرقة المياه واغلاق المصانع القائمة وعدم منح رخص جديدة لاقامة مصانع جديدة أو حتى تحديث الآلات في المصانع القائمة. وقامت باغراء الاهالي من حيث استخدامهم كأيد عاملة رخيصة لدى مؤسساتها الاقتصادية والخدماتية، كل هذا انعكس سلبا على اقتصادنا المحلي هناك، مما تسبب في عجزه عن النمو ومواكبة المتطلبات المعيشية. عوضاً على ذلك اغرقت الاسواق العربية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بالمنتوجات الزراعية والصناعية المدعومة، وبأسعار متدنية، لمنافسة الانتاج الوطني وتهميشه، مما افقد الانتاج الوطني القدرة على المنافسة وأدى بالتالي الى تقهقره وعدم قدرته على استيعاب المزيد من اليد العاملة. وذلك ما زاد من حدة البطالة وتفاقمها هناك.

بيد ان هذا الاسلوب لم يستمر، حيث اخذت انتفاضة شعبنا المباركة في الوطن المحتل تعمل في فك ارتباط اقتصادنا المحلي تدريجياً عن الاقتصاد الاحتلالي، وقد شجعها على ذلك وعي شعبنا هناك. وتنامي حسه الوطني، والذي بدأ في مقاطعة المنتوجات الصهيونية الزراعية منها والصناعية، وبذلك أعيد الاعتبار لكثير من المنتجات الوطنية وتزايد انتشارها تبعاً لزيادة الطلب عليها، كالسجاير والمصنوعات البلاستيكية والحلويات وبعض المعجنات والمنتجات الزراعية وغيرها. والشواهد على ذلك كثيرة ومتعددة.

وتواكب مؤسسة «صامد» هذا النهوض الوطني الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومعها الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتعمل على عقد اتفاقيات مع بعض الدول الصديقة لاقامة مشاريع انتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن خلال العمل مع المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أو بالاشتراك والتعاون مع بنك التنمية الاسلامي وغيره من المؤسسات، فرغم العقبات التي تضعها سلطات الاحتلال في طريق اقامة هذه المشاريع في طريقها، إلا أن انشاءها سوف يعمل على التخفيف من حدة البطالة بين ابناء شعبنا الصابر على أرضنا الطاهرة في الوطن المحتل.

وكما هي الاستراتيجية الفلسطينية، فالأولوية تبقى لدعم الصمود، والذي تتمثل مرتكزاته في خلق فرص العمل والعمالة الماهرة والاكتفاء الذاتي والاستثمار الأمثل في الانتاج من خلال إقامة المؤسسات الانتاجية ودعم نموها وتطورها.

**● لصامد دور أساسي في استصلاح بعض الأراضي في عدد من الدول الصديقة وإقامة مشاريع زراعية عليها. هل يمكن تقديم فكرة عن ذلك؟ ومدى امكانية تطبيقه في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟**

ـ عندما كلفت قيادة الثورة الفلسطينية مؤسسة «صامد» بإنشاء مشروعات زراعية في بعض الدول الافريقية، كان ذلك بهدف تعزيز التلاحم النضالي بين الشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية من جهة،

وبين الشعوب الافريقية التي تقف مع الشعب الفلسطيني في نضاله من جهة اخرى. ومن هنا، فإن مشاريع «صامد» الزراعية قد تميزت ببعدها السياسي بحكم منطلقات وقرار انشائها، وفرض عليها بنفس الوقت تطوير قدراتها الادارية والفنية لتحمل اعباء الدخول في تجربة سياسية اقتصادية اجتماعية جديدة في بناء مؤسسات للانتاج الزراعي على مستوى دولي، وتكوين الكوادر اللازمة لادارة وتشغيل تلك المؤسسات.

وقد كانت مشاريع صامد الزراعية في افريقيا، سواء في الصومال، السودان، اوغندا، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، وغيرها، عبارة عن مدارس لتدريب الكوادر المحلية ضمن مشاريعها الزراعية التي اخذت تتنامى بفضل السواعد التي عملت على تطويرها رغم قسوة الحياة فيها، وهي بذلك تشكل دلالة واضحة على العطاء الذي قدمته «صامد» وكوادرها لتلك المشروعات الزراعية في مناطق متباعدة من العالم وفي ظروف متباينة، مما انعكس ايجاباً على الصعيد السياسي وعلى صعيد تكوين الخبرات المتجسدة في الكوادر المتمرسة في انشاء وتطوير وادارة المشروعات الزراعية، التي تضم أقساماً للدواجن البياض، في ظروف الغابات الاستوائية المليئة بالأوبئة والحشرات، وممارسة تجربة الزراعات الاستوائية المتعددة، وخوض تجربة التسويق الخارجي والداخلي.. وغيرها. وقد تجسدت روعة هذه التجربة في العطاء الذي قدمه كوادر «صامد» ومهندسوها وفنيوها في التغلب على عوامل الطبيعة القاسية والظروف الصعبة، وهم يقومون بتحويل الغابات التي تعج بالوحوش والأفاعي الى البساتين الآهلة الخضراء بكل التصميم والادارة، مما افقد صامد عدداً من الكوادر الممتازة، كالدكتور عبد الغني ابو رقبة الذي قضى شهيداً في ميدان العمل في افريقيا، وغيره من الكوادر. فأثبتوا بالارادة والشجاعة والصدق والتصميم، ان ارادة الشعوب أقوى من كل الصعاب والعقبات مهما كانت.

وأما من ناحية تطبيق هذه التجارب والمشاريع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإننا نسترشد دائماً في هذا المجال بما جاء في رسالة الأخ الرئيس ياسر عرفات ـ ابو عمار مخاطباً عمال «صامد» بقوله:

«لن يكتمل عملكم ويأخذ مداه، ولن تأخذ مؤسستكم دورها الحقيقي والفاعل ما لم تمتد بنشاطاتها وبقوة الى ابناء شعبنا الصامد الصابر البطل داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، لتساهم في دعم صمودهم ونقل تجربتكم اليهم».

وفعلاً بهذا التراكم من الخبرات والتجارب تنطلق كوادر «صامد» في عملها مع شعبنا البطل في وطنه المحتل، تساهم في دعم صموده وتطوير بناء مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية ودعم انتفاضته البطلة.

**● هناك المزيد من الأيدي العاملة والطاقات الفنية الفلسطينية في كل مكان، وخاصة في التجمعات الفلسطينية الكبيرة. فهل هناك مشاريع لصامد بصدد اقامة مؤسسات جديدة، صناعية أو اقتصادية اخرى لاستيعاب ذلك؟**

ـ الشغل الشاغل في هذه المرحلة لمؤسسة «صامد» والقيادة الفلسطينية في هذه المرحلة يتمثل في دعم الانتفاضة العظيمة لشعبنا ودعم صموده البطل فوق أرضه وتثبيت وجودهم من خلال خلق فرص





عمل جديدة لهم في شتى المجالات، زراعية وصناعية وخدماتية وغيرها، من خلال اقامة المشاريع الانتاجية فوق الارض الفلسطينية.

هذا مع الاستمرار في تطوير مشاريع صامد الزراعية والصناعية والتجارية القائمة في الاقطار العربية الشقيقة والبلدان الصديقة كعمل مرادف لعملنا في الوطن، شريطة ان لا يشكل عملنا هذا بديلاً للأولوية المطلقة في الوطن المحتل.

# المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية

## "القسم الثاني"

إعداد: عبداللطيف ريان

تنشر «صامد الاقتصادي» في ما يلي، القسم الثاني والأخير من الحوار الشامل حول المؤسسات الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية. واذ تفتح مجلتنا صفحاتها للحوار في شتى القضايا التي تمس حياة شعبنا في الوطن والشتات، من منطلق الحرص على تطوير عملنا وتدارك الاخطاء التي تعترض سبيله، فانها تؤكد أن نشرها لوجهات النظر المتباينة في اطار الخط الوطني، لا يعني بالضرورة تبني أي وجهة نظر منها.

**٣ ـ بعد مرور ما يزيد عن عام على الحوار الفلسطيني الأمريكي، تصر منظمة التحرير الفلسطينية انه لا مجال لسلام عادل ودائم الّا اذا تدخلت الادارة الامريكية كوسيط في عملية السلام، فيما تستمر ادارة الرئيس الأمريكي بوش في تجاهل دور المنظمة، حتى انها في الفترة الاخيرة بدأت تتحدث عن قوى «سياسية رئيسية ومؤثرة»، خارج اطار المنظمة، وهذا بحد ذاته نفي لوجود المنظمة وتسليم اميركي لشروط اسرائيل. ما هو تعليقكم على ذلك؟ وماذا تتوقعون في الفترة القادمة بشأن عملية الحوار..**

■ **د. حاتم الحسيني:**

هذا يدخلنا الى موضوع الحوار الامريكي ـ الفلسطيني. ان من حق منظمة التحرير والقيادة الفلسطينية ان تحاور الحكومة الامريكية وتطالبها بالاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين. والمنظمة واضحة في موقفها السياسي، فقد اعلنت اكثر من مرة أن الحكومة الامريكية تعادي شعب فلسطين، وانها في معسكر الاعداء، وانها تدعم العدو الصهيوني الذي يرتكب جرائم الحرب ضد شعب فلسطين. وحوارها مع امريكا هو جزء من الصراع العسكري والسياسي والاعلامي.

ان أساس عمل المنظمة والثورة الفلسطينية هو الكفاح المسلح والنضال والجهاد، سواء بالبندقية أو الحجر، ولكن هذا الكفاح ينصب نحو الهدف السياسي، تحقيق الحرية وانهاء الاحتلال واقامة دولة





فلسطين على ارض فلسطين وعاصمتها القدس.

ومن الواضح ان الحوار مع الحكومة الامريكية قد ساهم في كشف مناوراتها وترددها وكذبها، فهي لا تزال تعارض الحل العادل والسلمي الذي طرحته منظمة التحرير، وبالتالي لا يستطيع احد في العالم أو في الوطن العربي لوم المنظمة اذا اعلنت في المستقبل ان الحكومة الامريكية هي العقبة الرئيسية في وجه الحل العادل في المنطقة.

علينا ان نقر بالحقيقة الرئيسية، وهي أن الثورة الفلسطينية والعربية الذاتية هي التي تفرض الحل. وعبارة «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة» صحيحة تماماً. قوتنا الفلسطينية والعربية هي التي سترغم العدو على التراجع وعلى الاعتراف بحقوقنا الوطنية المشروعة.

فهل القوة الفلسطينية والعربية في أوجها؟ لقد استنفذ جانب كبير من القوة الفلسطينية في معارك البقاء والوجود في بعض الدول العربية؟ واين القوة العربية؟ وهل الموقف العربي السياسي والعسكري والاقتصادي موحد ويدفع باتجاه التحرير واتجاه الضغط على العدو الامريكي؟ لقد تعبنا نحن الفلسطينيون من توجه النداء والنقد واللوم للحكومات العربية. ولهذا فان شعب فلسطين يعتمد على نفسه، فالمقاتل يحمل السلاح في عين الحلوه والطفل يحمل الحجر في بلاطة، ويقول «الحرية او الموت». والحرية لا تعطى وانما تؤخذ. ويخطىء من يعتقد بأن قيادة المنظمة تستجدي الحرية.. فهذا تجن على التاريخ الفلسطيني المعاصر. فمنذ ١٩٦٥ رفعت القيادة الفلسطينية البندقية وقدمت خلال الخمسة وعشرون عاما الماضية اعز واغلى الشهداء من اجل الحرية. والطريق لا يزال طويلاً وصعباً ويحتاج الى مزيد من الدماء والتضحيات.

من هذا المنطلق نسأل أين قوة الجالية الفلسطينية في امريكا؟ ولماذا لا تحاور هذه الجالية ايضاً الحكومة الامريكية وتواجهها وتضغط عليها وتقول لها عليك ان تعترفي بحقوق شعب فلسطين، لماذا لا ترفع شعار «لن ندفع الضرائب الامريكية ما دامت اموالنا تذهب لقتل الاطفال الأبرياء»؟

الحوار الامريكي ـ الفلسطيني مطلوب في الساحة الامريكية، ومطلوب باتجاه الضغط على القيادات الامريكية واعضاء الكونجرس واصحاب القرار، قرار «ذبح شعب فلسطين». لماذا لا تقول الجالية الفلسطينية بصوت موحد قوي ومستمر، ليل نهار، «اوقفوا ذبح شعب فلسطين»؟

ان بعض الذين ينتقدون الحوار الامريكي الفلسطيني، لا يحاورون احداً في الساحة الامريكية، ولتغطية تقصيرهم وعجزهم يشيرون باصابع الاتهام نحو قيادة المنظمة، فهم لا يعملون ولا يريدون لغيرهم ان يعمل. هولاء يسمون بالمنظرين والمقيمين في الابراج العاجية. فأصابعهم وأجسادهم ليست في نار الاحتلال والقمع والارهاب والقتل الاسرائيلي اليومي.

■ **د. عنان العامري:**

ان قضية الحوار الفلسطيني الامريكي وسياسة م.ت.ف تجاه الولايات المتحدة اصبحت مصدر استياء وتخوف لدى عدد واسع من الفلسطينيين. صحيح ان الحكومة الامريكية فتحت الحوار مع

م.ت.ف. نتيجة ضغط عالمي ولّدته الانتفاضة، وقد استقبل معظم الفلسطينيين خبر فتح الحوار مع المنظمة بفرح. لكن بعد مرور اكثر من عام على هذا الحوار، لا بد من وقفة تقييمية لنرى ماذا كانت حصيلة هذا الحوار ومن الذي استفاد منه عملياً نحن أم أمريكا واسرائيل؟

ان امريكا لا تزال ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما ترفض الاقرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، أي حق الفلسطينيين باقامة دولة مستقلة. سياسة امريكا تجاه اسرائيل لم تتغير، لا تزال امريكا تقدم المساعدات المالية والعسكرية لاسرائيل وهي عملياً التي تمول الاحتلال وكل ممارساته. وامريكا هي التي هددت الأمم المتحدة بقطع المعونة المالية عنها عندما كان سيطرح موضوع رفع تمثيل المنظمة الى عضو كامل. أمريكا لا تزال تحاول حل القضية الفلسطينية عن طريق مصر وعن طريق احياء كامب ديفيد. إن عملية الحوار استعملت من اجل الحصول على مزيد من التنازلات من المنظمة، وبكل ألم نجد ان هناك تنازلات من قبل المنظمة حول قضايا مبدئية، ولقد أدت هذه التنازلات وسياسة المنظمة تجاه الولايات المتحدة الى انتقادات في الصحف قدمها بعض المخلصين والشجعان كادوارد سعيد وابراهيم ابو لغد ونصير عاروري ورشيد الخالدي وغيرهم.

صحيح أن امريكا هي القوة التي يمكن ان تضغط على اسرائيل وتفرض عليها ما تشاء، لكن السؤال الأهم: هل تريد الحكومة الامريكية الضغط على اسرائيل ولماذا؟ حتى الآن لم تدفع امريكا ثمن سياستها في الشرق الاوسط ولا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع الانظمة العربية، وأسواق العالم العربي كلها مفتوحة لها. ان كل المؤشرات تشير الى ان سياسة امريكا واسرائيل معاً هي تطويق الانتفاضة أي حصرها بالضفة وقطاع غزة، والتعايش معها بحيث يتعود العالم على قتل فلسطيني او اثنان كل يوم، ثم صرف الانظار عما يجري في فلسطين المحتلة والانشغال بقضية المفاوضات والمشاريع المطروحة، وبكل أسف، يبدو ان هذه السياسة بدأت تنجح الى حد ما.

ان سياسة امريكا تجاه الشعب الفلسطيني لا تختلف بجوهرها عن سياسة امريكا تجاه حركات التحرر في العالم، وهي سياسة معادية وامريكا لن تغير موقفها اذا ما اظهرت م.ت.ف. على انها معتدلة بل بالعكس سيفتح هذا الباب امام مزيد من الضغط ومزيد من التنازلات.

هناك طريقان للحل، حل الانتفاضة وضمان استمرارها وتوفير كل اساليب الدعم المالي والسياسي لتطويرها، وخط مسايرة ما تريده امريكا، أي خط كامب ديفيد، وهذان الخطان لا يلتقيان. ألم يكن منطق السادات ان حرب ١٩٧٣ خلقت واقعاً جديداً وحققت مكاسب يمكن بعدها الدّخول في حوار مباشر مع اسرائيل، ألم يكن منطق السادات ان ٩٩٪ من الحل بيد امريكا وانها هي القادرة على الضغط على اسرائيل وانها كذلك قادرة على ان تكون الوسيط والحكم. هذا الوسيط الذي اخذ بالضغط عملياً على مصر لمزيد من التنازلات وانتهت باتفاقية كامب ديفيد التي رفضتها م.ت.ف. والدول العربية كلها. صحيح ان الانتفاضة خلقت واقعاً جديداً وعامل ضغط على امريكا لفتح الحوار مع م.ت.ف.. المفروض ان يستمر هذا الضغط من اجل تطوير موقف امريكا لتعترف بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد ولتعترف





بحق الشعب الفلسطيني بالاستقلال الوطني. وبدلاً من ان تستفيد م.ت.ف. من الحوار بتشهير موقف الولايات المتحدة والضغط من اجل تطوير هذا الحوار من خلال القوى التقدمية والديمقراطية في امريكا واوروبا والعالم كله، نجد ان م.ت.ف. تختار فتح اقنية مع بعض موظفي وزارة الخارجية ومع قوى يهودية ليست تقدمية ولا تناصر بالضرورة نضال شعبنا، وان من الناس الذين يرون في هذه السياسة اذلالاً لنضال شعبنا ومن الذين يتخوفون من هذا الطريق لانها كما رأينا ادخلتنا في دوامات مشروع شامير، فالنقاط العشر، فمشروع بيكر. والجميع يعلم أن مشروع النقاط العشر لم يأت بمعزل عن م.ت.ف. وما نسمعه الآن من وزارة الخارجية الاميركية ان م.ت.ف. اعطت موافقتها الرسمية لمصر، والتي بدورها نقلته الى حكومة الولايات المتحدة لعقد اجتماع بين امريكا ومصر واسرائيل لمناقشة أسماء اعضاء الوفد الفلسطيني وجدول اجتماع لاحق بين اسرائيل والفلسطينيين. هل هذا ما ناضل الشعب الفلسطيني من اجله اكثر من عشرين سنة وقدم له الآلاف من الشهداء؟

نحن لا نطرح اغلاق الحوار بين امريكا وم.ت.ف. لكن اذا ارادت امريكا ان تحاور المنظمة فلتفعل ذلك مباشرة ولتعترف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد لشعبنا. وما فائدة الحوار اصلاً اذا كان بالنهاية سيجعل مصر الطرف الوسيط بين امريكا وم.ت.ف. مفروض ان يكون الحوار خطوة لتطوير موقف امريكا تجاه نضال شعبنا، اما اذا كان سيستخدم للمزيد من التنازلات فمن المشروع التساؤل لماذا نحافظ عليه ونتمسك به؟

ان ما اطرحه قد يستفز البعض، لكن هناك بعض القضايا لم نعد نسمع عنها، كحق العودة مثلاً، هذا الحق الذي يعترف العالم كله به بما فيها الولايات المتحدة.

■ **مضر العبد:**

ان مشكلة الحوار الفلسطيني ـ الامريكي الاساسية هي افتقاده للشروط القاعدية في صفوف الرأي العام والمؤسسات التشريعية التي تعمل كرافعة له وتدافع عنه تأخذ الانجازات الهامة للانتفاضة داخل الارض المحتلة. مما يستدعي التوجه الجاد نحو اعادة الاهتمام بالبرنامج الوطني الفلسطيني وعدم الالتفات الى الدعوات التضليلية الهادفة الى تغييب الدور الذي باتت تحتله م.ت.ف. على اثر الانتفاضة وعلى اثر تنامي دورها السياسي الدولي. اننا لم نعط لبرنامجنا الفلسطيني فرصة، حيث بدأت عواصف الغبار التي اثارتها الادارة الامريكية عبر دورها في المشاريع المطروحة تشغلنا عن مهمتنا المباشرة في ترويج (promotion) البرنامج الوطني الفلسطيني واضح المعالم وموضوعي الأهداف.

ان الانتفاضة، حتى تنتصر، تظل بحاجة الى استكمال العامل الدولي.. فاذا استثنينا الدول الصديقة على المستوى الدولي والتي تؤمن بحقوقنا على الأقل في حدها الأدنى، فان المهمة المباشرة تضيع معركة الرأي العام الامريكي والأوروبي، ولأن اسرائيل ستتأثر أكثر ما تتأثر من التغيرات البنيوية في علاقاتها مع أمريكا، فان المعركة الاكثر تأثيراً في الاستراتيجية الدولية الفلسطينية لا بد وان تكون معركة الرأي العام الامريكي. لقد شكلت الانتفاضة والتفاعلات التي أحدثتها على المستوى الدولي ارضية

خصبة للعمل على هذا الصعيد ولا بد لنا أن نسجل بأن الانتفاضة تتحمل المسؤولية الأولى في انجاز اهدافنا في الحرية والاستقلال، ولكننا لا يمكننا أن نضع وزر عملية تحقيق أهدافنا وشعاراتنا الوطنية على كاهل شعبنا في الداخل دون الالتفات الى مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة المواقع ومن ضمنها الساحة الامريكية، حيث تنتظرنا مهمات كبرى في هذا المجال. كما انه لا بد وان يكون للانتفاضة اذرعاً على المستوى العربي والدولي، فلا بد ايضاً من ان يكون للحوار الامريكي - الفلسطيني اذرعاً تطال الرأي العام. ان استمرار الرهان على الوهم القائل بامكانية تحول في الموقف الرسمي الامريكي مضلل وخاطيء، حيث ان امريكا لا يمكن لها ان تلعب دور الوسيط من اجل السلام في المنطقة. ان معسكر وحركة السلام الامريكية لم تتبن بعد.. القضية الفلسطينية على اجندتها (جدول اعمالها) كما فعلت مع جنوب افريقيا والسلفادور، وكذلك فمن الواضح ان هذه الحركة وفي ظل الانفراج الدولي وبدء الحاحية مشاكل داخلية - محلية مثل الـ (Honelessius) وحقوق المرأة وغيرها قد بدأت تهمل قضايا السياسة الخارجية لصالح القضايا المحلية. فاذا كان حال حركة السلام هكذا (مما يستدعي العمل في اوساطها والرأي العام ببرنامج اكثر وضوحاً وأكثر ارتباطاً بهمومها المحلية) فما بالكم موقف الادارة الاكثر يمينية. ان الادارة لا بحكم الوضع الدولي ولا بحكم ظرفها الداخلي المحلي (ضعف قوة الضغط المعارضة) لا يمكن لها ان تلعب دور الوسيط، بل ما زالت تفضل تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل على كافة الحلول المطروحة الاخرى. وما المعركة الاعلامية والسياسية التي تخوضها الا محاولة للتغطية على البرنامج والاهداف الوطنية الفلسطينية التي باتت واضحة كل الوضوح وخصوصاً في ابعادها الانسانية ببزوغ فجر الانتفاضة المجيدة.

■ **رياض خوري:**

ان قبول ادارة ريغان لفتح الحوار مع م.ت.ف. في ربع الساعة الأخير، أتى كنتيجة وثمرة اساسية من ثمار الانتفاضة بالدرجة الاولى، إضافة للمرونة السياسية والبرنامج الفلسطيني الذي أقرته دورة المجلس الوطني الاخيرة.

ولكن وبعد مرور ما يزيد عن سنة على بدء هذا الحوار، نقول انه لم يأت بشيء حقيقي وملموس للنضال الفلسطيني. ومن الملاحظ بأن الادارة الامريكية بينما تحاور الطرف الفلسطيني في تونس، تقوم باجراء حوارها الحقيقي مع اسرائيل ومصر بخصوص مستقبل القضية. فهي تحاور م.ت.ف. ولكنها في الوقت نفسه لا تريدها طرفاً في أية تسوية. ولا تستبعد أن يكون لهذه الادارة الحذرة والمتأنية أجندة وبرنامج امريكي داخلي بحت لاجراء هذا الحوار.

ان م.ت.ف. وبرنامج المنظمة للسلام ليسا مقبولان من قبل امريكا واسرائيل حتى الآن، فلا دولة ولا حق تقرير مصير ولا حقوق وطنية، كلها قضايا متفق على رفضها من قبل الدولتين. وعليه فيجب ألا نستغرب عدم موافقة امريكا على رفع وتيرة الحوار ولا اعطاء الجانب الفلسطيني حقه ومكانته في تمثيل الشعب الفلسطيني.





ان رفع وتيرة الاتفاقات العسكرية الاخيرة بين البلدين ووقوف امريكا بشكل شبه دائم في دورة الامم المتحدة الاخيرة على اسرائيل ومحاربة رفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة الى حد تهديد الأمم المتحدة بقطع المعونات الامريكية عنها اذا تم ذلك، والى الاتفاق الخطير الذي وقع بين البلدين لتحديد هجرة اليهود السوفيات للولايات المتحدة وفرض هجرتهم وبشكل قسري لاسرائيل، أضف الى ذلك المتغيرات التاريخية الكبيرة التي تعصف الآن بأوروبا الشرقية والتي سيكون لها تأثيرات مباشرة ليس على مستقبل أوروبا عامة بل كافة التحالفات والعلاقات الدولية. كل هذا سيجعل هذه الادارة تتروى أكثر على الرغم من أن اسرائيل لا تبدي ارتياحاً لمستقبل دورها في المنطقة كنتيجة لهذه المتغيرات.

هذا يتطلب منا التفكير الجاد بأفضل السبل لفرض الوجود الشرعي على الطرف الامريكي المحاور وفي التسوية السياسية عامة. إن هذه الادارة لن تقدم لعمل أي شيء من تلقاء نفسها تكون نتيجته تسهيل أمور المشروع الوطني الفلسطيني على حساب اسرائيل. ولم يحدث في الماضي أن اقدمت اي من الادارات السابقة على شيء من هذا القبيل في مواقع اخرى من العالم، وعليه يجب أن لا نتوقع كثيراً حسن النية.

ان استمـرار الحـوار ونجـاحه مرهون برفع وتيرة الاشتراطات الفلسطينية مقابل الاشتراطات الاسرائيلية / الامريكية، والتمسك بالبرنامج الوطني برغم التهديدات الامريكية أو التلويح بها. ويترافق مع هذا بالطبع ارتقاء الدعم للانتفاضة وتطويرها بكافة الاتجاهات كماً ونوعاً، لأنها ستبقى رأس المال غير القابل للصرف ولا التصرف به لا من قبل أمريكا ولا اسرائيل ولا أي نظام عربي.

كل هذا يتطلب ايضاً ضرورة وجود برنامج فلسطيني في أمريكا وبرنامج تضامني كذلك، يخاطب من خلاله الشارع الامريكي. ان الاستراتيجية الفلسطينية في هذه المرحلة، بما يخص امريكا، يجب ان يكون لها ساقان الاولى ممثلة في الحوار الرسمي القائم وأخرى ممثلة في العمل مع قطاعات الشعب الامريكي المختلفة والاقليات منها بشكل خاص، لكي تكون العنصر الضاغط على الادارة الامريكية حتى تقوم بلعب دور اكثر ايجابية تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية. ان الضغط الشعبي الامريكي غالباً ما يلقى تجاوباً، خاصة من قبل الرئاسة والكونجرس ونحن لغاية الآن لم نتمكن من تسجيل أي تقدم ملحوظ في هذا الجانب.

باختصـار، يجب أن تتجـاوز القضية الفلسطينية في الذهن الامريكي مجرد كونها قضية شرق اوسـطية، بل يجب أن تصبح قضية وهم شعبي امريكي، اذا ما تمكنا من ربطها بمصلحة المواطن الامريكي اليومية ومطالبته بلعب دوره تجاه الضغط على حكومته.

■ **سهيل ميعاري:**

يجب أن يكون الحوار حواراً حقيقياً وليس منولوجاً من قبل الادارة الامريكية. يجب الا نخاف من التفاعل مع الادارة الامريكية ما دام موقفنا ثابتاً ويعتمد على الشرعية الدولية وحقنا التاريخي ودعم

شعبنا لهذه المسيرة. ان النضال متنوع ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار البيئة السياسية الدولية والتفاعلات الدولية. لهذا فانه يجب ان نحاول ان ندعم مسيرة التحرير والاستقلال بشتى الوسائل والطرق، هذا حيث تتوفر لدينا الرؤيا الصحيحة والواضحة وهي اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

**٤ ـ تشكل الانتفاضة الفلسطينية الحلقة المركزية في اهتمامات الشعب الفلسطيني، كما تشكل محور الدعم المادي والمعنوي العربي والعالمي، كيف استطعتم توظيف هذا المنعطف التاريخي في نشاطاتكم حتى الآن؟ وهل ترون من امكانية في أن تصبح معاناة الشعب الفلسطيني وقضية الصراع العربي الاسرائيلي من هموم الشعب الامريكي وكيف؟**

■ **د. حاتم الحسيني:**

الهم الفلسطيني لن يصبح هماً امريكياً أو هماً في الساحة الامريكية، لأن الألم والعذاب والهم الفلسطيني بعيد عن الساحة الامريكية.

كيف ننقل صورة هذا الهم والألم الفلسطيني الى الشعب الامريكي والجاليات الفلسطينية والعربية في أمريكا، وكيف نحول الصورة الى حقيقة ملموسة. هذا امر صعب في مجتمع مرفه متخم بالكماليات والترف.

يقول البعض أن علينا تهديد المصالح الامريكية واشعار الامريكيين بالألم. ولكن كيف نفعل ذلك دون أن نخسر الرأي العام الامريكي. فالعدو الصهيوني يحاول تأليب الرأي العام الامريكي ضدنا، ويريد أن يصورنا «كارهابيين وسفاحين وقتلة». يريد تشويه صورة الانتفاضة وما حققته من اظهار صورة الصراع على حقيقته، شعب فلسطين اعزل وبريء، ومحتل اسرائيلي يقتل ويرهب ويبطش. هذه الصورة ممنوعة على اجهزة الاعلام الامريكي وتصادرها سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

نعم يجب الضغط على المصالح الامريكية في الوطن العربي، بمعنى أن تشعر الحكومة الامريكية انها لا تستطيع ان تستمر في دعم الاحتلال الاسرائيلي دون ان تدفع الثمن في المنطقة العربية. لماذا لا تقوم بعض الدول العربية باغلاق السفارات الامريكية مقابل اغلاق الحكومة الامريكية لمكتب منظمة التحرير في واشنطن؟ لماذا لا تقيد حركة بعض الدبلوماسيين الامريكيين وتطرد بعضهم مقابل تقييد حركة ممثلي المنظمة في امريكا ومنع قائدها الرئيس عرفات من التحدث امام الامم المتحدة؟

الضعف ليس في الموقف الفلسطيني وانما العربي. والمشكلة ليست قوة العدو الصهيوني وانما ضعف الموقف العربي وتفككه وعدم وجود الوحدة العربية الحقيقية، على الاقل فيما يتعلق بالدفاع عن شعب فلسطين.

هناك وسائل عديدة للربط بين الانتفاضة الفلسطينية والشعب الامريكي. ولعل اهمها الاستمرار في ارسال الوفود الامريكية الشعبية من قيادات الكنائس والنقابات والمنظمات المختلفة للأرض المحتلة لكي يروا العذاب والمعاناة بأنفسهم. ولقد عاد عدد كبير منهم الى امريكا غاضب وناقم على حكومة اسرائيل وعلى حكومته الامريكية. علينا أن نقوي العلاقة بين فئات الشعب الامريكي والانتفاضة، وان





نستمر في احضار الجرحى والمصابين من الارض المحتلة الى امريكا ليرى الامريكيون بأم اعينهم ما تفعله اسلحتهم الفتاكة.

علينا أن نبتكر جميع الوسائل لتحريك الرأي العام الامريكي وفئاته المؤثرة المختلفة. علينا ان نطالب القيادات الامريكية المدافعة عن حقوق الانسان مثل جيسي جاكسون والرئيس السابق جيمي كارتر والمرشح للرئاسة مكجافرن وغيرهم على التوجه لزيارة بيت لحم والقدس والخليل ونابلس ورؤية المعاناة بأنفسهم.

هذا دور الجالية الفلسطينية والعربية في امريكا ودور منظماتها وجمعياتها المختلفة. فهي حلقة الوصل بين الانتفاضة والشعب الامريكي. عليها ان تتعلم من تجربة الفيتناميين وتجربة الامريكيين السود الذين يدافعون بنجاح عن الحرية في جنوب افريقيا.

علينا أن نربط بين نضال شعب فلسطين ونضال الافارقة في جنوب افريقيا. علينا أن نوضح ان مفهوم الحرية والتحرر عالمي، وان للنضال الفلسطيني بعده الانساني والعالمي.

■ **مضر العبد:**

شكلت الانتفاضة، ولفترة طويلة مضت، حلقة مركزية لا في اهتمامات الشعب الفلسطيني فحسب بل وفي السياسة الدولية.. وبالرغم من الاحداث على المستوى الدولي، الا ان احد المواقع الاكثر اهمية فيما يتعلق بالوضع الدولي هو الوضع في الشرق الاوسط.. ولقد جلبت الانتفاضة الانظار العالمية، مما استدعى تغيراً نوعياً في حجم ومستوى عملنا السياسي الاعلامي والتعبوي على هذه الساحة. لقد سبق وتمت الاشارة الى البرامج التي فتحت انتفاضة شعبنا في الداخل آفاقها لنا، ولقد تمكنا من خلالها في الاستفادة من المناخ الذي اوجدته الانتفاضة، إلا أن هذا الامر.. أمر تحويل التعاطف الانساني والمعنوي الى قوة سياسية تغير في التوجه الامريكي تجاه الشرق الاوسط عبر وسائل الضغط والاحتجاج لم تحدث نقلتها النوعية بعد.. رغم ان الانتفاضة قد نقلتنا من مواقع الدفاع والصمود الوطني الى مواقع الهجوم باتجاه تحقيق شعاراتنا في الحرية والاستقلال. الا ان هذا الانتقال مرهون بمجموعة من الشروط حتى يتحقق في الخارج.. وعلى رأسها مهمات الدفاع عن البرنامج الوطني وانجاز الاصلاح الديمقراطي عموماً.. ومن ثم الاقتناع بالابتعاد عن الفئوية في العمل الفلسطيني في الولايات المتحدة وعدم الخوف من فتح بوابات الديمقراطية مشرعة في وجه كل من يريد ان يضع حجراً في بناء التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في الولايات المتحدة.

■ **معين شريم:**

كما أسلفنا سابقاً، فقد اصبحت الانتفاضة واهدافها هي محور برامجنا ونشاطاتنا في الاتحاد، كما عبرت عن ذلك المشاريع المحددة التي نعمل عليها أو قمنا بتنفيذها، مع ادراكنا بضرورة الارتفاع بمستوى أدائنا ومهامنا بشكل مستمر بما يتواكب مع تجذر الانتفاضة على ارض الوطن، مع ما يعنيه ذلك

من مسؤوليات كبيرة علينا ـ كجزء من الشعب الفلسطيني في الخارج ـ لدعم الانتفاضة وتوفير سبل استمرارها. فمن غير المعقول نحن المنادون بوحدة الشعب الفلسطيني في كافة اماكن تواجده ان تكون الانتفاضة هي الفعل النضالي لأهل الداخل فقط، دون ان تمسنا وتغيرنا كما غيرت شعبنا في الداخل. الانتفاضة خلقت جواً عالمياً ملائماً جداً ومتفهماً ومستعداً للدعم والتأييد في حال استطعنا الوصول اليه وتنظيمه. وهناك العديد من النجاحات التي تمت ولكن هناك الكثير ما زال ينتظر. والدروس التي افرزتها الانتفاضة ثمينة جداً وبامكاننا الاستفادة منها في تطوير اوضاعنا والانتقال بها الى حال يليق بعصر الانتفاضة والاستقلال والوحدة.

أما ان تصبح الانتفاضة ومعاناة الشعب الفلسطيني واحدة من هموم الشعب الامريكي، فهي قضية مستبعدة، فهموم الشعب الامريكي هي تلك التي تمس حياته بشكل مباشر واساسي بحيث تدفعه للتحرك والتصدي لها. والقضية الفلسطينية من هذه الزاوية ليست من هذه الهموم. هذا لا يعني اننا لا نستطيع ان نخلق حالة اكبر من التفهم والتأييد للقضية الفلسطينية داخل المجتمع الامريكي، وهذا عمليا حاصل، وتدل عليه الأحصاءات المتعددة التي قامت بها جهات عديدة، والمطلوب هو الاستفادة من هذا الدعم والتـأييـد، وتـأطيره في مؤسسات وجمعيات قادرة على التأثير على مؤسسات صنع القرار السياسي: الكونغرس والادارة. فالملفت للنظر هنا هو في التفاوت الهائل ما بين رؤية الشارع الامريكي للصراع ورؤية الادارة الامريكية، إن العمل على ردم هذا التفاوت هو بالضبط ما هو مطلوب منا العمل عليه.

■ **سهيل ميعاري:**

نحن في جمعيتنا كرسنا ونكرس جهدنا للكفاح الانساني كما قلت سابقاً. لذلك دأبنا على جمع شمل الجالية والالتفاف حول الانتفاضة من ناحيتين، أولاً تقديم المعلومات الكافية عما يجري، أي العمل في المجال الاعلامي التنويري، وثانياً إقامة نشاطات وطنية لدعم الانتفاضة مادياً. وبكل تواضع نستطيع القول بأننا قد استطعنا شق مجالات كثيرة ونجحنا الى حد كبير في هذين المجالين.

■ **رياض خوري:**

ـ لقـد وضعت لجنـة التضـامن مع الشعب الفلسـطيني كافة امكاناتها للاستفادة من اللحظة السياسية الراهنة نتيجة للانتفاضة. فنشطت اللجنة وعلى اكثر من مستوى في التعاطي مع هذا الجديد، والذي احـدث متغـيرات ملموسة في الشارع الامريكي. وسعت اللجنة عن طريق النشاطات المركزية والمحليـة من كسب المزيد من التأييد الشعبي الامريكي للحقوق الفلسطينية. فطرحت قضية الدعم الامريكي للاحتلال كاحدى القضايا التي تهم الناخب الامريكي والتي عن طريقها يمكن البدء بطرح القضية الفلسطينية من منظار أمريكي.

ـ قامت اللجنـة بالعديد من النشاطات، كالمظاهرات واشكال الاحتجاج الأخرى، وكانت مظاهرة





حزيران ١٩٨٨ في نيويورك من انجح المظاهرات حيث زادت نسبة المشاركة الامريكية فيها ٨٠٪ من مجموع المتظاهرين، وكان الشعار الاساسي للمظاهرة «وقف دعم الاحتلال».

ـ وفي صيف ١٩٨٨ تواجدت لجنة التضامن في مدينة اتلانتا لكي تتمكن من الاحتكاك باعضاء المؤتمر الديمقراطي المنعقد هناك، حيث قامت بمجموعة واسعة من الفعاليات أمام المؤتمر وتم توزيع آلاف المنشورات وصحيفة اللجنة PALESTINE FOCUS . اضافة الى ذلك فقد أقيم مهرجان خطابي أمام المؤتمر، الى جانب نصب خيمة فلسطينية في قلب مدينة اتلانتا رفعت الى جانبها شعارات ضد الاحتلال وصور عن القمع الاسرائيلي ويافطة كبيرة كتب عليها أسماء كافة الشهداء، مما كان له بالغ الأثر على مئات الامريكيين.

كما نظمت لجنة التضامن مظاهرة كبيرة ومؤتمراً صحافياً في بنسلفانيا احتجاجا على ارسال شركة هناك قنابل الغاز السام لاسرائيل. وفعلاً، تم ربط هذا الدعم الامريكي كمثل على دعم الاحتلال، فكانت هذه التظاهرة من أنجح ما أنجز وتم اعتقال بعض من اعضاء اللجنة التنفيذية أمام بوابة الشركة الرئيسية.

ـ بادرت اللجنة بترتيب ارسال وفود من الامريكيين لمشاهدة القمع الاسرائيلي عن كثب. وفي خريف وشتاء العام نفسه اقيمت احتفالات غنائية دعماً للانتفاضة في كل من مدن شيكاغو وواشنطن وسان فرانسيسكو، وفي خريف عام ١٩٨٩ في نيـويـورك واريـزونـا، وفي الصيف من نفس العام في سان فرانسيسكو أيضاً.

ـ قامت اللجان المحلية وعددها ثلاثون لجنة بالكثير من النشاطات المحلية، كالندوات والمظاهرات والدعم المادي للارض المحتلة والمقابلة الصحافية والتلفزيونية وغيرها.

ـ شاركت اللجنة مركزياً في العديد من المؤتمرات دعماً للانتفاضة وانتخبت لقيادة بعض هيئاتها. مثل انتخاب رئيسة اللجنة المحامية جين بترفيلد لقيادة لجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لامريكا الشمالية للسنة الثانية على التوالي. وكانت اللجنة قد شاركت في مؤتمرات منظمات اخرى ونجحت في وضع قضية فلسطين والانتفاضة على اجندة وبرامج هذه المنظمات.

ـ كذلك اصدرت اللجنة البروشورات وبطاقات الاحتجاج ضد سياسة اسرائيل واقامت مسيرات الشموع في اعياد الميلاد، ووزعت البيانات يوم ١٥/٤/٨٩ لدافعي الضرائب الامريكيين لتذكيرهم بأن جزءاً من ضرائبهم تذهب للاحتلال الاسرائيلي.

إن جهود لجنة التضامن، متضافرة مع جهود القوى والمنظمات الأخرى، ساهمت في توسيع دائرة التأييد للقضية الفلسطينية. ويكفي في هذا المجال أن نقول بأن الانتفاضة فتحت ثغرة كبيرة في جدار الاجماع الصهيوني في امريكا، فتطورت مواقف العديد من القوى والأطر والقطاعات الامريكية المختلفة، ونشرت مؤسسات الاستفتاء استطلاعاتها مبرهنة على الموقف المتغير والجديد لغالبية الامريكيين، حيث يطالب أغلبيتهم بشكل أو بآخر بايجاد حل عادل يضمن للفلسطينيين دولة او كيان.

ولكن ومع كل هذا فلا نعتقد بأن القضية الفلسطينية قد أصبحت قضية أمريكية او قضية يتبناها

الشارع الامريكي بعد. والسبب في ذلك عدم توجهنا للأمريكيين بمطلب محدد وكل ما سألنا منهم هو التأييد العام لقضيتنا حيث بقي هذا التأييد وجدانياً وعاطفياً في أحسن الأحوال ولم يرتق الى حد التأييد المادي المترجم ببرامج ملموسة يضغط بها الناخب الامريكي على ممثليه بضرورة العمل على ايجاد صيغة حل عادلة. كان من الأهم أن يدفع الجهود مثلاً لمحاورة الامريكيين بدل من محاورة الاسرائيليين واليهود الامريكيين على أهمية هذا الجانب من الجهد الفلسطيني.

لم نتوجه للامريكي بمطلب محدد يربط بين مطلبنا الفلسطيني وحياته اليومية، ولأن هذا الامريكي عملي، فيجب التوجه اليه بشيء عملي إضافة الى مطلبنا العام بتأييد حقوقنا. في تقديرنا إن مطلب قطع الدعم المخصص لدعم الاحتـلال هو مطلب سليم ويمكن من خلاله أن نثير اهتمام قطاع أوسع من الامـريكيـين في البـدايـة. ويتم تطوير هذا المطلب الى مطلب اعادة ترشيد هذه الاموال لتصرف على الاحتياجات الاجتماعية والصحية وغيرها في امريكا. وهنا نحـن نتكلم عن الدعم الامريكي للاحتلال وليس الدعم الامريكي العام لاسرائيل.

بمثل هذا الشعار نتمكن من ربط القضية الفلسطينية بالقضية المحلية الامريكية، وبالتالي نتمكن من وضعها على الأجندة الامريكية. فخلال الحرب الفيتنامية فُرض التغيير على الادارة الامريكية بحكم الضغط الشعبي ورفضه دفع ضريبة هذه الحرب ضحايا امريكية. وفي السلفادور وينكارغوا هناك تدخل أمريكي ومساعدات عسكرية وغيرها تمكنت القوى المناهضة لهذا التدخل من كسب تأييد شعبي واسع ضد هذا التدخل الى درجة انها تمكنت من لجم ادارة ريغان من التدخل الامريكي المباشر.

وحتى الآن لا نجد شعاراً سياسياً واضحاً يخاطب الامريكي في الشارع ويطالبه من خلاله بتغيير الموقف الامريكي. واذا كان هناك خشية من تأثير هذا العمل الشعبي على مجريات الحوار الفلسطيني ـ الامريكي فنحن نقول بأن تخوفنا من فشل الحوار هو فعلاً بفضل غياب الضغط الشعبي الأمريكي على هذه الادارة، والتي قد تستغل هذا الحوار لأغراض اخرى لن يكون الطرف الفلسطيني هو المستفيد فيها.

● **علاقات المركز، أي منظمة التحرير الفلسطينية، مع الجمعيات والمؤسسات متشعبة وذات مداخل متعددة ونقاط اتصال تحددها مراكز عديدة داخل المنظمة، ويحددها أيضاً رموز عديدون في أميركا، وهذه المسألة حسب وجهة نظر البعض، ذات مردود سلبي على الأداء العام. كيف يمكن معالجة ذلك من قبلكم؟**

■ **د. حاتم الحسيني:**

هذا هو دور المنظمات الفلسطينية والعربية في اميركا. ولقد بلغت سن الرشد الآن، ولديها تجربة من العمـل الماضي وأخطائه، كما لديها تجربة كبيرة من نضال منظمة التحرير وما قدمته كوادرها في مخيمات الصمود والكرامة في لبنان والأرض المحتلة.

وهذا ليس دور منظمة التحرير وقياداتها في امريكا. ان من يحمل المنظمة وقيادتها مسؤولية هذا





العمل انما في الحقيقة يتهرب من مسؤوليته ودوره في الساحة الامريكية. ان لدى قيادة المنظمة ما يكفيها من العمل في الساحة العربية والفلسطينية. وعلى المنظمات الفلسطينية في أمريكا وقياداتها ان تقول للمنظمة اكتفي بعملك في الوطن العربي، واتركي الساحة الامريكية لنا لكي نقوم بالواجب.

السؤال الموجه اليوم لبعض الذين ينتقدون قيادة المنظمة هو: ماذا فعلتم انتم كقيادة في الساحة الامـريكيـة؟ هل وحـدتم العمل الفلسطيني وهل وحدتم المنظمات الفلسطينية؟ وهل وضعتم البرامج والخطط والمشاريع لدعم الانتفاضة؟ وهل وجهتم المنظمات الفلسطينية نحو تنفيذها؟ هل ساهمتم في رفع مستـوى جمع التبرعات وهل وضعتم خططاً للجباية المالية تتناسب مع مطالب الانتفاضة؟ وهل قلتم لقيادة المنظمة لا ترسلي الدعم المالي لنا، سوف نعتمد نحن على التمويل الذاتي، وعلى دعم مشاريعنا وعملنا بأنفسنا؟

المشكلة ليست في المركز، وليست في قيادة المنظمة. بالعكس، لقد اعطت القيادة الكثير من وقتها وجهدها ودعمها المالي للساحة الامريكية وللعاملين فيها، والمطلوب هو العكس. كل الجهد والدعم من الساحة الامريكية يجب ان يتجه نحو مساندة ومساعدة منظمة التحرير ومؤسساتها العاملة. فهل قامت القـطاعـات الفلسطينية المثقفة بتنظيم صفوفها من اجل دعم المنظمة؟ هل نظم الأطباء والمهندسون والكتاب والعلماء الفلسطينيون في أمريكا صفوفهم وقدموا الدعم العلمي والبناء للمنظمة ولمؤسساتها ولشعبنا في الارض المحتلة؟

السـاحة الامريكية قارة واسعة وفيها عواصم عديدة، منها نيويورك وواشنطن وشيكاغو ولوس انجلس وهيوستن. وفي هذه المدن تجمعات فلسطينية وعربية تزيد على ستين الف نسمة. اذن المطلوب مزيـد من المكـاتب والمؤسسات الفلسطينية والعربية التي تستطيع ان تحرك هذه الجاليات الكبيرة. المطلوب المزيد من المكاتب الفلسطينية الفعالة في هذه المدن. هل يعقل في الثمانينات ان تقوم الجامعة العربية باغلاق مكاتبها الاعلامية في شيكاغو وسان فرانسيسكو ودلاس، ونحن في اوج المعركة الاعلامية مع العدو الصهيوني؟

المشكلة ليست في تعدد المكاتب. بالعكس، هناك نقص في المكاتب الفلسطينية المتخصصة في أمريكا. المشكلة هي في الكفاءات الفلسطينية في هذه المكاتب. فالرجل المناسب يجب ان يكون في الموقع المناسب. يجب ان يتواجد في هذه المكاتب الفلسطينية افضل واحسن واوعى الكفاءات الفلسطينية. وهذا يتطلب ايضاً دعماً مالياً، والدول العربية قادرة على دعم هذه المكاتب الفلسطينية مالياً وسياسياً ومعنوياً.

فالفلسطيني الوطني والواعي يدافع في النهاية ليس فقط عن فلسطين وانما عن العروبة والعرب والاسلام. لأن الاعلام الصهيوني لا يشوه صورة الفلسطيني فقط، وانما يشوه صورة العربي والمسلم ويقول في اعلامه الكاذب أن الفلسطيني هو عربي مسلم متخلف ومتعصب ولا يعرف مفاهيم الديمقراطية والسلام والانسانية!

المطلوب اذن تحرك فلسطيني عربي، على المستوى الرسمي والشعبي. فهناك دور هام للسفارات العربية وللمكاتب الفلسطينية الرسمية، وايضاً للعمل الشعبي الفلسطيني والعربي. هذه كلها اصابع في

اليد الواحدة، فاذا اتحدت وتعاونت ونسقت التحرك، تصبح قبضة تخيف الاعداء وتؤثر عليهم.

فلندرس تجاربنا السابقة في الساحة الامريكية، ولنواجه مواقع الضعف والخطأ بجرأة، ولنضع خطط وبرامج العمل الفلسطيني والعربي بروح وحدوية جديدة، نابعة من الانتفاضة المباركة، روح "عمل المشترك الأخوي، روح الاستعداد للتضحية والعطاء من اجل الوطن والارض، ذلك القاسم شترك الاعلى الذي يحدد انسانيتنا وهويتنا. ذلك الوطن وتلك الارض التي حرمنا منها طويلاً، الأرض الوطن الحر المتحرر والموحد.

■ **د. عنان العامري:**

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مكاتب م.ت.ف في هذا البلد وكثرت الاستفسارات عن جدواها.. طبعاً نحن يسعدنا أن نرى لـ م.ت.ف. مكاتب في هذا البلد، ولسنا ضدها من حيث المبدأ.. لكن السؤال ما هو الهدف من تعدد هذه المكاتب وما هي علاقة هذه المكاتب بالجالية الفلسطينية وما هو برنامجها المطروح للعمل في هذا البلد؟ ولماذا لا يكون لدينا مكتباً واحداً مركزياً في العاصمة او غيرها ثم مكاتب فرعية في المدن يشرف عليها المكتب المركزي. كما أن هناك مبالغ هائلة تصرفها المكاتب في هذا البلد. وقد أدت هذه المبالغ عملياً الى افراغ العمل الوطني هنا من مضمونه النضالي كما أثرت سلبيا على عمل العديدين منا. فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان عدداً من ابناء جاليتنا واصدقائنا الامريكيين يتساءلون عندما نطلب منهم تبرعات لدعم بعض المشاريع في الوطن: لماذا تصرف مكاتب فلسطينية مبالغ هائلة هنا على مكاتب فخمة وموظفين ووفود اذا كان شعبنا في الضفة والقطاع ولبنان يحتاج فعلاً الى المساعدة. مثال آخر: مؤتمرات الاتحاد العام لطلبة فلسطين يحضر له الطلاب بالطائرات ويعقد في افخم الفنادق! ألم تفقد هذه الممارسة الحس النضالي لدى طلابنا وتحول الاتحاد الى مجموعة من الطلاب تحضر بالطائرات لتصوت ثم تذهب. هل تربي هذه الممارسات حساً وطنياً لدى ابناء جاليتنا؟

هل منظمة التحرير هي حركة تحرر وطني او دولة فقط؟ اليس من اللافت ان تكون مكاتب حركات التحرر الاخرى كجنوب افريقيا وامريكا اللاتينية مكاتب متواضعة يعمل فيها مناضلون برواتب رمزية، ومثلها عدد من المكاتب الامريكية التي تعمل لدعم نضال الشعب الفلسطيني بينما مكاتب تصرف عليها المنظمة هي مكاتب فخمة ومصاريفها عالية.

ثم ان مكاتب م.ت.ف تعمل معزولة عن جاليتنا وليس لها دور يذكر في طرح برامج عمل لهذه الجالية لتنظمها وتزجها بالنضال من اجل القضية الوطنية، ولو كان هذا هدفها لما تمركزت كل هذه المكاتب في مدينة واشنطن، ثم ما هي علاقة هذه المكاتب بقوى التحرر الاخرى، والقوى الصديقة والديمقراطية الامريكية، وما دورها في تطوير ودعم هذه القوى، وهنا اعني بالدعم العمل السياسي والمشترك من اجل تطوير مواقفها وتحويلها الى برنامج عمل يخدم قضيتنا. ان الكثير من الاموال تصرف هنا على مؤتمرات ووفود وفنادق ومكاتب ورواتب وتؤدي في كثير من الاحيان الى افساد العمل الوطني بدلا من تعميق الحس النضالي.

مطلوب من م.ت.ف ان تقف وقفة جدية حول هذه المكاتب وتقيم عملها، وان تضع حداً لعددها





ومركزتها بمكتب واحد ذو اهداف واضحة، كذلك لا بد من وضع حد للمصاريف التي تصرف في هذا البلد.

اذا كانت هناك ازمة ثقة بين الجالية الفلسطينية والمكاتب، واذا كان العديدون من جاليتنا يتساءلون عن جدواها فلنسمع لما يقال ولنراجع ونحاسب ولنقيم بدلاً من ان نستنتج ان «الشعب» على خطأ ونحن على صواب.

■ **معين شريم:**

بتقديري ان المفتاح الاساسي لحل هذه المسألة، والتي اثارت الكثير من الضجيج الاعلامي مؤخراً، يكمن في صلب عمل المؤسسات والمكاتب الفلسطينية العاملة في الساحة الامريكية، بمعنى ان اخذ المبادرة والدعوة الى عقد اجتماع موسع لكافة المؤسسات والمكاتب العاملة على الساحة الامريكية بهدف الوصول الى صياغة ما للجنة تنسيق تضبط عمل هذه المكاتب وتوزع المهام والادوار فيما بينها، هو عمل بيد القائمين على هذه المؤسسات. وفي حال نجاح ذلك، فليس هناك اية معارضة بتقديري من المركز لهكذا توجه، مع ضرورة مراعاة وجود قنوات متعددة لمنظمة التحرير في التعامل مع ساحة متشابكة ومعقدة كالساحة الامريكية.

ثم ان الأمر ليس كله بيد م.ت.ف بمعناها المؤسسي، بل ان هناك دوراً كبيراً للفصائل الفلسطينية في المركز في ضبط امتداداتها في الساحة الامريكية، فجزء كبير من تضارب العمل وتشعبه يكمن في ازدواج عمل مؤسسات تتبع لفصائل مختلفة لا يوجد مبرر لعدم اندماجها او التنسيق بينها سوى كونها تتبع هذا التنظيم أو ذاك، فهناك اذن دور اساسي يجب ان تلعبه مراكز هذه الفصائل في فرض العمل الوحدوي على امتداداتها في الساحة الامريكية. إن قدرة م.ت.ف. على المتابعة اليومية والمباشرة لهموم العمل الفلسطيني تتطلب جهازاً مستقلاً معنيا بذلك، لا يبدو انه متوفر حالياً، لذا فإن الدور الاكبر يجب ان تلعبه هذه المؤسسات في كونها عين م.ت.ف وقناتها الأساسية في الاتصال والوصول الى الجمهور والادارة الامريكية.

أما عنا كاتحاد، فإن قناة الاتصال الاساسية لنا مع المركز هي من خلال الهيئة التنفيذية للاتحاد في تونس، والتي من خلالها نلبي كافة احتياجاتنا المتعددة من مؤسسات م.ت.ف المختلفة.

■ **سهيل ميعاري:**

لا نريد أن ننهي الحديث بالسلبيات، ولذلك أكرر طلبي بأن المجال مفتوح أمام الجميع للعمل على الساحة الامريكية والذي نحتاجه هو تنسيق العمل كي نستطيع تقديم الدعم المالي والمعنوي لابناء شعبنا الصامد.

نعم هناك مؤسسات كثيرة، وهذه ظاهرة صحية، ولكن المطلب الوحيد لنا هو تجنب التعددية في النشاطات، والعمل على التخصص.

فاذا تم التخصص وتجنب التعدد، وتم التنسيق بين هذه المؤسسات والجمعيات نكون قد قطعنا شوطاً طويلاً في مسيرة تنظيم أولي للجالية، وبالتالي يتم تنسيق كامل مع المركز حيث يتحتم علينا ذلك.

وهذا مطلب مؤسساتي وجماهيري.

■ **عثمان مرار:**

**رئيس الصندوق العربي الفلسطيني**

ان الرد على اسئلتكم يحتاج الى وقفة طويلة ودراسة معمقة، وهذا ليس لصعوبتها بل لأهميتها، ولأن الاجابة عليها تشكل الخطوط العريضة لمستقبل العمل الفلسطيني والعربي على الساحة الامريكية وتحدد معايير نجاحه أو فشله، ولهذا سنسلط الأضواء على بعض النقاط المفصلية والتي نشعر انها اساس عملية اعادة التقييم والتطوير للعمل على هذه الساحة. وعليه فان أي مجيب على اسئلتكم يجب ان يضع نصب عينه النقاط التالية:

١ ـ ان الاقرار بوجود قصور في الاداء الفلسطيني والعربي من غالبية العاملين والمهتمين بالعمل على هذه الساحة لهو دليل عافية وبداية الطريق السليم ودليل حرص على المصلحة العامة وان كانت تصدر في بعض الاحيان احكام ينطبق عليها القول «كلام حق اريد به باطل».

٢ ـ وجود اتفاق شبه ضمني على وجوب عملية تحسين وتطوير الاداء على هذه الساحة ضمن مفهوم ان هذه الساحة ساحة عمل رئيسية لا تقل أهمية عن اي ساحة اخرى من ساحات العمل الفلسطيني، وهي ساحة عدوة من ناحية الادارة الحاكمة.

٣ ـ لم يعد العمل الفردي مقبولاً وحتى لو كان هذا العمل على هيئة مؤسسة، وخاصة ونحن في عصر الانتفاضة المجيدة التي ضربت مثلاً رائعاً على مفعول العمل الموحد والمشترك.

٤ ـ برغم تعدد مشاربنا واتجاهاتنا الفلسطينية والعربية، الا ان هناك اجماع على الانتفاضة الفلسطينية ودورنا نحن فلسطينيين وعرب هنا في امريكا على دعمها مادياً ومعنوياً وعلى جميع المستويات. وهذا يتطلب ارتقاء منا في مستوى العمل.

٥ ـ وجود اجماع رسمي وجماهيري فلسطيني وعربي حول م.ت.ف. وبرنامجها السياسي وخاصة بعد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر واعلان الاستقلال.

ولهذا يصبح تحديد مواضع القصور واساليب العلاج ضمن الخطوط العريضة السابقة الذكر امراً طبيعياً، بل واجب وطني يحتاج الى جهد وعمل مخلصين وبمشاركة جميع المعنيين، سواء أفراد أم مؤسسات أم جمعيات. وبغض النظر عن مجالات نشاطاتها، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية او انسانية، وهذا خاضع لمبدأ ان العمل الوطني عمل متكامل من جميع جوانبه السياسية او الاجتماعية او الانسانية..

ولأن الخوض في مسببات التقصير لا حصر لها ارتأينا الاشارة الى المهم منها وهي:

١ ـ عدم اتباع المنهج العلمي في ادارة الكثير من هذه المؤسسات والجمعيات، واعتماد ادارتها على العلاقات الشخصية والعشائرية.

٢ ـ عدم الوضوح في ماهية هذه المؤسسات ودورها وحدود عملها.





٣ ـ قيام هذه المؤسسات والجمعيات على افراد وليس على نظام مؤسساتي سليم يضمن استمراريتها سواء بوجود او عدم وجود هؤلاء الافراد.

٤ ـ افتقار الكثير من هذه الجمعيات او المؤسسات لبرنامج عمل واضح لتحقيق اهدافها وغاياتها.

٥ ـ عدم وجود علاقة بين هذه المؤسسات أو ضعف هذه العلاقات، وخاصة في قنوات الاتصال بينها، مما يشتت جهودها، بل ونشعر بتكرار اعمال هذه الجمعيات دون الوصول الى الغاية المطلوبة، خاصة وان الكثير منها يعمل في نفس المجال وحتى تلك المؤسسات المرتبطة بـ م.ت.ف.

٦ ـ بسبب القصور في المعلومات المتوفرة ودقتها، فان الارتجال سمة رئيسية من سمات قرارات هذه المؤسسات، واصبح تعاملها عبارة عن ردود فعل للاحداث وليس فعلاً أو مشاركة في الفعل.

٧ ـ ضعف الامكانيات المادية لهذه المؤسسات والذي نتج عن قصور في عملية فهم دعم الارض المحتلة أو م.ت.ف. فجل هم هذه المؤسسات هو ارسال مبلغ معين كدعم للارض المحتلة، وهذا بحد ذاته ليس خطأ بل هوواجب، ولكن الخطأ يكمن في كيفية توجيه هذا الدعم وزيادته بشكل متواصل من خلال انفاق بعض هذه المبالغ هنا لتطوير هذه المؤسسات وزيادة عملها او توظيف هذه الاموال بشكل مدروس يعود على المؤسسة وعلى الارض المحتلة وم.ت.ف بخير اعم واكبر واشمل.

٨ ـ هناك خلل في علاقة هذه المؤسسات او الجمعيات بالمؤسسة الأم «م.ت.ف واجهزتها». وهذا يسبب ارباكات في عمل هذه المؤسسات وماهيتها وطبيعة عملها.

واسهاماً منا في ايجاد حلول لهذه المشاكل، فاننا نضع وجهة نظرنا في الحل، آملين ان نكون مصيبين فيها لتساعد على دفع العمل وتطويره:

١ ـ لا بد من اتباع الاسلوب العلمي في ادارة مؤسساتنا واعمالنا حتى يكتب لها النجاح، فلا بدمن تحديد هذه الامور بوضوح:

أ ـ ماذا نريد عملياً تحقيقه بانشاء هذه الجمعية، أي تحديد الاهداف.

ب ـ كيف الطريقة او الوسيلة لتحقيق هذه الاهداف ووجود اكثر من بديل.

جـ ـ من سيقوم بتحقيق هذه الاهداف.

مثل هذه الاسئلة تساعدنا على ادارة اعمالنا ومؤسساتنا بطريقة صحيحة.

العمل على تشكيل لجنة تنسيق عليا بين هذه المؤسسات مهمتها:

أ ـ تحديد العلاقة بين كل مؤسسة واخرى، وحدود عمل كل واحدة منها.

ب ـ التنسيق بين هذه المؤسسات وخاصة في مجال المعلومات والخبرات بمايضمن عدم تشتيت وتكرار العمل.

**جـ ـ انشاء اجهزة متخصصة، مثلاً:**

١ ـ جهاز معلومات واحصاءات ودراسات: «مثلاً عدد افراد الجالية وعناوينهم، اسماء المؤسسات الصديقة او الشخصيات التي تؤيد حقوقنا».

٢ ـ جهاز اعلامي: «نشر معلومات عن الانتفاضة بشكل دوري، رد صحفي على ما ينشر في الصحف، مقابلات ومجادلات في التلفزيون..».

٣ ـ جهاز مالي: «تنسيق عمليات جمع الدعم للانتفاضة ومتابعة ارسالها.. تمويل الاجهزة الاخرى وتوفير الامكانيات المادية للعمل..».

د ـ وضع برنامج عمل متكامل ولمدة محددة يشمل العمل السياسي والاعلامي.. ويراعي امكانيات كل المؤسسات مع ضمان مشاركة الجميع.

٣ ـ اما العلاقة مع المركز فيجب ان تكون واضحة ومحددة وضمن اطر صحيحة متفق عليها مع المركز. وهنا يلعب المركز دراً مهماً واساسياً في تحديد وتوضيح هذه النقطة، ويجب ان لا تكون مشكلة في ذلك. ومن الممكن اختيار وفد من لجنة التنسيق المقترحة مثلاً للذهاب الى البلد والاجتماع مع المعنيين هناك وتوضيح الصورة لهم ومناقشة برنامج العمل، واظن هذا سيساعد كثيراً في توضيح الأمور.

هذا فيما يتعلق بالعمل على الساحة الامريكية، اما بخصوص اولويات العمل فنظن ان تحقيق ما ورد في السؤال الاول هو الاولوية الاولى لنا لأن تحقيق ما سبق سيضعنا في المسار الصحيح ويصبح عملنا يصب في الوجهة الصحيحة، وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال ان نتناسى عملنا الأساسي في هذه المرحلة، وهو دعم الانتفاضة وضمان استمراريتها وايصال صوتها للشارع الامريكي، والعمل على المزيد من الالتفاف حول م.ت.ف. وبرنامجها السياسي لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية.

اما عن الحوار الفلسطيني الامريكي وتقييمنا له، فنحن نعيد ما قلناه سابقاً حول هذه النقطة: اننا لسنا مهتمين بالحوار من اجل الحوار ذاته بل من اجل نتائجه وما قد يصل اليه، وحتى الآن لم يعطي هذا الحوار نتائجه المرجوة، وهو اعتراف الادارة الامريكية بحقوق شعبنا الكاملة، ولكن ادراكاً منا ان عدونا لن يسلم بسهولة وهو يحاول كسب الوقت لاخضاع الانتفاضة، الا اننا اصحاب حق ونفس طويل، وثقتنا كبيرة بقيادتنا وحنكتها وبشعبنا وانتفاضته فلا مانع من استمرار الحوار حتى نصل الى ما نصبوا اليه باذن الله.

اما عن موضوع الانتفاضة وتوظيفها، فالحقيقة اننا لا نزال متخلفين في هذا المجال، وقد يكون تحقيقنا لما جاء في السؤال الاول هو بداية الطريق للاستفادة من تجارب الانتفاضة وتوظيفها في عملية تطوير ادائنا وعملنا على الساحة.

اما موضوع الشعب الامريكي فمع عدم اغفالنا لأهمية الرأي العام الامريكي وتأثيره، الا أن هناك نقطة أهم يجب التركيز عليها باعتبار ان امريكا الوريثة الشرعية للاستعمار القديم والممول والحامي للامبريالية الجديدة، فان معيارها او موقفها من قضيتنا لن يحدده فقط الرأي العام بل يحدده بدرجة ادق معيار المكسب والخسارة، فحين تشعر امريكا ان دعمها لاسرائيل يكلفها اكثر مما تستفيد فانها تشرع في تغيير موقفها، وهذا يحتاج الى ما يلي حتى يتم:

١ ـ استمرار الانتفاضة وازدياد لهيبها وبالتالي زيادة خسائر اسرائيل مادياً ومعنوياً وبالتالي زيادة





الدعم الامريكي والشعور بأن الكلفة اصبحت عالية.

٢ ـ استمرار م.ت.ف بعملية هجوم السلام وتركيزه وعدم اعطاء الفرصة لامريكا او اسرائيل بالالتفاف حول الانتفاضة واضعافها.

٣ ـ تطوير المواقف الرسمية العربية لتوظيف امكانياتها بالضغط على امريكا، وتطوير المواقف الشعبية العربية لدعم الانتفاضة.

وبهذا فعلاً نستطيع الضغط على امريكا لتغيير مواقفها.

## د. أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو :

# "الإنتفاضة"
# مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. آفاق

عندما سيأتي اليوم الذي يلتفت فيه الفلسطينيون إلى تأريخ وتقييم انتفاضتهم - بعد أن تؤتي أكلها - فإن هذا الكتاب سيكون بلا ريب، إحدى أهم الوثائق التي ستحتفظ للأجيال القادمة بامجادها النضالية.

وعلى الرغم من انه قد جاء حصيلة رصد للانتفاضة في عامها الأول، إلا انه، بما انطوى عليه من استشرافات دقيقة لمستقبل المرحلة، يبدو وثيقة علمية تمتلك شرط تمايزها عن كثير مما كتب على هامش الانتفاضة، من حيث ابتعاده عن الخطاب الاحتفالي والانفعالي، واعتماده المباشر على التحليل المستمد من مصادر معلومات موضوعية، جنباً الى جنب الوصف الواقعي لمجرى الاحداث.

وعلاوة على الفصول الثمانية التي عقدها الباحثان، متتبعين على نحو تاريخي وجدلي لصيرورة الانتفاضة وآفاقها الممكنة، فقد أخذا على عاتقيهما توثيق الادبيات الصادرة عن قيادة الانتفاضة لحساب التاريخ، في ملحقين تضمن الأول منهما بيان الفعاليات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتضمن الثاني نداءات قيادة الانتفاضة.

تناول الباحثان في الفصل الأول من الكتاب موضوع الانتفاضة من حيث جذورها وأسبابها الرئيسة، مؤكدين ان الانتفاضة لم تكن حدثاً مفصولاً عن سياقه التاريخي، مجملين العوامل المباشرة وغير المباشرة، الموضوعية والذاتية التي أدت الى اشعالها وعملت على إدامتها تحت عنوانين عريضين هما:

- سياسة القمع الاسرائيلي الشامل ضد الشعب العربي الفلسطيني.
- الانتماء الوطني النضالي القديم المتجدد للشعب العربي الفلسطيني.

وتفصيلاً للسياسة القمعية الاسرائيلية الشاملة، توقف الباحثان عند قاعدتين وجهتا الحركة الصهيونية هما:

١ - سلب الأرض العربية الفلسطينية واجلاء السكان الفلسطينيين العرب بشتى الوسائل

★ د. أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو «الانتفاضة: مقدمات.. وقائع.. تفاعلات.. آفاق» - الطبعة الأولى، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ١٩٨٩.





والأساليب، على رأسها القوة والارهاب والقمع المتواصل.

٢ - احلال المستوطنين اليهود بدلاً من السكان الاصليين ثم توسيع عملية السلب بشتى الوسائل وفي مقدمتها القوة.

لقد اسفر التطبيق العملي لهاتين القاعدتين عن مجموعة من الحقائق والوقائع التي تمثلت في مصادرة (٤٢٪) من مجموع اراضي الضفة والقطاع، واقامة عشرات المستوطنات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بحيث أن مجموع هذه المستوطنات قد بلغ طبقاً لبعض المصادر حوالي ٢٠٠ مستوطنة يقطنها حوالي ٢٠٠ الف مستوطن على امتداد الضفة الغربية، اضافة الى ٢٥٠٠ مستوطن في القطاع، وتفريغ الأرض من السكان، وفرض تبعية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع لقاطرة الاقتصاد الاسرائيلي.

وقد استعرض الباحثان تاريخياً وسياسياً حقيقة الانتماء الوطني الفلسطيني، مع التأكيد على ملامح اليقظة الوطنية، واتساع شرائح الطبقة الفقيرة والمعدمة (٧٤،٩١) ضمن التركيبة الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع الضفة والقطاع، مما زاد من وقع المعاناة، فالانفجار، الذي تجسد في الانتفاضة.

وتحت عنوان (الانتفاضة: السياق والتوقيت والجبهات)، ابرز الباحثان الانتفاضات التاريخية المتتالية للشعب الفلسطيني التي مثلت تراكمات انطوت على كثير من التجارب والخبرات التي تم استثمارها في الانتفاضة، بدءاً بانتفاضتي ١٩٧٦، ١٩٨٠ مروراً بانتفاضتي ١٩٨١، ١٩٨٢ وانتهاء بانتفاضتي ١٩٨٣، ١٩٨٥. متوقفين عند مجموعة من الوقائع الموضوعية والاحداث المباشرة التي ارتبط بها توقيت الانتفاضة من جنس حادثة سقوط عدد من الشهداء في رام الله يوم ١٢/١٠/١٩٨٧، الى عملية النسر في ليلة ٢٦/١١/١٩٨٧، الى عملية الفرار التي نفذها ستة مناضلين من سجن غزة المركزي في ١٨ أيار ١٩٨٨، إلى مؤتمر قمة عمان.

وختم الباحثان الفصل الثاني بتحديد للجبهات التي جرت عليها الانتفاضة. حيث مثلت الجبهة العسكرية - الميدانية، اعتماداً على اسلوب المواجهات والصدامات الجماهيرية العنيفة مع قوات الاحتلال في كل مدينة وقرية ومخيم، الجبهة الأولى.

ومثلت الجبهة الاقتصادية - المعيشية، اعتمادا على حرمان سلطات الاحتلال من مصادر الدخل التي كانت تجنيها من الضفة والقطاع في صورة استنزاف للسوق الفلسطيني وتحصيل للضرائب الجبهة الثانية.

ومثلت الجبهة الادارية - السلطوية اعتماداً على كسر طوق العقوبات الاقتصادية والجماعية واجبار افراد الشرطة العرب على تقديم استقالاتهم الجماعية الجبهة الثالثة.

وجاء الفصل الثالث لالقاء اضواء على الأدوات والممارسات التنظيمية والقتالية الفلسطينية. فأما من حيث وسائل وأدوات الانتفاضة، فقد انطوى الفصل على دراسة لتنظيم الانتفاضة قيادة وتركيباً. اضافة الى دراسة الآلية التنظيمية من حيث سمتها الجبهوية ومرونتها وتحاشيها الوقوع في مصيدة

(المحور الرئيس) الذي يزيد وجوده في اي تنظيم من قابلية ذلك التنظيم للكسر.

وقد خص الباحثان في هذا الفصل (اللجان الشعبية) باهتمام يبرز الدور القيادي الفعال الذي اضطلعت به هذه اللجان، من خلال استعراض لأهم النشاطات التي قامت بها والتي استندت على قاعدة عريضة لها تمثلت في (حركات الشبيبة).

وفيما يتعلق بوسائل واسلحة الانتفاضة، فقد اسهب الباحثان في تقييم الدور الذي اضطلعت به هذه الوسائل، التي اشتملت على وسائل نضالية معروفة واخرى مبتكرة. من بيانات ومنشورات وأغانٍ وتظاهرات واضرابات، وأدوات حادة، مثل السكاكين والبلطات والحجارة والقنابل الحارقة والاطارات المشتعلة والحواجز والمسامير والحرائق والاسلحة النارية والمتفجرات، ومهاجمة واحراق وسائل النقل الاسرائيلية. ناهيك عن وسائل اخرى مثل (البوم: قطعة معدن صلب يركب عليها عدد من المسامير المدببة الحادة وتمسك باصابع اليد الخمسة و(قرص النينجا: قرص من المعدن يتم شحذ حافته الخارجية ويمسك به من فتحة في منتصفه قبل قذفه بشكل افقي باتجاه الجنود المشاة).

وقد وثّق الباحثان في الفصل الرابع الممارسات القمعية الاسرائيلية وضحاياها، من خلال ايراد ثبتٍ بالممارسات الاسرائيلية المضادة للانتفاضة. وتوضيح نتائج تلك الممارسات وضحاياها.

تحركت سياسة القمع الاسرائيلي تجاه الانتفاضة الفلسطينية على خمس جبهات:

● جبهة الاجراءات العسكرية - الميدانية: اعتماداً على اطلاق النار بقصد القتل والاعتقالات الجماعية واغلاق المدارس والجامعات ومحاصرتها واقامة الحواجز العسكرية واستخدام القنابل السامة المسيلة للدموع واعطاء الاوامر بممارسة الضرب وتكسير الاطراف والمحاصرة والعزل واستخدام الرصاص البلاستيكي - المطاطي وتشكيل فرق الاعدام السرية من العسكريين. ناهيك عن ممارسة اشكال اخرى من القمع، مثل تسميم الاغذية واستخدام الكلاب البوليسية ومنع الفلاحين من جني محصول الزيتون في مواسمه.

● جبهة الاجراءات الاقتصادية - المعيشية: اعتمادا على فرض حصار تمويني تجويعي على التجمعات السكانية ومنع ومصادرة المواد التموينية التي ارسلت كمساعدة للسكان من جهات محلية ودولية واغلاق المصارف في الضفة لمنع ادخال او تحويل الاموال لدعم العائلات المنكوبة والمحتاجة.

● جبهة الاجراءات الادارية - الاجتماعية: اعتماداً على الاغلاق التام لكافة المؤسسات التعليمية الفلسطينية واشتراط ابراز وثائق تؤكد دفع الضرائب المفروضة بالنسبة لمن يريد الحصول على تصاريح تصدير واستيراد، أو لمن يرغب في اجراء فحص نظري او عملي للسواقة، وفرض قيود متعددة ومتصاعدة على ادخال الاموال الى الاراضي المحتلة عبر جسري الاردن والمطارات، ومنع ادخال الاموال لترميم المساجد، وحظر سفر الصرّافين للخارج وتحديد





مبلغ ٤٠٠ دينار للقادمين عبر الجسرين، وتجميد اعطاء تصاريح لتصدير البضائع في المناطق التي تشهد مظاهر تمرد قوي، وقطع خطوط الكهرباء والهاتف عن التجمعات السكانية، وفرض ساعات معينة على التجار العرب ليفتحوا محلاتهم تتعارض مع الساعات التي حددتها قيادة الانتفاضة، ومنع سكان الضفة الغربية من دخول قطاع غزة والعكس صحيح، وقطع الاتصالات الهاتفية المباشرة لسكان الضفة والقطاع علاوة على قطع الاتصالات المباشرة من الداخل الى الخارج وبالعكس، ومنع تزويد المحطات الفلسطينية بالوقود، ومداهمة محلات الاشرطة (الكاسيت)، ومصادرة مكبرات الصوت التابعة للمساجد، وفرض استبدال البطاقات الشخصية على مئات الآلاف من المواطنين في غزة، اضافة الى فرض تغيير لوحات السيارات الترافق مع فرض رسوم وغرامات باهظة على السكان، وتمديد ساعات دوام دوائر جباية الضرائب.

● جبهة الاجراءات الاعلامية - المعلوماتية: اعتماداً على محاولة اقناع الرأي العام الاسرائيلي الغربي بأن الانتفاضة محض (أعمال شغب). والعمل على اقناع الفلسطينيين أنفسهم بلا جدوى الانتفاضة والاصرار المستمر على موقف جامد ازاء الاوضاع في الاراضي المحتلة استنادا إلى اللاءات المعروفة:

- لا مفاوضات سياسية في ظل الانتفاضة.
- لا لمنظمة التحرير.
- لا لحق تقرير المصير.
- لا لاقامة الدولة.
- لا للتنازل الكامل عن الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧.
- لا لفصل القدس الشرقية عن العاصمة الموحّدة (اورشليم).

● جبهة الاجراءات شبه العسكرية: اعتماداً على الدور الارهابي المسند إلى مجموعة المستوطنين اليهود، والتي تهدف استراتيجيا إلى الضغط على السكان الفلسطينيين واجبارهم على ترك بيوتهم وأراضيهم.

وقد تضمن هذا الفصل رصداً موثقاً لضحايا القمع الاسرائيلي من شهداء وجرحى ومعتقلين ومبعدين وحالات اجهاض وهدم واغلاق منازل عربية.

وانطلاقاً من أهمية ابراز أهم سمات وخصائص وصفات الانتفاضة، فقد عقد المؤلفان الفصل الخامس لهذه الغاية. فأكدا الطابع الشمولي للانتفاضة، حيث اتسمت جغرافياً باتساع امتدادها الأفقي، واتسمت سياسياً بامتلاكها عنصر الوحدة الوطنية بين مختلف الفئات، وديمغرافياً بكبر حجمها الكمي حيث استقطبت كافة شرائح الشعب الفلسطيني. ونوّها بالدور المتميز للمرأة الفلسطينية، حيث أتاحت لها الانتفاضة فرصة الاضطلاع بمهامها الطليعية كاملة، سواء أكان ذلك على صعيد الانجاب والتنشئة الوطنية أم على صعيد الخروج الى الشارع والاسهام في رفع الروح المعنوية وكسر الكثير من العادات السلبية والاستعاضة عنها بعادات ايجابية، أم على صعيد الاسناد لشباب الانتفاضة، ناهيك عن الاضطلاع بمهام تشكيل الاطواق البشرية

الحائلة بين المناضلين وقوات الاحتلال والاعتناء بالجرحى والمصابين. كما ابرزت الانتفاضة سمات الكفاءة البشرية والمبادرة الى التنفيذ، والشجاعة المطلقة التي ابدتها جماهير الشعب العربي الفلسطيني ـ وما تزال ـ مع التأكيد على خصوصية سمة الحرب الشعبية للانتفاضة، حيث تقع لأول مرة داخل الاراضي العربية المحتلة، وكونها حرب استنزاف بكل معنى الكلمة، بين معسكرين يقف احدهما في مواجهة الآخر ضمن صراع حول الارض والسيادة السياسية بلا جبهة محددة، حيث انها حرب متحركة تنتقل من طريق الى مدينة الى مخيم.. الخ.. من جهة، ومكشوفة يتم تغطيتها من قبل الصحافة واجهزة ووكالات الاعلام والانباء المحلية والدولية رغم محاولات سلطات الاحتلال التعتيم الكامل من جهة اخرى. وأخيراً، فهي حرب مباغتة بلا حدود بين مدني وجندي، إذ يعتبر المواطنون الفلسطينيون انفسهم جنوداً في مواجهة قوات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين اليهود.

واستكمل الباحثان هذا الفصل بفصل سادس افرداه لمكاسب وانجازات وتأثيرات الانتفاضة. أما على الصعيد الفلسطيني، فقد نجحت الانتفاضة في تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية، واسهمت في فك الحصار عن مخيمات لبنان، وعززت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية عربياً ودولياً، ووحدت ارادة تجمعات الشعب الفلسطيني خلف قيادة منظمة التحرير، بحيث غدا هذا الشعب بقيادة منظمته جزءاً من عملية صناعة القرار الخاص بالقضية الفلسطينية. كما انها بلورت مفاهيم ومقولات المبادرة الى النضال والتنظيم من قبل ابناء الشعب العربي الفلسطيني، وحولت مركز ثقل الاحداث من الخارج الى الداخل، جاعلة من هذا الداخل محط اهتمام الرأي العام العالمي، معيدة إلى فلسطينيي الداخل ثقتهم كاملة بأنفسهم، صاهرة كافة ابناء هذا الشعب في بوتقة المواجهة مع جيش الاحتلال، دافعة اياه الى ابتكار وسائل نضالية على جانب كبير من الاهمية كاللجان الشعبية وحركات الشبيبة، وأهم من هذا نجاح الانتفاضة في دفع الشعب العربي الفلسطيني الى التأقلم والتكيف اقتصادياً مع طاقاته وامكاناته المحلية، حارمة الاقتصاد الاسرائيلي من مصدر دخل هام له. ناهيك عن آثار الانتفاضة الايجابية على الروح المعنوية للتجمعات الفلسطينية في الخارج. ومساهمتها في ترسيخ مجموعة من المناقب والممارسات السياسية والديمقراطية في الداخل والخارج، مما تجلى في الاحتكام إلى الحوار والتفاهم.

اما على الصعيد العربي، فقد دفعت الانتفاضة بالقضية الفلسطينية الى واجهة الساحة السياسية العربية رسمياً وشعبياً وأسهمت في ايقاف تعميم مشروع (كامب ديفيد) مما بعث الحياة في رماد الارادة العربية الرسمية والشعبية، فكان ان عقد مؤتمر القمة العربي الطارىء (قمة الانتفاضة) في الجزائر، في السابع من حزيران ١٩٨٨. مما اعتبر احد أهم انجازات الانتفاضة على الصعيد العربي بما انطوى عليه من دلالات وبما خرج عنه من قرارات.





وأما على الصعيد الاسرائيلي، فقد امتدت تأثيرات الانتفاضة إلى اكثر من اتجاه:

● ففي الاتجاه السياسي، نجحت الانتفاضة في تعزيز وصف اسرائيل بالارهاب، لا بل تجاوزت هذا النجاح الى احداث تغيرات جوهرية في مفاهيم الرأي العام الاسرائيلي السياسية، مخلفة حالة من الارتباك والتخبط فيما يتعلق بالكيفية التي ينبغي التعامل وفقها مع الانتفاضة، ناهيك عن نجاحها في انتزاع اعتراف قسري من مختلف فئات المجتمع الاسرائيلي بوجود الشعب الفلسطيني وتعريتها لاسرائيل امام الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي.

● وفي الاتجاه العسكري، جاءت الانتفاضة لتفضح قصور المؤسسة العسكرية وانعدام قدرتها على التوقع والاحتواء. كما انها كسرت حاجز الخوف من جيش الاحتلال، وبرهنت على امكانية استنزاف (جيش اسرائيل) من خلال اساليب نضالية بسيطة (حرب الحجارة)، مما الحق بجيش اسرائيل الكثير من الخسائر معنوياً ومادياً وبشرياً.

● وفي الاتجاه الاقتصادي، فقد استطاعت الانتفاضة ان تكبد الاقتصاد الاسرائيلي خسائر بقيمة ٧٠٠ مليون شيكل حتى منتصف نيسان ١٩٨٨، تبعاً لتقديرات وزير الاقتصاد الاسرائيلي نفسه.

● وفي الاتجاه الحزبي ـ الايديولوجي، فقد فرضت الانتفاضة حالة من الارتباك في الاوساط الحزبية، اسفرت عن بروز افكار واتجاهات سياسية جديدة من جهة، واتجاه بعض القوى الحزبية الى مراجعة برامجها السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية من جهة ثانية، وتعاظم الالتفاف حول طروحات اليمين الاسرائيلي المتشدد من جهة ثالثة، مما يعني اضطلاع الانتفاضة بدور المبرز للأيديولوجيا الأكثر تغلغلاً في المجتمع الاسرائيلي الى السطح.

وقد كان من البديهي ان تمتد تأثيرات الانتفاضة الى المجتمع الدولي، حيث جاءت قرارات مجلس الامن الصادرة ما بين ٢٢/١٢/١٩٨٧ ـ ١٤/١/١٩٨٨ مؤيدة للانتفاضة ومدينة لاسرائيل. كما أن الانتفاضة زحزحت الولايات المتحدة عن مواقفها المنحازة كلياً الى اسرائيل، في اتجاه اعطاء اهمية متزايدة للموقف الفلسطيني. هذا اضافة الى اعتراف الاتحاد السوفياتي بدولة فلسطين وتعاظم التعاطف مع حقوق الشعب الفلسطيني رسميا وشعبيا في القارة الاوروبية، في الوقت الذي جددت فيه مجموعة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية تأكيدها الوقوف الى جانب، الحقوق الفلسطينية المشروعة.

لقد سبقت الاشارة إلى أن أهم انجازات الانتفاضة، قد تحققت في عمق المجتمع الاسرائيلي، عبر تخلخلات سياسية واجتماعية وفكرية. وقد مثلت مقولة التعايش بين العرب واليهود في الارض العربية المحتلة عام ١٩٤٨ احدى اهم الركائز التي تعرضت للخلخلة رغم حرص اسرائيل الدائم على اكسابها شرعية واقعية. ومع ان مواطني ١٩٤٨ قد برهنوا أكثر من مرة على هشاشة هذه المقولة ـ واحداث الثلاثين من آذار عام ١٩٧٦ شاهد على ذلك ـ إلا

أن الانتفاضة جاءت لتؤكد هشاشة هذه المقولة من خلال اصرار مواطني ١٩٤٨ على التوحد مع اخوانهم في الضفة والقطاع ومد يد العون المادي والمعنوي لهم. ويمكن النظر الى يوم الارض عام ١٩٨٨ كشاهد دامغ على هذا التوحد التاريخي الذي اكد عمق الانتماء الوطني والارتباط بالهوية الفلسطينية.

وكأي حدث تاريخي، فقد احاطت بالانتفاضة مجموعة من المغالطات والاوهام التي لم تحل في المقابل دون ترسيخ الانتفاضة لمجموعة اخرى من الحقائق المفضية الى افاق اكثر اتساعا. وهو ما عمل الباحثان على تجليته في الفصل الثامن لكتابهما.

وتقف لعبة (التهويل والتهوين) على رأس المغالطات المحيطة بالانتفاضة في صور متعددة، تتراوح بين الاعلاء من شأن قوة سلطات الاحتلال مقابل الرثاء لقوة الانتفاضة او العكس. وبغض النظر عن مبلغ براءة هذه المغالطة، الا أن ما سوف يترتب عليها هو الاسهام في تضييق دائرة الأمل وترسيخ حالة من اليأس والعجز، بحيث تترك الانتفاضة وحيدة أمام مصيرها المفجع، وقريب من هذه المغالطة المبالغة في توقع ما يمكن ان تنجزه الانتفاضة، وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجة هي ترك الانتفاضة لتواجه قدرها المأساوي.

ولا تقل بعض المقولات والمغالطات الاخرى خطورة عن هذه المغالطة، من جنس الترويج لمقولة عفوية الانتفاضة بما تتضمنه هذه المقولة من اغفال مقصود للسياق التاريخي والنضالي وللعلاقة بين الانتفاضة ومنظمة التحرير، او العمل على ترسيخ مقولة الفوارق بين فلسطينيي الداخل والخارج بغية ابعاد المنظمة عن ممارسة دورها كممثل شرعي ووحيد للداخل والخارج، او الدعوة الى الاستثمار السياسي للانتفاضة بما تنطوي عليه من مخاطر تقديم الاهداف السياسية العملية الآنية على الاهداف الوطنية الثابتة، او العمل على تصوير الانتفاضة كمناورة تحريكية على غرار حرب تشرين.

إن الوعي على خطورة هذه المغالطات لا يكتمل الا بالوعي على ضرورة التصدي لها بمجموعة من الحقائق:

أولاً: ان الانتفاضة ليست حدثاً عابراً بقدر ما هي ظاهرة عميقة تتحرك ذاتياً على طريق واحد شقه الاول «انتفاضة حتى الثورة» وشقه الثاني «ثورة حتى التحرير واقامة الكيان الوطني».

ثانياً: ان الانتفاضة ليست عملا من اعمال اليأس السلبي ازاء التجاهل الدولي او العربي او رد فعل جماهيري نتيجة الاحباط، بل هي عمل ايجابي تماماً.

ثالثاً: على الرغم من ان الانتفاضة قد سبقت بانتفاضات اخرى، إلا أنها تتوفر على خصائص تجعل منها الواجهة المتقدمة للمقاومة العربية ضد الاحتلال الصهيوني.

رابعاً: ان الانتفاضة جزء رئيس من الطرف الفلسطيني الذي غدا يضطلع بدور هام على مسرح احداث المنطقة، بعد أن فرض الخيار الفلسطيني.

خامساً: ان الانتفاضة تفسح آفاقاً رحبة لمواصلة النضال عبر العصيان المدني، الى جانب الكفاح المسلح ضد سلطات الاحتلال.





سادساً: ان الانتفاضة بعمقها وصلابتها قد اسقطت عددا من الخيارات التصفوية للقضية على رأسها الخيارات الإسرا ـ امريكية.

وازاء هذه الانتفاضة، فإن مجمل القوى السياسية في اسرائيل مضطرة الى تحديد موقفها من هذه الانتفاضة، وبالتالي من قضية الشعب الفلسطيني، وفقا لاحدى الخيارات التالية:

١ ـ قتل وافناء الشعب الفلسطيني، وهو ما لم يتوان عن التصريح به رئيس وزراء اسرائيل. الا ان هذا الخيار يكاد يكون مستحيلا لاعتبارات فلسطينية وعربية ودولية متداخلة.

٢ ـ ترحيل أو تهجير أو تسفير او نقل فلسطينيي الاراضي المحتلة، وهو خيار سيكون ممكنا اذا ما استمرت حالة العجز العربي.

٣ ـ ضم الاراضي العربية المحتلة مع ما فيها من سكان قياسا على تجربة دولة جنوب افريقيا، وهو خيار يحظى بتأييد متزايد من قبل الاسرائيليين. الا انه لا يخلو في الوقت نفسه من خطر تفجير اسرائيل ديمغرافيا فيما لو اتجهت اليه.

٤ ـ الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة، وهو خيار يحظى بتأييد بعض القوى الديمقراطية واليسارية، الا ان حجم تأثير هذه القوى في القرار الاسرائيلي ما زال ضعيفا.

ان خيارات الجانب العربي الفلسطيني في المقابل، أقل بكثير. إذ أن هناك خيار واحد فقط هو خيار استمرار الانتفاضة فلسطينيا وتعظيم دعم هذه الانتفاضة عربياً. هذا اذا ما صمم العرب على ان يكونوا الطرف الحاسم الذي يقرر مستقبل الصراع، وإلا فإن مصير الامة العربية وليس الشعب العربي الفلسطيني فقط، سيكون مفجعاً لا محالة.

**خالد علام**

د. محمد هيثم الحوراني:

# نظام العلاقات الصناعية في الأردن

**يقع علم العلاقات الصناعية في صدارة انواع المعرفة والعلوم الحديثة في العالم، التي تبلورت معالمها الاساسية في بداية هذا القرن. وهو بالنسبة للدول النامية لا زال في طور التكوين وفي مراحله الأولية من حيث ترسيخ مفاهيمه وتعميم استخدامها وادراك اهميتها في مجال الادارة والكفاءة الانتاجية. كذلك فان الجهود البحثية الجادة والتطبيقية لا زالت في اولى درجات السلم وآخر اولويات الاهتمام الرسمي والشعبي والعمالي للدول النامية. واذا كان هذا هو الحال في الدول النامية التي تتمتع بالاستقلال السياسي، فان حال هذا النوع من المعرفة في الاراضي الفلسطينية المحتلة يكاد يكون معدوماً نظراً لتعقيدات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة في القطاع الصناعي الفلسطيني تحت الاحتلال. من هنا تكتسب هذه الدراسة اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، خاصة وأنها تبحث في العلاقات الصناعية لقطر عربي شقيق مجاور يعيش ظروفاً اقتصادية واجتماعية ذاتية مماثلة الى حد كبير للظروف الذاتية للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال تؤثر فيه وتتأثر به الى حد كبير للغاية. واذا اضيف الى كل ذلك ان اقتصاد الاراضي الفلسطينية المحتلة لا زالت تحكمه في الاساس القوانين الاردنية التي كانت سارية المفعول عشرية العدوان الاسرائيلي ٥ حزيران ١٩٦٧، اتضح تماماً مدى الارتباط الوثيق لهذه الدراسة مع الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال.**

**«صامد الاقتصادي»**

يعتبر الكتاب الذي نحن بصدده الأول في ميدانه، ويكتسب اهميته ليس فقط من اهمية موضوعه او من ريادته وانما ايضاً من اعتماده أسلوب الاستبيان والمقابلات الشخصية مع مختلف الاطراف في علاقات العمل، أي العمال وأصحاب العمل أو ادارة المؤسسات والقيادات النقابية والمسؤولين الحكوميين، مما يضفي على الدراسة طابعاً ملموساً، ويجعلها تقترب في معظم

د. محمد هيثم الحوراني، **نظام العلاقات الصناعية في الاردن**. نشر بدعم من الجامعة الاردنية، عمان، الطبعة الاولى ١٩٨٧، ٢٧٤ صفحة من القطع الكبير





ابوابها من الدراسة الميدانية اكثر منها الى الدراسة النظرية.

يتألف الكتاب من ستة أبواب، تضمن كل منها عدداً من الفصول، ومن اربعة ملاحق هي نصوص الاستبيانات التي اعتمدت عليها دراسة العلاقات الصناعية في الاردن. اما الباب الأول فقد تضمن تقديماً وعرضاً لأسلوب البحث ثم مدخلاً نظرياً حول تطور اتجاهات الدراسة العلاقات الصناعية بمدارسها المختلفة (الفصل الاول) كما تضمن عرضاً للتطور الصناعي في الاردن ولاوضاع القوى العاملة وللاهمية التي باتت تحتلها دراسة العلاقات الصناعية في الاردن «الفصل الثاني»، اما الابواب الاربعة التالية فهي تتضمن نتائج استقراء الاستبيانات الصممة لاستطلاع مواقف العمال «الباب الثاني»، اصحاب العمل والادارات «الباب الثالث»، والنقابات العمالية «الباب الرابع»، والحكومة «الباب الخامس»، وقد كرس المؤلف الباب السادس للخلاصات والتوصيات التي خرج بها من دراسته.

**الباب الاول: تقديم الدراسة واسلوب البحث**

قبل أن ندلي بملاحظاتنا على هذه الدراسة نودان نعرض، في البداية، أبرز محتوياتها والخلاصات التي انتهت اليها، لما في ذلك من فائدة قصوى للقارىء المهتم.

في الباب الأول كيوضح المؤلف اسلوب الدراسة،فيشير الى انه اختار عينة من المنشآت الصناعية في محافظة العاصمة (عمان) لدراسة دور ومواقف كل من العمال واصحاب العمل. واعتماداً على سجلات غرفة صناعة عمان، فقد اختار عينة بلغت مئة منشأة تغطي جميع القطاعات النوعية للصناعة الاردنية، كما اختار عينة من ٤٠٠ عامل موزعة على جميع هذه القطاعات النوعية وممثلة لتوزيع القوى العاملة الصناعية. وقد روعي في العينة ان تشمل العمال في اعمال صناعية وليس في وظائف ادارية او مكتبية، والعمال الاردنيين دون العمال الوافدين. اما في مجال دراسة دور النقابات العمالية فقد اعتمدت الدراسة على مقابلة عينة من اربعة عشر نقابياً منتخباً ويتحملون مسؤولية قياديه لهم في الاتحاد العام للنقابات او في النقابات العامة العمالية. وأخيراً اعتمدت الدراسة على مقابلة كبار مسؤولي وزارة العمل من اجل رصد وتحديد طبيعة دور الحكومة في العلاقات الصناعية.

ثم ينتقل المؤلف الى تقديم دراسته بمدخل الى تحليل العلاقات الصناعية (الفصل الاول) يستعرض فيه نشوء وتطور مفهوم العلاقات الصناعية، فيعرفها اولاً بأنها «مجموعة العلاقات التي تحدد الصلاحيات والسلطات والواجبات بين الادارة والعمال»، وان هذا المفهوم «يسعى الى تحليل علاقات القوة والسلطة بين الادارة والعاملين» (ص١٧). ثم ينتقل الى عرض المدارس الفكرية في مجال العلاقات الصناعية وابرزها السلطوية - الدكتاتورية التي تؤمن بأن الادارة يجب ان تتمتع بالسلطة المطلقة، ثم المدرسة او «الاسلوب الابوي» الذي يسعى الى ذات الهدف مع تغليف العلاقات بين المدير والعمال بالطابع الابوي. ويعرض المؤلف لبروز مدرسة فكرية جديدة تدعو الى حرية مقيدة للادارة، تتفرع بدورها الى نوعين من الاساليب في الادارة: الاسلوب التشريعي، والاسلوب الديمقراطي.

ومع بروز دور النقابات في الدفاع عن مصالح العمال، وازدياد دور الحكومة في تنظيم العلاقات بين الطبقة العاملة واصحاب العمل، فقد اصبح لكل منهما دوره في العلاقات الصناعية - وبروز ما يسمى «بنظام العلاقات الصناعية» التي تتمايز عن بعضها البعض تبعاً للمناخ العام ولعلاقات القوى بين الاطراف الاربعة. ويستخلص المؤلف ان «نظام العلاقات الصناعية السائد في بلد ما يتأثر الى حد كبير بالاتجاهات الايديولوجية والانتماءات السياسية للتنظيمات النقابية العمالية، كما يتأثر بدرجة عالية بالفكر الفلسفي الحكومي الذي يحدد نظرته ودوره في تنظيم العلاقات الصناعية».

في الفصل الثاني من الباب الاول يعرض المؤلف للتطور الصناعي والقوى العاملة ولاهمية دراسة العلاقات الصناعية في الاردن، ويعنينا هنا التفاته الى تزايد حجم الاستثمار الصناعي وارتفاع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي وظهور المزيد من المنشآت الصناعية وبالتالي تزايد حجم نزاعات العمل في العقد السابع ومطلع العقد الثامن. ثم يورد بعض المعطيات الرقمية للتدليل على اهمية دراسة للعلاقات الصناعية في الاردن، فيشير الى ان حجم شكاوي العمال المرفوعة ضد ادارة المؤسسات الصناعية بلغت خلال الاعوام ١٩٨٣/٨١ ٣٧٣٦ شكوى، أي حوالي ١٢٤٥ شكوى في المتوسط سنوياً. في حين بلغ عدد الاتفاقيات الجماعية بين العمال والنقابات من ناحية وادارات الشركات من ناحية اخرى، ٩١ اتفاقية جماعية خلال ٧٨/١٩٨٣، اي حوالي ١٥ اتفاقية جماعية سنوياً. ويستخلص المؤلف أن التطور الصناعي والاقتصادي بات يؤكد ضرورة إحداث تغيير أساسي في نمط العلاقات الصناعية السائد.

**الباب الثاني: تحليل دور العمال في العلاقات الصناعية الاردنية**

يعرض الفصل الاول من هذا الباب لتجربة العمال في مجال التعيين وسبل الحصول على عمل وأساليب اصحاب العمل في الاستخدام وتحديد الاجور. ويستخلص شيوع الاساليب التقليدية في التعيين والتي تعتمد غالباً على الاتصال الشخصي والوساطات، التي لا تسمح بتحقيق كفاءة التوظيف والاستخدام. كما يخلص الى ضيق فرص الاتصال النظامية بين الباحثين عن العمال والباحثين عن فرص العمل.

فقد اجاب ٣٩,٥٪ من العمال انهم حصلوا على عملهم عن طريق تقديم طلب خطي الى الادارة، في حين حصل عليه ٢٦,٥٪ عن طريق الاتصال المباشر بالمسؤولين عن الادارة و ٢٨٪ عن طريق الاصدقاء والاقارب. فيما ٦٪ فقط عينوا بواسطة مؤسسة التدريب المهني او الاعلان في الصحف.

من ناحية اخرى، اجاب ٦٣,٥٪ من العمال انهم عينوا دون اختبار فني او مهني سابق للتعيين، فيما ٤٣,٧٥٪ من العمال افادوا بانهم لم يتلقوا اي تدريب مباشر بعد التعيين. كذلك اجاب ٦١,٢٥٪ من العمال انه لم يتم التفاوض معهم بشأن الاجور قبل التعيين، ورغم ان ٨٧٪ من العمال اشاروا الى وجود نظام لزيادات الاجور وحوافز اخرى في مؤسساتهم، فان ٨٢٪ من العمال اعربوا عن عدم رضاهم عن نظام زيادات الاجور لاسباب تعود الى ضآلة معدلات





الزيادة السنوية للاجور وعدم تناسبها مع معدلات زيادة تكاليف المعيشة لأن نظام منح الزيادة غير مكتوب ويتم منحه حسب رغبة المدير شخصياً وحسب العلاقة بين العمال ورؤساء الاقسام ولأن ا لزيادة لا تتناسب مع مستوى الخبرة في العمل.

اما الفصل الثاني وهو الخاص بمواقف واتجاهات العمال من اصحاب العمل والادارة، فقد خلص الى نتائج مثيرة للدهشة ولا تتفق مع الاتجاه العام لاجوبتهم. فحول سؤال وجه اليهم بشأن تقييمهم لاجواء العمل السائدة في المنشآت الصناعية اجاب ٨٠,٥٪ من العمال انهم مرتاحون لاسلوب تعامل الادارة معهم، فيما ابدى ١٩,٥٪ منهم عدم ارتياحهم.

من ناحية اخرى اعرب ٧٣,٥٪ من العمال عن شعورهم بالانتماء الى المنشأة التي يعملون فيها، فيما اعرب ٢٦,٥٪ عن عدم شعورهم بالانتماء. وحول ما اذا كانت تتم لقاءات دورية بين العمال **والادارة بشأن اوضاع العمل والعمال اجاب ٤٤,٥٪ بوجود مثل هذه اللقاءات فيما اعلن ٥٥,٥٪ عن عدم وجود مثل هذه اللقاءات. كذلك اعلن ٧٤,٢٥٪ من العمال انهم يستطيعون الحديث مع المدير بصراحة في الامور الخاصة بحقوقهم** وواجباتهم، **فيما اجاب ٢٥,٧٥٪ سلباً.**

**لكن اجوبة** العمال على الاسئلة **اللاحقة تكشف** أن الاستخلاصات المارة مضللة **وربما تكون** ناشئة عن تهيب العمال عن اعطاء اجوبة صريحة على اسئلة مباشرة قد تعرضهم لمعاقبة الادارة او ارباب العمل.

فقد أبدى ٨٤٪ من العمال رغبتهم في ان تمنحهم الادارة الثقة والمسؤولية، في حين اعرب ١٦٪ عن قبولهم باسلوب مراقبة الادارة لهم والعمل تحت توجيهها المستمر. كذلك ابدى ٧٧,٥٪ من العمال استعدادهم لبذل جهد اكبر في العمل اذا ما توفرت ظروف افضل في المنشأة التي يعملون بها. وفيما يتعلق بنظرة العمال الى اهداف ادارة مؤسساتهم، اعرب ٥٣,٥٪ منهم انها تسعى الى الربح فقط، فيما اعرب ٤٤,٥٪ منهم انها تسعى الى اهداف اخرى اضافة الى الربح، واجاب ٢٪ انهم لا يعرفون ما هي اهداف الادارة.

وحول ما اذا كانت الادارة مهتمة بتوفير الظروف الملائمة للعمل من نظافة وتهوية وانارة وتدفئة، اجاب ٨١,٧٥٪ بنعم و١٨,٢٥٪ بلا. لكن المؤلف يستدرك بان المنشآت التي تشملها العينة لا تعكس بالضرورة وضع الصناعة عموماً، مما يتطلب مسحاً ميدانياً. وعلى كل حال فان ذات النسبة العالية من العمال (٨١,٧٥٪) اكدت ان الادارة مقصرة في توفير وسائل الامن الصناعي والسلامة العمالية، كما انهم يعانون من مشكلة عدم توفر أوقات راحة كافية اثناء ساعات العمل.

حول قضية ربط الزيادة في الاجور بزيادة الانتاجية او ربط زيادة الاجور بارتفاع تكاليف **المعيشة، اعطى العمال** اجابات تعكس تشوش **قطاع هام منهم. اذ بينما قبل ٥٧,٥٪ من العمال بمبدأ ربط الزيادة في الاجور بتحقيق زيادة في انتاجية العامل، اعرب ٣٢٪ منهم عن رفضهم لهذا المطلب، وعللوا ذلك، ان الانتاجية قد تكون ثابتة لارتباطها بطبيعة العمل والآلات كما ان الاجر الحالي اقل من الجهد الذي يبذله العمال.**

ولذلك، فان اية زيادة في الاجر هي مجرد تصحيح لمعادلة الاجر مع العمل المبذول. وقد عبر ١٠,٥٪ من العمال عن عدم قدرتهم على الاجابة.

وفي المقابل اعطى ٧٦,٢٥٪ من العمال موافقتهم على مطالبة النقابات بربط الزيادة بالاجور بزيادة الاسعار، فيما عارض ١٣,٢٥٪ منهم واجاب ١٠,٥٪ منهم واجاب ١٠,٥٪ من العمال انهم لا يعرفون. وقد برر المعارضون لمبدأ الربط (اي نسبة ١٣,٢٥٪) بقولهم انهم لا يعترضون على زيادة الاجر، لكنهم يدركون بان اي زيادة لها لن تستطيع اللحاق بارتفاع الاسعار، لذا يطالبون بتثبيت اسعار السلع الضرورية كالغذاء والملابس، وتوفير المجمعات الاستهلاكية الخاصة بالعمال.

حول اسباب هجرة العمال الاردنيين للعمل في الخارج علل ٩٢,٥٪ من العمال هذه الظاهرة بان هدفها الحصول على اجر اعلى وتحسين مستوى المعيشة، فيما عللها البقية بوجود بطالة ومنافسة العمال غير الاردنيين (٣٪) او توفر مزايا اضافية مثل السكن والخدمات والتأمينات (٢٪) او سوء معاملة ارباب العمل (١٪)، فيما ابدى ١,٥٪ جهلهم باسباب هجرة العمالة المحلية.

تناول الفصل الثالث مواقف واتجاهات العمال من النقابات وقد استخلص:

- ان ٨٨٪ من العينة اجابت بانها تعلم بوجود نقابات عمالية فيما اجاب ١٢٪ سلبا.
- ان ٣٨,٥٪ اجابت بانها تعلم بوجود نقابات وتنتسب الى احداها، في حين اجاب ٤٩,٥٪ بانها تعلم بوجود نقابات لكنها لا تنتسب اليها. وقال ١٢٪ من العينة انهم لا يعلمون بوجود نقابة وغير منتسبين، تبعاً لذلك اليها.
- وحول مدى ادراك العمال لواجبات النقابة اجاب ٨٣٪ من العينة انها «حماية العمال والدفاع عن حقوقهم وتحقيق زيادة في الاجور ورفع مستوى معيشتهم. فيما ابدى ١٠٪ منها عدم معرفة واجبات النقابات وتحدث ٧٪ عن واجبات متنوعة للنقابة صحيحة مبدئياً وان كانت لا ترقى الى اهدافها الرئيسية. وبذلك فان ٩٠٪ من العمال اظهروا وعيهم بواجبات النقابة العمالية.
- وحول تقييم فعالية النقابات في اداء واجباتها، اجاب ٣١,٥٪ ايجابا لصالح النقابات، فيما اعتبر ٣٩,٢٥ ان النقابات مقصرة في اداء دورها، واجاب ٣٩,٢٥٪ بانه لا يعرف. ومن ذلك فان اقل من الثلث قيموا اداء النقابات ايجابا فيما نجد اكثر من الثلثين اما انها غير راضية او انها تلمس المنافع التي تؤديها النقابات. وقد عللت الفئة التي تأخذ على النقابات عدم فعاليتها او تقصيرها باسباب موضوعية مثل قصور قوانين العمل التي تحد من نشاط النقابة او ضعف الامكانات المالية لديها أو تدخل الحكومة ومحاولة السيطرة على الحركة النقابية ولكنها ايضاً عزت قصور النقابات الى اسباب ذاتية مثل سعي القياديين النقابيين الى تحقيق مصالحهم الخاصة، وجود خلافات داخل الهيئات الادارية للنقابات، عدم كفاءة القادة النقابيين واهمالهم لمشاكل العمال. وتنسب بعض الاجوبة اسباب القصور الى العمال انفسهم مثل عدم تماسك العمال وعدم التفافهم حول النقابات.





- اما آراء العمال بشأن موقف الادارة وارباب العمل من انضمام العمال للنقابات، فقد اعرب ٥٩,٢٥٪ عن اعتقادهم بان ارباب العمل والادارة لا تعارض انتسابهم للنقابة، وعللوا ذلك بشعور اصحاب العمل بان مركز النقابة اصبح اقوى من السابق وان الادارة تخشى ردود فعل النقابات فيما لو قامت باجراءات تعسفية ضد العمال المنتسبين للنقابة. على ان ٢٦٪ من العمال قالوا ان ارباب العمل والادارة تعارض الانتساب النقابي لعمال مؤسساتها، فيما اجاب ١٤,٧٥٪ بأنهم لا يعرفون ما موقف الادارة.
- حول مدى الرغبة في ان تتولى النقابة اجراء المفاوضات نيابة عن العمال بشأن مطالبهم، اجاب ٦٧,٧٥٪ من العمال بنعم و ٢٢,٢٥٪ بالرفض فيما اعرب ١٠٪ من العمال عن عدم قدرتهم على الاجابة.

كشف الفصل الرابع، وهو المخصص لدراسة مواقف العمال من الحكومة وتشريعات العمل، أن ٦٤٪ من العينة تجهل دور وزارة العمل في مجال تنظيم العلاقات بين العمال وارباب العمل او الادارة، وان ٦٠,٢٥٪ من العينة لا تعرف بوجود قانون للعمل الاردني ينظم العلاقات بين العمال واصحاب العمل، وان ٥٦,٧٥٪ من العينة لا تشعر بوجود حاجة لتدخل الحكومة من اجل الحصول على حقوقها من اصحاب العمل، وبينما يعتقد ٤٧٪ من العينة بحياد الحكومة في العلاقة بين العمال واصحاب العمل رأى ٤٠,٥٪ من العينة ان الحكومة متعاطفة مع ارباب العمل وادارات المؤسسات اكثر.

ويستخلص المؤلف انه بما ان قوة اصحاب العمل هي الراجحة في العلاقة والمعادلة القائمة، فان حياد الحكومة لا يساعد كثيرا طالما ان التوازن في قوة العلاقات غير موجود اصلا، وبالتالي لا بد من اعطاء العمال مزيدا من الدعم الحكومي.

**الباب الثالث: تحليل دور اصحاب العمل**

في هذا الباب يعرض المؤلف آراء اصحاب العمل واتجاهاتهم نحو العمال ودرجة انتمائهم للمنشآت الصناعية الاردنية (الفصل الاول)، وانماط العلاقات الصناعية وتقييم اصحاب العمل للمناخ السائد في العلاقات مع العمال (الفصل الثاني)، ومواقف اصحاب العمل واتجاهاتهم نحو النقابات العمالية وعملية التفاوض الجماعي (الفصل الثالث)، ثم آراء اصحاب العمل واتجاهاتهم تجاه دور الحكومة وقانون العمل في تنظيم العلاقات الصناعية.

وقد اظهر الفصل الاول ان لدى حوالي ثلثي العينة من ارباب العمل تقييماً ايجابياً بجدية ونشاطية العمال الاردنيين، فيما عبر حوالي ٢٢٪ عن عدم رضاهم عن سلوك العامل الاردني، حيث وصف بالكسل والاهمال وكثرة هدر الوقت والغياب. كذلك اظهر الفصل نفسه ان ٧٩٪ من اصحاب العمل والادارات ترى ان العمال يعكسون انتمائهم لمنشآتهم الصناعية. فيما يرى ٢١٪ من العينة ان العمال لا يظهرون مثل هذا الانتماء، وعزوا ذلك الى نزوعهم لتحسين اوضاعهم المادية والاكثار من المطالب والسعي الى تبديل مكان العمل تحت تأثير هذا النزوع.

أما الفصل الثاني فقد اظهر ان ٣٦٪ من اصحاب العمل والادارات تفضل اللجوء الى الاساليب المطلقة في الادارة، سواء منها الابوي

او السلطوي. في حين يفضل ٦٠٪ من العينة اساليب السلطة المقيدة بشقيها التشريعي والديمقراطي. فمن اطار الفئة الاولى، ابرزت دراسة العينة ان ١٦٪ من ارباب العمل لا تخفي ممارستها لاسلوب الاجبار والاكراه وتبرر ذلك بوصف العمال بالتمرد والكسل.

وفي الفصل الثالث اظهر ٤٩٪ من العينة تقبلهم وتعاطفهم مع فكرة انتساب العمال الى النقابات. في حين عارض ٢٤٪ من العينة الانتساب النقابي صراحة وعزا ذلك الى ان النقابات تشيع الفوضى وان لا حاجة للعمال الى النقابات. وفيما أعرب ١٦٪ عن موقف محايد، اي عن عدم تشجيعهم او معارضتهم للانتساب للنقابة. ويخلص المؤلف الى الاعتقاد بان اجابات ارباب العمال تجنح للمبالغة في اعطاء الانطباع عن تفهمها للنشاط النقابي وعن عدم معارضتها له، واستنتج ان اجابات اصحاب العمل لا تعكس مواقفهم الحقيقية.

وفي الفصل ذاته، اظهرت الدراسة ان ٤٢٪ من العينة اعطت تقييما مثاليا لاوضاع منشآتها، حيث اجابت بعدم وجود مشكلات بينها وبين العمال، في حين اشار ٥٨٪ من العينة ان لديهم بعض المشكلات مثل اهمال العمال، انخفاض مستويات انتاجهم، عدم الجدية، كثرة الاجازات المرضية (التمارض) والغياب المتكرر المطالبة المستمرة برفع الاجور. ويلاحظ هنا ان ارباب العمل يحملون العمال المسؤولية الكاملة عن نزاعات العمل.

كيف يرى اصحاب العمل اسلوب معالجة ، مع عمالهم؟

٪ من العينة تقترح اسلوب التفاهم المباشر مع عمالهم، ويعتبرونه اسلوباً انسانياً وديمقراطياً. وفي المقابل فان ١٢٪ منهم اعرب عن قبوله بمبدأ التفاوض الجماعي مع النقابة و ٦٪ فضل الاستعانة باجهزة وزارة العمل، من ناحية اخرى اكد ٢٠٪ من ارباب العمل انه لم تحصل اية نزاعات بينهم وبين عمالهم. وقد جاهر ٢٪ من العينة بانهم يفضلون اسلوب الشدة والحزم في فض النزاعات مع عمالهم.

يتضح عدم انسجام مواقف اصحاب العمل عند اجابتهم حول موقفهم من اسلوب التفاوض الجماعي، ففي حين اكد اكثر من ثلث العينة معارضتها لهذا الاسلوب الذي يعتبرونه صراحة تحدٍ وتكتل عمالي ضدهم، فان ٦٣٪ من العينة اعربت عن اعتقادها ان اسلوب التفاوض الجماعي وسيلة مقبولة لديها. وهو ما يتناقض مع اجابة غالبية العينة على السؤال السابق.

في الفصل الرابع والاخير من هذا الباب اعرب ٥٣٪ من العينة عن رضاهم على دور وزارة العمل، في حين اعرب ٣٤٪ منها عن اعتقاد معاكس، فيما اظهر ١٣٪ من العينة عدم معرفتهم بدور وزارة العمل ومن ثم لم يقيموا هذا الدور. ورداً على سؤال آخر اعرب ٥٥٪ من العينة ان الحكومة ساهمت في تطوير العلاقات الصناعية، لكن دورها ما زال متواضعاً ولم يصل الى المستوى المطلوب، فيما يرى ٣٢٪ ان وزارة العمل لم تساهم بشكل واضح في تطوير العلاقات الصناعية. بيد ان الاهم من ذلك ان الدراسة اظهرت ان حوالي ٦٠٪ من اصحاب العمل لا تعرف شيئاً عن قانون العمل الاردني الذي يفترض ان يطبقوه ويلتزموا به كأساس ناظم لعلاقاتهم مع العمال.





**الباب الرابع: دور النقابات العمالية**

هذا الباب يتألف ايضاً من اربعة فصول كانت على النحو التالي:

- فيما يخص آراء القياديين النقابيين بمسيرة الحركة العمالية (الفصل الاول) اعرب ٨٥,٧٪ منهم عن عدم رضاهم عما وصلت اليه هذه الحركة، وعللوا ذلك بسيادة النظرة العدائية تجاه النقابات من جانب ارباب العمل وعدم توفر الحماية القانونية لها؛ تدخل الحكومة في شؤون النقابات وضعف التشريعات العمالية، عدم وعي العمال وانخفاض نسبة انتسابهم للنقابات وتدني ثقافتهم وعدم وجود قيادات كفوءة. وفي المقابل اعتبر ١٤,٣٪ من القياديين النقابيين ان وضع الحركة النقابية الاردنية مقبولاً بالمقارنة بدول اخرى مجاورة.

كذلك اعرب ٨٥,٧٪ من القياديين النقابيين عن عدم اعتقادهم باستقلالية النقابات، في حين اعرب ١٤,٣٪ ان النقابات مستقلة في حدود قانون العمل. واعربت كامل العينة (١٠٠٪) عن اعتقادها ان المكاسب التي حققتها على الصعيد المطلبي تتجاوز الحقوق التي ينص عليها قانون العمل. بيد ان غالبية العينة اعربت عن اعتقادها بان هذه المكاسب يمكن ان تكون اشمل واكبر.

- اما آراء النقابيين في القوى العاملة الاردنية (الفصل الثاني) فهي قد اظهرت ان نصف العينة ترى ان وعي العمال الاردنيين النقابي متدنٍ وبسيط، وعزا هؤلاء ذلك الى تدني مستوى الدخل والتعليم. لكن ٣٥,٧٪ من العينة يروا ان وعي العمال متوسط وانهم مدركون عموماً لحقوقهم. بينما اعتبر ١٤,٣٪ من العينة ان مستوى وعي العمال جيد ومتقدم.

ويلاحظ ان ٦٧٪ من العينة اكدت وجود ارتباط بين درجة وعي العمال وانتسابهم للنقابة، فيما اعتبر ١٥٪ من العينة ان ضعف انتساب العمال يعود الى خشيتهم من ردود فعل اصحاب العمل السلبية التي قد تؤدي بهم الى الفصل.

وحول مدى التفاف العمال حول نقابتهم اجاب ٨٥,٧٪ ان التفاف العمال واتصالهم بالنقابة يحدث فقط عند نشوب نزاعات عمل وتبرز حاجتهم للنقابة. ويعلل هؤلاء هذه الظاهرة بطول ساعات يوم العمل وانخفاض الوعي العمالي. لكن بعض النقابيين يحمل النقابات مسؤولية هذه الظاهرة بسبب ضيق نطاق نشاطها، وكذلك بسبب المناخ العام السائد من عداء اصحاب العمل وعدم التعاطف الحكومي مع النقابات، مما يؤدي جميعه الى عدم تحفيز العمال على الاتصال الدائم مع النقابات.

- في الفصل الثالث اظهرت الدراسة ان ٧٨,٥٪ من عينة القياديين النقابيين يرون أن اصحاب العمل ومديري المؤسسات الصناعية يسعون الى تحقيق اكبر قدرممكن من الربح دون الاهتمام بأية اهداف اخرى مثل جودة الانتاج، في حين اعرب ٢١,٥٪ من العينة ان اصحاب العمل يضعون الربح اولاً ثم الجودة ثانياً.

كذلك يرى ٧١,٥٪ من العينة ان اصحاب العمل غير عادلين في تعاملهم مع عمالهم وادائهم لحقوقهم بسبب سعيهم لاقصى ربح ممكن، في حين ان ٢٨,٥٪ من العينة ترى انه يمكن التمييز بين صنفين من الادارة: الاول هو صاحب العقلية المتسلطة، وهم غالبا اصحاب العمل الذين يديرون منشآتهم الخاصة، والثاني

هو صاحب العقلية الادارية الحديثة، وهم المديرون المعينون في المؤسسات الصناعية الكبرى، ولاسيما شركات القطاع العام. واعتبرت غالبية العينة (٥٧٪) ان الاسلوب الشائع في ادارة المنشآت الصناعية هو الاسلوب الدكتاتوري السلطوي.

من ناحية اخرى اعتبر ٧١,٥٪ من العينة النقابية ان اصحاب العمل ورجال الادارة الصناعية تتخذ مواقف معادية للنقابات والنقابيين. لكن النسبة الباقية (٢٨,٥٪) فهي تعتبر ان اصحاب العمل والادارة الصناعية ترفض الاعتراف بالنقابة اصلاً وترفض التعاون معها او مقابلة ممثليها والتفاوض معهم.

- يرى النقابيون ان اتجاهات الحكومة نحو النقابات العمالية (الفصل الرابع) سلبية منحازة لاصحاب العمل. حيث يعتبر ٧٨,٥٪ من العينة ان الحكومة لا تتعاطف مع النقابات وتنحاز الى اصحاب العمل.

اما بقية العينة (٢١,٥٪) فترى ان الحكومة تتخذ موقفاً محايداً ووسطاً بين النقابات واصحاب العمل. لكنها تضيف ان هذا الحياد لا يعني الكثير بالنسبة لموقف العمال الضعيف وموقف اصحاب العمل القوي.

كما يرى النقابيون بغالبيتهم الساحقة (٩٢,٨٪) ان الحكومة لا تؤيد استقلال النقابات وانما تحاول التدخل في اعمالها.

وحول موقف الحكومة من التفاوض الجماعي، اشار النقابيون الى ان وزارة العمل قد تعيق وتطيل عمليات واجراءات التوفيق اذا كانت النقابة ضعيفة، في حين تسرع بها اذا كانت النقابة قوية. واظهرت اجابات النقابيين ان التدخل الحكومي لصالح النقابة يكون في حالة تعنت اصحاب العمل الذي قد يؤدي الى اعلان اضراب عمالي، مما يدفع وزارة العمل للتدخل لدى اصحاب العمل للوصول الى اتفاق.

اخيراً، اظهرت العينة بكاملها ان قانون العمل الساري حالياً لم يعد ملائماً وعاجزاً عن مجاراة التطور الاقتصادي - الاجتماعي خلال ربع قرن مضى وانه لا بد من صدور قانون عمل جديد متقدم.

**الباب الخامس: دور الحكومة في العلاقات الصناعية**

ينطلق المؤلف من واقع ازدياد دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والتنمية ليشدد على ما يترتب على ذلك من اضطرارها الى التدخل في علاقات العمل والعلاقات الصناعية في الاردن، سواء لفض نزاعات العمل وتنظيم المفاوضات الجماعية او لتنظيم سوق العمل وانسياب العمالة الاجنبية الى الاردن.

ومن اجل تقييم نظرة عدد من المسؤولين الحكوميين الى المناخ العام لعلاقات العمل والعلاقات الصناعية يستطلع المؤلف اراءهم في (الفصل الاول) ليخلص الى:

- ان غالبية العينة (٦٦٪) ترى ان الجو السائد جيد وغير مشحون، فيما يرى ١٧٪ ان الجو العام مقبول، ويرى البقية (١٧٪) انه جيد بالنسبة لقطاع من الشركات وسيء في قطاع اخر منها. وقد عزا غالبيتهم ايضاً (٦٦٪) ذلك الى الادارة وارباب العمل المسؤولية عن التوتر الذي ينشأ في المؤسسات الصناعية بسبب من تشددها، في حين نسب ٣٤٪ هذه المسؤولية الى العمال حيناً والى الادارة حيناً آخر.





- وفيما يخص موقف الحكومة من مطالب العمال النقابية، أفاد ٨٣٪ من العينة ان على الحكومة ان تكون محايدة بين العمال واصحاب العمل، في حين اشار ١٧٪ من العينة الى ان على الحكومة ان تدعم العمال لأنهم يمثلون الطرف الضعيف في المعادلة.

- اما مقترحات المسؤولين الحكوميين في مجال تنظيم العلاقات الصناعية، فقد تركزت على وضع اسس تشريعية متكاملة تعالج التصور القائم في قانون العمل الحالي، تكثيف الدورات التي تنظمها معاهد الثقافة العمالية بما يساهم في تنمية العلاقات الصناعية واستقرارها، التحقق من تطبيق قانون العمل بحملات تفتيش وزيارات متكررة للمؤسسات، تنظيم سوق العمل وتحسين المعلومات عن عرض القوى العاملة وحجم الطلب عليها وتصنيفها حسب المهارة والتخصصات المهنية وحماية العمالة الوطنية من المنافسة الاجنبية، رفع كفاءة الادارة واصحاب العمل في التعامل مع العاملين.

اما فيما يخص قانون العمل المعمول به، فان اهم التعديلات المطلوب ادخالها عليه هي:

- شمول المؤسسات غير المنتظمة بكافة بنود قانون العمل، بما في ذلك تحديد ساعات العمل والاجازات المرضية والسنوية والاسبوعية.
- الحد من الفصل التعسفي بوضع قيود على صاحب العمل عند انهاء استخدام اي عامل.
- شمول العمال الزراعيين في قانون العمل.
- تحسين اوضاع النساء العاملات.
- تفسير مفهوم المفاوضات الجماعية.
- جلاء قضايا الاجازات والاجور العمالية والامتيازات الاخرى.

أما آراء المسؤولين الحكوميين في القوى العاملة الاردنية (الفصل الثاني) فقد عكست العينة اجماعهم على جدية واخلاص العامل الاردني. لكن تقييم غالبية العينة للعمال كما ظهرت ان العامل لم يصل الى درجة الوعي العمالي والادراك لحقوقه وواجباته بما يحقق الاستقرار الصناعي اللازم.

كذلك اعتبر ٦٦٪ من العينة ان العامل الاردني لم يحصل حتى الان على حقوقه كاملة بسبب تشدد ارباب العمل ورفضهم منح المزيد من الحقوق العمالية وبسبب قصور التشريعات العمالية الحالية. في حين اعتبر ٣٤٪ ان العامل يحصل على حقوقه المتفق عليها مع اصحاب العمل.

وقد أيدت العينة بكاملها في ردها على سؤال حول موقفهامن انتساب العمال للنقابات ايجابيا، اذا جمعت على تأييد هذا المطلب، وعللت ذلك باسباب متنوعة من بينها ان العامل النقابي يتميز بالانضباط والوعي اكثر من العامل غير النقابي.

وحول اسباب هجرة العمال الاردنيين للخارج، اتفقت آراء العينة على ان السبب الاول والمباشر هو العامل المادي (الفرق في الاجور بين الاردن والدول النفطية). لكن هناك اسباب اخرى اهمها عدم توفر الخدمات الاجتماعية وعدم حل مشكلات السكن والمواصلات، واضاف بعضهم سوء العلاقات الصناعية وعدم ارتياح العامل الى ظروف عمله.

في الفصل الثالث عرض المؤلف آراء المسؤولين في القطاع الخاص واصحاب العمل في

الاردن، وقد اكدوا من ناحية اولى باجماع الآراء على ان للقطاع الخاص الدور الرئيسي في عمليات الانتاج السلعي والتنمية، واكدوا على التزام الدولة فلسفة الاقتصاد الحر التي تجعل القطاع الخاص يلعب الدور الرئيسي في ادارة وتسيير الانتاج.

كما اتفقت اراء العينة من المسؤولين الحكوميين بالاجماع على ان ظروف العمل الجيدة والاجور المجزية غير متوفرة في المنشآت الصناعية الاردنية. بل ان احد افراد العينة اكد ان مثل هذه الشروط والاجور غير متوفرة الا بنسبة ١٠٪ من المؤسسات الصناعية الاردنية. وقد أكد بعض المسؤولين وجود علاقة قوية بين حجم الشركة او المؤسسة وبين تحسن شروط وظروف العمل. وقد انصب شرح هذه العلاقة على واقع ان الشركات الكبيرة لا تدار من قبل اصحاب العمل (المالكين) مباشرة وانما عن طريق مدراء معينين.

حول تقييم المسؤولين الحكوميين لمدى تعاون اصحاب العمل مع وزارة العمل في تنظيم العلاقات الصناعية، اشار ثلثا العينة الى ان درجة التعاون هذه منخفضة ودون المستوى المطلوب. في حين اشار الثلث الاخير ان اصحاب العمل عموماً يتعاونون عندما يطلب اليهم تحقيق هدف معين. وهنا ايضاً تمت الاشارة الى وجود علاقة بين درجة التجاوب وسن اصحاب العمل او الادارة العليا للشركة وان صغار السن اكثر تجاوبا من اصحاب العمل المتقدمين بالسن.

كذلك اظهرت اجابات العينة على سؤال آخر حول مدى احترام اصحاب العمل قرارات وزارة العمل وتنفيذها فيما يتعلق بشروط الاستخدام والامن الصناعي والسلامة العمالية، ان غالبية ارباب العمل يتهربون من تنفيذ هذه القرارات بهدف تحقيق وفر في النفقات. وان كان قد حدث تحسن تدريجي مؤخراً، واظهرت المؤسسات الصناعية الكبرى التزاماً اكبر من المنشآت الصغيرة.

ثم تتطرق الدراسة الى قضية شائكة هي مدى اعتراف اصحاب العمل ودرجة تعاونهم بحق العمال في التفاوض الجماعي من خلال نقاباتهم. حيث اقرت غالبية عينة المسؤولين الحكوميين بان اصحاب العمل يرفضون التعاون مع النقابات العمالية ويفضلون التعاون مع العمال منفصلين عن النقابات. كذلك اظهرت اجابات العينة ان نسبة كبيرة من ارباب العمل تحاول التهرب بشتى الوسائل من التعامل مع النقابات، وانهم يقبلون الجلوس مع النقابات على مائدة المفاوضات فقط بعد تدخل مندوب التوفيق وبدء مساعيه في الوساطة.

وبشأن تقييم اسلوب التوفيق الذي تتبعه وزارة العمل، قالت اجابات المسؤولين ان هذا الاسلوب أثبت فعاليته وبخاصة في التوصل الى عمق اتفاقيات جماعية ملزمة، غير ان بعض المسؤولين طالب بادخال المزيد من الصلاحيات القانونية لصالح مندوب التوفيق من اجل الاسراع في حل النزاع، حيث ان قانون العمل الساري لا يحدد الفترة الزمنية لعملية التوفيق.

في الفصل الرابع من هذا الباب يعرض المؤلف آراء المسؤولين الحكوميين في الحركة النقابية العمالية. ففي البداية يعرض رأي العينة بنشاطات النقابات العمالية عموماً، حيث يرى ٨٣٪ منها ان النقابات تساعد على تنظيم





العلاقات الصناعية وتحقيق التوازن بين اطراف العملية الانتاجية، في حين اعطى ١٧٪ من العينة تأييداً مشروطاً للنقابات، بأن تؤدي «دورها بشكل صحيح»! ويلمح هذا الرأي الى ضرورة امتناع النقابات عن ممارسة اي نشاط سياسي.

في اجابة على سؤال اخر اظهر ٦٦٪ من العينة انهم يعتقدون ان النقابات العمالية مقصرة ولا تؤدي دورها بشكل صحيح، في حين اعتبر ٣٤٪ انها تؤدي واجبها بشكل جيد. وقد عزت اغلبية العنية، في تقييمها السلبي لدور النقابات، الى عوائق موضوعية (ضعف التشريعات العمالية وعدم توفر الحصانة والحماية للعمال النقابيين) وعوامل ذاتية مثل عدم وجود متفرغين نقابيين وضعف امكانات النقابات المادية.

أما بشأن الوقف الحكومي من موضوع استقلالية النقابات العمالية، فقد اظهرت اجابات المسؤولين الحكوميين ان ثلثهم (٣٤٪) ينكر مطلقاً وجود تدخل حكومي في اعمال ونشاطات النقابات. في حين اقر الثلثين (٦٦٪) بوجود تدخل في النقابات ولكنه محدود وان تأثيره على استقلالية النقابات محدود ايضاً.

وأخيراً تناول هذا الفصل موقف الحكومة من موضوع الاضراب العمالي، فجاءت اجابات غالبية العينة لتؤكد انه حتى لو توفر الحق القانوني للنقابة باعلان الاضراب فان الموقف الحكومي لا يحبذه ابداً. وعلل هؤلاء ذلك بان الاضراب يجب ان لا يلجأ اليه العمال الا في حالات الضرورة القصوى بحجة انه غالبا ما يساء استخدامه من قبل بعض الاطراف. كذلك اعرب المسؤولون الحكوميون عن تفضيلهم بأن تحاول النقابة حل المشكلات مع أرباب العمل عن طريق التفاوض مهما بلغت حدتها، وعدم اللجوء الى الاضراب.

**استخلاصات وتوصيات المؤلف:**

اجمل المؤلف في الباب السادس الخلاصات التي انتهت اليها الدراسة، واردفها بمجموعة من التوصيات. ان العرض المكثف الذي قمنا به للكتاب يغني عن استعراض الخلاصات التي انتهى اليها المؤلف، والتي هي عبارة عن تكثيف وتشديد على نقاط هامة تم استنتاجها اساسا من اجابات الاطراف الاربعة على اسئلة المؤلف. لذلك سوف نقتصر هنا على عرض أبرز التوصيات التي تقدم بها.

★ ففي اطار مناقشة الاطار النظري لمفهوم العلاقات الصناعية اظهر وجود علاقة متينة بين نجاح تجربة التنمية الصناعية وتطوير مناخ ونظام العلاقات الصناعية في الاردن. ودعا الى اجراء المزيد من الدراسات للجوانب المختلفة للعلاقات الصناعية.

★ جراء بروز ظاهرة ضيق دائرة الاتصال بين الباحثين عن العمال والباحثين عن فرص عمل، دعا المؤلف الى انشاء مؤسسات استخدام عالية الكفاءة توفر أداة الاتصال هذه والمعلومات اللازمة عن سوق العمل الصناعي.

★ لاحظت الدراسة ان نسبة كبيرة من المؤسسات تستخدم عمالاً من مستويات المهرة والفنيين دون اجراء اي فحص لقدراتهم او اختبار كفاءتهم في المهن المختلفة مما يؤكد هيمنة الجانب الشخصي في التعيين، لذا فقد دعت الى الاستفادة من مؤسسة التدريب المهني للاستفادة من خدماتها ورفع كفاءة الاداء لدى

العاملين. وطالب بمساهمة الشركات الصناعية في تمويل المؤسسات التدريبية المتخصصة باعتبار ذلك استثماراً طويل المدى عالي المردود. وأن تنسق عملية انشاء المراكز التدريبية الصناعية مع الجامعات والمؤسسات العلمية ـ التكنولوجية القائمة والوزارات المختصة.

★ لاحظت الدراسة عدم حرص نسبة عالية من العمال على الانتساب للنقابات وشعورهم بتقصير النقابات، مما يستدعي رفع كفاءة ادارة النقابات وتوطيد الصلة بينها وبين العمال والكوادر العمالية. واستنتج أن التفرغ النقابي للهيئات الادارية الفائزة يساعد على تحقيق ذلك.

★ لاحظت الدراسة ايضا ان نسبة من العاملين عزت احجامها عن الانتساب للنقابات الى الخشية من تعرضهم للانتقام من اصحاب العمل، مما يعكس ادراك العمال للموقف السلبي لدى قطاع من اصحاب العمل نحو النقابات العمالية. واقترح المؤلف تنظيم جولات حوار بين النقابات وأرباب العمل باشراف الاتحاد العام للنقابات وغرفة الصناعة لتحقيق تفهم كل طرف لظروف الطرف الاخر وللسعي للتعاون من اجل حلها لصالح الاستقرار الصناعي.

★ استنتجت الدراسة ان نسبة عالية من العمال واصحاب العمل لا تعرف الكثير عن دور وزارة العمل، اضافة الى عدم المامها بقانون العمل الحالي. لذلك اوصت الدراسة بزيادة جهود مراكز الثقافة العمالية.

★ كذلك استنتجت الدراسة ضرورة ادخال تعديل على الموقف الحكومي لكي يكون اكثر تعاطفاً ودعماً للعمال والنقابات على اعتبارهم الطرف الاضعف في المعادلة.

★ اظهرت الدراسة ان نسبة من رجال الادارة واصحاب العمل لا زالت تمارس اسلوب الاجبار والاكراه، مما يعتبر مؤشراً سلبياً على المناخ العام للعلاقات الصناعية، لذلك أوصت ببذل جهود لتطوير مفاهيم الادارة الحديثة وتنظيم دورات تدريبية للادارة خاصة بذلك.

★ دعت الدراسة الى تحسين ظروف العمل البيئية داخل المنشآت الصناعية الاردنية، اضافة الى توفير المزايا والحوافز المادية من اجل تحسين مناخ العلاقات الصناعية.

★ دعت الدراسة الى تطوير التشريعات العمالية السارية ولاسيما في مجال الفصل التعسفي والتفاوض الجماعي وتعزيز صلاحيات مندوب التوفيق للاسراع في حل نزاعات العمل.

**ملاحظات ختامية:**

عند قراءة هذا الكتاب لا بد من الاخذ بالاعتبار انه اعد على اساس المعلومات التي تم تجميعها في مطلع الثمانينات. اي في فترة تميز فيها الاقتصاد الاردني بمعدلات نمو عالية جراء مناخ الانتعاش الاقتصادي العام في المنطقة، كما تميزت تلك الفترة بارتفاع الطلب على الايدي العاملة، مما حسن الوضع التفاوضي للطبقة العاملة والحركة العمالية. ولذلك تصاعدت وتيرة النزاعات العمالية والناجمة عن سعي العمال لتحسين اجورهم وشروط معيشتهم وظروف عملهم ومقاومة ارباب العمل المطالب العمالية الهادفة الى تحقيق ذلك. وهكذا، فان الدراسة جاءت لتعكس الحالة الموضوعية السائدة في علاقات العمل حينذاك، ولتؤكد الحاجة الى تطوير نظام العلاقات الصناعية وتحديث التشريعات المنظمة لعلاقات العمل وتسريع





اجراءات التوفيق والتحكيم الخاصة بتسوية نزاعات العمل.

ان الكتاب، وان كان قد اظهر بوضوح عدم رضى العمال والنقابات عن نظام العلاقات الصناعية السائد، والحاجة الى تطويره تطويراً جذرياً، الا انه مع ذلك عكس هذه العلاقات وهي في احسن ظروف تحققها. اي في فترة تميزت بتحسن الوضع التساومي للطبقة العاملة والحركة النقابية وتصاعد حركتها المطلبية وتنامي مكتسباتها من خلال الاتفاقيات الجماعية المبرمة بين النقابات وارباب العمل، بيد ان هذه الاوضاع لم تعد قائمة في البلاد منذ منتصف الثمانينات، اي منذ تفاقم الازمة الاقتصادية واشتداد اثار الحالة الركودية على علاقات العمل. فقد تراجع الطلب على العمل منذ عام ١٩٨٣ واتسع حجم فائض قوة العمل غير المشتغلة، اي البطالة، ولم تلبث عشرات المؤسسات ان قامت بتسريح اعداد كبيرة في مستخدميها، كما تراجعت عن الاستمرار في تقديم المزايا والحقوق المكتسبة التي تحققت سابقاً، بل وخفضت الاجور النقدية فضلاً عن التراجع عن العديد من التقديمات الاجتماعية والعلاوات والتأمينات والمزايا الاخرى. وبذلك دخلت العلاقات الصناعية مرحلة اشد اضطراباً مما كانت عليه عند وضع هذه الدراسة، مما يفسر ارتفاع عدد الشكاوي المقدمة الى الاتحاد العام للنقابات العمالية ارتفاعاً واضحاً في السنوات الاخيرة. وهذا كله يجب أخذه بالاعتبار عند مطالعة هذا الكتاب، انطلاقاً من ان الحالة السائدة في مطلع الثمانينات والتي يصفها الكتاب تمثل الحالة الافضل والاكثر ملاءمة للعمال مما هي الحال عليه الآن.

اما فيما يخص اسلوب الدراسة فاننا نود ان نسجل بشأنه الملاحظات الرئيسية التالية:

١ ـ حول حجم وتوزيع العينة المختارة:

أ ـ برغم موافقتنا المؤلف على ان المؤسسات الصناعية الاردنية تتركز في العاصمة عمان، فقد كان من الضروري ان تشمل عينة المنشآت الصناعية موضوع الدراسة، بعض المؤسسات الصناعية خارج عمان، للتعرف على خصائص وسمات العلاقات الصناعية السائدة فيها، وذلك لتأتي الدراسة اكثر تمثيلاً للحالة الفعلية لعلاقات العمل في الصناعة الاردنية.

ب ـ ان عدد المنشآت الصناعية وعدد العمال المشمولين في العينة ملائمة لاستخلاص مواقف معبرة عن واقع حال القسم الاكبر من مؤسسات الصناعة الاردنية وعن آراء العمال الصناعيين. وقد حرص الباحث على ان تشمل العينة عمال الانتاج وليس مستخدمي الادارة والخدمات المكتبية، فالاخيرين اكثر تأثراً بمواقف وضغوط ارباب العمل من عمال الانتاج، كما حرص على ان تشمل العينة عمالاً محليين من مختلف القطاعات النوعية للصناعة وأن لا يدخل في عدادها العمال الوافدين، وهذه ميزة لصالح موضوعية الدراسة، بالنظر الى ان العمال الوافدين اقل جرأة لاسباب موضوعية معروفة على التعبير عن آرائهم، لعدم توفر الحد الادنى من الحماية لهم، اضافة الى عدم تمتعهم بصفة الاستقرار في اعمالهم واللازمة لامتلاك صفة التمثيل للحالة المدروسة، الا ان هذا لا ينطبق بذات الدرجة على عينة النقابيين والمسؤولين الحكوميين. فعدد افراد عينة النقابيين: (١٤)

نقابياً وعدد افراد عينة المسؤولين الحكوميين: (٦) مسؤولين في وزارة العمل عدد محدود وغير كاف للاطمئنان الى تعبيره عن مواقف النقابيين او المسؤولين الحكوميين ـ مع العلم أن آراءهم جاءت غالباً تؤكد الحاجة الى تطوير نظام العلاقات الصناعية وتشريعات العمل السائدة.

٢ ـ حول طبيعة الاسئلة التي تضمنتها الاستمارة:

أ ـ ان الدراسة تكشف دون عناء كبير عن حاجة العمال الى نظام ديمقراطي للعلاقات الصناعية وعن تقييمهم السلبي لنمط العلاقات السائدة في مؤسساتهم. الا ان نمط صياغة بعض الاسئلة لم يساعد دائماً على استخلاص اجوبة معبرة عن مواقفهم الفعلية. وعلى سبيل المثال اجاب ٨٠,٥٪ من العمال على سؤال عن رأيهم في اسلوب تعامل الادارة وارباب العمل معهم بأنهم مرتاحون له، بينما تكشف اجاباتهم على الاسئلة الاخرى عدم صحة ذلك وان رأيهم نقيض ذلك. ان ما يبدو تناقضاً في اجابات العمال على اسئلة الاستمارة ناجم بالاساس عن صياغة الاسئلة نفسها، فالاسئلة المباشرة تضطرهم الى حماية انفسهم من ارباب العمل او الادارة باعطاء اجوبة مرغوبة من هذين الطرفين وغير معبرة عن واقع آرائهم الفعلية، بينما اظهرت الاسئلة التي تتناول تفاصيل محددة من علاقات او ظروف العمل ان العمال يجيبون عليها بحرية اكبر ودون خوف.

ب ـ كشفت بعض اقسام الدراسة انه كان من المفيد لو ان استمارات اجابات العمال وارباب العمل تضمنت تحديد طبيعة وحجم المؤسسة الصناعية: هل هي شركة مساهمة عامة ام شركة خاصة ام مؤسسة تدار من صاحبها مباشرة. وهل هي كبيرة الحجم ام صغيرة.. الخ. فمثل هذا التحديد كان سيساعد على تلمس الاختلافات في ظروف العمل لدى كل نوع من انواع المؤسسات الصناعية وبالتالي فهم المواقف التي اعرب عنها العمال وارباب العمل والادارة.

٣ ـ حول استنتاجات المؤلف وتوصياته:

لقد اظهرت استخلاصات الدراسة الحاجة الملحة الى تطوير وتحديث نظام العلاقات الصناعية بهدف اضفاء طابع ديمقراطي عليه. وأولى الباحث اهتمامه بضرورة تحديث وتطوير تشريعات العمل الناظمة للعلاقات الصناعية. ولا تعود هذه الاستخلاصات الى مجرد انحياز المؤلف لمطالب العمال او تعاطفه معهم، وانما اساساً لادراكه الارتباط الوثيق بين تحسين شروط وظروف العمل وبين انتاجية العمال. وبالتالي ادراكه ان مصالح الاقتصاد الاردني والصناعة الاردنية تملي مثل هذه التطويرات المطلوبة على نظام العلاقات الصناعية.

الا ان بعض توصياته تقع في دائرة الطوباوية والمثالية مثل افتراضه ان تغيير مواقف ارباب العمل ونظرتهم الى عمالهم يتحقق بالتثقيف او افتراضه ان استقرار العلاقات الصناعية وسيادة اجواء ايجابية بين العمال وارباب العمل تتحقق من خلال اللقاءات الدورية بين النقابات واصحاب العمل. وغني عن البيان ان السبيل الفعلي لتطوير نظام العلاقات الصناعية هو في تطوير تشريعات العمل بما يعزز الوضع التفاوضي للعمال او النقابات الممثلة لهم، وبتمتع النقابات بالحريات النقابية اللازمة، بما يمكنها من الحوار مع اصحاب العمل من مواقع





ثابتة وقوية تملي على الطرف المقابل احترام مطالبها والنظر اليها بجدية.

اخيراً، وبرغم هذه الملاحظات، فان كتاب نظام العلاقات الصناعية في الاردن يمثل دراسة رائدة حقاً تحرث في حقل بكر لم يمس من قبل، وقدمت ثروة من المعلومات التي لا غنى عنها للعاملين في الحركة النقابية والدارسين لعلاقات العمل واوضاع الطبقة العاملة في الاردن.

**سعيد عبدالله محمد**

## صدر حديثاً من سلسلة كتاب "صامد"

* إسرائيل ومصلحة أمريكا القومية.

تأليف: تشيريل روبنبيرغ
ترجمة: هنري مطر

* صنع السياسة الأمريكية والعرب.

تأليف: د. محمد عبد العزيز ربيع

* قرارات إسرائيل المصيرية.

تأليف: يهوشفاط هركابي
ترجمة: محمد الظاهر ومنية سمارة

* موسوعة القرى الفلسطينية.

إعداد: محمود برهوم
محمد خروب

* الاخطبوط الإسرائيلي.

تأليف: بنيامين بيت هالحمي
ترجمة: يوسف أبو ليل
ومحمود برهوم






## ملف صامد

### ودائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط

رسالة الأخ الرئيس الى عمّال فلسطين بمناسبة يوم العمال

الاجتماع التحضيري لمؤتمر الفعاليات الاقتصادية والعملية الفكرية الفلسطينية

اتفاقية للتعاون بين دولة فلسطين وجمهورية فيتنام

محادثات فلسطينية يابانية وفلسطينية تايلاندية





## رسالة



ـ ابو عمّار: نعتز بطبقتنا العاملة التي جسدت الوحدة الوطنية الراسخة

# رسالة الأخ الرئيس ياسر عرفات إلى عمّال فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للعمّال

بسم الله الرحمن الرحيم

«ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم.. وعد الله لا يخلف الله وعده لكن أكثر الناس لا يعلمون».

«صدق الله العظيم»

**يا عمالنا الصامدين في كل موقع، وفي كل مكـان في الوطن الفلسـطيني المحتـل، وفي الشتات، والمهاجر.**

في هذا اليوم، الأول من أيار/ مايو، اليوم العـالمي للعمـال في كل مكان، أتقدم إليكم ـ يا عمـالنـا البواسل، ويا زنودنا القوية ـ بالتحية والتقـديـر لنضـالكم الدؤوب على كافة جبهات المواجهة والثورة والنضال داخل الوطن المحتل وخـارجه، وتسجلون بذلك أروع آيات الالتزام الثوري الأصيل لثورتكم، وانتفاضتكم، بالدم، والعرق، والجهد، والتضحيات، فتضيفون بذلك ملاحم للنضـال، وصفحـات للالتـزام الثوري الأصيـل تجاه قضية فلسطين المقدسة، وتجاه شعبنا وقضاياه المصيرية.



**إخواني وأبنائي عمال فلسطين:**

في يوم عيـدكم أبعث لكم بتحيـة الثـورة والانتفاضة، وأشدّ على أياديكم وأنتم تعبرون مع إخـوانكم وجمـاهير شعبكم في فلسطين المحتلة الشهـر الثـلاثين من عمر انتفاضتكم المباركة، وتسـطرون بتضحيـاتكم وصمـودكم في وجـه الاحتـلال الصهيـوني وأحدث آلات الحـرب الأمريكية، أروع آيات التضحية والفداء بهذا الزخم الثوري المتنامي في أرضنا المحتلة، وتبنون بسـواعـدكم السمر أسس الدولة الفلسطينية المستقلة، وتـرفعـون أركـانهـا مدمـاكـاً فوق مدمـاك على أرض الواقـع، وفـوق الخـارطة السيـاسية والجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، وعلى أرضنا العربية الحرة الأبية.

يا أصحاب الزنود القوية والارادة الفولاذية والايمان العميق: إن تجربتكم الرائعة الفريدة في وجـه الارهاب الصهيوني تضاف إلى التجارب الثورية في العالم، وإن نضالكم العمالي الملتزم بالثورة، قولاً وعملاً، يتناغم تناغماً ثورياً رائعاً مع كفـاحنـا الثـوري والحضـاري والانساني المتكـامل، لأن ثورتكم هي بندقية ثائر، ومعول عامل ومبضع جراح، وقلم كاتب، وريشة فنان، وحجر طفل، وإرادة شعب، وتصميم أمة.. على أرضية هذا الايمان العميق الراسخ بمعتقداتنا السماوية وتراثنا الحضاري وتاريخنا المجيد.

وإنه من دواعي فخرنا واعتزازنا بطبقتكم العـاملة أنكم جسـدتم بقراركم الأخير الوحدة الوطنيـة الراسخة، بإعادة اللحمة إلى نقاباتكم العمـاليـة في الوطن المحتـل، والتي انتظم فيها الجميـع لتشكلوا هذه الأرضيـة المـوحـدة لجمـاهيـرنـا المجاهدة وفي المقدمة منها طبقتنا العمالية المناضلة. ولقد كانت هذه الخطوة هي نتيجـة حتميـة ومنـطقيـة لانتفـاضـة شعبكم المبـاركة، وقد شكلت هذه الخطوة إنجازاً رائعاً على الصعيد النقابي والثوري والوطني، ولتعطي زخمـاً جديداً متجدداً لهذه الانتفاضة المباركة على طريق الحـريـة لشعبنـا، وتقـرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منظمة التحرير الفلسطينية.

**إخواني وأحبتي عمال فلسطين في كل المواقع:**

ونحن نحتفل مع العالم أجمع بهذا العيد للعمـال، تمـر ثورتكم، وانتفـاضتكم وقضيتكم بمرحلة من أدق المراحل وأصعبها، حيث تتعرض أرضنـا المحتلة لموجـات جديـدة من الهجـرة اليهـوديـة من الاتحـاد السـوفيـاتي، وأوروبا الشرقيـة.. وغيرها، نتيجة للمتغيرات والتطورات الدولية التي تتسارع وتيرتها في العالم، وخاصة بعـد قمـة مالطا للعمـلاقـين، ثم جاءت هذه التهـديدات العلنية ضد الدول العربية بشكل عام، والعراق بشكل خاص، الذي يتعرض لحملة خطيرة لا تستهـدف العراق وحده، وإنما دائماً تستهـدف أمتنـا العربية والمنطقة كلها.. وهذا يضعنـا ويضـع أمتنا العربية وجماهير العالم الاسـلامي أمـام تحديات خطيرة وكبيرة، حيث الخـطر يتهـدد الجميع وليس فلسطين وشعب فلسطين فحسب. ومن هنا فإننا نهيب بجماهير أمتنا العربية والاسلامية لتعي دورها وتتحسس الخطر الداهم، وتتحمل مسؤولياتها تجاه هذه الأخطار الداهمة عليها.

**إخوتي وأحبتي عمال فلسطين:**

وفي نفس الوقت، فإن تهديدات قادة العدو ضد جماهيرنا في انتفاضتهم المباركة، وتصاعد موجات الارهاب والبطش والقهر والجرائم ضد أطفالنا، ونسائنا، وشعبنا، ومقدساتنا الاسلامية والمسيحية لن تثنينا عن متابعة نضالنا وجهدنا مهما غلت التضحيات، ولن تزيدنا إلا قوة، وعزيمة، وإيماناً، واقتداراً. ونحن على ثقة بأن هذه الجماهير وعمالنا في المقدمة ستعرض إرادة شعبنا وإرادة الأمة العربية جمعاء، فنحن نقاتل اليوم عبر هذه الانتفاضة المباركة في هذا الرباط المتقدم في أرضنا الفلسطينية المقدسة، ومن حولها ليس دفاعاً عن شعبنا وعن أرضنا فحسب، ولكننا ندافع بذلك عن شرف وكرامة وعزة أمتنا العربية، وخاصة وأن التحدي الخطير الذي تواجهه أمتنا العربية هو معركة بقاء ووجود، فإما أن نكون أو لا نكون. فالعدو يستهدف الأرض العربية كلها وخبراتها ومقدراتها، وللسيطرة على هذا الموقع الاستراتيجي الذي تحتله منطقتنا على هذا الكوكب الأرضي.

**يا إخواني - يا أحبتي عمال فلسطين:**

يا من تشكلون، مع هذه الجماهير المؤمنة المجاهدة، الوقود الدائم لثورتكم وانتفاضتكم واستمراريتها، حتى يتحقق الحلم الفلسطيني والقرار الفلسطيني على الأرض الفلسطينية والذي تبنونه بسواعدكم وعزمكم وسهركم في كل المواقع وفي كافة المعارك على كافة الجبهات. إن انتفاضتكم المباركة التي فرضها شعبنا الثائر في أرضنا المحتلة على قاموس السياسة الدولية، قد حفرت في العمق دلالات، وجسدت بالملموس وقائع وحقائق، وكشفت عن مؤشرات هامة لن يكون في مقدور أي كان القفز من فوقها أو تجاوزها.

وإن هذا الوهج الثوري، والعطاء المتجدد في رحم الثورة الفلسطينية، ليس عرضياً، أو عاصفة عابرة، إنما هو انتفاضات شعبية متلاحقة موجة وراء موجة، ضاربة بجذورها في عمق أرضنا وتراثنا وتاريخنا وستتواصل هذه الانتفاضات، وستستمر هذه التضحيات حتى نحقق أهدافنا، ونرفع أعلامنا الخفاقة والمخضبة بدماء شهدائنا البررة فوق أسوار القدس وكنائس القدس ومآذن القدس.

**إخواني عمال فلسطين:**

**إخوتي وأحبتي ويا أهلي الصامدين المرابطين:**

. إن المحافظة على قوة الدفع، وعلى وتيرة هذا الزخم الثوري على قاعدة هذا التلاحم والاصرار، والعمل الثوري المتواصل، والوحدة الوطنية المتماسكة، يقربنا أكثر وأكثر من يوم خلاصنا، من يوم نصرنا.

فلتتلاحم سواعد العمال مع سواعد المقاتلين مع سواعد أبطال الحجارة.. ولتتصاعد انتفاضتنا المباركة في كل مكان.. والعهد هو العهد.. والقسم هو القسم أن نستمر بالثورة والانتفاضة حتى النصر.

وإنها لثورة حتى النصر..

**أخوكم**
**ياسر عرفات**
**٩٠/٥/١**





# اتفاقية التعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين دولة فلسطين وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية



- توقيع اتفاقية التعاون بين دولة فلسطين وجمهورية كوبا

تلبية لدعوة رسمية من الحكومة الفيتنامية، قام الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح - المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، بزيارة رسمية لجمهورية فيتنام الاشتراكية خلال الفترة ما بين ٢٨/٤ - ٢/٥/١٩٩٠.

وكان في استقبال الوفد الفلسطيني في مطار هانوي الدولي في العاصمة الفيتنامية ظهر يوم ٢٨/٤ الرفيق بون ليو وزير النقل والمواصلات والبريد والطيران في جمهورية فيتنام الاشتراكية.

واستقبل الاخ ابو علاء حال وصوله هانوي



ـ الجنرال جياب للاخ ابو علاء: نؤكد موقفنا الثابت بدعم نضالكم العادل

من قبل الجنرال جياب نائب رئيس مجلس الوزراء عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفيتنامي، والذي تربطه علاقات نضالية حميمة بالاخ الرئيس ابو عمار وبالثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها، وقد نقل الاخ ابو علاء للجانب الفيتنامي تحيات الاخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، ثم استعرض اخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وابعاد الهجرة اليهودية المتدفقة على الاراضي الفلسطينية المحتلة، والتهديدات التي تحملها معها ليس على الشعب الفلسطيني فحسب، بل تتعداها الى المنطقة العربية بأكملها والمتمثلة بتحقيق الحلم الصهيوني باقامة اسرائيل الكبرى من الفرات الى النيل.

وفي اللقاء، اكد الجنرال جياب للجانب الفلسطيني، الموقف الثابت والمبدئي لفيتنام حزبا وحكومة وشعبا، بدعم النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل ممارسة حقوقه الوطنية بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني، واعرب عن سروره للزيارة التي يقوم بها الوفد الفلسطيني الى جمهورية فيتنام، والهادفة الى تعزيز العلاقة الثنائية بين دولة فلسطين وفيتنام.

وفي صباح اليوم التالي قام الاخ ابو علاء والوفد المرافق بزيارة ضريح الزعيم الفيتنامي الراحل هوشي منه، ووضع اكليلا من الزهور باسم الثورة الفلسطينية، ثم توجه بعدها لزيارة بيت الزعيم هوشي منه والمتحف العسكري، حيث شاهدوا هناك بالصوت والصورة انتصارات الشعب الفيتنامي على الاستعماريين الفرنسي والامريكي.





ـ .. مع وزير الخارجية في جمهورية فيتنام الاشتراكية

وفي اليوم التالي، عقدت المباحثات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والفيتنامي، والتي دارت حول الاوضاع السياسية ومجالات التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين الجانبين، حاضرا ومستقبلا.

وخلال جلسة المباحثات هذه اعرب الرفيق ليو رئيس الجانب الفيتنامي للاخ ابو علاء عن بالغ شكره وتقديره للجهود المبذولة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لتطوير العلاقات الفلسطينية الفيتنامية في كافة المجالات، لما يربط البلدين من روابط نضالية. كما اشاد الجانب الفيتنامي بنضال الشعب الفلسطيني ومبادرة السلام الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني العظمى.

وفي ختام الجلسة، وقع الاخ ابو علاء والوزير الفتنامي الرفيق ليو على اول اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثقافي بين دولة فلسطين وحكومة جمهورية فيتنام الاشتراكية، ومما يذكر في هذا المجال ان منظمة التحرير الفلسطينية، الوحيدة من بين حركات التحرر العالمي، التي تقوم بتوقيع اتفاقيات تعاون مع الدول قبل ممارستها لحق السيادة على ارضها.

وقد التقى الاخ ابو علاء بمقر قصر الجمهورية بالعديد من الشخصيات والمسؤولين الفيتناميين، من ابرزهم:

- الرفيق لي كوانغ داو ـ رئيس الجمعية الوطنية ونائب رئيس مجلس الدولة.
- الرفيق نجوين كوتاك ـ وزير الخارجية.
- الرفيق هوانغ تانغ ـ وزير التجارة.
- الرفيق هوانغ بيل سون ـ رئيس لجنة العلاقات الخارجية للحزب.

- الدكتور تران لوم ـ وزير الصناعة الثقيلة.
- الجنرال نجوين تام فاين ـ رئيس اللجنة الفيتنامية للصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وقد جرى خلال هذه اللقاءات تبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا على الساحتين الفيتنامية والفلسطينية، وكذلك العربية والدولية، وقدم فيها الاخ ابو علاء شرحا مفصلا حول اوضاع شعبنا الفلسطيني داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانتفاضته المباركة، والممارسات القمعية التي تمارسها قوات الاحتلال، والتي تضرب بها عرض الحائط بكل الاعراف والقوانين الدولية، كما اوضح موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الهجرة اليهودية المتدفقة الى فلسطين واخطارها، وكذلك الحملة الصهيونية ضد الأمة العربية والتي تمثلت بالتهديدات المباشرة للعراق الشقيق.

وقد اكد المسؤولون الفيتناميون على موقف فيتنام المبدئي والثابت في دعم وتأييد النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه بالعودة وتقرير المصير وبناء دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني.

كما اعرب المسؤولون الفيتناميون عن ترحيبهم بالتعاون الاقتصادي بين فلسطين وفيتنام، معتبرين توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي اللبنة الاولى في صرح هذا التعاون حاضرا ومستقبلا.

وعبر الاخ ابو علاء للجانب الفيتنامي عن اعتزاز الشعب الفلسطيني بتجربة فيتنام النضالية واستفادته منها، كما عبر عن شكره للحكومة الفيتنامية لدعمها للنضال الفلسطيني العادل، ورحب بعقد اتفاقية التعاون الاقتصادي التي وقعت بين البلدين.

لقد ساهمت هذه الزيارة في تعزيز علاقات الصداقة الفيتنامية الفلسطينية، وتقارب وجهات النظر بين الطرفين الفلسطيني والفيتنامي، وابدى الجانبان رغبتهما في استمرار اللقاءات على أعلى مستوى.

وفي ختام اللقاءات، اقام سفير دولة فلسطين في هانوي حفل عشاء على شرف الاخ ابو علاء والوفد المرافق له. حضرها عن الجانب الفيتنامي الرفيق ليو وزير المواصلات والنقل والبريد بالاضافة الى عدد كبير من مسؤولي الدولة والحزب، كما حضرها رؤساء البعثات العربية وسفيري اليابان وتايلند في هانوي.



# الاجتماع الأول
# للجنة الثنائية الفلسطينية اليابانية

- .. مع وزير خارجية اليابان رئيس لجنة العلاقات العربية اليابانية وعضو البرلمان

ترأس الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفداً فلسطينياً قام بزيارة رسمية الى اليابان للمشاركة في اجتماعات اللجنة الثنائية الفلسطينية اليابانية التي تشكلت نتيجة للمحادثات التي اجراها الاخ الرئيس ياسر عرفات في شهر اكتوبر الماضي في طوكيو مع رئيس وزراء اليابان.

وقد استمرت الزيارة مدة خمسة ايام في الفترة من ٢١ ـ ٢٦/٤/١٩٩٠.

عقد الوفد الفلسطيني مجموعة من اللقاءات الرسمية مع العديد من الشخصيات والمسؤولين اليابانيين، كان من ابرزها الاجتماع الاول للجنة اليابانية الفلسطينية المشتركة، وقد مثل الجانب الفلسطيني في هذا الاجتماع وفد برئاسة الاخ ابو علاء وعضوية الاخوة:

- د. بكر عبدالمنعم ممثل فلسطين في اليابان.
- د. موسى السمان مسؤول الشؤون الزراعية في الدائرة الاقتصادية.

ـ د. محمد ابو كوش مسؤول العلاقات الدولية في الدائرة الاقتصادية.

وضم الجانب الياباني ثمانية اشخاص من المسؤولين في وزارة الخارجية اليابانية برئاسة ماكو وتنابي مدير عام دائرة الشرق الاوسط وافريقيا في وزارة الخارجية اليابانية.

وقد اكد السيد وتنابي في هذا اللقاء موقف اليابان المؤيد لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في اقامة دولته المستقلة ومعارضة اليابان لاستيطان المهاجرين السوفيات وغيرهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واعرب عن تقدير بلاده لمبادرة السلام الفلسطينية، مذكرا بدعوة اليابان للاخ الرئيس عرفات لزيارة اليابان ورفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو ليصبح تحت اسم (بعثة فلسطين العامة الدائمة في اليابان)، واعرب عن اهتمام اليابان بلعب دور فاعل في عملية السلام والمؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده لحل ازمة الشرق الاوسط، مرحبا بفكرة ان تقوم اليابان بالتنسيق مع المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه لدفع مجهود السلام.

وقد وافقت اليابان على التنسيق مع م.ت.ف بشأن المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، كما نظرت اللجنة اليابانية الفلسطينية في تنفيذ عدد من المشاريع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، منها اقامة مركز للتأهيل المهني، وبناء مستشفى في غزة. كما اعربت اليابان عن استعدادها لمناقشة امكانات اخرى للتعاون مع م.ت.ف، منها اقامة مصرف فلسطيني ياباني للتنمية، وتقديم مساعدات يابانية مباشرة تضاف الى المساعدات عن طريق الاونروا وبقية منظمات الامم المتحدة المتخصصة، ودراسة اعتماد المعاملة التفضيلية للصادرات الفلسطينية لليابان اسوة بما فعلته دول السوق المشتركة لصالح الصادرات الفلسطينية.

كما اجرى الوفد الفلسطيني لقاء مع نائب وزير الخارجية الياباني، ومع مدير عام وزارة التجارة والصناعة اليابانية، اضافة الى عدد من اللقاءات الموسعة مع رؤساء القوى والاحزاب اليابانية والمجموعات البرلمانية، حيث تم لقاء مع السيد دوي رئيس الحزب الاشتراكي، ومع رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي، ورئيس الرابطة البرلمانية للتضامن مع الشعب الفلسطيني ونائبه، ورئيس الرابطة العربية اليابانية، ومدير اتحاد المؤسسات الاقتصادية اليابانية.

وقام الاخ ابو علاء والوفد المرافق بزيارة رسمية الى مدينة اوساكا، حيث استقبلهم رئيس بلديتها، الذي رحب بفكرة التآخي والتعاون مع المدن الفلسطينية. كما شارك الوفد الفلسطيني في حفل افتتاح معرض اوساكا التجاري الدولي الذي ضم جناحاً باسم دولة فلسطين وجناحاً اخر لمؤسسة «صامد». وقد اقامت جمعية اوساكا للتضامن مع الشعب الفلسطيني حفل استقبال للوفد الفلسطيني تم فيه استعراض الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة والسياسات والممارسات الاسرائيلية.

وفي طوكيو، القى الاخ ابو علاء محاضرة في نادي الصحافة، تناول فيها الاوضاع السياسية في المنطقة ومبادرة السلام الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. وقد حضرها عدد من اساتذة الجامعات ومراكز البحث والدراسة والمختصين





ـ الاخ ابو علاء ونائب وزير التجارة الياباني

اليابانيين والسفراء العرب في اليابان.

وفي ختام الزيارة عقدت في نادي الصحافة ندوة صحفية حضرها مراسلو الصحافة والاذاعة والتلفزيون في طوكيو، اجاب فيها الاخ ابو علاء على اسئلة الصحفيين حول الصراع العربي الاسرائيلي والعلاقات الفلسطينية اليابانية.

## تجديد اتفاقية الأسواق الحرة في تنزانيا

**تم يوم ٢٤ مايو ١٩٩٠ في دار السلام تجديد العمل باتفاقية السوق الحرة لمدة خمس سنوات اخرى.**

**وقد جاء هذا التجديد بعد تقييم شامل اجراه الشركاء (الحكومة التانزانية) للمرحلة السابقة، وتم فيه التأكيد على أهمية هذا المشروع والنتائج الطيبة التي حققها في السنوات السابقة.**

**كما تم في تجديد الاتفاقية التأكيد على اهمية ان تبقى الادارة ومديرها من طرف مؤسسة «صامد» لمدة اربع سنوات اخرى.**

# محادثات رسمية فلسطينية تايلاندية

في اطار جولته الآسيوية الى كل من اليابان وفيتنام، قام الاخ ابو علاء عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة رسمية لتايلاند استغرقت ثلاثة ايام، وامتدت من ٢ ـ ٥/٥/٩٠، جرى في اطارها عقد عدة لقاءات رسمية مع عدد من المسؤولين التايلانديين، التقى خلالها رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ونائب وزير الخارجية، ونائب رئيس البرلمان، ووزير التجارة الخارجية، ورئيس مؤسسة النفط، وسكرتير الامن القومي التايلاندي وعددا اخر من كبار المسؤولين التايلانديين.

ومما يذكر ان هذه هي الزيارة الثانية التي يقوم بها الاخ ابو علاء الى تايلاند بعد الزيارة الرسمية التي تمت في شهر ديسمبر ١٩٨٩، وقد جاءت هذه الزيارة لمتابعة نتائج المباحثات التي اسفرت عنها زيارته السابقة.

واستقبل الاخ ابو علاء في اليوم الثاني بمبنى رئاسة الوزراء من قبل السيد بونج سراس نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، وجرى خلال الاجتماع مناقشة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وممارسات سلطات الاحتلال ضد انتفاضة شعبنا المباركة، والظروف المحيطة بالمنطقة جراء السياسات الاسرائيلية العدوانية التوسعية وهجرة اليهود السوفيات ومخاطرها على الشعب الفلسطيني والامة العربية والتهديدات الاسرائيلية للعراق الشقيق، كما جرى الحديث باسهاب حول العلاقات الثنائية بين البلدين، تايلاند وفلسطين، بما فيها العلاقات الاقتصادية بابعادها المستقبلية.

ودعا الاخ ابو علاء الحكومة التايلندية الى المساهمة في دفع عملية السلام في الشرق الاوسط والموافقة على فتح سفارة لدولة فلسطين في تايلاند اسوة بالدول المجاورة.

ودارت المحادثات الرسمية الفلسطينية التايلاندية في مبنى وزارة الخارجية، حيث ترأس الوفد التايلاندي السيد براباس وزير الدولة للشؤون الخارجية، وجرى خلال الاجتماع تناول الاوضاع الفلسطينية والاوضاع في المنطقة ومبادرة السلام الفلسطينية والسياسات والممارسات الاسرائيلية الرافضة لكل مبادرات السلام، حيث اكد الجانب التايلندي على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة ودعمه لمبادرة السلام الفلسطينية وتطلعاته لعلاقات فلسطينية تايلاندية. وفي لقائه مع السيد وزير التجارة الخارجية، تم البحث في العلاقات الاقتصادية الفلسطينية التايلاندية وسبل تطورها حاضرا ومستقبلا.

كما استعرض خلال اجتماعه مع نائب رئيس البرلمان ورئيس لجنة العلاقات الخارجية



الاوضاع الفلسطينية ومبادرة السلام الفلسطينية، والسياسات الاسرائيلية الرافضة لكل مبادرات السلام.

وقد اكد المسؤولون التايلانديون الذين اجتمع بهم الوفد الفلسطيني مواقفهم المؤيدة تماما لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وابدوا تعاطفهم مع انتفاضة الشعب الفلسطيني وحقه في نضاله لمواجهة السياسات التوسعية الاسرائيلية.





# الاجتماع التحضيري لمؤتمر الفعاليات الاقتصادية والعلمية والفكرية الفلسطينية

تحتل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الصهيوني، مكان الصدارة في سلم الاولويات لمنظمة التحرير الفلسطينية، على وجه العموم، وفي دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في المنظمة بوجه خاص. وقد سعت الدائرة الى العمل الدؤوب لدراسة وبحث الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لابناء شعبنا في الوطن المحتل، ورصد ظواهرها والبحث عن ايجاد حلول لها من خلال الاتصالات بالمنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة كاونكتاد ـ اليونيدو ـ الفاو.. وغيرها، او بالمنظمات العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمات المؤتمر الاسلامي وبنك التنمية الاسلامي. وقد عقدت ندوة دراسية في فينا بالاشتراك مع اليونيدو UNIDO حول الصناعة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وسبل تطويرها، اشترك فيها العديد من الباحثين والمتخصصين في تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ووضعت من الدراسات والبرامج لدعم الصناعة وتقديم المشروعات الصناعية وسبل تنمية المصادر الطبيعية، ومشاريع البنية التحتية، ومختلف الجوانب الاقتصادية. وتلبية لتوجيهات الاخ الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين، نظمت دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا تمهيديا للفعاليات الاقتصادية والعلمية الفلسطينية المتواجدة في مختلف اقطار العالم، عقد في تونس خلال الفترة ما بين ١٢ ـ ١٤ ابريل (نيسان). وقد لبى الدعوة ما يفوق عن ١٥٥ من رجال الاعمال والفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية والخبراء المتخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية، الذين توافدوا من جميع انحاء العالم.

وقد بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح شهداء الثورة الفلسطينية. ولتسيير اعمال المؤتمر، انتخب المجتمعون الاخ عبدالمجيد شومان رئيسا لجلسات المؤتمر،





ـ الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية: دعماً للانتفاضة والدولة الفلسطينية

وكارلوس ابو مهر نائبا للرئيس وكل من الاخ ابو علاء والاخ باسل عقل مقررين.

واستهل الاخ الرئيس ياسر عرفات الاجتماع بكلمة شاملة استعرض فيا اخر التطورات على الساحة السياسية، وعبر عن ارتياحه للانجازات السياسية التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية، مشيرا في الوقت نفسه الى بعض الصعوبات التي رافقت مسيرة المنظمة خلال السنوات الماضية نتيجة لمواقف الكيان الصهيوني والدعم الامريكي، وشح الدعم العربي.

وتطرق الأخ الرئيس الى آفاق عملية السلام في الشرق الاوسط، مؤكدا يقينه العميق ببناء دولة فلسطين المستقلة، وركز بصورة خاصة على الانتفاضة ومتطلباتها وابعاد خطورة الغزو الصهيوني الجديد والمتمثل بتهجير اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة.

وقد ناقش الحاضرون خطورة ابعاد الهجرة اليهودية الى فلسطين، واجمعوا على ضرورة العمل جديا على عقد قمة عربية لمواجهة التحديات والاخطار والتهديدات التي تواجهها أمتنا ودولنا العربية، بما فيها تهديد الامن القومي، ودعا الحاضرون الى متابعة هذا الموضوع الخطير في مجلس الامن والجمعية العمومية للأمم المتحدة وغيرها من المستويات المحلية والاقليمية والدولية والمراجع الدينية والاسلامية والمسيحية.

وأكد المشاركون على وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والتفافه حول

**منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، والتزامهم بتوظيف جهودهم مع القيادة الفلسطينية مع تحركاتها من اجل انجاح البرنامج السياسي الفلسطيني وتأسيس دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس على ارضها المحررة. مؤكدين على مسؤولية الشعب الفلسطيني، وخاصة فعالياته الاقتصادية، بالاستمرار في توجيه كل طاقاته وامكانياته المادية لدعم الانتفاضة، وعلى الاقرار بأن شعبنا الفلسطيني يقدم من خلال انتفاضته، أروع نموذج للتضحية وانكار الذات والاعتماد على النفس والصمود طويل الاجل، بالرغم من محاولات القمع الرهيبة ومحاولات قوات الاحتلال تجهيله وافقاره وتدمير امكانياته والقضاء على استقلاله.**

**وعبر المجتمعون عن قلقهم من تضاؤل الدعم المادي العربي للانتفاضة، وعبروا عن شكرهم وتقديرهم لكل من يقدم الدعم لشعبنا المناضل.**

**وفي سبيل تغطية هذا العجز اكد المجتمعون على مسؤولية الشعب الفلسطيني، خاصة فعالياته الاقتصادية، بالاستمرار في توجيه كل الطاقات والامكانيات المادية لدعم الانتفاضة. واكد الاجتماع على ضرورة دعم الانتفاضة وتغطية حاجاتها. وقد تركزت مناقشات المجتمعين على كيفية التخطيط لدولة عصرية حديثة وقوية اقتصاديا. وهذا يتطلب اعداد خطة عمل سليمة من اجل بناء اقتصاد الدولة الفلسطينية، ويستلزم الالتزام بعدد من التوجهات الرئيسية واتباع آلية معينة ووسائل محددة للتنفيذ منها.**

**التوجهات الاقتصادية:**

ناقش الاجتماع التوجيهات والسياسات الاقتصادية الرئيسية التي اتبعتها منظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة الراهنة، ونظر في حصيلة تطبيقها على ارض الواقع، وعبر عن ارتياحه لقيام اجهزة المنظمة وخاصة الدائرة الاقتصادية والصندوق القومي الفلسطيني باعطاء الاولوية في اعمالها للانتفاضة الباسلة، وتوجيه الدعم لمؤسساتها، وبقيامها بالاعداد لاقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض الوطن، بالدراسات التخطيطية، وبدعم المؤسسات التي تجعل الاقتصاد الوطني الفلسطيني المستقل حقيقة واقعة بالرغم من وجود الاحتلال واستمرار قمعه.

كما أكد الاجتماع على مسؤولية الشعب الفلسطيني، وخاصة فعالياته الاقتصادية، بالاستمرار في توجيه كل طاقاته وامكانياته المادية لدعم الانتفاضة، وعلى الاقرار بأن شعبنا الفلسطيني يقدم من خلال انتفاضته اروع نماذج التضحية وانكار الذات والاعتماد على النفس والصمود طويل الاجل، بالرغم من محاولات القمع الرهيبة ومحاولات العدو تجهيله وافقاره وتشتيته وتدمير امكانياته والقضاء على استقلاله.

كما عبر الاجتماع عن قلقه من تضاؤل الدعم المادي العربي للانتفاضة عن توقعات



الشعب الفلسطيني والشعب العربي واحتياجات الانتفاضة الشعلة المضيئة الاساسية في وطننا العربي، وعبر عن أمله في زيادة هذا الدعم، وعن شكره وتقديره لكل من يقدم الدعم لشعبنا المناضل.

وقد عبر الاجتماع عن تأييده الكامل لاستمرار التوجيهات الاقتصادية التالية وتدعيمها:

١ - تثبيت الالتزام الشعبي الفلسطيني بدعم الانتفاضة الباسلة من خلال الاطار الشرعي الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بالالتزام بدفع ضريبة التحرير للصندوق القومي الفلسطيني، وبقيام الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية بواجبها في تحصيل الضريبة وتنمية حصيلتها وبحض المؤسسات الفلسطينية والعربية على القيام بواجبها في هذا الخصوص، وذلك للمساهمة في سد العجز في ميزانية الصندوق القومي الفلسطيني، ليقوم بواجبه بتلبية حاجات الانتفاضة والصمود ومتطلبات استمرار النضال.

٢ - تشجيع العمل الشعبي، وبخاصة عمل المؤسسات والجمعيات الداعم للانتفاضة، فلسطينيا وعربيا واسلاميا ودوليا، وتنميته، وتحية المبادرات الشعبية في مختلف اماكن التجمع الفلسطينية في الشتات والتأكيد على التكافل الاسري ودعم عائلات الشهداء.

٣ - التنسيق بين الدعم الشعبي والرسمي وتوفير المعلومات اللازمة لمؤسسات الدعم وجمعياته، وتنمية فعالية الدعم بالترشيد وبناء اقتصاد الازدواجية ما أمكن ذلك.

٤ - التأكيد على مبدأ التنمية الذاتية والاعتماد على النفس وتنمية الانتاج الوطني الفلسطيني كمدخل رئيسي لدعم الانتفاضة وبناء اقتصاد دولة المستقبل المستقلة.

٥ - الاستمرار في بناء مؤسسات الدعم، وفي برمجة الدعم عملياً من خلال انشاء صناديق التنمية المتخصصة.

٦ - توطيد الترابط العضوي بين الفعاليات الاقتصادية والفكرية خارج الوطن والنشاط الاقتصادي على ارض الوطن، وذلك بقيام مؤسسات الخارج بتسويق منتجات الداخل، والقيام بالاعمال الانتاجية المشتركة وبتدريب كوادر الداخل مهنيا وفنيا، وبتوجيه جزء من اموالها للاستثمار في الداخل، وفي تمويل مشروعات دعم الانتفاضة.

٧ - الاستمرار في سياسة التعاون الدولي مع الاصدقاء والمؤسسات الدولية لتنمية الدعم للانتفاضة ولكفالة ايصاله للشعب الفلسطيني في الداخل من خلال مؤسساته الوطنية.

٨ - الاستمرار في مقاومة الاجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال لانهاك شعبنا وافقاره وتجهيله ووقف الدعم من الوصول اليه.

**وسائل وآليات التنفيذ:**

يرى المجتمعون ضرورة الانتقال من السياسات والتوجيهات الاقتصادية العامة الى تبني بعض الاجراءات والمشروعات المحددة كآلية لتنفيذ هذه التوجهات، منطلقاً من التزام المجتمعين بالاولويات التي تتطلبها الانتفاضة، ولذلك فقد اختار الاجتماع الاجراءات التالية كأولوية اولى:

**١ ـ مؤسسة التنمية والاقراض الفلسطينية:**

انشاء مؤسسة التنمية والاقراض الفلسطينية، تكون مهمته تطوير وتمويل المشروعات الاقتصادية المجدية في المناطق المحتلة وذلك بمساهمة الجهات التمويلية الفلسطينية والعربية والدولية ولاسيما الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية من خلال المساهمة في رأس المال وشراء السندات وفي مختلف سبل التمويل التي يقرها الصندوق وبالامكانات والمتطلبات الكافية.

وتكلف لجنة المتابعة باعداد دراسة وافية عن انجع السبل لانشاء هذه المؤسسة على ان تتم هذه الدراسة خلال فترة ستة اشهر.

**٢ ـ صندوق الصناعات الحرفية والتراثية:**

انشاء صندوق لتطوير وتمويل المشروعات الخاصة بالصناعات الحرفية والتراثية وذلك بتوفير التمويل الميسر وخدمات التدريب والتسويق ولاسيما في الاسواق العالمية.

**٣ ـ مراكز المعلومات:**

ضرورة تطوير مراكز المعلومات عن الاقتصاد الفلسطيني ومراكز الاحصاء الفلسطينية وتدعيم جهود التنسيق فيما بينها برعاية الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من اجل ايجاد قاعدة معلوماتية سليمة للدراسات والابحاث المتعلقة بدعم الانتفاضة والعمل الانمائي المستقبلي في فلسطين.

**٤ ـ قنوات التسويق:**

ضرورة تطوير قنوات التسويق لمنتجات الارض الفلسطينية، وذلك لدعم الانتاج الوطني الفلسطيني وتنميته ولتوفير الدعم المادي للانتفاضة.

**٥ ـ مراكز التدريب:**

ضرورة بناء قاعدة للتدريب لبناء القدرات والمهارات الانتاجية وتطوير الكفاءات البشرية الفلسطينية في الداخل دعماً للاقتصاد الفلسطيني المستقل ولبناء قوة العمل للشعب الفلسطيني.

**٦ ـ لجان تنسيق محلية:**

ضرورة تثبيت اعمال اجتماع الفعاليات والكفاءات الاقتصادية والفكرية في مختلف مناطق التجمع الفلسطيني في كافة الاقطار من خلال تكوين لجان محلية تعمل على تنسيق وتجميع النشاط الاقتصادي الهادف لتلك الفعاليات والكفاءات، ولاسيما في مجال توطيد العلاقة مع المؤسسات والفعاليات الاقتصادية في داخل الوطن.

**اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة:**

اولى الاجتماع اهمية خاصة لبناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني المستقل عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على التراب الفلسطيني المحرر.

وترى الفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية المجتمعة ان هذه الدولة الجديدة ستكون دولة قادرة مزدهرة ذات اقتصاد عصري متقدم تبنى على تجربة نضال الانتفاضة وعلى قاعدة الكفاءات الفلسطينية العالية وعلى انجاز المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية في كل مكان وعلى العلاقة العضوية التي سترتبط بين هذه الدولة الوليدة وبين اقطار وطننا العربي بامكاناتها وفعالياتها.



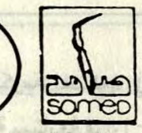
ان نضال عشرات السنين لا بد ان ينتج دولة نموذجية عادلة، حرة، مستقلة ذات اقتصاد عصري فاعل، ويرى المجتمعون ان استكمال الدراسة التي تعدها الدائرة الاقتصادية لاقتصاد الدولة الفلسطينية هي امر هام، لانها سوف تحدد بشكل افضل اولويات المشروعات التي تعد حاليا من اجل المستقبل، وستحفز الفلسطينيين في كل مكان للمزيد من العمل من اجل تحقيقها.

**المتابعة:**

قرر الاجتماع تشكيل لجنة منه للمتابعة تقوم بالاعداد للمؤتمر الاول للفعاليات الاقتصادية والفكرية الفلسطينية يتم عقده قبل نهاية العام ١٩٩٠ ويحشد اكبر عدد من هذه الفعاليات الاقتصادية والفكرية المنتشرة في انحاء العالم، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قرارات الاجتماع وتقديم تقرير عن هذا المؤتمر الاول القادم.

**خاتمة:**

يوجه الاجتماع خالص الشكر والامتنان للرئيس زين العابدين بن علي وللشعب التونسي الشقيق وحكومته الرشيدة لتمكين الفعاليات الاقتصادية والفكرية من عقد اجتماعها بنجاح على أرض تونس الخضراء المضيافة، ولموقفها القومي الثابت، ولكل ما قدمته تونس الحبيبة وما تقدمه لفلسطين ولمنظمة التحرير الفلسطينية وللقضية الفلسطينية.






# قرارات وتوصيات بدعم الانتفاضة الباسلة

## ● الدورة الثامنة للجنة الدائمة للارصاد الجوية

عقدت في المعهد القومي للرصد الجوي ـ بتونس في الفترة ما بين ٨ ـ ١٧ مارس ١٩٩٠ الدورة الثامنة للجنة الدائمة للارصاد الجوية. وقد شارك فيها ممثلون عن ١٦ دولة عربية، من بينها دولة فلسطين التي مثلها الاخوة اياد ابو الرب واحمد الدروبي من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.

افتتح الدورة السيد حمادي الطرابلسي رئيس اللجنة ومدير عام الرصد الجوي التونسي بكلمة رحب فيها بالمجتمعين وبعد ذلك اقر جدول الاعمال ونوقشت بنوده ومن اهمها:

١ ـ استعمال عربسات لبث معلومات الارصاد الجوية.

٢ ـ استعمال اللغة العربية في اعداد الوثائق والمطبوعات والمراسلات الفنية والترجمة الفورية في اعمال المنظمة العالمية للارصاد الجوية.

٣ ـ الاطلس المناخي العربي: استقر الرأي على ان الامر يتطلب قبل كل شيء اعداد بنك للمعلومات بحيث يتم تحديد الخرائط الواجب اعدادها ومقاييس الخرائط والمواصفات الفنية الاخرى.

٤ ـ الخطة العربية للاستفادة من برامج ومشاريع المنظمة العالمية للارصاد الجوية حول التغيرات المناخية.

٥ ـ دور مصالح الارصاد الجوية خلال العشرية الحالية في تخفيف الكوارث الطبيعية الفيضانات والجفاف ومكافحة الجراد والتدهور البيئي.

٦ ـ التعاون بين مصالح الارصاد الجوية العربية في مجال البحث العلمي والتكوين والتدريب وتقديم المساعدة الفنية والخبرات وتبادل الزيارات.

٧ ـ دراسة امكانية اعداد نشرة علمية عربية في مجال الارصاد الجوية.

٨ ـ دراسة امكانية انشاء مركز عربي للارصاد الجوية، وذلك بهدف اعداد التنبؤات المتخصصة والدراسات المناخية وتطبيقها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

٩ ـ قدم وفد فلسطين عرضا حول الوضع الحالي والبرامج المستقبلية في مجال الارصاد، حيث احيطت اللجنة الدائمة علما بالوضع الخاص الذي يسود الوطن المحتل بسبب ظروف



الاحتلال وممارساته، والذي يقف أكبر عائق امام طموحاتنا لانشاء محطات الرصد وتطوير شبكة الاتصالات وانشاء مراكز تنبؤ وتدريب وطني.

كما بين الوفد بأن هناك خمس محطات للرصد الجوي في كل من نابلس والخليل وجنين وطولكرم واريحا، وكان هناك مركز تنبؤ في مطار قلنديا حتى عام ١٩٦٧، وهناك ايضا محطة ارصاد في ميناء غزة لخدمة الصيد البحري، وتم اعلام اللجنة بأن السكان يعتمدون على خدمات الارصاد التي تقدمها الدول العربية المجاورة في الاردن، مصر، وسوريا، ومعلومات العدو الاسرائيلي.

وقد تم اتخاذ عدد من التوصيات منها ما يلي:

١ ـ توصية باستعمال اللغة العربية في اعمال المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢ ـ توصية بأعداد المعجم العربي لمصطلحات الأرصاد الجوية كخطوة اولى لادخال اللغة العربية الى اعمال المنظمة العالمية.

٣ ـ توصية بالاستفادة من برامج المنظمة العالمية للارصاد الجوية في التغيرات المناخية.

٤ ـ توصية بدراسة امكانية انشاء مركز عربي للأرصاد الجوية بعد تحسين اداء البنية العلمية والفنية لمصالح الارصاد الجوية في الدول العربية.

٥ ـ توصية مقدمة من فلسطين بأن تقوم وسائل الاعلام في الدول العربية عبر الاذاعة والتلفزيون بادراج معلومات عن حالة الجو ودرجة الحرارة لمدينة القدس الشريف عند ذكر درجات الحرارة في العواصم العربية للتأكيد على عروبة هذه المدينة.

## ● مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية

عقد مجلس ادارة المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ـ عرب سات ـ اجتماعات دورته الثالثة والخمسين بمدينة الدار البيضاء في المملكة المغربية خلال الفترة ما بين ٢٠ ـ ٢٩ شباط ـ فبراير ١٩٩٠.

وقد شارك في اعمال الدورة ممثلون عن جميع اعضاء المجلس، وهم المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، الجماهيرية الليبية، دولة قطر، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية التونسية، جمهورية اليمن الديمقراطية، ودولة فلسطين التي مثلها في الاجتماع الاخ د. نبهان عثمان.

افتتح اعمال الدورة المهندس محمد كريم مدير العلاقات الخارجية في الادارة المغربية نيابة عن معالي السيد محمد العنصر وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية في المملكة المغربية، حيث رحب بالوفود المشاركة، وتمنى لدورتهم كل النجاح والتوفيق، مشيرا الى الاهمية الخاصة لهذه الدورة، وهي تنعقد مباشرة بعد ان اتمت اللجنة الوزارية اعمالها، والتي تمخضت عنها مجموعة من القرارات البالغة الاهمية.

ثم تلاه رئيس مجلس الادارة، فتحدث معبرا عن شكره وتقديره لمعالي الوزير المغربي على دعوته الكريمة لعقد هذه الدورة، واشار الى ان امام المجلس الكثير من المهام والتحديات ليصل بهذه المؤسسة الى المستوى المطلوب،

سواء، في النواحي الاقتصادية او الفنية او التنظيمية.

وتقرر بعدها اعتبار اجتماعات الدورة مغلقة.

وشكل المجلس اربع لجان احيلت اليها بنود جدول الاعمال، وهي:

ـ لجنة الصياغة: برئاسة الكويت وعضوية كل من السعودية، ليبيا، الامارات العربية، فلسطين.

ـ اللجنة الفنية: برئاسة السعودية وعضوية كل من الكويت، فلسطين، الامارات العربية، قطر، ليبيا، تونس، اليمن.

ـ اللجنة المالية والادارية: برئاسة السعودية، وعضوية كل من الكويت، فلسطين، الامارات، ليبيا، تونس، والبحرين.

ـ لجنة التحقيق: المكلفة ببحث الاوضاع الفنية والادارية ومعوقات العمل في المؤسسة. والتي تشكلت بقرار مجلس الادارة في الدورة ٥٠ المنعقدة في مسقط (مارس ١٩٨٩) وبقرار الدورة ٥٢ المنعقدة في تونس (تموز ١٩٨٩). وقد اضاف المجلس دولة فلسطين الى عضوية اللجنة بحيث اصبحت تتألف من ليبيا رئيسا وعضوية السعودية، فلسطين، تونس، واليمن.

وقد اتخذ المجلس العديد من القرارات والتوصيات التي رفعها الى الجمعية العمومية، ومنها خطة للتسويق؛ سير العمل وخطط التشغيل؛ التحكم والصيانة؛ اطلاق القمر العربي الثالث؛ تحديد عمر الاقمار (١ أ) (١ ـ ب). ووافق على مشروع الميزانية التقديرية لعام ١٩٩٠ والحساب الختامي لعام ١٩٨٩ واعادة النظر في الانظمة واللوائح والقواعد التنظيمية المسيرة لشؤون المؤسسة وحدد موعد الاجتماع القادم ومكانه في الجزائر العاصمة.

## ● ندوة الصناعات البتروكيماوية:

شارك الاخ الدكتور عطا سليم من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، باسم دولة فلسطين، في الندوة الثانية لتكامل الصناعات البتروكيماوية في الاقطار العربية التي انعقدت في مدينة تونس خلال الفترة ما بين ٢٨ ـ ٣٠ ايار مايو/ ١٩٩٠ تحت اشراف السيد وزير الاقتصاد والمالية التونسي.

افتتح الندوة السيد كاتب الدولة لشؤون الطاقة والمناجم التونسي بكلمة ترحيبية بالوفود المشاركة نيابة عن الوزير، واشاد بالدور الذي تلعبه الصناعات البتروكيماوية في بناء الصرح الاقتصادي، مؤكدا على ضرورة تنميتها وتطويرها.

ثم القى السيد حاتم عبد الرشيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين كلمة موجزة تحدث فيها عن دور الصناعات البتروكيماوية وتصنيفها وتوطينها في العالم العربي. وتلاه بعد ذلك المدير العام للشركة التونسية لصناعات التكرير. الذي القى كلمة اشار فيها الى اوضاع تلك الصناعة في تونس.

وقد تطرقت الندوة الى عدد من الموضوعات تركزت على محورين اساسيين هما الاوراق المحورية والاوراق القطرية، التي شارك فيها خبراء ممثلون عن الاتحادات العربية للصناعات



النسيجية والغذائية، وشركات مواد التنظيف وشركات بتروكيماوية اخرى، اضافة الى ممثلين عن الجامعة العربية وعدد من الدول العربية، (الكويت، مصر، ليبيا، الجزائر، السعودية، العراق، فلسطين، البحرين، تونس، اليمن، الصومال).

وتركزت المناقشات على ضرورة التنسيق والتكامل بين الصناعات البتروكيماوية العربية، وضرورة بناء استراتيجية صناعية بهذا الخصوص، ودراسة فرص الاستثمار فيها.

وقدمت اوراق مندوبي مصر وليبيا نبذة عن اوضاع هذه الصناعة في كل من البلدين. كما تضمن البرنامج زيارة الى مصنع النسيج بدعوة من الجانب التونسي.

وقد أصدرت الندوة بيانا ختاميا تضمن الاشارة الى اهمية التنسيق بين الصناعات الكيماوية في الوطن العربي. ودراسة افاق استخداماتها الجديدة وتطوير اساليب البحث بما يخدم هذه الصناعة الاساسية ودورها الذي يمكن ان تلعبه في توفير الغذاء والكساء والزراعة والبناء، مع التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون على المستوى الدولي والاقليمي.

## ندوة علميّة اقتصادية في الجامعة التونسية

**نظمت وحدة الدراسات بدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، بالاشتراك مع جمعية الاقتصاديين التونسيين ندوة علمية في كلية الاقتصاد بالجامعة التونسية. في الثاني من مايو ـ ايار ـ ١٩٩٠ حول الاوضاع الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، قدم فيها الأخوة عدنان استيتيه، محمد قهوجي، عطا سليم، اياد ابو الرب، احمد الدروبي اوراقا متخصصة في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية: الزراعة، الصناعة، البناء.**

**وقد حضر الندوة د. عبدالجبار بسيس عميد كلية الاقتصاد وادارها الدكتور عبدالسلام دمق رئيس جمعية الاقتصاديين التونسيين. كما حضرها جمع غفير من طلبة كلية الاقتصاد والكليات الاخرى. عقبها نقاش حول شتى المجالات والقطاعات الاقتصادية المنتجة والاستهلاكية والخدماتية في الوطن المحتل، كشف عن المام هؤلاء الطلبة ومتابعتهم لاحداث القضية الفلسطينية والانتفاضة المباركة.**

## ● دورة محاسبة التكاليف وتقييم الاداء:

شارك الاخ الدكتور يوسف عبدالحق، من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، باسم دولة فلسطين، في الدورة التدريبية في مجال محاسبة التكاليف وتقييم الاداء، التي عقدها الاتحاد العربي لصناعة الاسمنت ببنغازي بليبيا في الفترة ما بين ١٩ ـ ٢٤ مايو ايار/ ١٩٩٠، والتي شارك فيها نحو اربعين مهندسا واقتصاديا ومحاسبا، يمثلون صناعة الاسمنت العربية في تسعة اقطار عربية هي الاردن، تونس، السودان، سوريا، العراق، ليبيا، مصر، اليمن، وفلسطين.

وقد تزامن عقد هذه الندوة مع ارتكاب سلطات الاحتلال الصهيوني لجريمتها الجماعية الوحشية ضد جماهير شعبنا في الوطن المحتل يوم الاحد الدامي ٢٠ مايو ١٩٩٠، مما اثار غضب المشاركين فيها، الذين عبروا عن استيائهم من خلال توجيه رسالتين، الاولى

**السيد الرئيس السوفياتي المحترم　　　السيد الرئيس الامريكي المحترم**

**الامين العام للأمم المتحدة/ المحترم**

**تحية طيبة وبعد،،**

**يؤكد المشاركون في الدورة العربية في محاسبة التكاليف وتقييم الاداء رفضهم للهجرة اليهودية الى فلسطين من اية جهة كانت ويعتبرون ذلك عملا عدوانيا سافرا وتدعيما قويا للاحتلال الاسرائيلي وبطشه ضد الشعب العربي الفلسطيني والامة العربية جمعاء والذي تجلى بأبشع صوره مؤخراً، في المذبحة الجماعية الوحشية التي قام بها العدو الاسرائيلي يوم الاحد ٢٠/٥/١٩٩٠م. ويطالب المشاركون الرئيسين السوفياتي والامريكي والامين العام للامم المتحدة بوقف هذه الهجرة باعتبارها مذبحا لحقوق الانسان الفلسطيني واليهود معا، وبتحمل مسؤوليتهم الدولية والتاريخية في توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ضد همجية الاحتلال الاسرائيلي الغاشم وتمكينه من ممارسة حقوقه المشروع الثابتة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.**

**مع الاحترام**

**منتسبو دورة محاسبة التكاليف**
**وتقييم الاداء**
**الاتحاد العربي لصناعة الاسمنت**



للرئيسين السوفياتي والامريكي وللامين العام للامم المتحدة، والثانية للملوك والرؤساء العرب في قمتهم الطارئة، حيث اكدوا استنكارهم لتهجير اليهود السوفيات الى الاراضي الفلسطينية المحتلة، وشجبوا سياسة البطش التي تمارسها سلطات الاحتلال ازاء المواطنين العزل، وطالبوا بوقف عملية التهجير وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الرازح تحت سطوة الاحتلال الصهيوني، وتقديم كافة الامكانات المادية والادبية لتمكينه من ممارسة حقوقه المشروعة الثابتة غير القابلة للتصرف، في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد. كما ارسل المشاركون رسالة تهنئة الى الرئيس علي عبدالله صالح مهنئين بالوحدة اليمنية.

**اصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء العرب المحترمين**

**تحية طيبة وبعد،،**

**ان المشاركين في الدورة العربية في محاسبة التكاليف وتقييم الاداء وقد تجلت امام اعين الملأ جميعا، حقيقة سياسة الاحتلال الاسرائيلي الوحشية في التقتيل الجماعي للشعب العربي الفلسطيني والتي تعززت وتعاظمت بفعل الهجرة اليهودية الى فلسطين حيث جاءت المذبحة الجماعية التي قام بها العدو الاسرائيلي يوم الاحد ٢٠/٥/١٩٩٠م. لتقدم احدث وابرز دليل على كل ذلك.**

**يناشدون اصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء العرب في قمتهم القادمة، للوقوف بجدية وقفة عملية وفعالة امام خطر الهمجية الصهيونية الزاحفة، وتوفير جميع الامكانيات المادية والادبية للشعب الفلسطيني في انتفاضته الباسلة ليتمكن من ممارسة حقوقه المشروعة والثابتة غير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على تراب وطنه وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد..**

**والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**منتسبو دورة محاسبة التكاليف**
**وتقييم الاداء**
**الاتحاد العربي لصناعة الاسمنت**
**بنغازي**
**١٩٩٠/٥/٢٤**

## ● الدورة ٥٣ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته العادية الثالثة والخمسين في مدينة القاهرة خلال الفترة من ٦ ـ ٧/٦/١٩٩٠ بحضور وفود تمثل الدول الاعضاء والامانة العامة وعدد من الاتحادات العربية المتخصصة التي شاركت بصفة مراقب. وقد مثل دولة فلسطين في هذا الاجتماع وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط ضم الاخوة: د. جواد ناجي، سعيد كمال، د. جمال نافع، د. بركات الفرا وسليم شاهين.

افتتح اعمال الدورة الدكتور فرحات شرفنة امين اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة في ليبيا بصفته رئيس الدورة ٥٢ للمجلس، حيث القى كلمة اكد فيها على اهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك وخاصة في ضوء تصاعد تشكيل التكتلات الدولية، ودعا في ختام كلمته الدكتور موريس مكرم الله، وزير الدولة للتعاون الدولي في مصر، لتولي رئاسة الدورة الحالية.

ناقش المجلس على جدول اعماله تقرير الامين العام حول السياسات العامة، حيث اشاد المجلس بالتقرير والتوصيات الواردة فيه، داعيا الى تضمينه توصيات اكثر تحديدا بما في ذلك اللجوء الى التحليل المستقبلي. كما ثمن المجلس جهود الامانة العامة في مجال اعداد الدراسات وعقد الندوات، داعياً الامانة العامة لاجراء الاتصالات والتنسيق مع الامانة العامة للجامعة العربية لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لاخراج توصيات الندوة الى حيز الوجود، حيث كانت الندوة التي نظمتها الامانة العامة في عمان قد دعت الى عقد قمة اقتصادية عربية لمواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية التي تجابهها الامة العربية.

وقد اقر المجلس توصيات اللجان المتعلقة باعتماد برنامج التنسيق الضريبي بين الدول الاعضاء وبرنامج العمل التأسيسي المنبثق عنه، كما اقر المجلس التوصيات المتعلقة بالخطوات التي تم انجازها على صعيد البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري والاساليب الكفيلة بانجاح البرنامج. وعلى صعيد الوضع المالي، فقد حث المجلس الدول الاعضاء التي لم تف بالتزاماتها المالية الى المسارعة بذلك حرصا على استمرارية قيام الامانة العامة بالدور الملقى على عاتقها. كما وافق المجلس على طلبي الاتحاد العام العربي للتأمين واتحاد منظمات مكاتب السياحة العربية للانضمام الى مجموعة الاتحادات العربية المتخصصة في اطار مجلس الوحدة.

وفيما يتعلق بطلب الكويت الانسحاب من عضوية المجلس، فقد قرر التوجه الى دولة الكويت لاعادة النظر في طلبها هذا حرصا على استمرار مساهمة الكويت في مسيرة العمل العربي المشترك. كما قرر المجلس تأجيل البت بطلب مصر نقل مقر الامانة العامة من عمان الى القاهرة الى الدورة القادمة وذلك لاتاحة المجال امام الاردن ومصر لمزيد من التشاور حول هذا الموضوع. كما وقد قرر المجلس عقد دورته القادمة في عمان عاصمة الاردن خلال الفترة من ٥ ـ ٦/١٢/١٩٩٠.



وفي ختام اعمال الدورة القى السيد رئيس وفد العراق كلمة باسم الوفود المشاركة حيا فيها الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني التي اعطت للامة العربية مثلا يحتذى في المواجهة، داعيا الى دعمها ومطالبا بتطوير العمل العربي المشترك بما يسهم في تحقيق امال الامة العربية.

## تقدير لدور وفد دولة فلسطين في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر العمل العربي

تلقى الأخ ابو علاء المدير العام لمؤسسة صامد، الرسالة التالية من السيد بكر رسول، المدير العام لمنظمة العمل العربية، والتي يعرب فيها عن تقديره الشخصي وتقدير منظمة العمل العربية للمساهمة القيمة التي قدمها وفد دولة فلسطين في أعمال الدورة الاخيرة لمؤتمر العمل العربي:

**السيد مدير جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين (صامد) ـ منظمة التحرير الفلسطينية/ تونس**

**تحية عربية خالصة،**

**يسرني أن أحييكم وأن أتقدم اليكم شخصيا ومن خلالكم الى جميع الاخوة من الصناعين وأصحاب العمل في بلدكم الغالي بأسمى معاني الاعتزاز وأجمل آيات الاجلال على الجهود القيمة التي بذلها وفد اتحادكم الموقر في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر العمل العربي والتي اسهمت في رسم النتائج القيمة والتي ستأخذ موقعها البناء لصالح العمل العربي المشترك في مجال العمل والانتاج وبما يخدم اهداف امتنا العربية.**

**ان أدراكي العميق من ان صيغة العمل التي اعتمدتها المنظمة في تكوينها الثلاثي عنصر فعال في تمكينها على مواصلة العطاء وارساء اسس السلام الاجتماعي وتطوير المجتمع العربي وتقدمه على ركائز متينة سليمة ناجعة.**

**اذ أغتنم هذه المناسبة للاعَراب عن عميق امتناني ومزيد شكري للثقة العزيزة التي اولاني اياها وفد اتحادكم الموقر أؤكد لكم عن مواصلة البذل بأقصى الجهود لترجمة الاهداف المرسومة والتي قامت وتعمل من اجلها منظمة العمل العربية والتزامي الكامل بميثاقها ودستورها وأنظمة عملها وما توصلت اليه مؤتمراتها واجهزتها الدستورية من قرارات وتوصيات وتوجيهات.**

**أكرر شكري وامتناني. وتقبلوا مني شخصيا ومن اسرة مكتب العمل العربي والمؤسسات الفنية الاخرى التابعة له خالص تحياتي مع وافر تقديري واحترامي.**

### ● اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة:

عقد في عمان، مقر الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، خلال الفترة من ١٥ ـ ١٩٩٠/٤/٢٠، اجتماع اللجنة الجمركية وشؤون تخطيط وتنسيق التجارة، بحضور وفود تمثل الدول الاعضاء والامانة العامة ومشاركة المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها المرحلة التي وصل اليها تطبيق البرنامج المتكامل لتنمية التبادل التجاري، وخاصة قوائم السلع المقرر تبادلها بين دول المجلس عام ١٩٩١، حيث اوصت اللجنة باعتماد قوائم السلع التي تقدمت بها بعض الدول.

كما ناقشت اللجنة المرحلة التي وصل اليها تنفيذ قرار المجلس رقم ٩٣٤/د ٥٢ بشأن منح الافضلية التجارية للمنتجات الفلسطينية، حيث اطلعت اللجنة على مذكرة دولة فلسطين المتضمنة الآلية المناسبة لتنفيذ القرار والخطوات المتخذة من قبل دولتي فلسطين والاردن لترجمة هذه الآلية، كما اطلعت اللجنة على الخطوات العملية التي اتخذتها دولة الامارات العربية المتحدة في اطار تطبيق القرار المذكور، وكذلك الاجراءات المتخذة من قبل الجماهيرية الليبية لمنح الافضلية التجارية للمنتجات الفلسطينية. وفي ختام مناقشة هذا البند ابدت اللجنة حرصها على العمل باسرع وقت لتنفيذ القرار من خلال الآلية المناسبة.

هذا وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في هذا الاجتماع د. جمال نافع.

### ● اللجنة المالية والنقدية لمدراء الاجهزة الضريبية:

عقدت اللجنة المالية لمدراء الاجهزة الضريبية في الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية اجتماعاتها بمقر الامانة العامة للمجلس في عمان خلال الفترة من ٢١ ـ ١٩٩٠/٣/٢٢ بحضور وفود تمثل تسع من الدول الاعضاء في المجلس، اضافة الى وفد الامانة العامة. وقد مثل دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في هذا الاجتماع الدكتور جمال نافع.

وكان من ابرز ما اتخذته اللجنة من توصيات: الموافقة على مشروع البرنامج الاساسي للتنسيق الضريبي بين الدول الاعضاء ومشروع برنامج العمل التأسيسي للفكرة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ المنبثق عن البرنامج الاساسي للتنسيق الضريبي.

وعلى الصعيد الفلسطيني، اقرت اللجنة توصية عامة هذا نصها:

بالنظر لخطورة السياسة الضريبية التعسفية التي تفرضها سلطات الاحتلال الصهيوني على الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تؤكد اللجنة على اهمية دراسة هذا الموضوع، وتضمين برنامج عمل الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية اعداد دراسة شاملة حول تلك السياسة الضريبية والاجراءات والمقترحات اللازم اتخاذها لمواجهة الآثار السلبية لهذه السياسة.





# حضور فاعل لدولة فلسطين على الصعيد الدولي

### ● المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية

عقد المؤتمر الاقليمي العشرون لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية في الشرق الادنى في تونس خلال الفترة من ١٢ ـ ١٦ مارس ١٩٩٠ بمشاركة وفود الدول الاعضاء في اقليم الشرق الادنى والمراقبين من عدد من البلدان الاخرى الاعضاء في المنظمة وغيرها ومن المنظمات والهيئات الحكومية وغير الحكومية الاقليمية والدولية.

وقد تركز نشاط المؤتمر على المواضيع التالية:

١ ـ الوضع الزراعي والغذائي واتساع الفجوة بين الانتاج والمتطلبات.

٢ ـ سياسات التعاون بين دول الاقليم في برامج وخطط التنمية الزراعية والتجارة البينية بينها فيما يتعلق بالسلع الزراعية والغذائية.

٣ ـ التنسيق بين دول الاقليم في استغلال واستثمار الموارد الطبيعية المشتركة وخاصة تلك المتعلقة بالموارد المائية المتاحة.

٤ ـ التجانس الزراعي بين التجمعات والدول في الاقليم.

٥ ـ بحث قضايا مختارة في مجال التنمية الريفية وخاصة تشغيل المرأة.

٦ ـ بحث النظام الغذائي المتوازن.

وقد القى الوفد الفلسطيني بيانه للمؤتمر في اليوم الاول مبينا فيه ما يلي:

١ ـ تذكير المؤتمر بالقرار المتخذ في المؤتمر العام للفاو في روما (نوفمبر ١٩٨٩) لصالح القضية الفلسطينية، مع توزيع نسخ عن القرار المذكور على اعضاء الوفود.

٢ ـ طرح الوفد في بيانه امام المؤتمر مقترحاً لاتخاذ توصية بشأنه، وهو الطلب الى المنظمة بالاسراع في تنفيذ القرار وتقديم تقرير عن الاجراءات والتدابير المتخذة لتنفيذه الى مجلس المنظمة في دورته القادمة في روما نوفمبر ١٩٩٠، والى المؤتمر العام السادس والعشرين في نوفمبر ١٩٩١.

٣ ـ طلب الوفد الى المؤتمر ادراج الاراضي الفلسطينية المحتلة في برامج ونشاطات المنظمة المستقبلية المتعلقة بالاقليم.

وقد قام الوفد بتوزيع هذه المقترحات باللغتين العربية والانجليزية. وتولى عدد من اعضاء الوفود العربية تبني المقترحات

الفلسطينية وطرحها في بياناتهم القطرية امام المؤتمر.

كما قام اعضاء الوفد الفلسطيني بنشاط مكثف من الاتصالات الجانبية مع اعضاء الوفود، وكذلك الاجتماع الى المدير العام للفاو والمدير العام المساعد لاقليم الشرق الادنى لحثهم على سرعة اتخاذ الخطوات والتدابير لتنفيذ قرار المؤتمر العام بشأن القضية الفلسطينية، وخاصة التركيز على لجنة تقصي الحقائق والندوة الزراعية وادراج الاراضي الفلسطينية في البرامج والنشاطات المتعلقة بدول الاقليم.

وقد اقر المؤتمر في اليوم الاخير من اجتماعاته مشروع التقرير المعد من قبل الامانة العامة للمؤتمر، والذي تضمن اقرار البند ٤٤ والمتعلق بالقضية الفلسطينية على الصيغة التالية:

رحب المؤتمر بالقرار رقم C89/LIM/44 الخاص بتقديم المساعدة الفنية للشعب الفلسطيني الذي اتخذه المؤتمر العام الخامس والعشرون للمنظمة الذي عقد في شهر نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٨٩ في روما، وطلب المؤتمر من المدير العام الاسراع في تنفيذ القرار وتقديم تقرير الى مجلس المنظمة في دورته القادمة نوفمبر ١٩٩٠ عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار بما في ذلك ادراج الاراضي الفلسطينية المحتلة في برامج ونشاطات المنظمة الاقليمية في المستقبل.

## ● اللجنة الاسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

عقدت اللجنة الاسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، دورتها الخامسة عشرة في جدة بالملكة العربية السعودية خلال الفترة ما بين ٢٤ ـ ٢٨ فبراير ـ شباط ١٩٩٠، وحضر الاجتماع ممثلون عن ٣٥ دولة من الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، كما شارك فيها ممثلون عن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي واجهزتها الفرعية، ووكالاتها المتخصصة، وممثلون عن منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة، كمراقب.

وقد شاركت دولة فلسطين في هذا الاجتماع بوفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، ضم الاخوة د. محمد النحال، د. عدنان استيتيه.

افتتحت اللجنة اجتماعاتها برئاسة السيد عبدالمالك فراش مندوب المملكة العربية السعودية ـ بصفته ممثلا لرئيس المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية للمؤتمر الاسلامي ـ، حيث القى كلمة ترحيبية. ثم تلاه السيد ابراهيم صالح بكر الامين العام المساعد الذي القى كلمة نيابة عن الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، اشار فيها الى الاهمية الخاصة لهذه الدورة في مجال تنمية التعاون بين الدول الاسلامية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما استعرض التطورات على الصعيد الدولي، مؤكدا الحاجة الى انعاش وتقوية التعاون الاسلامي، لتمكين الدول الاعضاء من دخول عقد التسعينات بثقة وامل.

وعقب الجلسة الافتتاحية، تم انتخاب رئيس وفد المملكة العربية السعودية رئيسا للجنة،



ورؤساء وفود دول، مالي، ماليزيا، وفلسطين نواباً للرئيس، ورئيس وفد الاردن مقرراً.

وبعد ان اقر المجتمعون جدول الاعمال، اتخذوا عددا من التوصيات منها ما يخص القضية الفلسطينية.

**الممارسات الاسرائيلية وتأثيرها على البيئة:**

● اعربت اللجنة عن ادانتها وشجبها للسياسات الاسرائيلية اللانسانية باستعمالها المواد الكيماوية والغازات السامة، ومصادرة الاراضي الفلسطينية واحراق المزروعات واقتلاع الاشجار والاستيلاء على مصادر المياه، مما ادى الى تدهور بيئوي ملحوظ في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

● حث الدول الاسلامية على تقديم العون والمساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن وضع الخطط اللازمة للمحافظة على البيئة في الاراضي الفلسطينية وتعزيزها بالاجراءات التنفيذية واتخاذ الخطوات اللازمة لفضح سياسة سلطات الاحتلال الرامية الى تدهور البيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

● دعت اللجنة الدول الاسلامية الى فضح الاساليب الصهيونية تجاه الاراضي الفلسطينية المحتلة في المحافل الدولية من خلال الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة ودول العالم، بهدف اجبار العدو الصهيوني على التوقف عن ممارساته البشعة، والتي تنتهك كافة الاعراف والقوانين والمواثيق الدولية.

**المشاكل الاقتصادية للشعب الفلسطيني:**

● ناشدت اللجنة الدول الاعضاء والمجتمع الدولي، تقديم المساعدة المادية والمعنوية الى منظمة التحرير الفلسطينية من اجل تنفيذ مشروعاتها الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم برامج منظمة التحرير لمواصلة الانتفاضة وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الصهيوني في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

● دعت اللجنة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي والمؤسسات الاسلامية والمجتمع الدولي والمؤسسات الحكومية والمتعددة الاطراف، الى المشاركة في المؤتمر الثاني الذي تعقده الامم المتحدة في باريس خلال سبتمبر ١٩٩٠ بشأن الدول الاقل نمواً، من اجل اتخاذ التوصيات التي تعمل على حل المشاكل الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وانتهاج السياسات والتدابير اللازمة لدفع التنمية في الاراضي الفلسطينية في التسعينات.

● طلبت اللجنة من الامانة العامة ومركز انقره اعداد تقرير عن المشاكل الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على اساس ما ستوفره دولة فلسطين من بيانات، على ان يرفع هذا التقرير الى الاجتماع القادم للجنة الاسلامية في اجتماعها القادم.

**تسويق سلع الاراضي الفلسطينية في الدول الاعضاء:**

● ايدت اللجنة برنامج منظمة التحرير الفلسطينية لدعم الانتفاضة والصمود، والسعي الى تطوير قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي الفلسطيني، في ضوء الاهمية الحيوية للمحافظة على الانتفاضة والصمود في وجه الاستيطان الصهيوني المتزايد.

● طلبت اللجنة منح السلع الفلسطينية الموجهة للتصدير الى الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي معاملة الافضلية التجارية، على ان تخضع للقوانين والانظمة السائدة في كل قطر، حيث ان هذه المعاملة ستمكن المنتجين الفلسطينيين من تلبية احتياجات السوق المحلية وتسهيل تصدير الفائض الى الاسواق العربية والاسلامية ورفع المعاناة عن المنتجين الفلسطينيين، والتغلب على التأثير السلبي للممارسات الاسرائيلية التخريبية، خاصة فيما يتعلق بعدم المساواة في المنافسة.

**في المجال التعليمي والثقافي**:

بعد ان احيط المجتمعون علماً بما نقله مندوب فلسطين عن الاوضاع التي تعيشها الجامعات في الاراضي الفلسطينية المحتلة ودورها في اداء رسالتها على الصعيدين الوطني والاكاديمي.

فان اللجنة تدين بشدة الممارسات الاسرائيلية الوحشية التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وتهدف الى تشويه الطابع العربي والاسلامي لمدينة القدس وتلك التي تشكل اعتداءا صارخا على المؤسسات التربوية الفلسطينية، ومحاولة احداث تغيير ديمغرافي في فلسطين عن طريق استقبال المزيد من المهاجرين وتوطينهم في فلسطين المحتلة.

وبناء على ذلك اوصت اللجنة بما يلي:

١ ـ دعوة الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي الى العمل بكافة السبل والوسائل لمنع قوات الاحتلال الاسرائيلي من ازالة المعالم التاريخية في فلسطين، ودعوة الدول الى دعم المراكز التي تعنى بالمحافظة على التراث العربي والاسلامي لمدينة القدس.

٢ ـ دعوة الجامعات الاسلامية الى اجراء التآخي مع الجامعات الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ودعمها في كافة المجالات ماديا ومعنويا بما يمكنها من الصمود والاستمرار في تأدية رسالتها التربوية في مواجهة العدو الصهيوني ومخططاته.

٣ ـ انشاء مركز للدراسات العليا في الاراضي الفلسطينية المحتلة، مما يسهل ويتيح لاكبر عدد ممكن من الطلبة الحصول على التعليم العالي دون الحاجة للسفر الى الخارج.

٤ ـ تقديم كافة اشكال الدعم الى مشروع اقامة جامعة القدس المفتوحة، لاهمية هذا المشروع ولكونه يسد الثغرة الناجمة عن اغلاق الجامعات الفلسطينية من قبل سلطات العدو الصهيوني.

٥ ـ دعم لجنة الخبراء الاسلامية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الاسلامي والتي اقرت منهاج تاريخ وجغرافية فلسطين كمادة الزامية لتدريسها في مدارس الدول الاعضاء وفي جميع مراحل التعليم.

وفيما يتعلق بتهجير اليهود السوفيات وغيرهم الى فلسطين، فقد ادانت اللجنة بشدة التهجير الذي يتم بشكل جماعي لليهود السوفيات، معتبرة ان هذه الهجرة لا تستهدف فلسطين وحدها بل تستهدف البلدان العربية والاسلامية. وتشكل تهديدا خطيرا للسلام في المنطقة، خاصة بعد تصريحات قادة العدو الصهيوني ودعوتهم الى اقامة اسرائيل الكبرى.



وفي هذا المجال اتخذت اللجنة التوصيات التالية:

● توصي الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، استدراكا للخطر الداهم، ان تبذل كل ما تستطيع وبكل الوسائل لايقاف هذه الهجرة، لما تشكله من خرق فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وانتهاك لحقوق الانسان الفلسطيني.

● مناشدة الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي ان يستمر في جهوده لدى الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الغربية والشرقية، ودعوتهم لاعادة النظر في التسهيلات المقدمة لهذه الهجرة، وتكثيف اتصالاتهم بالمنظمات الدولية والاقليمية لتبيان خطورة هذا الوضع على المنطقة.

### ● اجتماع لجنة المتابعة للكومسيك:

عقد الاجتماع السادس للجنة المتابعة، التابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري في منظمة المؤتمر الاسلامي خلال الفترة ما بين ٢٠ ـ ٢٢ مارس ـ اذار ١٩٩٠ في اسطنبول ـ تركيا.

وقد حضر الاجتماع ممثلون عن تركيا، باكستان، فلسطين، السعودية، غينيا، الكويت، الاردن (وهي اعضاء في لجنة المتابعة). كما حضر الاجتماع ممثلون عن الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، ومركز انقره، ومركز الدار البيضاء، والبنك الاسلامي للتنمية، والغرف الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع. وحضره ايضا بصفة مراقب ممثل لكل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج

## المؤتمر العالمي حول المياه ومياه البحار

**شارك الاخ المهندس فضل كعوش من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، باسم دولة فلسطين، في المؤتمر العالمي حول المياه ومياه البحار الذي عقد في برشلونه باسبانيا في الفترة ما بين ٢٢ ابريل ـ نيسان ـ ٣٠ منه ١٩٩٠.**

**ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها دولة فلسطين في المؤتمر بعضوية كاملة.**

**وقد قدم وفد فلسطين إلى المؤتمر دراسة حول المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكيفية استغلالها من قبل سلطات العدو ومنع اهل البلاد الاصليين من استخدامها استخداماً كاملاً لري مزروعاتهم، مما يعكس نتائج سيئة على الزراعة الفلسطينية وعلى الأمن الغذائي الفلسطيني في مرحلة الانتفاضة المباركة.**

الامم المتحدة الانمائي.

وقد مثل دولة فلسطين في الاجتماع الاخ الدكتور محمد النحال من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية.

افتتح الاجتماع معالي السيد ايشين جلبي وزير الدولة في تركيا ورئيس لجنة المتابعة، الذي تلا رسالة الرئيس تورغوت اوزال رئيس جمهورية تركيا الى الاجتماع، والتي اعرب فيها عن ثقته بان التوصيات التي ستخلص اليها اللجنة سوف تسهم اسهاما قيما في الاسراع بتنفيذ مختلف المشروعات المدرجة على جدول الاعمال. كما اشار الى التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم خلال العقد الماضي، مؤكدا على ان مؤتمر القمة الاسلامي السادس الذي سيعقد في السنغال سيمثل فرصة قيمة لتقييم عمل الكومسيك.

واعرب الرئيس اوزال في ختام رسالته للمؤتمرين عن اطيب تمنياته لهم وللاجتماع بالتوفيق والنجاح.

والقى كل من الامين العام المساعد لمنظمة المؤتمر الاسلامي كلمة في الاجتماع، وكذلك رئيس وفد باكستان، ورئيس وفد دولة فلسطين.

وقد ناقشت اللجنة بعد ذلك جدول الاعمال المطروح واقرته، الذي تضمن:

- تقرير الامانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي.
- مشروع تأمين ائتمانات التصدير.
- مشروع الاطار العام لاتفاقية انشاء نظام الافضليات التجارية بين الدول الاسلامية.
- شبكة المعلومات التجارية.
- منهاج للتوفيق بين المواصفات القياسية.
- النظام الداخلي للكومسيك.

واعربت اللجنة عن قلقها ازاء الوضع الناجم عن تهجير اليهود السوفيات وغيرهم الى فلسطين المحتلة. وناشدت المجتمع الدولي ان يستخدم كافة السبل المتاحة لوقف هذه الهجرة.

كما اعربت عن مساندتها لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وناشدت الدول الاعضاء تنفيذ ما قررته هيئات منظمة المؤتمر الاسلامي من تدابير اقتصادية لدعم الانتفاضة الفلسطينية المباركة المشتعلة في الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وبناء على اقتراح مندوب فلسطين في الاجتماع، وافقت اللجنة على اضافة بند جديد الى جدول اعمال الكومسيك حول التدابير الاقتصادية لدعم الشعب الفلسطيني.

## ● الندوة الدولية للربط القاري:

شارك الاخ المهندس عاطف ميداني من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، باسم دولة فلسطين، في الندوة الدولية الثالثة للربط القاري، التي عقدت في مراكش خلال الفترة ما بين ١٦ ـ ١٨ مايو ١٩٩٠.

وقد افتتح اعمال الندوة الوزير الاول للحكومة المغربية عزالدين العراقي، الذي تحدث عن اهمية الندوة وتمنى للمشاركين التوفيق في اعمالهم. ثم اعقبه الوزير الاسباني الذي اشار الى الاتفاقية الاولى التي عقدت بهذا الشأن بين المغرب واسبانيا عام ١٩٧٩، اثناء زيارة عاهل اسبانيا للمغرب. والاتفاقية المكملة التي وقعت عام ١٩٨٩ اثناء زيارة عاهل المغرب لاسبانيا.



مشددا على اهمية التعاون فيما بينهما بشكل خاص لانجاح هذا المشروع.

ثم تكلم ممثل اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لمنطقة اوروبا ومنطقة افريقيا، وممثلة اللجنة الاقتصادية لدول المجموعة الاوروبية الاثني عشر، وجاء في كلمتها: «ان فشل السياسات الوطنية فرضت العودة الى سياسة الاندماج الاقتصادي» واشارت الى الازمة الاقتصادية في السبعينات والثمانينات والى ازمة النفط عام ١٩٧٣ والتضخم، وشددت على اهمية النفط ودوره في اعادة توظيف الاموال بالاضافة الى الانعكاسات السياسية التي تحتلها عوضاً عن الفوائد الاقتصادية.

وتحدث رئيس الجمعية الوطنية للطرق ممثلا للجمعية الوطنية لمؤتمر الطرق، حيث تعرض لتاريخ هذه الجمعية غير الحكومي التي انشئت عام ١٩٠٩، واشار الى انها عقدت الندوة الاولى للطرق في باريس عام ١٩١٠ وقال بان هناك بعض الحكومات المنضمة للجمعية وعددها نحو ٦٣ حكومة. علاوة على مجموعة اخرى لممثلين عن المناطق والاقاليم لها هياكل فيدرالية، وتجتمع هذه الجمعية كل اربع سنوات للمشاركة في الندوة العالمية للطرق.

كما تحدث ممثل الاتحاد الدولي للطرق، مشيرا الى اهمية مشروع الربط القاري لدول المتوسط والى مساهمة ذلك في دفع تطور جديد بين ضفتي البحر المتوسط. مؤكداً ان الاتحاد الدولي للطرق يسعى الى تدعيم ذلك من خلال ندواته التي عقدها في نيس عام ١٩٧٩ وتونس ١٩٨٦ ونيروبي، وان هذا المشروع يساهم في خلق محور بين الشمال والجنوب وان جبل طارق يجب ان يكون نقطة ربط ليس فقط بين الشمال والجنوب وانما بين الشرق والغرب ايضا.

وبشأن غرف التحكيم، اتفق على متابعة الامر والعمل على اقناع الوزراء المختصين كل في بلده. أما بشأن دراسة التشغيل والهجرة في الدول العربية فقد اتفق على الاستمرار في الدراسة، ووضع مقارنة بين الايجابيات التي تجنيها هذه الدول وما تعتقده من سلبيات.

وفي الفقرة المتعلقة بتوزيع البلاد العربية الى بلدان مستقبلة ومرسلة للايدي العاملة والكفاءات، نوهت الى ان دولة فلسطين تعتبر من البلدان المرسلة للكفاءات والايدي العاملة ويجب اضافتها الى هذه البلدان.

## ● مؤتمر البيئة في حوض البحر المتوسط:

بدعوة من لجنة السوق الاوروبية المشتركة، عقد في العاصمة القبرصية نيقوسيا خلال الفترة ما بين ٢٦ ـ ٢٨ نيسان (ابريل)، مؤتمر ادارة البيئة في حوض البحر المتوسط.

وقد حضر المؤتمر ممثلون عن فرنسا، ايطاليا، يوغسلافيا، اليونان، البرتغال، قبرص، اسبانيا، مالطا، مصر، سوريا، الاردن، الجزائر، تونس، المغرب، ودولة فلسطين، كما شارك فيه ممثلون عن البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة NEP وخطة الحركة المتوسطية MAP.

وقد ضمت لجنة السوق الداعية للمؤتمر ممثلين عن الدانمارك، انجلترا، بلجيكا، هولندا، والمانيا الغربية.

ومثل دولة فلسطين في المؤتمر وفد من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير

الفلسطينية ضم الاخوة:

ـ د. سعيد حمود.

ـ موسى ابو غربيه.

كما شارك في المؤتمر وفد من الاراضي الفلسطينية المحتلة بدعوة من الجمعية الاردنية ضم د. رامي عبدالهادي.

وقد قدمت الى المؤتمر عدة اوراق لمناقشة مشروع لاعلان نيقوسيا حول البيئة، تضمن:

ـ الاشكال المحتملة للتعاون في ادارة البيئة في المتوسط.

ـ ادارة الاراضي وحماية الطبيعة في الدانمارك.

ـ الموارد المائية وادارة تصريف المياه في بيئات البحر المتوسط.

ـ ادارة المدن والنفايات الصناعية.

ـ سياسات الادارة البيئوية ـ مشاكل، حلول، احتياجات دول المتوسط.

وفي ختام جلسات المؤتمر صدر عنه ما عرف باعلان نيقوسيا، وقد تعهدت فيه الدول الاعضاء ببذل الجهود المكثفة للحفاظ على البيئة ومحاربة التلوث في حوض المتوسط.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها دولة فلسطين في مثل هذا المؤتمر. وقد كان للوفد الفلسطيني مشاركة فعالة لفتت انظار الجميع الى ممارسات وانتهاكات سلطات الاحتلال للبيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، سواء في قطع الاشجار او بناء المصانع في المناطق الآهلة بالسكان او بالتخلص من المخلفات بالقرب من المناطق السكنية، او بتقليص الرقعة الزراعية عن طريق المصادرة او بناء المستوطنات الصهيونية، عليها، ورش المزروعات بالمبيدات السامة التي تنقل الى الفلاحين والعمال الزراعيين العاملين في الزراعة وتسمم الابار والمياه الصالحة للشرب، كما حصل في مدارس جنين وبيت لحم وغيرها.









# معرض لمنتجات الأرض الفلسطينية المحتلة يقام في دبي

تجرى الاستعدادات لاقامة اول معرض تجاري فلسطيني لمنتجات الأرض الفلسطينية المحتلة الصناعية والزراعية والحرفية، وذلك بالتعاون بين دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير ممثلة بمؤسسة «صامد» وغرفة تجارة وصناعة دبي.

ويهدف المعرض الى تعريف اكبر قطاع ممكن من التجار الخليجيين بالمنتجات الفلسطينية وايجاد اكبر قاعدة تسويقية ممكنة لها، اسهاما في خلق نواة الاقتصاد الفلسطيني المستقل.

وتم اختيار دبي مكانا لهذا المعرض، وهو الأول من نوعه على الاطلاق، لما تتمتع به من مكانة مرموقة، وكونها تشكل مركزا عالميا واقليميا للتجارة ورجال الاعمال.

وسوف يضم المعرض المتوقع اقامته في مركز دبي التجاري معظم المنتجات الفلسطينية الصناعية والزراعية والحرفية القادمة من الارض المحتلة والقابلة للتصدير. والقادرة على المنافسة وفق المعايير التجارية المعروفة، وابرزها الآليات والمحاريث الزراعية وتجهيزات المطاعم مثل افران الغاز وغيرها من منتجات الالمنيوم والمنتجات البلاستيكية المنزلية والملابس الجاهزة والمنتجات الجلدية اضافة للمواد الغذائية والادوية.

وقد صرح الاخ صائب بامية، المدير الاقليمي لمؤسسة «صامد» ان ٣٥ مصنعا ومؤسسة وطنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة سوف تشارك في هذا المعرض، وأن وفودا تمثل هذه المؤسسات سوف تكون حاضرة طوال فترة اقامته.

واضاف صائب بامية ان الاتصالات ما زالت جارية مع المسؤولين في غرفة تجارة وصناعة دبي لتحديد موعد ومكان اقامة المعرض بشكل نهائي.

واشاد صائب بامية في ختام تصريحه بتعاون المسؤولين في غرفة دبي مع مؤسسة «صامد» لانجاح هذا المعرض الذي ستكون له اهمية كبيرة في دعم واسناد المنتجات الوطنية الفلسطينية والصمود الفلسطيني في مواجهة محاولات الخنق والتضييق الاقتصادي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي.

МЕЖДУНАРОДЕН ПАНАИР - ПЛОВДИВ




# ДИПЛОМ

МЕЖДУНАРОДНИЯТ ПАНАИР УДОСТОВЕРЯВА, ЧЕ

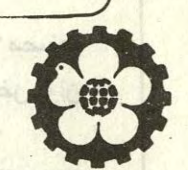
*Група дърворезби на религиозна тематика*

Е НАГРАДЕН С ОТЛИЧИЕТО

## ЗЛАТЕН МЕДАЛ

*Фирма „Самед" - Палестина*

ГЛАВЕН ДИРЕКТОР
НА МЕЖДУНАРОДЕН ПАНАИР
ПЛОВДИВ

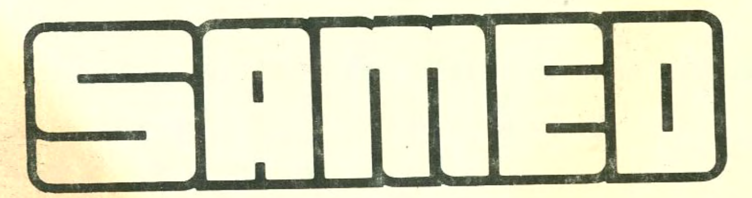


# الميدالية الذهبية لـ"صامد" في معرض بلوفديف الدولي

للسنة الثانية على التوالي، تحوز مؤسسة «صامد» على الميدالية الذهبية لمعرض بلوفديف الدوّلي الذي أقيم في بلغاريا خلال الفترة من ٧ - ١٣ أيار ١٩٩٠.

وكانت مؤسسة «صامد» قد شاركت في هذا المعرض ممثلة لدولة فلسطين. وقد استقطبت معروضاتها اعجاب الجمهور واللجنة المشرفة على المعرض، وتم التعبير عن هذا التقدير بمنح اللجنة المعنية الميدالية الذهبية للمعرض الى مؤسسة «صامد» تثميناً لدقة وجودة المنتجات الفلسطينية المعروضة في مجال الصناعات الصدفية والمنتوجات الخشبية الفلسطينية.

al_iktisadi




( SAMED ECONOMIST )

Vol. 12, No. 81, July - August - September 1990

Economic, Social & Labour Affairs.

Published quarterly by:

Palastine Martyrs Works Society.

"SAMED"

83 AVENUE YOUGHOURTA

MUTUELL - VLLE

TUNIS